

# النخبط للندقم الإجتاعى

دكتور  
أنور عطيه العدل  
أستاذ علم الاجتماع المساعد  
ورئيس قسم الاجتماع  
كلية الآداب - جامعة المنصورة

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية  
٤٠١ ش. سوئس - إسكندرية  
ت : ١٦٣ - ٤٨٣





اهداءات ٢٠٠٠

اد. قباري محمد اسماعيل  
استاذ الاجتماع بأداب الإسكندرية

# التخطيط للتقدم الاجتماعي

دكتور  
انور عطية العدل

استاذ علم الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة المنصورة

١٩٨٧

دار المعرفة الجامعية  
٤٠ شارع ستيفن الأزاريق  
الاسكندرية



## مقدمة

يبدل الإنسان في نشاطه اليومي جهدا يختلف عن مجهود بقية الكائنات الحية ، حيث يتميز جهده بالوعى الذى يرمى الى تحقيق هدف متصور سلفا . أى ان الإنسان كائن مفكر يعمل وهذا ما جعل المفكر اليونانى أرسطوطاليس يقول بأن الإنسان كائن مخطط<sup>(١)</sup> ، بمعنى أنه يدرك مقدما الغاية من الجهد الذى يبذله ، ويتبع الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الغاية . والتخطيط بمفهومه العام ، انما هو عبارة عن تحديد لمجموعة من الاهداف المتناسقة التى يراد تحقيقها وحق أولويات معينة ، وخلال فترة زمنية محددة ، مع اختيار لمجموعة من الوسائل والاجراءات اللازمة لتحويل هذه الاهداف الى واقع وفى يتصور مقدما الكيفية التى سيكون عليها نمط الكيان الاقتصادى والتخطيط ووسائل جمع وتحليل المعلومات اللازمة لهما ، قد أصبح بمقدور الإنسان ( المجتمع ) أن يخطط على نطاق المجتمع بأسره ، وذلك بأن يتصور مقدما الكيفية التى سيكون عليها نمط الكيان الاقتصادى الاجتماعى ولصلحة من ، ويرسم ذلك التصور المنفصل بالأرقام فى خطط شاملة ، يضمنها كذلك مجموعة الوسائل والاجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية اللازمة للوصول الى غياته المخططة . ومن هنا تبرز الحاجة الى التعرف على أساسيات التخطيط للتقدم الاجتماعى (والاقتصادى كذلك) وتعميقه على الناس بجوانبها الفنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وهذا ما نرمى اليه فى هذا الكتاب من حيث وعى الشعب بهذا الموضوع الذى لم يعد خافيا بالسياسين والخبراء فقط ، حيث ينبغى فى الوقت الراهن أن تتعظم أهمية التخطيط الشامل وأن يتحول أعداد الخطط وتنفيذها الى ميدان هام للنشاط الاجتماعى ، لاسيما حول

---

(١) د. محمد جويدار : « فى اقتصاديات التخطيط ... » المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ١٩٦٤ ، ص ٢ .

اختيار الطريق الملائم للتقدم الاجتماعى (والاقتصادى) الذى يكفل مصلحة كل المساهمين فى تحقيقه فى الدولة .

لقد مضى ذلك العصر الذى كان ينظر فيه الى قضايا التخطيط الاجتماعى والتنمية الاجتماعية على أنها قضايا تابعة تسيّر فى ركب التخطيط والتنمية الاقتصادية . تلك النظرة التى تمثلت فى أفكار التجارين والطبعيين خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، بما يسمى «الاقتصاد للقوة» ثم بعد ذلك «النظرة الكلاسيكية» التى أسست على أفكار آدم سميث وريكاردو ، ومالتس ، الذين ركزوا على ان التنمية الاقتصادية تعتمد على محورى رأس المال والسكان ، وتوالت بعد ذلك النظريات البكترية ، ونظرية التوازن وعدم التوازن ، وأخيرا نظرية مراحل النمو الاقتصادى لرونستوس سنة ١٩٦٠ .

ولقد أدى هذا التصور فى اغفال التخطيط الاجتماعى والتركيز على الناحية الاقتصادية الى فشل التنمية كثيرا ، واتضح أن هناك أبعاد أخرى لا تقل أهمية عن الابداد الاقتصادية وإذا ما نظرنا الى التنمية الاقتصادية بمفهومها المحدد الذى يتمثل فى أنه أسلوب ادارة عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات بهدف مواجهة المشكلة الاقتصادية العامة ، والمتمركزة فى تفاوت درجة الاهمية النسبية للحاجات الانسانية فى مواجهة ندرة الموارد وصلاحياتها لاستخدامات متعددة ، فاننا نرى أن هذه العملية لا تتفصل أبدا عن التنظيم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية، واتجاهات وقيم وأنماط سلوك أفراد المجتمع . أى أن تلك العملية لها متطلبات وشروط غير اقتصادية بل أنها تطرح نتائج غير اقتصادية أساسا فعلى سبيل المثال لا الحصر فان تحقيق المستوى التعليمى ، والصحى والثقافى لأفراد المجتمع يؤثر على زيادة الانتاج القومى وكفاية الأفراد الانتاجية . ومهما قيل من أن نفقات تنفيذ الخطط الاجتماعية عبئا على الانتاج ، ومرهون بالتقدم الاقتصادى فان الخطط الاجتماعية ليست مجرد معاونة فعالة ومباشرة لتحقيق الرفاهية الانسانية من الناحيتين



الاجتماعية والاقتصادية الا انها ركن اساسى وهام من اركان التخطيط الشامل الذي يستهدف تحقيق الاهداف القومية الكبرى . ومن الناحية النظرية قد ينظر الى التخطيط الصحى ، مثلا ، وما يستتبعه من خفض نسب الوفيات للأطفال الرضع وزيادة متوسط اعمار افراد المجتمع على انها قد تؤثر فى حالة التوازن بين عدد السكان ومصادر التغذية . وأن زيادة فرص التعليم وفتح مجالات بلا قيد أو شرط أمام افراد المجتمع قد لا يتفق مع الفرص المتاحة امامهم فى سوق العمل ، الى غير ذلك مما يدعيه الذين يتصورون أن التخطيط للتنمية الاقتصادية هى الحل الامثل الذى يقدم الى المجتمعات النامية لاجراجها من التخلف الى حياة التقدم والرغاية وينسى أو يتغافل هؤلاء أنه لا يوجد حد فاصل بين التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية وبالتالي بين التخطيط للتنمية الاقتصادية والتخطيط للتنمية الاجتماعية واذا ما استعرضنا مجالات التخطيط لتأكد لنا الارتباط الوثيق بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى . ولوجدنا صعوبة فى ايجاد حد فاصل بين ما يعتبر تنمية اجتماعية وما يعتبر تنمية اقتصادية حيث نجد اعتمادا كبيرا على التنمية الاجتماعية اذا ما أردنا أن نصل الى تنمية اقتصادية ناجحة . فالزراعة والصناعة تعتمد على التوسع العمرانى ، وعلى خدمات التعليم والبحث العلمى . وفى نفس الوقت نجد أنه بدون تحقيق أهداف الانتاج لا يمكن التوسع فى الخدمات وتوفير فرص العمل . وخير مثل للعلاقة القوية بين الاقتصاد والاجتماع يكون فى أن محاولة زيادة معدلات الادخار ، أو الحد من الاستهلاك ، يتطلب تغييرات فى نسق الفهم Value System والعبادات والتقاليد ، والانماط السلوكية ، بل أنه يتطلب تغييرات جذرية فى النظم التعليمية ، كما يفترض حدا من الاستقرار السياسى .

وباختصار فإن الفكر السائد الآن لا يرى الحل الامثل لمشاكل التنمية الا من خلال احداث «التغيرات السلوكية» اللازمة والمطلوبة لتحقيق التوازن بين التخطيط للتنمية الاجتماعية والتخطيط للتنمية الاقتصادية . وبعبارة أدق تكون العلاقة بينهما من منطلق تكاملهما ، وليس من منطلق

تبعية أى منهما للآخر وثلاثية حدوث الأولى نتيجة حدوث الثانية كما وأن ما أثر من قضايا ، بعاليه ، يؤدي بنا الى حقيقة هامة — وبخاصة ونحن ندرس التخطيط الاجتماعى بكل أبعاده — تتمثل فى صعوبة الفصل بين التخطيط الاجتماعى ، والتنمية الاجتماعية ، حيث توجد صلة وثيقة بينهما لكن التخطيط الاجتماعى وسيلة أو أداة لاهداث التنمية الاجتماعية على الوجه الامثل . واننا اذ نذكر هذه الحقيقة ، فاننا نرغب فى تبيان أننا حين نناقش قضايا التخطيط الاجتماعى فان ذلك لا يعنى تجاهل التنمية الاجتماعية .

وحيث أن موضوع « التخطيط للتقدم الاجتماعى » واسع جدا ، فان ما يتضمنه هذا الكتاب — تحت هذا العنوان — انما هو عبارة عن مدخل يتناول بعض المبادئ العامة والاسس الهامة التى ينبغى مراعاتها عند القيام بعملية التخطيط وحتى يصل هذا الكتاب الى غايته — وضع نموذج مثل التخطيط الاجتماعى — فقد قسم الى الأبواب التالية :

**الباب الاول :** يختص بعملية التخطيط من حيث مفاهيمه وأسس ومراحله ومستوياته والسياسات اللازمة لذلك ثم الاشارة الى الاجرة التى من خلالها تتحقق الممارسة التخطيطية . ثم بعد ذلك يقوم بشرح وعرض نظام الموازين المادية والمالية والبشرية — التاريخية منها والتخطيطية — مع ايراد بعض الأمثلة التطبيقية عليها .

**الباب الثانى :** يبدأ هذا الباب بفحص الوضع الاجتماعى والاقتصادى القائم وابرار المشاكل التى تواجه تقدمه . ثم يتناول ، بعد ذلك ، موضوع التغير الاجتماعى ، لأن هذا التغير لايسير دائما وفق مصلحة المجتمع بل غالبا ما يأخذ شكل التخلف وأحيانا أخرى يأخذ صورة التقدم ، لذلك فان التحكم فى هذا التغير يحدد السبيل المنطقى لدراسة التخطيط الاجتماعى ، ثم يقوم هذا الباب بتناول الهدف الاساسى منه وهو التخطيط الاجتماعى . فيتناول مفهومه وأدواته والعوامل المتحكم فيه .

وبما أنه الذى قدم — بعاليه — يقدم الأسس النظرية للتخطيط ودتى  
يمكن ربط الجانب النظرى بالواقع ، فان هذا الباب يتناول تقييم التجربة  
المصرية فى التخطيط مع التركيز على الخطة الخمسية الاولى ١٩٦١/٦٠ —  
١٩٦٤/١٩٦٥ ، والتعرض لتجربة التخطيط فى الاتحاد السوفيتى  
والتجربة التخطيطية فى يوغسلافيا •

### الباب الثالث :

يقوم هذا الباب بتقديم محاولة لصياغة تخطيط اتجاهات التقدم  
الاجتماعى ، انطلاقا من كيفية تحديد الاهداف الاجتماعية الاساسية  
للخطة الخمسية لسنوات ١٩٨٧ — ١٩٩٢ • وبعد التوجيهات يوجد ملحق  
بمجموعة من الجداول التى يمكن أن تتضمنها الخطة لجدولة النواحي  
الاقتصادية : الاستثمارات ، الانتاج الصناعى والزراعى ، والتشغيل  
للقوى العاملة ، وذلك بناء على القاعدة المذكورة بعاليه وهى التكامل  
المطلق بين الناحية الاجتماعية والناحية الاقتصادية •



# الباب الأول

## مدخل لعملية التخطيط القومى

■ مقدمة .

■ الفصل الاول : المبادئ العامة لعملية التخطيط .

■ الفصل الثانى : التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات .

■ الفصل الثالث : نظام الموازنات التخطيطية .



## مقدمة :

ظهرت الحاجة الى التخطيط فى الدول النامية منذ فترة وجيزة ، لأن إعادة توزيع الثروة والتشريع الوقائى لم يكونا وسيلتين كفيتين للعمل الاجتماعى الاقتصادى . حيث أن المشكلة الاجتماعية الكبرى هى رفع مستوى معيشة السكان ككل وليست مجرد اجراء للتخفيف عن الأقلية أو مجرد عمل وقائى للدفاع عن الفقراء . وفى دول الاقتصاد المتقدم ، فإن التنمية فى الماضى حدثت دون تخطيط . وفى بعض تلك الدول — مثل الولايات المتحدة والمانيا — لازالت التنمية تجرى بدون تخطيط وفى البعض الآخر قد أدخل التخطيط فى السنوات القليلة الماضية غالباً على مستوى قطاعات اجتماعية معينة مثل الصحة والتربية والتعليم ، والرعاية ... مما كان ضعيف التنسيق أو يكاد يكون منعدم الاتصال بالتنمية الاقتصادية .

ومن ناحية أخرى ، توجد مجموعة آراء متباينة حول ماهية أو مفهوم التخطيط ، يمكن بهدف التوضيح ، تصنيفها الى نوعين أساسيين ، أحدهما يرى أن يذلل التخطيط عن طبيعة السلطة السياسية والاساس الاقتصادى للمجتمع ، والثانى يؤكد على الربط العضوى فيما بينهما ، ونحن نتفق مع الاتجاه الأخير . وعلى العموم فإن هذا الباب يتناول عملية التخطيط فى حد ذاتها ، من حيث تعريف التخطيط وتحديد غاياته والسياسات اللازمة لذلك ثم الإشارة الى الأجهزة التخطيطية ويلي ذلك عرض مبسط لنظام الموازن المادية والمالية والتاريخية اللازمة لعملية التخطيط ، مع تقديم بعض الأمثلة التطبيقية عليها .





# الفصل الأول

## المبادئ العامة لعملية التخطيط

- **أولاً :** ماهية التخطيط والمتطلبات اللازمة لوجوده .
- **ثانياً :** متطلبات التخطيط للتقدم الاجتماعى والاقتصادى .
- **ثالثاً :** لزومية التخطيط ومنطلقاته للتقدم الاجتماعى والاقتصادى .
- **رابعاً :** السياسات التخطيطية : سياسة التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .
- **خامساً :** الأجهزة التخطيطية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .



ان التخطيط هو الوسيلة الاساسية لتوجيه التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، حيث أن الهدف الاساسى هو تحقيق أقصى قدر من النمو الاجتماعى والاقتصادى المصحوب بزيادة مناسبة من الرفاهية المادية والثقافية للشعب . أما من ناحية تعريف التخطيط والداجة الملحة اليه والاجهزة القائمة به فهو ما نتناوله هنا .

### أولاً - ماهية التخطيط والمتطلبات اللازمة لوجوده :

ان التخطيط ، بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الانسان ، يعتبر أداء لترشيد ارادة التغيير فى اطار الاختيار الاجتماعى وهو يفترض ، ابتداء ، اجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة الى حالة التقدم التكاملى الجوانب ، أى التنبأ العلمى بما يراد الوصول اليه خلال فترة زمنية محددة . كما يفترض أيضا وجود الكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهام التخطيطية المقدمة والمتشابهة . والتخطيط لا ينتهى بانتهاء صياغة الخطة أو حتى بالشروع فى التنفيذ لمحتوياتها ، بل يتطلب الامر أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبرا عنه بصورة رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الاداء ، مصحوبة بسياسات اجرائية عملية . وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الاهداف ، ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية لضمان استمرارية العملية التخطيطية للتقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومن ناحية أخرى ، فان الحديث عن التخطيط 'اجتماعى والاقتصادى على نطاق المجتمع بأسره ، يفترض ، قبل كل شيء ، وجود سلطة تخطيطية مركزية لها قدرة التعرف على اصدار القرارات التنفيذية ومتابعتها فى مجمل النوادر الاجتماعية والاقتصادية فى الدولة ، الذى يفترض - بالضرورة - أن يكون غالبيتها العظمى فى حوزتها ، وأن تكون التغييرات شاملة لكامل الهيكل الاقتصادى الاجتماعى الموروث وحل

أزمته التركيبية بتحقيق التوازنات المطلوبة منه لمصالح الحاجات الأساسية للمجتمع بأسره . وهذا لا يمكن تحقيقه الا اذا وجدت السلطة السياسية القائمة التي تعبر — حقيقة — عن وحدة المصالح النسبية لكل السكان في المجتمع . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا التخطيط يتسع درجة شموله مع اتساع واكتمال متطلباته الضرورية الموضوعية والذاتية ، كما يحصل في الدول التي تأخذ بنظام التخطيط الشامل . أما محاولات التخطيط الجارية في الدول النامية والتي هي أكثر حاجة الى التنمية في الوقت الراهن والتي تمتع أحيانا بالتخطيط الشامل — انما هي في الواقع — شاملة فقط للاستثمارات الجديدة في مؤسسات الدولة ، الا أنها على كل حال ليس تعنى الشمول المطلوب لكل كامل نواحي الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، ولكن يلاحظ درجة الشمول النسبية للعمل التخطيطي أخذت تتسع في بعض هذه البلدان النامية ، فصارت تغطي جزءا كبيرا من قوة العمل وأحيانا التجارة الخارجية ، أو غيرها من الأنشطة الاجتماعية كالتعليم والصحة . كما وأن وجود «الخطة» لا يكفي وحده لاعتبار النواحي الاجتماعية والاقتصادية قد تم وضعها على طريق التخطيط (مهما كانت متمتعة بدرجة كبيرة من الشمول) . فمن المحتمل أن يكون تحضيرها قد تم على أسس غير واقعية ، وبالتالي فلا يكون لها نصيب من التنفيذ العملي . كما وأن الخطة من الممكن أن تكون سليمة على الورق ، الا أنها لا تدخل حيز التنفيذ لعدم توفر الشروط اللازمة للقيام بتنفيذها وبذلك تبقى النواحي الاقتصادية والاجتماعية في الدولة سائرة بطريقة تلقائية بعيدا عن الاهداف المحددة لها في اطار الخطة . وباختصار يمكن القول بأنه في البداية يجب أن يكون وضع الخطة قائما على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاجتماعية والاقتصادية القائمة فيه . وان تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم وبالتالي اختيار الوسائل الواقعية التي توصل لنفي هذا الواقع الموروث واحلال الواقع المنشود لكل مرحلة يجري التخطيط الواقع لتقدمها الاجتماعي والاقتصادي .

## ١ - الشمول والالزام والمركزية لعملية التخطيط :

ان الجدير بالذكر هنا في البداية هي واقعية البيانات الاحصائية وعلمية التنبؤات لكمية ونوعية الحاجات الاساسية المستهدفة للمجتمع وأفرادها في كل مرحلة ، فوضع غايات غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اجتماعي اقتصادي غير حقيقي . وينبغي أن تشهد عملية التخطيط لكل المتغيرات الأساسية في سياق تدديد الانتاج المجتمعي الموسع والانتاج ، لتوزيع ، التبادل والاستهلاك . وأن تغطي الخطة جميع النواحي والقطاعات الاجتماعية . وذلك لان النواحي الاجتماعية والاقتصادية كل مترابط . ولهذا فالتخطيط يتميز الى جانب صفة الواقعية بصفة أساسية أخرى ، هي صفة الشمول<sup>(١)</sup> أي شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع ، بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر ، ولا على قطاع دون آخر ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة وانما ينبغي أن نصل اليه بالتدرج المخطط . والواقع أن الشمول مهما جدا في عملية التخطيط ، لأنه لا يمكن أن نتصور تخطيطا جزئيا فعلا وذا أثر في تنمية الاقتصاد وتطوير المجتمع ، لان فقدان صفة الشمول يفقده تماما القدرة على تحقيق الهدف الاسمي المنشود ذلك بسبب الارتباط الوثيق بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بحيث يصبح عدم تخطيط بعضها أو أنشطتها حائلا دون تحقيق أهداف القطاعات أو الأنشطة الأخرى المخططة . فلا يمكن مثلا أن يكون هناك تخطيط فعال لقطاع التجارة الخارجية بهدف القضاء على العجز المزمع في ميزان المدفوعات دون أن يتم تخطيط قطاع الصناعة بل كافة القطاعات الأخرى لاحداث التغيير اللازم في الهيكل الانتاجي بما يسمح باحلال الوارد وتنمية المصادر وحتى يتم التوازن في هذا الميزان . ومن هنا كن التخطيط الشامل وحده — دون غيره من مسميات التخطيط جوازا — الكفيل بنقل المجتمعات من مراحل التخلف والفقر الى مراحل التقدم والرفاهية . ومن هنا أيضا كانت صلاحية التخطيط الشامل لدول العالم الثالث في تصفية التركة المثقلة التي خلفها الاستغلال الاستعماري .

أما بالنسبة لمركزية التخطيط — وفي ظل الشمولية وتنشعب العملية التخطيطية بسبب تعدد أبعادها وجوانبها فإنه يمكن القول بأنه لا بد من وجود جهاز مركزي يحمل العبء الثقيل لاعداد الاطار العام للخطـة ثم اطارها التفصيلي حيث يستحيل تخطيط كافة قطاعات وفروع الاقتصاد القومي ، وتحقيق الاتساق بين أهدافها من حيث التوازن والترابط والتكامل الا من جانب جهة مركزية تقوم بهذه المهمة . ومن ناحية أخرى ، فإن مستوى المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم تلك القرارات ينبغي ألا يمتنى بمفهومه الضيق للكلمة المؤدى الى مركزية العمل التخطيطي ، وبالتالي اختزال المشاركة في العمل التخطيطي الا حدها الأدنى . فالمطلوب هو أن تكون درجة مركزية النشاطات التخطيطية — لاسيما العملية منها — متناسبة عكسيا مع ندرة الكوادر ذات الكفاءة والمخلفة ، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط . فكلما ارتفع عدد الموجود من هذه الكفاءات التخطيطية المخلصة للاختيار الاجتماعي وارتفعت وتنوع وتشابكت مؤسساتها أمكن التخفيف من عدد العمليات والقرارات التي تتخذ مركزيا ، وترك المجال الواسع للوحدات الاقتصادية والاجتماعية في حرية التصرف ضمن دالة الاختيار الاجتماعي — أو بمعنى آخر الهدف الاجتماعي المنشود — والاطار المخطط للتقدم الاجتماعي الاقتصادي خلال مرحلة معينة . وكل بلد يختار ، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية شكل ووظيفة التنظيم الإداري الذي يضمن له أعلى فعالية وأكبر كفاءة للعملية التخطيطية والقرار التخطيطي خلال المرحلة التي يجتازها تقدمه الاقتصادي والاجتماعي .

وكما أن للتخطيط صفتي الشمول ومركزية القرارات ، فإنه يجب أيضا أن يتصف بالانزام على كافة المستويات ، وهنا تبرز المشاركة الفعالة للجهة المبر ومنظماتها في صياغة القرارات التخطيطية قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي . والمقصود بالزامية التخطيط هو أن الوحدات الانتاجية يحدد لها أهداف تلزم بتنفيذها قانونا . غير أن هذا الالتزام القانوني لا بد وأن يستند الى فهم واقتناع واع من جانب العاملين في

كل وحدة بأهداف خطتهم التي قاموا باعدادها بأهداف الخطة العامة للدولة التي أسسوها في مناقشتها وتعديلها ثم أقرارها . كما وأن التخطيط لا بد وأن يستند الى تحكم العقل والارادة الانشائية . وهذا الاستناد يكون نتيجة الفهم العميق للتوازن الاقتصادي الموضوعية والسعى الى تطبيقها بوعي يكتل السيطرة في النشاط الاقتصادي نوعا وحجما واتجاها ويضمن تحقيق التوازن العام للنواحي الاجتماعية والاقتصادية في الدولة عند المستوى المستهدف المنشود .

كما وأن تخطيط التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستقر يتطلب شرطا ضروريا وهو ايجاد النسب السليمة بين مختلف فروع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل فروع الانتاج المادى وبين الانتاج والاستهلاك وبين الاستهلاك والادخار للتراكم الاستثمارى وبين الانتاج والانشاءات الضرورية لمؤسساته وبين الانتاج والنقل ، وكذلك التناسب بين مقدرة السكان الشرائية وموجودات السوق من سلع الاستهلاك النهائي من الحاجات الاساسية للجماهير الواسعة ، وبين مصادر العمل المتاحة وحاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي للكوادر المؤهلة خلال المرحلة التي يخطط لها . وهناك نسب أخرى لا تقل أهمية عن النسب السابق ذكرها ، وهي النسب بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاسـتـخـراجية والصناعة التحويلية ، أو بين الانتاج ومصادر الوقود والطاقة) . والنسب بين أنواع الانتاج المرتبطة ببعضها تكنولوجيا (استخراج النفط ومعالجته واستخراج المعادن ومعالجتها، زراعة النباتات وتربية المواشى ، وغيرها من الحالات المماثلة) . ان النسب الصحيحة القائمة بين مختلف فروع الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية في الدولة تتعلق بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية ، من بينها مستوى تطور القوى المنتجة ، ومقدار الموارد المالية والمادية وموارد العمل والنواحي الاجتماعية من تعليم وامكان وصحة عامة وغيرها . ثم ان النسب التي تقوم في مرحلة معينة ليست نسباً ثابتة ، انما تتبدل وفقا للظروف المستجده ، ويؤثر على حركية النسب أول ما يؤثر التقدم

التكنيكي ، وتطور غرور الانتاج التقدمية الجديدة وفي الاقتصاد المخطط لصالح اشباع الحاجات الاساسية للجماهير الشعبية تؤثر العناصر التالية تأثيرا كبيرا على تبدل النسب ، كتوزيع الدخل القومي الى رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك ، كما سبقت الاشارة الى ذلك ، وكذلك تتبدل النسب بين توزيع التراكم والتوظيفات الاستثمارية الاساسية بين الفروع المختلفة والنسب بين الموارد المادية وموارد العمل بين القطاعات الانتاجية والقطاعات الخدمية ، بين مختلف غرور الانتاج المادى ، وبين المحافظات والاقاليم المكانية . وعلى هذا فالنسب الحسية تتبدل في نهاية المطاف ، تبعا للحاجات الاجتماعية والمهمات التى تبرز أمام المجتمع في هذه المرحلة أو تلك من أطوار تقدمه الاقتصادى والاجتماعى وتبعا لتطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكي ونفون استخدامه (التكنولوجيا) .. والشئ المهم فى هذا الخصوص ، هو تتبع جميع التغيرات التى تحدث فى العمليات الاجتماعية والاقتصادية ، والى تأمين الانتقال فى الوقت اللازم من النسب القديمة الى نسب جديدة تقدمية تتلاءم والظروف المتغيرة ، والحاجات الملحة ، حاجات تأمين التقدم الاجتماعى والاقتصادى<sup>(٣)</sup> وبناء على ذلك فان نظام الموازين المادية والمالية والبشرية التاريخية منها والتخطيطية يعتبر أداة فنية هامة جدا لحساب هذه النسب<sup>(٤)</sup> بالاضافة للمداسية القومية .

ومما تقدم يتبين أن الخطط هى احدى الادوات لتنفيذ استراتيجية وسياسات معينة للتقدم الاجتماعى والاقتصادى وبالتالى ينبغى ارتباطها بتحقيق مصالح محددة فى المجتمع فعندما تكون ملكية وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية عائدة للمجتمع بأسره بموسيرة من قبل ممثلى المنتجين المباشرين فى المجتمع بصورة ديموقراطية ، فان الانحياز قائم فى مثل هذه الحالة لتحقيق مصالح هؤلاء المنتجين المباشرين وبقية المستغلين ، اما اذا كانت ملكية هذه الوسائل ملكا لطبقة أو قلة من أفراد المجتمع ، فان الانحياز — وان لم يعلن عنه — يكون فى الواقع الى جانب تحقيق مصالح هذه الطبقة أو الاقلية المسالكة بالدرجة الرئيسية ،



إذا كان هناك تخطيط فعلى ، وحتى بدونها فالأمور تجري في هذا الاتجاه الذي تتغلب فيه مصالح الاقلية المالكة على مصالح الاغلبية غير المالكة لوسائل الانتاج والثروة ، ومن هذا يتبين ، كما نعتقد ، بأنه لا وجود لما يسمى بحياة التخطيط والمخططين ، الذين هم مواطنين قليل كونهم مخططين متأثرين ، بالضرورة بالتضاد بين هذه المصالح داخل المجتمع وبما أننا نعيش في عصر يتميز بالتغير السريع في كل المجالات ، والذي يشهد ، من وقت لآخر ، حالات طارئة يصعب التنبأ بها ، فانه ينبغي ألا تكون الخطط كالتقيد الذي يحد من التقدم ، حيث يفترض أن تتجاوب هذه الخطط مع الظروف المتجددة باستمراره والتخطيط الشامل لمرحلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي يتطلب وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية ، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعا كما هو مبين بعاليه . ومن هنا يبرز المعنى في صدور الخطة الشاملة بقانون من أعلى سلطة تشريعية في البلاد وتوقيع العقود بين المؤسسات المختلفة . كما وأن التحضير للخطة يولد الخطة ، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة وقد يقتضى الوضع المتجدد التصحيح ، كما سبقت الإشارة الى ذلك ، ثم تأتي عملية تقويم الاداء لمشروعات الخطة وهكذا فالعملية التخطيطية تتسم بالاستمرارية ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المستمرة يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة على مواجهة الظروف المستجدة ، كما يضمن استمرار العملية التخطيطية الا أنه يتطلب قدرات ناضجة في الممارسة التخطيطية .

### ٣- المميزات العامة للتخطيط :

في ضوء مفهوم التخطيط العلمى المشار اليه بعاليه يمكن عرض السمات العامة التي تميزه فيما يلى :

#### ١ ( ) تحديد الاهداف والتنسيق بينها :

ان أية خطة اقتصادية يجب ان يبدأ اعدادها بتحديد أهداف منسقة وأولويات لهذه الاهداف ثم تحديد الوسائل الملائمة لبلوغها وأخيرا

أعمال وتنفيذ تلك الوسائل المنشودة والاهداف منها ما يكون أوليا أو رئيسيا ومنها ما يكون وسيطا أو مشتقا ، فالهدف الرئيسى هو ما يمكن ان يعتبر هدفا عاما للخطة مثل كهربة البلاد أو مكينة الزراعة أو ارساء قاعدة للصناعة الثقيلة فى الاقتصاد القومى أو القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات أو مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات وفى ضوء هذا الهدف العام يمكن اشتقاق مجموعة من الاهداف الوسيطة مثل اقامة السد العالى واقامة صناعة الحديد والصلب وانشاء صناعات فى الاحلال محل الواردات • انشاء صناعات للتصدير فقط تحقق العمالة الكاملة والواقع أنه لا يمكننا ان نضع حدا فاصلا قاطعا بين مايعتبر هدفا عاما للخطة وما يعتبر هدفا من اهدافها الوسيطة اذ يتوقف الامر اساسا على مرحلة التطور الاقتصادى التى بلغتها البلاد والامكانيات المادية المتاحة والحاجات والقيود الاقتصادية والاجتماعية التى تفرضها مراحل التطور المختلفة فكهربة البلاد مثلا يمكن أن تكون هدفا عاما لأكثر من خطة اقتصادية متوسطة الاجل فى أحد الدول النامية كما ان القضاء على العجز فى ميزان المدفوعات لأبد ان يكون هدفا رئيسيا لخطة طويلة المدى فى دول متخلفة • حيث ان العجز فى هذا الميزان مزمن نتيجة الاختلال الهيكلى فى جهاز الانتاج الذى يتطلب تصحيحه • زمنا طويلا نسبيا ، بينما يمكن أن يكون هذا الهدف أحد الاهداف الوسيطة فى خطة متوسطة الاجل تضعها دولة متقدمة حيث يكون عجز الميزان عرضا مؤقتا •

هذا وتفاوت الاهداف الوسيطة من حيث درجة أهميتها يستوجب ترتيب أولويات لها ، فيكون البعض أو لبعضها الاولوية فى التنفيذ على البعض الآخر خلال سنوات الخطة وبالنظر الى تعدد تلك الاهداف فانه يتعين التنسيق فيما بينها بمعنى أن يتحقق فيها شروط التوازن الذى لا يمكن بدونه ان تكون هناك خطة وانما مجرد تجميع لبرامج جزئية لا تتوافر امكانية تحقيقها فى آن واحد • فالخطة اذن يجب ان تكون متوازنة فى اهدافها ماليا وماديا ، والتوازن المالى يعنى تساوى اجمالى الموارد المتاحة مع اجمالى الاستخدامات المستهدفة •

اما التوازن المادى فيتم على مستويين هما : المستوى القطاعى والمستوى السلمى والمقصود بالتوازن على المستوى القطاعى هو ضرورة تنمية القطاعات المختلفة بنسبة متناسقة ومتناسبة حيث يتوقف نمو احداها على معدلات نمو بقية القطاعات كما يعنى تخلف احداها • التأثير فى معدلات نمو القطاعات الاخرى •

اما التوازن على المستوى السلمى فيقصد به تساوى الموارد المتاحة من كل سلعة استراتيجية مع اجمالى الاستخدامات المجددة لها • ويرتق تحقيق التوازن فى أهداف الخطة أيضا بتحديد النسب الواقعية بين المقادير الاجمالية فى الاقتصاد القومى ، كما سبق الاشارة الى ذلك بل ان نجاح التخطيط فى تحقيق التوازن الاقتصادى العام بمعدلات نمو مرتفعة لا يستوقف على مجرد تحديده نسبيا واقعيا بين هذه المجاميع الكلية وانما يتوقف على مدى نجاحه فى التوصل الى أفضل تلك النسب • كذلك يقوم بدور هام فى تحقيق التوازن بين الاهداف بتحديد المعاملات المعروفة باسم المعاملات الفنية للانتاج مثل معامل المستزلمات/الانتاج معامل الدخل/الانتاج/معامل العمل/معامل رأس المال • ولما كانت هذه المعاملات تتأثر تأثيرا كبيرا بالتقدم العلمى والفنى فان التخطيط لا بد وان يرسم بالصورة التوازنية للاقتصاد القومى على مدى اختيار محدد لما يستخدم من وسائل الانتاج ولما يتبع من طرق الانتاج وأساليبه ووسائل تحقيق الاهداف لاتقل أهمية عن الاهداف ذاتها ، ذلك لان تحديد الوسائل ثم اعمالها أو — تطبيقها هو الذى يؤدى الى بلوغ الاهداف المنشودة • وهذه الوسائل اما ان تكون مباشرة أو غير مباشرة غير أن المجتمعات لم تعرف الوسائل المباشرة الا فى ظل الاقتصاد الاشتراكى فى حين ان الوسائل غير المباشرة قد عرفها الاقتصاد الرأسمالى الذى كان يدأب على استخدام السياسات المالية كالسياسة المصرفية أو الضريبية • فى حفز رجال الاعمال على التوسع أو الانكماش وفقا لتوقعات السوق والطلب الفعال فى أعقاب الكساد الكبير (١٩٢٩ — ١٩٣٣) وظهور نظرية كينز عن التوظيف والتوازن العام أخذ يتسع نطاق

تدخل الدول — الرأسمالية المتقدمة في النشاط الاقتصادي فاستخدمت مختلف السياسات المصرفية والضريبية والداخلية والسعيرية في محاولات مستمرة لتجنب الاقتصاد القومي هزات عنيفة وتحقيق نوع من الاستقرار حتى ينمو بمعدلات قد تكون منتظمة أحيانا ولكنها متواضعة دائما . فالوسائل غير المباشرة هي اذن مجموعة من السياسات المالية — الكفيلة بأحداث تغيرات جزئية أو حدية . ولكنها عاجزة تماما عن أحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي ومن هنا كانت صلاحيتها كوسائل لتحقيق أهداف البرمجة في الدول الرأسمالية المتقدمة . ومن هنا أيضا كان عدم صلاحيتها وسائل لتحقيق أهداف التخطيط خاصة في الدول المختلفة . اذ ان آثارها فضلا عن أنها لاتمتد الى هيكل الانتاج المتشود تغيره في الدول لايمكن ان يتحقق الا بعد فترة طويلة نسبيا هذا اذا كان تحقيقها أمرا مضمونا أو مؤكدا . أما الوسائل المباشرة فتختلف عن ذلك تماما ، فهي ، مجموعة من الاجراءات — التنظيمية ذات الفاعلية والاثر السريع في أحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة فمثلا لو كان من أهداف الخطة تحويل الانتاج السلمى الصغير الى انتاج كبير . فان الوسيلة الناجحة هي تشجيع تكوين المجتمعات والجمعيات التعاونية والانتاجية بين الحرفيين وأصحاب الورش بأمدادهم بالمعدات الحديثة التى تسدد اثمانها على آجال طويلة . وامدادهم بالخامات اللازمة للانتاج بأسعار مناسبة أو ضمان تسويق منتجاتهم بأرباح مجزية . كذلك لو ان الخطة استهدفت عدم زيادة .. الاستهلاك العائلى عن حجم معين فان الوسيلة الفعالة لتحقيق هذا الهدف هي استخدام نظام التوزيع بالبطاقات بعد تحديد النصيب المناسب للفرد من السلع الهامة أو الضرورية ، ولقد لجأت الدول الرأسمالية الى هذه الوسائل المباشرة في تسير اقتصادها خلال الحرب العالمية الثانية ضمانا لتعبئة مواردها ووضعها في خدمة الاغراض العسكرية حتى تبرز النصر . غير أن استخدام التخطيط للوسائل المباشرة في تحقيق الاهداف انما يكون ضروريا وعلى نطاق واسع في المراحل الاولى للتنمية لمواجهة الاختناقات وتهيئة الظروف لتحقيق النمو المتوازن حتى يتم تغير هيكل

الانتاج القومى وتمل الخطة الى المستوى الامثل وتخطو البلاد خطوات واسعة على طريق التقدم فيكون من الطبيعي حينذاك أن يقتصر اعتماد التخطيط على الوسائل المباشرة في مجال الكليات الاقتصادية بينما يزداد استخدامه للوسائل غير المباشرة في مجال الجزئيات الاقتصادية حيث لا يتطلب الأمر سوى أحداث تغييرات جزئية بل وجدية على مستوى المشروع أو النشاط الاقتصادي ، وهذا هو جوهر الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ تطبيقه في اقتصاديات الدول الاشتراكية خلال الستينات والسبعينات .

ومن ناحية أخرى ، يمكن القول انه بالنسبة لتعدد الخطط تبعاً للدور الزمني ، من الممكن أن يجري تشخيص أهداف وغايات التقدم الاقتصادي والاجتماعي من النظرة الاستراتيجية لمعالم آفاق التطور المتبل التطور لعشرين عاماً أو أكثر . وذلك استناداً الى توقعات تزايد السكان ، وتطور القطاعات الرئيسية ، لاسيما النفط والغاز والفروع الهامة الأخرى وتوقعات امكانيات الاستفادة من التقدم العلمي التكنولوجي ومن ثم وضع الاطار العشري للخطة الطويلة الاجل ، التي يمكن أن تتضمن الاتجاهات الرئيسية لمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي لاسيما فيما يخص الاستثمارات واعداد الكوادر الفنية وتوقعات اتجاهات التطور العام لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني والمجتمع ومن هذا الاطار العام للسنوات العشر تتضح الاهداف المخطط لها خلال الخطة الخمسية والوسائل المحددة سلفاً لتنفيذها . وهذه الخطة يجري تفصيلها بصياغة علمية دقيقة . في خطط قطاعية وخطط جارية سنوية ، وخطط مكنية تكون متضمنة لبرامج عمل واقعية لتنفيذها .

#### ب) واقعية التخطيط ومرونة الاهداف :

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص انه ليس معنى واقعية الخطة ان تكون اهدافها متواضعة كما يظن البعض . وانما المعنى العلمي لهذه الصفة هو ان تكون الخطة مبنية على معرفة عميقة بمعطيات الاقتصاد

القومى من ناحية وبمفعول القوانين الاقتصادية الموضعية من ناحية أخرى • ويستنتج من ذلك ان — واقعية الخطة انما تقوم على أربعة أركان هامة هما :

١ — ان تكون أهدافها منبثقة من واقع الظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلاد والخصائص القومية المميزة لتطورها التاريخى •

٢ — ان تستند الى النسبة الرئيسية السائد بين المقادير الاقتصادية الاجمالية في ظل هيكل جهاز الانتاج الذى يقوم بالتنفيذ ، كما سبق الاشارة الى ذلك •

٣ — ان تحترم القوانين التكنيكية أو المعاملات الفنية السارية في ظل وسائل الانتاج التى تستخدم •

٤ — ان تحدد أهدافها على أساس كمى أو حجمى ضمانا لدقة التعبير بها عن المقادير الاجمالية كالدخل القومى والاستهلاك النهائى تتأثر باتجاهات التضخم أو الانكماش غير أن هذه التقديرات الكمية أو الحجمية لابد وأن تكون مصحوبة أيضا بتقديرات حتمية حتى يمكن التعبير بها عن المقادير الاجمالية كالدخل التومى والاستهلاك النهائى والمداخرات الواقعية ... الخ • وفي تاريخ حياة التخطيط نجده تجربة قاسية تدل على الاثر والعواقب الوخيمة المترتبة على عدم واقعية الخطط هذه التجربة هى الثورة التى وقعت أحداثها في المجر في خريف عام ١٩٥٦ فقد كان من بين اسبابها الجوهرية المحاكاة الآلية للتجربة السوفيتية في التخطيط واهمال الابعاد الحقيقية للاقتصاد المجرى الزراعى الى عهد قريب بالمقارنة بالاقتصاد السوفيتى الذى يستطيع ان يكتفى اكتفاء ذاتيا والتركيز على تنمية الصناعات الثقيلة بمعدلات مرتفعة جدا دون مراعاة لتنمية الصناعات الخفيفة والاستهلاكية بمعدلات تكفى لمواجهة مطالب واحتياجات السكان المعيشية •

اما بالنسبة لمرونة الاهداف : ان اعداد الخطة ، وتحديد أهدافها

ووسائل تنفيذها لايعنى جمود هذه الاهداف والوسائل وعدم إمكان مسيرتها لاية ظروف اقتصادية انما يتعين أن تكون الاهداف والوسائل مرنة حيث يمكن اعادة النظر فيها أو تعديلها في ضوء أية ظروف طارئة أو مستجدة ولعل أبرز مثل تلك الظروف التي كانت تقتضى تعديل أهداف خطة التنمية الاقتصادية الاولى في مصر • هي قوانين التأمين التي صدرت في يوليو سنة ١٩٦١م والقوانين التي تبعتها في أغسطس سنة ١٩٦٣ ، ومارس سنة ١٩٦٤ بما ترتب عليها شيئاً من آثار بعيدة المدى على الفائض الاقتصادى الذى أتيح لتمويل مشروعات التنمية وان كان يتحتم معه اعادة النظر في تقديرات الخطة الخاصة بالاستثمار والانتاج والاستهلاك ، هذا ولا تقتصر مرونة الاهداف على امكانية تطويرها لكى تساير أوضاعاً جديدة أو طارئة في اقتصاديات البلاد وانما تتأكد ظاهرة المرونة حتى في أوضاع اقتصادية واجتماعية لم تطرأ عليها تغيرات ذات شأن بانتهاج أسلوب التخطيط والخطط المتحركة • مضمون هذا الاسلوب هو تعديل أهداف خطة السنة المقبلة في ضوء النتائج التي تسفر عنها متابعة تنفيذ أهداف السنة النقيضة بحيث يصبح انحراف التنفيذ عن الاهداف في السنة الاخيرة للخطة ممثلاً للانحراف عن أهداف تلك السنة وحدها وليس انحرافاً تراكمياً بالغاً عن أهداف سنوات لخطة في مجموعها • ويبرز اتباع هذا الاسلوب في التخطيط أنه مهما بلغت دقة التقديرات فمن المسلم به ان يكون هناك انحراف ولو طفيف في التنفيذ الفعلى عن التقديرات المستهدفة خاصة في الدول المتخلفة واثناء المراحل الأولى من التنمية •

ومن الجدير بالذكر في هذا الخصوص ، انه من الضرورة أن تتضمن الخطة توصيات تنوعية حول كل السياسات التفصيلية والاصلاحات المؤسسية والاطار الادارى ، وكذلك المشروعات الجيدة الاعداد التي تعتبر ضرورة لتنفيذها بنجاح • فقد قال أحد المخططين ، ملخصاً تجربته : (بعد أن أمضيت وقتاً طويلاً في منع الخطط الاقتصادية ، اعتقد ان المكونات الاساسية لخطة جيدة للتنمية هي السياسات الاقتصادية والمؤسسات

الاجتماعية والاقتصادية واختيار المشروعات ، وليست بالتأكيد المروعة الشاملة. لنماذج الخطه<sup>(٤)</sup> . هذه السمات الاساسية العامة ومعها المتطلبات الضرورية لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره من الممكن ان تعيننا عند تقديم محاولات التخطيط الجارية فى هذا البلد أو ذاك ، طبعاً الى جانب الخصوصية لحالته القائمة . وعند توفر هذه السمات العامة والمتطلبات الضرورية وتكاملها فان هذا يعنى الانتقال من تأثير مفعول قانون التطور التلقائى للانتاج القائم على قرارات عشرات الآلاف من الافراد ، مما يؤدى الى عدم التناسب وتعطيل جزء من قوى المجتمع المنتجة ، الى تأثير مفعول قانون التطور المنهاجى المتناسق لاطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره ، وهذا القانون الاقتصادى الموضوعى يتيح امكانية توجيه وضبط الانتاج بصورة واعية استناداً الى — استراتيجية تتضمن الغايات الشاملة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى — سياسات ووسائل اقتصادية وغير اقتصادية ملائمة . — خطط تنفيذية لتنمية الموارد وترشيد استخدامها لتوسيع القاعدة الانتاجية وعدالة توزيع ثمراتها من أجل الوصول الى تحقيق الاشباع المتنامى للحاجات الاساسية الضرورية للافراد والمجتمع فى اطار الامكنات المتاحة والمحتملة . ان قانون التطور المنهاجى المتناسق يستند على فكرة مفادها بأن كل شئ فى الحياة الاقتصادية الاجتماعية مرتبطة بغيره ، وان الاقتصاد الوطنى فى حالة توازن حركى «ديناميكى» مكون من سلسلة من الدقات (الوحدات الاقتصادية) . وهذا التوازن يتحقق اذا ارتبطت كل حلقة بما تليها طبقاً لهذا القانون الذى يوفر الامكنات الموضوعية لنموها المتناسب اذا وجدت النسبة الصحيحة بين حلقتين ، وهكذا على صعيد الاقتصاد الوطنى بأسره وفى المجتمع ككل . وهذا القانون للتطور المنهاجى المتناسق يفترض بعض القواعد الاساسية لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، من بينها ما يلى<sup>(٥)</sup> ان ندرك بأن جميع الوحدات والقطاعات مترابطة عضوياً ، وان نكتشف الصورة التى



تتخذها العلاقة فيما بينهما • وان نخطط لتحقيق تلك النسبة بين جميع وحدات وقطاعات الاقتصاد الوطنى التى تحقق التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره •

٣ - مراحل اعداد الخطة وإبعادها وجوانبها :

يمر اعداد الخطة فى أربع مراحل نستعرضها فيما يلى :

### المرحلة الاولى :

التحضير لاعداد الخطة : يتم فى هذه المرحلة جمع البيانات الاحصائية عن الاقتصاد القومى خلال سلسلة زمنية تمكن من اعداد دراسة وصفية وتحليلية للتعرف على هيكل الانتاج القومى ومدى مساهمة القطاعات •• الاقتصادية المختلفة فى توليد الدخل والوقوف على التوزيع الحالى للدخل ومدى ما يمتصه الاستهلاك النهائى من هذه الدخل وما يتبج منها كمدخرات للاستثمار وعلاقة الاقتصاد المحلى بالملم الخارجى من حيث حجم الصادرات والواردات ومدى ما يحققه الميزان التجارى أو ميزان المدفوعات من عجز أو فائض وحصر كافة الموارد المادية والمالية والبشرية ومدى ما يستغل منها كل ذلك بفرض التعرف على حقيقة امكانيات البلاد والمشاكل والصعوبات التى تواجه عمليات التنمية حتى يمكن فى ضوءها مجتمعة اقتراح اطار أولى للخطة فهذه المرحلة اذن أشبه ما تكون - بدراسة تاريخ الحالة واعراضها فى الطب حتى يمكن تشخيص الداء تشخيصا صديحا تمهيدا لمباشرة العلاج الناجح •

### المرحلة الثانية :

مرحلة التوجيهات العامة : وهذه المرحلة تتمثل فى التوجيهات التى تختص بها السلطة السياسية وغلبا ما تكون غير مفصلة بل ذات طابع عام مثل تحديد مستوى معين للدخل القومى يجب بلوغه فى نهاية الخطة أو تحديد حجم الاستثمار الذى يتعين تنفيذه خلالها أو تحديد أولوية الصناعة الثقيلة على الدقيقة ••••• الخ •

### المرحلة الثالثة :

**اعداد الاطار الاولى للخطه :** في ضوء التوجيهات العامة التي تصورها السلطة السياسية يقوم الجهاز المركزي للتخطيط باعداد الاطار الاولى للخطه الذي يقصد به تحديد الاهداف التي يسعى الاقتصاد القومي الى تحقيقها وتتعلق هذه الاهداف بالمجاميع الاقتصادية الكلية من دخل وانتاج واستثمار وادخار وعمالة واستهلاك وصادرات وواردات . ويعتمد المخطط في التوصل الى تقديرات هذه الاهداف على النسب الرئيسية بين تلك المقادير الاجمالية أو على العلاقات الوظيفية التي تربطها ببعضها ولاعداد الاطار الاولى للخطه يمكن أن نتبع أكثر من أسلوب وسوف نقصر هنا على الإشارة الى طريقتين هما طريقة التنقيب التدريجي وطريقة الحلقات الموصلة . ومثل ان نستعرض في ايجاز كيفية استخدام هاتين الطريقتين في اعداد الاطار تجدر الإشارة الى أن الفرق الرئيسي بينهما ينحصر في ان نقطة البدء في الطريقة الاولى هي استهداف تحقيق التوازن الاقتصادي القومي عند مستوى معين في السنة الاخيرة للخطه ثم تحديد الاهداف والوسائل التي تتلق وتحقيق هذا التوازن المنشود .

اما الطريقة الثابتة : مثلا تبدأ من تصور مستوى معين للتوازن — الاقتصادي وتستهدف تحقيقه في السنة الاخيرة للخطه وانما تبدأ من تحديد — أهداف مرتفعة في الفروع أو الصناعات القيادية ثم تحاول التوفيق بين هذه الاهداف وأهداف الفروع والقطاعات الأخرى مما يؤدي في النهاية الى تحقيق التوازن على المستوى الاقتصادي القومي وبالنسبة لاستخدام طريقة التنقيب التدريجي يشرع المخطط في تحديد الهدف الرئيسي والاهداف المشتقة في ضوء التوازن المستهدف تحقيقه على مستوى الاقتصادي القومي فمثلا يمكن البدء بتحديد هدف معين بزيادة الدخل كهدف عام للخطه وبمعرفة حجم الدخل القومي المستهدف يمكن التسلسل منه الى بقية الاهداف الأخرى اذ يتم هدف الاستهلاك النهائي في ضوء حجم الدخل باستخدام العلاقة الوظيفية التي تربط بين تطور

الدخل وتطور الاستهلاك • وبالتوصل الى هدف كل من الدخل والاستهلاك يمكن تقدير الادخار المتاح • كذلك باستخدام علاقة الدخل بالانتاج يمكن تقدير هدف الانتاج القومى الذى تنتقل منه الى تحديد حجم الاستثمار باستخدام معامل رأس المال الانتاج وبمقارنة هدف الاستثمار بتقديرات الادخار نتوصل الى تقرير التمويل الاجنبى للخطة • ثم يتم تقدير الواردات والتمويل الاجنبى للخطة وأخيرا يقدر هدف العملة على هدى حجم الاستثمار وحجم الانتاج وباستخدام معامل رأس المال/ العمل ومعامل الانتاج/ العمل • وبهذا التسلسل يصل المخطط الى تحديد أهداف المقادير الاجمالية فى الاقتصاد القومى وتتضح معالم الاطار الاولى للخطة ولا بد ان يتأكد المخطط من ان هذه الاهداف تتفق وتحقيق التوازن المستهدف فى السنة الاخيرة للخطة وذلك بإجراء الاختبارات اللازمة لتحقيق شروط التوازن بين الموارد والاستخدامات بجوانبها المختلفة المادية والمالية والبشرية •

أما بالنسبة لطريقة الحلقات الموصلة : يبدأ المخطط بتحديد عدة أهداف رئيسية لأهم الفروع والصناعات الاساسية للاقتصاد القومى والتي تلعب الدور الرئيسى فى تدريك عملية التنمية فى ضوء الامكانيات المتوفرة للبلاد والاعتبارات التكنيكية فتحدد أهداف الانتاج للفروع والصناعات الاساسية عند الحدود العليا وذلك دون اخلال باحتياجات الاستهلاك النهائى واعتبارات التصدير • ومن هذا الاطار الاولى لخطط الفروع الاساسية يتسلسل المخطط لاستكمال الاطار الاولى للاقتصاد القومى ككل وذلك بمراعاة النسب أو العلاقات بين القطاعات المختلفة •

#### المرحلة الرابعة

##### اعداد الاطار التفصيلى للخطة :

طالما ينتهى الجهاز المركزى للتخطيط من اعداد الاطار الاولى الذى يتضمن تقدير للمجاميع الاقتصادية الكلية من استثمار وادخول واستهلاك • وصادرات وواردات ومخدرات وعمالة وأجور موزعة زمنيا على سنوات الخطة ونوعيا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية من زراعة وصناعة

وتشديد ونقل ومواصلات ، وخدمات ينتهى من ذلك تبدأ المرحلة الثالثة والاختيرة وهى مرحلة الاطار التفصيلى الذى يتم اعداده من خلال حوار يدور بين جهاز التخطيط المركزى وأجهزة التخطيط على مختلف مستوياتها . ويجرى هذا الحوار عن طريق تدفق البيانات المتعلقة بالاطار الدولى من القمة وهى الجهاز المركزى الى القاعدة وهى الوحدة الاقتصادية مارا بالقطاع الذى تمثله الوزارة والفرع أو النشاط الاقتصادى الذى تمثله الامانة الفنية ثم ينمكس اتجاه التيار فيتدفق من أسفل الى أعلى حاملا البيانات المتعلقة بالاطار التفصيلى . وبين ذلك ان الجهاز المركزى يقوم بتبليغ الاطار الى الوزارات التى تشرع بالاشتراك مع الامانات الفنية التابعة لها فى توزيع أهداف القطاع على الفروع والأنشطة الاقتصادية التى يتكون منها . بمعنى ان مسئولية تحديد الأهداف الجزئية لكل فرع أو نشاط اقتصادى انما هى مسئولية جماعية تقع على عتق الوزارة وكافة أجهزتها بينما يكون من المهام الرئيسية للوزارة بالاشتراك معه لكل أمانة على حدة — اتخاذ القرارات المتعلقة بخلق أو انشاء الوحدات الاقتصادية الجديدة أو الاكتفاء بالتوسع فى الوحدات القائمة فى الفرع أو النشاط الذى تشرف عليه الامانة وكذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بحجم التمويل اللازم للفرع ونمطه ومناطق توطين هذا الفرع اقليميا ونوع التكنيك الذى يستخدم فى انتاجه . ويعد أن تتضح الاتجاهات أو المؤشرات العامة لخطة الفرع تقوم الامانة الفنية بتبليغها الى الوحدات الاقتصادية التابعة التى تشرعها لكل منها بدورها فى اعداد خطتها على هدى تلك الأهداف المقررة للفرع أو المؤشرات العامة للخطة . وما نريد أن نسجله فى هذا الشأن هو انه يجوز للوحدة الاقتصادية ان تحدد أهدافها متجاوز أو متخطية معدلات النمو المرسومة للفرع أو النشاط غير أن هذا التجاوز أو التخطى لا يكون الا فى مجالات معينة مثل مجالات الانتاج طالما كان استغلال طاقاتها الانتاجية المعطلة أو ازالة الاختلافات بين مراكز الانتاج يسمح بهذا التجاوز . وكذلك فى مجال التصدير طالما كانت تعلقاتها مع الاسواق الخارجية (اذا كان هذا النظام معمولاً به) تمكنها من زيادة صادراتها

بنسبة مرتفعة أما في مجالات الاجور والعمالة والخامات المستخدمة فلا يسمح للوحدة بتخطي معدلات زيادتها المستهدفة الا بمقدار الحتميات لان ذلك يعنى في حقيقة هبوطا بكفائية الاجور/العمل/والمواد التى تعددها الخطة على أساس الكفائية المتوسطة للفرع أو النشاط بغض النظر عن الكفائية أو التكلفة في كل وحدة بذاتها • وإذا كان مسموحا للوحدة في اعداد خطتها بتجاوز أو تخطي معدلات النمو المستهدفة للفرع فلا بد ان تكون مسموحا لها أيضا بالقصور أو التخلف عنها طالما كان هذا القصور أو التخلف صفة تبررها الظروف الموضوعية لوحدة بعينها كما هو الحال عندما تمجز وحدة أو أكثر خلال سنة أو أخرى من سنوات الخطة عن تحسين كفائية المواد أو العمل عندما تمجز وحدة والارتفاع بها الى مستوى الكفائية المتوسطة للفرع نتيجة قدم معداتها نسبيا أو حداثة عهد العاملين بها ونقص تدريبهم • فإذا ما تمت الوحدة اعداد خطتها وجرت مناقشتها من جانب العاملين بها وادخلت عليها التعديلات التى اسفرت عنها هذه المناقشة ثم اقرها المجلس الادارى في صورتها الاخيرة • ترفع الخطة الى الامانة الفنية لكى تشرع في دراسة التوسعات والمشروعات الجديدة المقترحة من جانب الوحدات (الخطط الاستثمارية) فلا تقرر أيا منها مثل التحقق من الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية أولا والتأكد من سلامة التقديرات الخاصة بمكونات الاستثمار ثانيا ثم يجرى المفاضلة بينها واختيار أنسبها على هدى ما يتقرر الاخذ به من معايير التفضيل المختلفة مثل معيار كفائية الاستثمار (محسوبه على أساس معامل رأس المال/ الانتاج) ومعيار توفير النقد الاجنبى ( لاحتلال الوارد أو تنمية الصادر) ومعيار توظيف العمل ومعيار توليد الدخل ... الخ كما تحدد أولويات التنفيذ عبر سنوات الخطة للتوسعات والمشروعات التى وقع عليها الاختيار وذلك حسب أهميتها التى تقررهما اعتبارات فنية أو اقتصادية أو اجتماعية وتأخذ بعد ذلك في مراجعة تقديرات الخطة الانتاجية وتصحيحها : أولا : في ضوء البرنامج الزمنى لتنفيذ الخطة والاستثمار أخذ في الاعتبار فترة التفرغ وثانيا : على هدى معايير الكفائية المتوسطة أو التكلفة المتوسطة للفرع ذو النشاط

الاقتصادى • وأخيرا • تقوم الامانة بمصب خطط الوحدات فى هـؤورة  
تجمعية لأجراء التنسيق بينها والتأكد من أن الخطة التفصيلية للفرع  
قد رسمت فى حدود — الاهداف المقررة له أصلا • وعندما تنلقى الوزارة  
المختصة خطط الامانات الفنية ، تقوم هى الاخرى ، بدراسة التوسعات  
والمشروعات المقترحة من جانب هذه المؤسسات وتحكم عليها باستخدام  
المعايير السابقة فضلا عن معيار آخر على جانب كبير من الاهمية فى  
هذا المستوى القطاعى وهو مدى تحقيقها للنسب الواقعية أو أفضل  
النسب بين انتاج الفروع الاقتصادية المكونة للقطاع (مثل النسب بين  
انتاج الصناعة الثقيلة وانتاج الصناعة الخفيفة أو النسبة بين انتاج  
الصناعات الاستخراجية وانتاج الصناعات — التحويلية) كما تقوم  
الوزارة بالمراجعة والتصحيح ثم التنسيق بين خطط الفروع لكى تخرج  
خطة القطاع متوازنة دون تبديد أو اختناق • وأخيرا تتجمع خطط  
الوزارات أو القطاعات لدى الجهاز المركزى للتخطيط الذى يقوم بوضع  
هذه الخطط فى اطار موحد هو الاطار التفصيلى للخطة ومهمة جهاز  
التخطيط فى هذه الخطوة تعتبر أخطر المهام ذلك لأنها ليست مجرد  
تجميع لخطط القطاعات الاقتصادية وانما التأكد بصفة نهائية وعن طريقة  
الاختبارات اللازمة من تحقيق النسب الواقعية أو أفضل النسب بين  
المقادير الاقتصادية الاجمالية وتوفير شروط التناسق والترابط والتكامل  
بين هذه الاهداف بما يضمن تحقيق التوازن العام للاقتصاد القومى  
بمعدلات نمو مرتفعة ولا تبقى بعد اعداد الخطة فى شكلها النهائى سوى  
عرضها على السلطة التشريعية لاقرارها تمهيدا للبدء فى تنفيذ أهدافها  
التي ارتضاها والترم بها المجتمع بمختلف تنظيماته ومؤسساته •

ابعاد وجوانب التخطيط : للتخطيط ثلاثة أبعاد بعد قطاعى وآخر  
اقليمى وثالثا زمنى •

١ ( البعد القطاعى :

يقوم على أساس تقسيم الاقتصاد القومى الى قطاعات — اقتصادية

أو نوعية رئيسية زراعية (رأسية وأفقية) صناعية (ثقيلة وخفيفة أو استراتيجية وتحويلية) قطاعات أخرى في شكل قطاعات ( بترول وفحم وكهرباء وشمس ورياح وطاقة ذرية) خدمات انتاجية (تجارة داخلية • ونقل وتخزين) خدمات غير انتاجية تعليم وصحة وثقافة وترويج وسياحة ومرافق) تجارة خارجية وعلاقات اقتصادية دولية ويجرى اعداد خطة مستقلة لكل من هذه القطاعات ثم يتم التنسيق بين أهداف تلك الخطط عن طريق اجراء اختيارات الاتساق الكلية والجزئية لكى تخرج مجموعة فى اطار واحد بشكل خطة قومية قوامها البعد القطاعى •

#### ب) البعد الاقليمى أو المكانى أو الحيزى :

يقوم على أساس تقسيم الحيز المكانى للبلاد الى عدد من الاقاليم الاقتصادية ، كل اقليم يعتبر وحدة مكانية كبيرة تتوافر فيها — امكانيات حقيقية حالية أو كامنة من الثروات الطبيعية المعدنية وغير المعدنية والاراضى الزراعية أو القابلة للزراعة والقوى البشرية والعمالة بحيث يكون الاقليم حالياً أو يصبح مستقبلاً متجانساً ومتكاملاً ومتسماً بصفة الاستقلالية الذاتية • والركن المكانى والتخطيط الاقليمى هو ظاهرة التوطن والتوطن بمعنى توطن — القطاعات السلعية من زراعة وصناعة وطاقة وتشبيد على أساس مدى توافر الموارد الطبيعية أو مدى القرب من موانئ التصدير والاستيراد أو اسواق التصريف المحلية أو مدى سهولة سجل النقل والاتصالات ... الخ هذا فضلاً عن توطن وتوطن الخدمات الانتاجية وغير الانتاجية استكمالاً لمقدمات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ويجرى اعداد خطة مستقلة لكل من هذه الاقاليم • ثم يتم التنسيق بين أهداف تلك الخطط لكى تخرج مجموعة فى اطار واحد يشكل خطة قومية قوامها البعد الاقليمى • واذاً فهناك خطتان قوديتان أحدهما قائمة على البعد القطاعى والاخرى قائمة على البعد الاقليمى ولكن هاتين الخطتين القسوميتين متطابقتان وتشكلان وجهتين لعملة واحدة • غير ان الجدير بالذكر فى هذا الشأن ان مصر لم تعد حتى الآن خطة قومية على اساس البعد الاقليمى وانما نجري

اعداد خطتها على أساس قطاعي فحسب والسبب في ذلك ان خطط الاقاليم الاقتصادية مازالت مقتصرة على المشروعات التي تنفذها دواوين عموم المحافظات وهي مشروعات خدمية في الاغلب الاعم الى جانب بعض المشروعات الانتاجية الصغيرة التي تلى الاحتياجات المباشرة للمحافظات ، مخطط الاقاليم الاقتصادية اذن لا تشتمل المشروعات التي تتولى القطاعات الاقتصادية أو النوعية تنفذها في تلك الاقاليم .  
والواجب أن يكون للاقاليم الاقتصادية وهيئات الحكم المحلي كلمة ذات وزن في مجال التوطين حالياً تكون أعمق دراية بموارد واحتياجات وأشد التصاقاً واحتكاكاً بمشاكل التنمية ومعوقاتها . ولا تتطلب ما تصبو الى تحقيقه في هذا المجال سوى التنسيق والتعاون الوثيق بين الوزارات، القطاعية ووزارة الحكم المحلي ووزارة التخطيط بحيث نتوصل في مستقبل قريب الى اعداد تلك الخطة القومية القائمة على أساس تعليمي والمطابقة لخطتنا القومية القائمة على أساس قطاعي .

### (ج) البعد الزمني :

قوامه تقسيم خطط التنمية على أساس الزمن الذي يستغرقه تنفيذ أهداف كل خطة فهذه خطة طويلة المدى ترسم الخطوط العريضة والواسعة لصورة الواقع الاقتصادي الاجتماعي المنشود في نهاية حقبة زمنية قد تمتد الى عشرين أو خمسة وعشرين عاماً أو أكثر فهي تهتم بوضع تصور عام لمهدف أو مجموعة - محدودة في الأهداف الاستراتيجية وهذه الأهداف قد تكون رقمية أو تكون معنوية مثل كهربة البلاد وارساء قاعدة الصناعة الثقيلة وتوطين الكتل البشرية في الصحارى وتصفية التبعية الاقتصادية وتصفية المعجز الزمن من ميزان المدفوعات .  
وهذه خطة متوسطة المدى تشق من الهدف أو الأهداف الاستراتيجية للخطة طويلة المدى ، ومجموعة من الأهداف الوسيطة التي تسعى الى تحقيقها عبر فترة زمنية قد تتراوح ما بين ثلاث وسبع سنوات . ولكنها عادة ما تكون خمساً أما الخطة قصيرة المدى فهي عبارة عن الشريحة السنوية من الخطة متوسطة المدى .



**جوانب التخطيط :** للتخطيط أو الخطة ثلاثة جوانب أولها مادي أو عيني • والثاني مالي والثالث بشري •

( أ ) الجانب العيني : للخطة يشكل الجانب الاساسى منها الا أنه ينطوى على تحديد أهدافها كميا أو حجما ضمانا لدقة تقديرات وواقعيتها • وهو يتناول حصر الموارد المادية وتخصيصها للاستخدامات المختلفة في شكل موازين للسلع والطاقات الانتاجية • وجداول للمدخلات والمخرجات محددا بذلك أحجام الانتاج والاستثمار والاستهلاك والوسيط والاستهلاك النهائى والصادرات والواردات موضحا التدفق السلمي لهذه المقادير بين القطاعات والفروع الاقتصادية المختلفة •

( ب ) الجانب المالى للخطة : يعتبر انعكاسا قيميا للجانب العيني • وهو ينصب على حصر وتعبئة الموارد المالية المتاحة وتخصيصها للاستخدامات المختلفة في شكل موازين للدخل القومى • ودخل اتفاق الدولة ودخل واتفاق القطاع العائلى وميزان للائتمان وآخر للنقد الاجنبى موضحا التدفق المالى بين القطاعات والذي يغطى قيمة التدفق السلمي بينها بل ويطابقه تماما بحيث يحول دون ظهور الاتجاهات التضخمية أو الانكماشية ويسد الطريق أمام وجود فائض نقدي في قطاع ما أو اختناق تمويلي في قطاع آخر •

( ب ) الجانب البشرى للخطة : يهتم بحصر الموارد من القوى العاملة بمختلف حرفها ومهنها وتخصصاتها ومستوى كفاءتها • ثم تخصيصها للاستخدامات المختلفة بحسب احتياجات القطاعات والفروع الاقتصادية ووفقا لخططها المادية •

**ثانيا - متطلبات التخطيط للتقدم الاجتماعى والاقتصادى :**

ان أول شرط للتقدم الاجتماعى والاقتصادى هو الاستقلال السياسى أى انتهاء الوضع الاستعمارى حيث لايزال مفروضا ثم اقضاء الطبقات الاجتماعية والنشكيلات السياسية المرتبطة بالامبريالية والتي تفضل

التعاون معها ، عن السلطة ... والسير بالتحول الاجتماعى الجذرى الذى يقضى الى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار<sup>(٦)</sup> نحو غايته المنشودة . وفى هذا المجال يؤكد ميرادل على انه (لرسوخ الفساد فى البلدان المتخلفة سبب هام هو عادة تقديم الرشوة الى السياسيين والموظفين التى تلجأ اليها الشركات الغربية من أجل الحصول على أسواق لها وتمير أعمالها بدون أن تلقى عقبات كبيرة .. ان البلدان المتقدمة المهيمنة اقتصاديا قد دعمت الرجعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من النوع الاقل شؤما فى البلدان المتخلفة ، وعندما تحدثى الاقتصاديون تحليل أهمية الاصلاحات المحلية الجذرية الاساسية لتنمية البلدان المتخلفة ، كان هذا الانحراف مرضيا ليس للأقليات الحاكمة فى هذه البلدان وحسب بل كان موافيا للسياسات التى تنتهجها بالفعل هذه البلدان الغربية المتطورة<sup>(٧)</sup> . وبناء على ماتقدم فالمقدمات السياسية تعنى أولا وجود سلطة سياسية تكون ممثلة فعلا لوحدة المصالح النسبية لأفراد المجتمع وفئاته المختلفة تتدخل فى تسيير الاقتصاد الوطنى واعادة تجديده الموسع لصالحهم جميعا وان تكون لقراراتها الصفة الالزامية النهائية لكافة المستويات . أى ان تتخذ هذه السلطة لحل القرارات الاقتصادية والاجتماعية الهامة ، وضرورة ان تكون هذه السلطة السياسية حائزة على معرفة مصحوبة بارادة واعية للتغير لكل المهام التى يستلزم وجودها التقدم الاقتصادى والاجتماعى . بمعنى ان تكون مدركة لمسألة التخلف المركبة وضرورة التخلص منها ، وذلك بليجاد الحلول الناجحة على مريد القوى المنتجة وعلى صعيد علاقات الانتاج وبقية العلاقات الاجتماعية ، وان تكون هذه السلطة السياسية ملزمة بالاساليب والادوات اللازمة للتخطيط الشامل ووصولها الى أفضل السبل التنظيمية الملائمة لتعبئة الجماهير الشعبية العريضة التى لها مصلحة فى تحقيق هذا التقدم الاقتصادى والاجتماعى المنشود ، وافساح المجال وتسهيل السبل لمبادراتها ومشاركتها الفعالة . اننا نشارك الرأى القائل بأن الاستقلال السياسى بضمونه التقدمى الثورى يعتبر الوجه الاول فى حين يعتبر وجود سلطة وطنية وتقدمية الوجه الثانى لعملة واحدة ،

وكلاهما مسئول عن السعى لتوفير الشروط أو المقدمات الاخرى على هذا الطريق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى<sup>(٨)</sup> ثانياً : المقدمات الاقتصادية تتمثل بإيجاد أساسى اقتصادى لسلطة الحكم القائدة المبررة عن وحدة المصالح النسبية لأعضاء المجتمع وبدون هذه القاعدة الاقتصادية التى يركز عليها التوافق والانسجام النسبى لمصالح أفراد المجتمع وفئاته المختلفة ، لا تستطيع هذه السلطة السياسية ، ان وجدت ، التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى بصورة فعلية قابلة للتنفيذ بل ستكون مثل هذه السلطة السياسية عاجزة حتى عن البقاء والاستمرار فى مركزها القيادى للاقتصاد القومى والمجتمع<sup>(٩)</sup> .

ان التحرير الاقتصادى يتقدم بإجراء الاصلاح الزراعى الجذرى لمصالح جماهير الفلاحين وبالتصنيع الملائم لاشباع الحاجات الاساسية وبقية الجهود التى تبذل من أجل بناء الاسس الاقتصادية الهادفة لخلق اقتصاد متبنون ( مندمج عضوي ) تؤطره سوق موحدة موجهة تختلف كيفياً عن السوق الخاضعة لآلية الاسعار وتقلبات العرض والطلب وبقية عوامل التطور التلقائى وهذا كله يتطلب الاهتمام بالدرجة الرئيسية بالقطاع التماونى والقطاع المشترك وكذلك الاهتمام بالقطاع الخاص وتوجيهه ليشارك بمجبودات التنمية ، بدلا من كونه عبئا مستنزفا لجزء من الفائض الاقتصادى ومبددا له . ولا بد من التفريق بين صفار المنتجين والحرخين فى القطاع الخاص ، وكبار التجار والمضاربين ، وحمية الذئبة الاولى العريضة من استغلال الفئة الثانية ، والحد من نفوذ الاخيرة وتجريدها من كل العوامل التى تساعد على الاستغلال وتحقيق المداخل الطفيلية . القطع العام : قطاع الدولة فى أى قطر عربى كما هو معروف ، لم ينشأ وفق خطة معدة سلفا تضمن الوحدة العضوية لفروعه وانسجام تطورها اللاحق ، فقد نشأ هذا القطاع تاريخيا من اقدام الدولة على تحقيق بعض المشروعات التى أحجم عنها الرأسماليون فى القطاع الخاص ، أى انه نشأ كحل للتناقض بين الحاجة الملحة لبعض المشاريع الانمائية وتوفير بعض مقومات ايجادها

من جانب ، وعجز القطاع الخاص أو احباطه عن المشاركة الفعلية في تحقيقها ونفق أسس الربحية الاجتماعية من جانب آخر يضاف الى ما تقدم انتقال ملكية بعض المرافق العامة (موانئ ، سك حديدية شركات كهزباء ... الخ) من الرأسمال الاجنبى الى الدولة بتسويات مختلفة ، ثم جرى تأميم بعض الموارد الهامة مثل حقول النفط والغاز والمنشآت النفطية الاخرى وتأميم مؤسسات رأسمالية صناعية وزراعية وخدمية أجنبية وأحيانا مدلية أيضا بتمويضات جرى تصديدها وتحديد طرق تصديدها مما وسع في قاعدة قطاع الدولة وتنوع نشاطاته . ثم اضيفت وتضاف له باستقرار مشروعات جديدة ، أو توسيع وتحديث القائمة منها ، في اطار الخطط الانمائية الجارى تنفيذها في غالبية الاقطار العربية ان دور ووظيفة وحدود القطاع العام يمكن ان يتراوح بين كونه قطاعا مشاركا يتعايش مع بقية القطاعات الاخرى ، أو قطاعا قائدا لبعض الفروع ، أو حتى على صعيد مجمل الاقتصاد القومى أو ان يكون هو القطاع السائد في بعض الفروع أو على صعيد الاقتصاد الوطنى ، أو قد يكون هو القطاع الوحيد المحتكر للنشاط في بعض الفروع مثل الجهاز المصرفى والتجارة الخارجية كما هو الحال في بعض الاقطار العربية وفيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بالقطاع العام ، فانه يعكس طبيعة الدولة التى تجسدها السلطة الحاكمة ونظامها القائم ، وعندما يجرى الحديث عن قطاع الدولة العام ، فالمقصود هو لحل ما يقع في حيزا الدولة المعنية تجاه الاخرين خارج هذه الدولة ، واما الحديث عن قطاع الدولة الخاص فهو يعنى كل ما في حوزة الدولة ويمقدور سلطتها القانونية والسياسية التصرف فيه . وهو يقسم الى قطاع الدولة الادارى وقطاع الدولة الاقتصادية ، وهذا الاخير يمكن التفريق ضمنه من حيث سبل ادارته الى قطاع الدولة المركزى وقطاع الدولة (لامركزى) .

أما القطاع المشترك : (المشترك فهو ما كان للدولة نصيب فيه ، أما بمشاركة دولة أخرى (عربية أو أجنبية) أو بمشاركة القطاع الخاص

المحلى أو العربى أو الاجنبى • واستكمالا لهذه المفاهيم فان قطاع الدولة العام يتخذ ما يرد ذكره باسم المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت والمرافق العامة والمشروعات العامة • من مميزات القطاع العام انه يساعد على مركزة وتجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الانتاجية منها والخدمية وذلك من خلال تحويل الانتاج الصغير المبعثر والسوق المفتتة الى سوق موحدة والى انتاج متوسط وكبير نسبيا ، دنظم قبل للتخطيط والمراقبة والمحاسبة مما يحقق ترشيد استخدام الموارد المتاحة والمحتملة وتتميتها . ويسهل عملية التخطيط لجمل الاقتصاد الوطنى وتكامله مع اقتصاد قطر عربى أو أكثر على الصعيد العربى القومى • وهو بمقدوره ان يعبئ الفائض الاقتصادى الداخلى لأغراض التنمية الشاملة ، ويستفيد كذلك من المعونات الخارجية ، ويولد قدرة مواجهة أفضل لتحسين التعامل مع العالم الخارجى لصالح المجتمع ، فقطاع الدولة العام يتطور ككل متكامل وبذلك يدعم بعضه البعض بقوته الاقتصادية والتنظيمية استنادا لسلطة الدولة السياسية وهو قادر على تحقيق الفائدة من التقدم العلمى وزيادة انتاجية العمل الاجتماعى ، وقطاع الدولة العام فىمكن من اعادة توزيع الدخل القومى بصورة تحقق العدالة فى التوزيع قدر الامكان كل ذلك طبقا بالمقارنة مع القطاع الخاص وبخصوصيته فى هذه المرحلة من تطور الدولة النامية • ولكن من الواقع العلى الذى نعيشه تبين وجود عوائق تحول دون ظهور هذه المميزات الايجابية لقطاع الدولة العام أو تشوهها • فى السابق كانت النواقص وشحة المواد فى السوق ترتبط غالبا بالتاجر ، وهو لا يشكل شخصية معنوية للقطاع الخاص اما فى الوقت الراهن فان الناس صارت تربط هذه النواقص وشحة الموارد فى السوق فى الكثير من أقطار الدول النامية بالقطاع العام ، وهو يشكل الشخصية المعنوية للدولة<sup>(١)</sup> والاسباب لهذه الظاهرة السلبية يمكن ان تكون عديدة منها ما يمكن ان يرجع الى ازدياد حجم ودور القطاع العام وموقف معارضية منه ودعايتهم ضده ، مع غياب الرقابة الشعبية على نشاطه وعدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ودور

المؤسسات الاجنبية ووكلائها في الداخل ومنها ما يرجع الى عدم وضوح الحدود والدور المقبول لكل منها في الانشطة المتعددة في حقول الانتاج وفي السوق ، ثم هناك العلاقة بين المسيرين للقطاع العام والعاملين فيه ، حيث مازالت في الغلب هي العلاقة الموروثة بين ارباب العمل السابقين والعاملين عندهم بأجر ، حتى في القطر العربي الذي طرح مقسولة (شركاء لا اجراء) .

• مما يواد الشعور عند العاملين بأن الأمور قد ظلت على ما هي عليه ، ولم تتجسد لهم ماهية القطاع العام باعتباره ملكا لعامة الناس الذين هم الجزء المشتغل منهم<sup>(١١)</sup> وهذا الموضوع يتعلق بالخلل القائم في ديمقراطية التسيير التي يجب ان ترافق القطاع العام وضرورة تشخيص النواقص ومعالجتها بسرعة في هذا المجال . كما ينبغي توسيع القاعدة الانتاجية للقطاع العام وفق أسس اقتصادية اجتماعية ، وهذا يعني ضرورة معالجة ظاهرة كون القطاع العام مكانا للتوظيف بدون حساب للانتاجية وتحوله ، لا سيما قطاع الدولة الاداري الى مخزن كبير للبطالة المقنعة . اننا ننتقد مع الرأي الذي شخص الخطر المباشر على القطاع العام بأنه يتمثل في عزلته عن عامة الناس وضرورة اختيار القيادات ذات الكفاءة والاخلاص وتأهيلها باستمرار وتحديد لها على العمل الجماعي وتقبل النقد من الجماهير ، بما في ذلك وسائل الاعلام الجماهيرية . ولا بد من معالجة التناقضات الثانوية بتسويات مبررة علميا ، مثلاً بين كون القطاع العام وعاء للادخار الرئيسي لتمويل الخطط الانمائية من جانب وضرورة الصرف من جانب آخر . ومثال مشابه على هذا التناقض بين بيروقراطية القطاع العام والسرعة المطلوبة لاتخاذ الاجراءات المصاحبة لاعداد الخطط الانمائية وتنفيذها . ان مسألة نجاح أو فشل تجربة القطاع العام ، لا تنحصر في نجاح أو فشل السلطة التي تحكم وتدير هذا القطاع العام وحسب ، وانما المسألة اكبر من ذلك ، فهي تمس فكرة الملكية الاجتماعية باعتبارها القاعدة التي يقوم عليها بناء صرح التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، مما تقدم من ملاحظات حول الحرص

على تأكيد دور ومكانة القطاع العام وضرورة تعزيزهما باستمرار .  
نرجو ألا يفهم بأننا نعنى ان القطاع الخاص قد افترق دورة ومكانته  
على خارطة الاقتصاد الوطنى فى اقطار الوطن العربى فما زال يوجد  
الملايين من أصحاب الملكيات الخاصة فى الزراعة فى أرياف الوطن  
العربى ، وكذلك يوجد العديد من أصحاب الأنشطة الخاصة يؤدون  
مساهمات جيدة للوطن ولواطنيه ، ومقتضيات العصر تتطلب جمع هذه  
الأنشطة المفتتة المبعثرة فى الوحدات الانتاجية والخدمية الصغيرة .  
وذلك عن طريق تجميع ما يمكن تجميعه تدريجيا ضمن اطار الملكية  
الجماعية التعاونية باعتبارها مؤسسات اقتصادية اجتماعية . ومثل  
هذه التعاونيات بإمكانها ان تجمع فى توزيع الدخل الصافى المتولد من  
نشاطها بين التوزيع على أساس الملكية لكل حسب ملكيته فى  
التعاونية وعلى أساس العمل ( لكل حسب كمية ونوعية عمله  
وأهميته الاجتماعية ) . وبذلك يجرى حفز أصحاب الملكيات الناشئة من  
عمل أصحابها بحصولهم على مردود للملكيتهم وضمن دخل عادل على  
أساس كمية ونوعية العمل المقدم من كل عضو وأهميته الاجتماعية .

وكذلك الاستفادة مرحليا من اشكال الملكية المختلطة (القطاع  
المشترك ) بين القطاعين العام والتعاونى ومع المتبقى من القطاع الخاص  
الراغب به مثل هذا النوع المختلط للملكية بما فى ذلك طريقة ربط من يرغب  
بالبقاء بعمله الخاص المستقل بالمعقود لشموله ما أمكن ذلك بصورة غير  
مباشرة بمسار التقدم الاقتصادى والاجتماعى الموجه . وهنا يمكن  
تطبيق ما يسمى بطريقة كسر حلقة سياق الانتاج فى القطاع الخاص ،  
وعدم تركها لتتجدد كلها ضمن القطاع الخاص . بل ربط حلقة منها أو  
أكثر بمؤسسات القطاع العام ، أو المختلط أو التعاونى ، ليرتبط بهذا  
الشكل أو ذاك المسار الاجتماعى المخطط لاطوار التقدم الاقتصادى  
والاجتماعى . وحلقت سياق الانتاج ، كما سبقت اليها الإشارة :  
الانتاج ، التوزيع التبادل والاستهلاك . يضاف اليها التجارة الخارجية  
التي يجب ان يتولاها كلها القطاع العام لتكون أداة للتقدم الاقتصادى  
والاجتماعى بدلا من ان تكون أداة للتبعية بمختلف اشكالها .

### ثالثا - المقدمات التنظيمية الاحصائية والمؤشرية : وجود المقدمات

السياسية والاقتصادية يخلق الامكانيات الموضوعية للتخطيط الشامل ولكن لكي تتحول هذه الامكانية الى واقع ، فهذا يتطلب أموراً أخرى من بينها ان يعرف العاملون ، ومنهن بشكل خاص المسيرون للاقتصاد الوطنى ، تأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية وكيفية التلاؤم معها لصالح المجتمع بأسره ، وايجاد أفضل الاشكال التنظيمية الادارية والطرق والاسس التى تتمكن الدولة باستعمالها من تسيير الاقتصاد الوطنى نحو أهدافه المخططة لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وبمقدار منيزداد مستوى المعارف للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية تزداد مقدرة الناس فى معرفة سياق الانتاج واخضاعه للتطور الواعى الموجه وهذا يتطلب أيضا وجود الاجهزة الكفؤة لجمع وتحليل المعلومات عن كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واحتمالات تغييرها ، ولصيغة القرارات التخطيطية ووضعها فى اطار خطط تنفيذية متناسقة وهذه المعلومات تتجمع من اجراء المسوح الجيولوجية والاحصائية عن السكان والانشطة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة واستكشافها باستمرار ، فالمخططون يحتاجون الى حجم كاف من البيانات والمعلومات بنوعية معينة ، وذلك لتسهيل عملية تحضير الخطة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها . وفى هذا المجال نذكر تنفق مع الرأى القائل بأن التخطيط الجيد تكون بداياته بالاستفادة من المتاح من البيانات والمعلومات واجادة استخدامها ومن ثم استكمالها بالاضافة الى التطوير اللازم . وهذا يعنى تأكيدنا على ضرورة توفير هذه المقدمات الاحصائية المعلوماتية الا أننا ضد الانتظار مع التطوير المبرمج للبيانات ولبقية المعلومات بشكل متوازن مع القدرة على الاستفادة منها وتطويرها ، والحاجة الفعلية لمثل هذه البيانات والمعلومات فى كل مرحلة من تطور البلاد على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والمخططون والمسيرون للاقتصاد الوطنى يحتاجون كذلك الى دليل موحد لتصنيف النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يكون منطلقا لتوحيد المفاهيم والمؤشرات المتداولة فى جميع الانشطة الاحصائية والمحاسبية



والاقتصادية التخطيطية والمؤشرات التى نضعها فى سياق العمل التخطيطى ، هى تعبير رقمى لمقادير مادية ومالية وللتعبير عن قوة العمل البشرى ، وهى تصنف على النحو التالى :

أ ( المؤشرات الكمية المادية ، طن ، كيلوجرام متر مربع ، متر مكعب ، لتر ، هكتار ، دونم ، قطعة ، زوج ... الخ وذلك بعكس الخواص الفيزيائية المحددة :

وزن ، طول ، عرض ، حجم ، لكل ما تتضمنه الخطط الانمائية من منتجات العمل والارض والمياه .

ب) المؤشرات الكمية القيمة : التى يعبر عنها بوحدة النقود المستخدمة فى حسابات الخطط الانمائية ، دينار ، ريال ، درهم ، ليرة ، جنيه ، ... الخ حيث يجرى العمل بها كضرورة عندما تتنوع تشكيلة المنتجات ولمعرفة اسعارها ، أو للمقارنة فيما بينها ، وكذلك عند الحاجة لمسرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية .

ج ( المؤشرات الخاصة بقوة العمل ، وهى التى يعبر عنها اما بساعة عمل أو يشخص يوم عمل ، لشخص مضاد/قوة العمل البشرى واستخدامها بمعنى توظيفها فى الفروع المختلفة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

د ( المؤشرات النوعية ، والتى تسمى أحيانا بالمؤشرات الهدفية الاقتصادية الفنية ، ويجرى استعمالها لأغراض متعددة : لتشخيص الجودة ، لتحديد درجة الفعالية لقياس انتاجية العمل ، للقياسات المحاسبية لتحديد الزامية المهام المخططة ، ومنها أيضا المؤشرات التأثيرية المحفزة أو الرادعة بالإضافة الى هذا التصنيف لمؤشرات التخطيط للتقييم الاقتصادى والاجتماعى هناك تصنيفات أخرى نكتفى هنا بالإشارة الى هذا التصنيف .

١ - مؤشرات القوة الاقتصادية ، التى يعبر عنها رقميا غلاناتج المحلى الاجمالى ، وموجودات الرأسمالية وميزان المدفوعات ... الخ .

٢ - مؤشرات الاداء الاقتصادى ، وهى التى يعبر عنها رقميا بحصة الفرد (حسابيا) من الناتج المحلى وحصة الفرد من الموجودات الرأسمالية وحصة الفرد من الاستهلاك .

٣ - مؤشرات اشباع الحاجات الاساسية ، التى يعبر عنها رقميا بمستوى التشغيل للقادرين على العمل (فى العمر الانتاجى) والبحثين عنه ، وبمقدار البروتينات للفرد ، السعرات الحرارية للفرد مستوى مكافحة الامية ، عدد الافراد فى الغرفة الواحدة داخل سكن تتوفر فيه مستلزمات الحياة الصحية والاجتماعية المعاصرة ، وما يعاثلها من مؤشرات . وهذه المؤشرات والمماثلة لها من الضرورى الإتفاق على محدثاها وكيفية قياسها لكى تكون اللغة المشتركة للعاملين فى ميدان التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وينبغى تعميم هذا الاتفاق داخل البلد الواحد وذلك من أجل تسهيل مهمة التنسيق فى المجال التخطيطى على الصعيد القومى .

ثالثا - لزومية التخطيط ومنطقاته للتقدم الاجتماعى والاقتصادى :

اذا ما أريد لعملية التخطيط ان تسير على الوجه الامثل لابد أن يؤخذ فى الحسبان بعض الضروريات اللازمة وكذلك تحدد المنطقات التى تتبعها عملية التخطيط .

١ - ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى :

قبل أكثر من قرن من الزمان ورد الحديث عن الحاجة للإدارة المخططة للإنتاج ولجعل التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى كتابات الرواد الذين حللوا النظام الرأسمالى وتناقضته وتنبؤوا بضرورة انبثاق نظام اجتماعى منسجم كبديل عنه ، الا ان الضرورة الفعلية للتخطيط الشامل وممارسته حتى قبل نضوج نظريته قد برزت بعد قيام الدولة الاشتراكية عام ١٩١٧ . هذا وقد جابه المفكرون المناصرون للرأسمالية هذه المحاولات التخطيطية فكتب على سجيل المثال الاقتصادى النمساوى فون ميسر عام ١٩٢٠ مقالة نفى فيها وجود اية امكانية لتتبع للاقتصاد

المخطط العمل بصورة عقلانية ثم خفف البعض من هؤلاء المعارضين للتخطيط الموقف المتزمت السابق باعترافيهم بوجود امكانية مبدئية للتخطيط العقلاني ، الا انهم نفوا امكانية حدوث هذا في الواقع . وذلك بحجة ضخامة نظام معدلات التوازن للعلم وتعقدها ، وطول الوقت اللازم لحلها ، مما يجعلها غير ملائمة ، حسب رأيهم في اطار الزمن المحدد لاستخلاص النتائج من قبل جهاز التخطيط كبدل عن جهاز آلية الاسعار والعرض والطلب في السوق .

في حين استمرت فيه الممارسة التخطيطية ، وبدأت تظهر صياغات كمقدمة لنظرية التخطيطية في الاتحاد السوفيتي . كما تصدى بعض المفكرين المتواجدين في البلدان الرأسمالية ، من المناصرين للتخطيط ، وللمعارضين له مثل أوسكار لانجه<sup>(١٣)</sup> الذي كتب عن امكانية الحساب الاقتصادي في الاقتصاد المخطط ، كما في كل الانظمة الاقتصادية ، وبأن هناك امكانية لتقديم آلية دناظرة للسوق التنافسية في الاقتصاد المخطط ، بحيث تكون أكثر فعالية من السوق الرأسمالية . وقال الاقتصادي الانجليزي موريس دووب<sup>(١٤)</sup> ان مشكلة فون ميسنر تتعلق بفعالية استخدام موارد معطاء ، في حين ان التخطيط الاقتصادي يشكل أداة فعالة لحل مشكلة التراكم أي مشكلة الزيادة في كمية الموارد المتاحة ومع اقرار دووب بأن الحساب الاقتصادي يمكن ان يواجه صعوبات جدية في الاقتصاد المخطط الا انه اعتبر هذه المشكلة المحاسبية ذات أهمية ثانوية . واكد على ان فعالية التخطيط المركزي كوسيلة لانجاز التراكم منبثق من حقيقة ان التخطيط يحل محل السوق ، وباعتبار ان هذا السوق انما هو آلية تنسق قرارات الاستثمار ( فيما بعد ) ، في حين ان التخطيط المركزي الشامل لاطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي يوفر أداة لتحقيق مثل هذا التنسيق ( فيما قبل ) ، ويلطعم ينبغي لكي يتحقق هذا أن يظل وجود آليات ملائمة لقياس فعالية الخطة الاقتصادية ويفضل التقدم العلمي ، وتراكم الخبرات من تجارب الممارسة التخطيطية ، صارت تحت تصرف المخططين في الوقت الراهن مجموعة من الوسائل الكفيلة بإجراء

هذه الحسابات الضرورية كما ينبغي أن يكون واضحاً أن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي إذا كان يستبعد الآلية التلقائية للسوق ، فإنه لا يستبعد تعالماً آلية السوق ، بل أنه يستفيد من آلية السوق الموجهة ويدخلها من الوسائل المتاحة للتخطيط الشامل ، عندما تتوفر المقدمات الضرورية الموضوعية والذاتية التي تحدثنا عنها بإيجاز في الصفحات السابقة ويمكن القول بأن ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تبدو واضحة من أجل تجنب سلبيات الاقتصاد المعتمد على التطور التلقائي لآلية السوق ، مثل <sup>(١٤)</sup> عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع لصالح تطور جميع أفرادها . فالتبيعة الانغسية لهذا الاقتصاد تدفع المشروعات الى اتخاذ آلاف القرارات الفردية المنعزلة بتوسيع الطبقات الانتاجية ثم تصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق (القدرة الشرائية) وهذا يعنى بقاء قسم من طاقاتها الانتاجية معطلا عن العمل ، أى بقاء جزء من الموارد الانتاجية مجمدا بدون استغلال .

وهذا الوضع يقود الى ظهور الازمات الاقتصادية الدورية وما يرافقها من كساد وتعطيل لجزء من القوى المنتجة ، وبشكل خاص لقوة العمل البشرية (البطالة المعلنة أو المقننة) وكذلك لعجز الاقتصاد القائم على آلية الاسعار في السوق عن توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي يمكن أن تحل الازمة التركيبية الموروثة للاقتصاد المتخلف ونحو الخدمات الاجتماعية الضرورية لصالح التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لعامة أفراد المجتمع . فكما هو معروف في الاقتصاد القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الانتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية ، يتم تحديد حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو انتاج السلع التي توفر أقصى ربح ممكن لمصاحب المشروع . والسلع التي يتم اختيارها بهذا الاسلوب كثيراً ما تختلف عن السلع التي يتم اختيارها على أساس أولويات أخرى تهتم المجتمع بأسره ومن أجل اشباع الحاجات الأساسية لأفرادها . وعلى سبيل المثال ، لا يوجد في نظام الاقتصاد

القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الانتاج ما يمنع من توجيه موارد الانتاج الى انتاج السلع الكمالية التي لا يستهلكها سوى قلة من الافراد طبعاً طالما ان هذه القلة قادرة على دفع الثمن الذي يحقق ربحاً كبيراً لأصحاب هذه المشاريع الخاصة . وبالتالي يتبين مما تقدم عجز اقتصاد جهاز السوق عن توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الاستراتيجية ذات الربحية المحدودة بصورة مباشرة ، والتي تحتاج الى سنوات طويلة نسبياً لإكمالها . وهذا يعنى التفاوت الاقتصادى الموروث فى البلدان المتخلفة التفاوت بين الافراد والفئات والطبقات ، وكذلك التفاوت بين الجهات والاقاليم فى البلد الواحد ، ويعنى التفاوت الموجود حالياً بين الاقطار العربية مما يجعل مهمة التنمية العربية المشتركة بعيدة المآل خلال زمن متطور . أن ائتمان السوق تتفاوت بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة بناء على المعروض منها وحجم الطلب عليها وبما أن ائتمان السوق هذه تمثل مصدر دخل الافراد ، فإن التفاوت الكبير فى هذه الائتمان يؤدى بالتالى الى تفاوت كبير فى هذه الدخول ، ومثل هذا الوضع لا يمكن تحقيقه ومعالجته الا بالتخطيط الشامل واخيراً فان اقتصاد السوق قد حقق تطوره النسبى استناداً الى ظروف تاريخية وطبيعية لاستنزافه ثروات شعوب أخرى ، ولوجود ما يسمى بالنظم المجدد . وهذه العوامل التى تضافرت عبر ما يقارب القرنين من الزمان لا يمكن تكرارها فى دول متخلفة من الاقطار العربية . ومن هنا ولاسيما نظراً لغياب النظم المجدد فى القطاع الخاص المحلى . فى غالبية الاقطار العربية يجب تدخل الدولة وقيامها بدور النظم المجدد بقطاعها العام (والمختلط والتعاونى) الذى يفترض فيه أن يعمل وفق الاسس العلمية والربحية المجتمعية وهذا الذى اشرنا اليه أعلاه وما يماثله ، يجد ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادى الاجتماعى وذلك وبشكل اساسى من أجل (١٥) :

— تحقيق مهمة كشف وتعبئة أهم الموارد البشرية والطبيعية والمالية التى يمكنها البلد .

— ولتحقيق مهمة تأمين استخراج الموارد المتاحة الاستخدام

المقلاني الافضل لا من حيث تأمين استمرار عملية تحديد الانتاج الموسع  
فحسب ، بل وللإسراع أيضا في تغيير النسبة الاقتصادية والاجتماعية  
التي أوجدها الاستعمار لتكون ركيزة له .

— ولتحقيق مهمة الاستفادة من المنجزات العلمية التكنيكية التي  
تحققت فعلا ومن التجربة التاريخية المتراكمة بغية تصفية التخلف  
الاقتصادي والاجتماعي بأسرع ما يمكن .

— ومن أجل انتقاء التبادل غير المتكافئ والصمود أمام منافسة السلع  
المستوردة وأضعاف نفوذ الرأسمالي الاجنبي .

— وتحديد مقدار الفائدة من احداث هذه المؤسسة أو تلك ، على  
أساس التحليل العام للاتجاهات الرئيسية لاطوار التقدم الاقتصادي  
والاجتماعي .

— ولمعالجة الفجوة العميقة في غلبة الاقطار العربية فيما بين  
الاحتياجات الموضوعية لهذه الاقطار من جهة وبين امكانياتها الفعلية ،  
من جهة أخرى — أن هذه الامكانات المحدودة تجبر هذه الافكار باستمرار  
على تدعيم المهام وأولويات تنفيذها ولا يقل أهمية عن ذلك تقرير المهام  
التي يمكن ارجاء حلها الى المستقبل .

— ولحل مسألة كيف وبأية نسبة يجب توزيع الاموال والجهود بين  
مراحل التعليم وابتداء من المرحلة التي تسبق الابتدائي ، ومرورا  
بالابتدائي عبر المتوسط والثانوي وصولا الى مرحلة التعليم العالي .

— وايجاد النسب الاقتصادية الاجمالية الملائمة لكل طور من اطوار  
التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبشكل خاص النسب الملائمة بين رصيد  
التراكم ورصيد الاستهلاك ، والعلاقة الضرورية المتبادلة بين فروع  
الاقتصاد الرئيسية وللآثار المتبادلة بين انتاجية العمل والعمالة ،  
والنسب بين الطلب الفعلي ورصيد سلع الاستهلاك والخدمات والوصول

عبر هذه التغيرات البنوية التي تشرح خلال المرحلة الانتقالية بلختلال التوازن الى التوازن البنوي المنشود . وأخيرا يمكن القول بوجود علاقة طردية بين زيادة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، وزيادة دور ومكانة القطاع العام من جهة ، وضرورة التخطيط لاطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى .

## ٢ - منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي :

المنطلقات للانتقال من الواقع المتخلف الذي نعيشه الى الواقع المتقدم الذي ننشده ، ينبغي ان يكون مدور تقدم الانسان (المجتمع) واشباع حاجاته الاساسية . والتخلف كما نعتقد ، ظاهرة اجتماعية تاريخية ذات جذور وأسس اقتصادية وفكرية وسياسية ، وقد صار في الظرف الراهن من نط القسيم العالمي للعمل ، ومن الضروري تشخيص السمات الخصوصية لحالته القائمة في الوطن العربي وفي كل قطر منه ، وتوضيح ما يفرزه من اشكال التبعية ونتائجها السلبيه ، وفي اطار هذا التشخيص ينبغي تحديد المرحلة التي تجتازها جماهير أممتنا العربية في نضالها ضد الظلم والاضطهاد وفي سبيل التحرر الوطني والقومي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي . ان المنطلقات الجديدة للتنمية الشاملة — كما يؤكد محبوب الحق<sup>(١)</sup> ونحن نتفق معه في ذلك يجب ان ترغض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر ومن خلال معدلات النمو التي تتساقط رذاذا على الجماهير ، وينبغي ان تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريق مباشر والمنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر اليها على انها هجوم انتقائي على أكثر أشكال الفقر سواء كما أن أغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية خفض المستمر والالفاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والامية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة وهذا التوجه يعنى ضرورة الاهتمام بمضمون الناتج القومي أكثر من اهتمامنا بمعدل زيادته والمنطلقات نحو اشباع الحاجات الاساسية لا يقتصر على انتاج ( أو استيراد ) الحاجات الاستهلاكية ، وانما يمتد بالضرورة الى

اقتصاد ( أو استيراد ) مستلزمات توفيرها من سلع استثنائية ووسيلة . لقد لخص لنا المفكر العربي عبد الرحمن ابن خلدون (١٧) الحاجات . كما قال المفكر الفرنسي (مارتي ١٧٠٩ - ١٧٥١) في هذا الصدد «ان الحاجة هي المحرك الأقوى أثرا في الحياة ، وان التقدم تتعين درجته بالقدره على الحركة لسد الحاجة ، وان الانسان يحتل المقام الاول بين الاحياء بسبب كثرة حاجته وقدرته على اعداد ما يفي بها» (١٨) وفي رأي كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) « ان الحاجات التي يسعى الفرد للحصول عليها ليست في طبيعتها فردية ، بل هي على العكس ذات طبيعة اجتماعية لانها من صنع عمل اجتماعي يفرض التعامل والتعارف والتعاون بين البشر (١٩) » .

وفي مقاله الذي عنوانه بالوجز في الاقتصاد السياسي أوضح فردريك انجلز ( ١٨٢٠ - ١٨٩٥ ) تناقضات النظام الرأسمالي وازماته مؤكداً بأنه : «لاخلاص من هذه الفوضى المحفوفة بالمخاطر التي تعرض الناس الى المهالك وتسمم حياتهم بقلق دائم الا بتخطيط الانتاج القومي مجملته على أسس عقلانية ليحقق أقصى ما يمكن من التوازن بين العرض والطلب لكي تتوفر الحاجات وتستقر الاسعار (٢٠) » .

وفي تاريخنا المعاصر عرفت منظمة العمل الدولية محتوى هذا التوجه بأنه يرمي الى «توفير الاحتياجات الأساسية الانسانية التي تكفل حداً أدنى معيناً لمستوى المعيشة قبل نهاية القرن الحالي . وذلك عن طريق زيادة حجم وانتاجية العمالة بانتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق هذا الهدف» (٢١) . اذا اعتمدنا الحاجات الأساسية للجماهير العريضة من سكان الوطن العربي - وكل قطر فيه كمحور اساسي للمبادرات التخطيطية لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي فهذا يتطلب أولاً تحديد هذه الحاجات الأساسية في كل قطر وخلال كل مرحلة من تطويرة ، بمعنى تحديد مفهومها ومرحلة الجزء



الذى يجرى حاليا اشباعه وامكانية الاستمرار بهذا الاشباع ، وكذلك تحديد الجزء غير المشبع في الوقت الراهن ، والمطلوب التوجه نحو الوفاء به خلال فترة زمنية منظورة مثلا حتى نهاية هذا القرن . وهذه النظرة الاجمالية لموضوع الاحتياجات الاساسية للجماهير الواسعة والمجتمع تقتضى بحثها ضمن حلقات سيق الاننتاج المجتمعى (الانتاج — التوزيع — التبادل — الاستهلاك) واعادة تجديده الموسع . ومواجهة العلاقات الانتاجية وكل التفاعلات السياسية والاقتصادية وغير الاقتصادية ، الداخلية والعربية ومع العالم الخارجى لصالح هذه التطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى وفقا للظروف المموسة في كل قطر والمرحلة التى يجتازها ان «سلة» الحاجات الاساسية للمجتمع والجماهير الشعبية العريضة بمنظورها المستقبلى المتطور كما وكيفما ينبغى ان تكون هى التى تقرر نمط الاستثمارات وتحديد هيكل المستوردات ( لتكون الحاجة أم الاستثمار ) . بمعنى ان يكون الاستثمار عنصرا تابعا باعتباره وليد الحاجة ، وحسب ترتيب أولوياتها وفقا لدرجة ضرورتها للمجتمع وجماهيره الشعبية في كل طور من أطوار تقدمه الاقتصادى والاجتماعى .

اننا نتفق مع رأى القائل بأن نمط وتنظيم الانتاج يمليان نمطا للاستهلاك والتوزيع يكون من العسير للغاية من الناحية السياسية تغييره . فمادمتهم — كما يقول محبوب الحق — قد زدتم ناتجكم القومى الاجمالى في صورة انتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة ، فانه لا يكون من السهل على الاطلاق تحويلها الى مساكن قليلة التكلفة ، او حافلات للنقل العام ، ويقترب على ذلك بالضرورة نمط معين للاستهلاك والتوزيع . ان الفصل بين سياسات الانتاج والتوزيع زائف وخطير فسياسات التوزيع تصاغ في نمط تنظيم الانتاج<sup>(٣)</sup> ان التناقض القائم بين الحاجة الملحة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ( التنمية الشاملة ) وتوفر بعض عناصره الاساسية من جانب ، ومن جانب آخر عجز (النظم) عن توليف كل هذه العناصر المتاحة والمحتملة برشادة اجتماعية ، لا يمكن حله الا بالمشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع في صنع القرارات

الثنوية في ظل النظام الأكثر ديمقراطية لتسيير الاقتصاد والمجتمع وتوسيع قاعدة العمل المنتج ونضو انتاجية العمل من خلال التطوير المستمر للقوى المنتجة ، وتغيير كل من هيكل الاستثمارات والتجارة الخارجية لصالح دالة الاختيار الاجتماعي ، وتعزيز الدور القيادي للقطاع العام المراقب شعبيا ، واعتماد التخطيط الشامل ، مع توفير الحافز المادي والمعنوي لكل العاملين بتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع المتكافئ ( وليس الميكانيكي ) لثمار هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي . هذه المنطلقات للتخطيط من أجل تنمية شاملة في اطار يكفل التعاون الوثيق وصولا للتكامل الثنائي والمتعدد الاطراف بين الاقطار العربية تتطلب السير في طريق جديد اننا نتفق مع الاستاذ عبد الفتاح ابراهيم<sup>(٣)</sup> بتأكيد على ان طريق التطور الرأسمالي لم يعد ميسورا بالنسبة للبلاد المتخلفة ، وذلك لفوات أوانه بحكم تبدل الظروف التاريخية ولوقوف رأسمالية الاحتكار عائقا منيعا بوجهه وتصميمها على الابقاء على التخلف لادامة وجودها ، ولم يعد للبلاد المتخلفة - ومنها أقطار الوطن العربي سبيل للتخلص من تخلفها والسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الا سبيل التضامن والتعاون فيما بينها كأقطار أمة عربية واحدة ومع البلدان المتخلفة الاخرى ، ومع الدول الاشتراكية ، لان مجموع هذه البلدان تواجه عدوا مشتركا هو الامبريالية تسد عليهم سبل استكمال وجودهم ولأنهم جميعا ينشدون التطور وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه واحد لصالح المنتجين المباشرين وبقية جماهير الشعب العريضة ، والاستفادة من تجارب البلدان التي اجتازت مرحلة التخلف اعتمادا على قدرات شعوبها الذاتية . ومن المنطلقات الضرورية للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توفير كل ما يمكن ادخاره من الفائض الاقتصادي المادي والمالي ومن قوة العمل البشري لمواجهة احتياجاته . فالحجز في الفائض الاقتصادي أو التفریط في المتاح منه والضياع من قوة العمل ، كما في حالة تشغيل الكثير منها بشكل لاينطى مردودها لنفقات اعالتها - أي هدر الامكانيات المتوفرة - يعتبر من العقبات البارزة في طريق التقدم

المشود في أقطارنا العربية الأكثر حاجة للتنمية • ان الفائض الاقتصادي للتراكم بوجه علم يتلخص مضمونه في توجيه ذلك الجزء المدخر الذي لم يستهلك من الدخل الوطني بانتظام لسد حاجات التجهيز لتأمين ديمومة عملية تجديد الانتاج الموسع • ومن الممكن بل ومن الضروري ، في وطننا العربي الى جانب رفع مستوى الاستهلاك للجماهير الواسعة من حاجاتها الاساسية - زيادة الفائض الاقتصادي للتراكم لتأمين سلم التجهيز ، ويمكن ان يتحقق ذلك اذا لم يهدر جزء من الفائض الاقتصادي ، لاسيما النفلى ، في التبذير على أوجه الترف المختلفة وعلى حماية اللامساواة في الدخل ، وكذلك اذا لم يستنزف للخارج بسبب التعامل القائم على العلاقات غير المتكفئة مع الدول الرأسمالية المتطورة ان مصادر الفائض الاقتصادي للتراكم الاستثمارى خلال هذه المرحلة التي نشخص فيها منطلقات التخطيط للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعى يمكن ان تكون على النحو التالى :

١ ) القيم المضافة العائدة للمجتمع : المتكونة في حقول النفط والغاز وما شابه ذلك ، وهذا المصدر يمكن أن نعتبره رئيسيا في الاقطار العربية المنتجة للنفط والغاز ، من حيث حجمه المطلق والنسبى من مجموع تكوين الدخل القومى • ومن حيث تأثر زيادته العينية والقيمية خلال فترة زمنية محددة نسبيا بالمقارنة مع المصادر الاخرى •

ب) ما تيسر من الفائض الاقتصادي : الذى ينتجه عمال القطاع العلم ( بالاضافة لصناعة استخراج النفط والغاز ) مثل المتأتى من الصناعة النفطية التحويلية ( المصافى وغيرها ) الاخذة بالتوسع وكذلك من بقية الفروع للصناعات الاستخراجية والتحويلية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ، ومن مؤسسات البناء والتشييد والنقل والمواصلات ، ومن مزارع الدولة وبقية المؤسسات المنتجة بالقطاع العلم الذى تديره الدولة •

ج) ما تيسر من الفائض الاقتصادي : الذى ينتجه عمال المؤسسات

الآخري ؛ حيث تأخذ الدولة هذا الجزء على شكل ضرائب أو يبيع أو  
 بمشاركة في الأرباح اذا كان الامر يعود لصندوق الفائض الاقتصادي  
 للتراكم ( العلم المركزي ) . أو تقوم هذه المؤسسات نفسها بتثمين هذا  
 الجزء من الفائض الاقتصادي للتراكم في عملية تجديد الانتاج الموسع  
 في المؤسسات المنتمية باللامركزية أو بالاستقلال التام عن القطاع العام  
 المدار مركزيا من قبل الدولة والمقصود هنا هي المؤسسات المشتركة  
 والتعاونية ومؤسسات القطاع الخاص المحلي والعربي والاجنبي .

(د) القروض الداخلية : أو ما يكون شسبها بها ، كتاب سياسة  
 النقشف على المقتردين في المجتمع ، أو باستخدام آلية الاسعار لامتناس  
 جزء من القدرة الشرائية مؤقتا وتحويلها الى رصيد الفائض الاقتصادي  
 للتراكم الاستثماري .

(هـ) القروض الخارجية : وهي موارد مرحلية مساعدة سوف يتم  
 ارجاعها مضلفا اليها الفوائد المترتبة عليها ويمكن اعتبار هذه القروض  
 الخارجية كحفز ودافع لتسريع التراكم وبذلك فهي تختلف عن المصادر  
 الداخلية المباشرة الاساسية من حقول الانتاج ، كما سيقب الاشارة  
 الى ذلك ، ومثل هذه القروض عندما تكون موجهة لتعجيل عملية التجهيز  
 الفني توفر استغلال المصادر المادية والبشرية المعطلة ، وبالتالي تدفز  
 على تكوين فائض اقتصادي جديد ، ومن الممكن في مثل هذه الحالة ان  
 تسدد الفوائد المترتبة على هذه القروض مما ساعدت على توفيره من  
 فائض اقتصادي في مرحلة زمنية قصيرة ومحددة نسبيا ، أي لا بد من  
 أن تكون القيم المضافة الجديدة التي أوجدتها استخدام القروض أكبر  
 من مجموع الفوائد المركبة التي يجب تسديدها مع القروض خلال تلك  
 الفترة المحددة لها .

ويتبني هنا ان يراعى الحجم الامثل لمثل هذه القروض الاجنبية ،  
 وان تكون بمقدار يمكن ان يتحملة الاقتصاد الوطني ويتدخل عباء الجيل  
 الحاضر والجيل المقبل ، لكيلا ننقله بتركة ثقيلة من الديون ويتبني ان

يكون تسديد الفوائد هو الرابط الوحيد بين الدائن والمدين ، والاعتماد قدر الامكان عن تلك القروض التي توظف في مشاريع غير انتاجية وتجعل الاقتصاد الوطنى رهونا للدول المقرضة مما يعمق من تبعيتها لهذه الدول الرأسمالية المتطورة . وهذا ما سنوضحه في القسم الثالث صد الحديث عن حالة الدين الخارجى وعبء الديون . وفى كل هذه المنطلقات ينبئ الترام الواقعية وتجنب التقليد ، لانه كثيرا ما يكون مثل هذا التقليد منفذا الى ما يصيب المدلولات الانمائية من فشل ، ومن ضياع جدوى الخط الانمائية . وذلك بسبب الترابط الموجود ما بين مستلزمات السير في طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى في كل بلد والامكانات المتوفرة فيه وطبيعته ووضعه الجغرافى في وسعته وقاريته وما آلفه أدله من نظم وعادات وتقاليد مما يقتضى أخذه بالحسبان ، الى جانب مراعاة القواعد العامة المشتركة (٢٤) .

ومن الضرورى ان نتخذ هذه المنطلقات اتجاها شعبيا وطوعيا يشارك فيها المنتجون المباشرون بالدرجة الاولى ، المتمتعون بالحرية الديمقراطية ، مشاركة فعلية ، اعتبارا من صياغتها وتطبيقها والالتزام بها ، بعد ادراكهم بأنها السبيل للقضاء على حالة التخلف الذى يعيشونه والسير في طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى الذى من المفروض ان يوفر لهم ولاجيالهم القادمة الحياة الافضل عن طريق تخفيف الفوارق الاجتماعية بين الفئات والجهات تمهيدا لازالتها في المستقبل وعند اعداد هذه المنطلقات التخطيط لكل طرز من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى تبرز مسائل مهمة مثل مسألة أولويات تخصيص الفائض الاقتصادى بين الفروع المختلفة ، لاسيما بين الزراعة والصناعة لن ترجيح الصناعة المتوجة لسوق عربية متسعة ومنسقة ، يخلق في الواقع حاجة ملحة متزايدة للمنتجات الزراعية ، كلما تقدم المجتمع وليرفع فيه المستوى المعاشى للجماهير بحيث يبدو وكأن الاسبقية يجب ان تكون للزراعة وضمن اطار القطاع الزراعى ، يتبين من التجارب الناجحة للقضاء على التخلف وتحقيق التنمية المتكاملة ، بأن المزارع التعاونية الجماعية

المدمومة من قبل الدولة أفضل من المزارع الفردية في الارياف المتكلفة وذلك لأن الاولى أداة جيدة لتوصيل المعونة الحكومية في مجال استخدام الماكائن والآلات الحديثة وبالبذور المحسنة والاصناف الجيدة من الحيوانات، وبخدمات الصيانة والوقاية من الامراض وغيرها من المساعدات الضرورية للفزارعين كما أن التعاونيات ملائمة لتطبيق العدالة الاجتماعية وتساعد أعضائها على كيفية تيسير شئون مجتمعاتهم الريفية فهي بمثابة البرلمان المصغر لممارسة الديمقراطية . ومثل هذه الزراعة الحديثة والمستفيدة من المنجزات العلمية في هذا المجال تفترض أن تسبقها أو ترافقها حركة تصنيع تهيء لها ما تحتاج اليه من مكائن وآلات ومعدات واسمدة ومبيدات وما يعاينها من الوسائل الضرورية كما انها تتطلب ثورة ثقافية حضارية تهيء الكفاءات الفنية والادارية الماهرة المقتدرة على حسن استعمال وتطبيق هذه الوسائل والطرق الفنية الحديثة ويجب ان تبدأ بخطوات جادة للتضاء على الامية والجهل والمرض والفقر المدقع في الارياف والمدن وخلاصة تجزئة البلدان التي سبقتنا في السير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توضح بانه ليست الجدوى في المفاضلة في ايهما تكون الاسبقية أو الارحية للزراعة أو للصناعة بل الاصح أن يوجه الاهتمام الى كليهما في آن واحد . على ان يكون للتصنيع في اطار عربي ، الحظ الاوفر من الاهتمام ، ابتداء من تخصيص الموارد ، على ان ترداد تخصيصات الموارد للزراعة تدريجيا بزيادة مردود الصناعة . فتقوم بتجهيزها بالماكائن والآلات والمعدات وبالاسمدة الكيماوية والمبيدات وغيرها من المنتجات الصناعية الضرورية للنهوض بالزراعة .

والاولويات داخل الصناعة ، هل ستكون لصناعة الفرع (أ) لانتاج وسائل الانتاج ، مكائنه وآلاته واعداد ما يتصل بها من تقنية وما تحتاج اليه من كفاءة ومهارة ، أم لصناعة حاجات الاستهلاك ، أم الموازنة الدقيقة فيما بينها ؟ ان من شأن البلد الذي يريد السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبناء على الصناعة ليعالج تخلفه ان يواجه بالضرورة ترايدا مستمرا في حاجات الاستهلاك ملدام الانحسار التدريجي للتخلف يلزمه باطراد التحسن في مستوى المعيشة . وهذا يعني استمرار

الزيادة في الاستهلاك وفي ارتفاع الاجور من جهة وانخفاض ساعات  
 العمل من جهة أخرى . والبلدان المتخلفة ، ومنها اقطارنا العربية تكون  
 بحاجة متزايدة أيضا الى توفير السكن الملائم ونشر التعليم ورفع مستوى  
 الثقافة للجماهير وتدسين الصحة العامة ، وغير ذلك من متطلبات الحياة  
 المعاصرة التي نشهد الحدا مع كل طور من أطوار التقدم الاقتصادي  
 والاجتماعي ، على أن أعظم ما يثقل وطأة هذه الجوانب لتخفيض  
 الموارد ويجعل ضبط حسابها متعذرا ، هو حروب الاعتداء ، وفي مقدمتها  
 العدوان الاسرائيلي المدعوم من الامبريالية الامريكية والمؤمرات التي  
 تدبر ضد الشعوب العربية وتستنزف الكثير من ابناءها وبناتها والكثير  
 من أموالها التي يفترض أن تخصص للتنمية ، بل وتدمر ما هو قائم  
 من المشروعات الانائية وفي جميع الاحوال تتطلب أية منطلقات لتخطيط  
 التقدم الاقتصادي والاجتماعي دقة فائقة في الموازنة بين أقصى ما يمكن  
 تخصيصه للفرع ( أ ) لانتاج وسائل الانتاج ، وبين الحد الأدنى  
 الضروري للفرع ( ب ) لانتاج مواد الاستهلاك ( أو استيرادها وهذا  
 ما يطلق عليه أحيانا بالمعادلة الصعبة التي ينبغي اشراك جميع الاطراف  
 المعنية بها في صياغتها والاقتناع الطوعي بضمونها وفق دالة الاختيار  
 الاجتماعي . كما ان هن بين الاولويات التي تبرز عند صياغة منطلقات  
 التخطيط لتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، المفاضلة بين أولوية التركيز  
 على المشروعات المكثفة للأيدى العاملة ، وفي هذا المجال يرجح المخططون  
 الذين يعملون بوعي المصالح العامة للمجتمع ومصالح جماهيره الواسعة ،  
 الاعتماد على خلطة من الاتجاهين . أي بالاعتماد على الماكثن والآلات  
 المتقدمة ، لاسيما في الفروع التي لها ارتباط بالسوق الخارجي ، ليكون  
 مستوى انتاجية عمل هذه المؤسسات مثل نظيراتها في الخارج ، وتحشيد  
 القوة العاملة البشرية لانجاز كل ما يمكن انجزه بعملها ورفع كفاءته  
 من خلال الممارسة باستمرار ، ليتمكن من استيعاب وتوطيع التكنولوجيا  
 الحديثة .

ان الاستفادة من منجزات الحضارة المعاصرة التي هي من صنع

الانسانية كلها أمر مشروع ، وقد كانت لأمتنا العربية اضافات مشهودة لاغنائها ، ولكن ينبغي اقامة علاقتنا الخارجية على قاعدة العلاقات المتكافئة ، وهذا يعنى ضرورة زيادة تعاملنا مع جميع البلدان التى تقبل بهذا المبدأ فى ميدان التقسيم العالمى للعمل ، وتقليص التعامل مع تلك البلدان التى فرخت علينا التبعية واستنزفت ومازالت تستنزف جزءا من الفائض الاقتصادى الذى ينتجه شغيلة هذا الوطن العربى ، بل وساعدت العدوان الصهيونى على استعمار الاستيطانى فى جزء عزيز منه ، ومثل هذا التوجيه لا يمكن ان يحققه كل قطر عربى بمفرده وانما يتعاون وتكافل ثنائى ومتعدد الاطراف فيما بين الاقطار العربية ، ويتعاون مع بلدان المجموعة الاشتراكية ، والبلدان المتخلفة التى تهدف السير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى ومثل هذا التعاون المشترك المبني على مصلحة متبادلة ودافع خطر مشترك ، يمكن ان يمدد لنا الطريق لتحقيق الاستقلال الاقتصادى ، الذى يعتبر ضروريا للمحافظة على الاستقلال السياسى ومكملا له . وهذه المنطلقات لكى تكون حافز للمجتمع نحو تقدمه الاقتصادى والاجتماعى باستمرار ، ينبغي عليها تأمين :

— الظروف الملائمة لتطور القوى المنتجة وبشكل خاص الجانب البشرى منها لتجعله قادرا على الاستفادة من العوامل الايجابية المحيطة به وتطوير انتاجية العمل المجتمعى من خلال تعبئة جميع الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها .

— نسبة نمو مرتفعة لهذا التقدم على المحاور الزمنى والمكانى  
الاقليمى .

— الاستغلال الأمثل للطاقت الانتاجية والخدمية والبقية الموارد المتاحة .

— زيادة تشكيلة المنتجات مع تحسين جودتها للوفاء بالاحتاجات الاساسية للمجتمع وأفرادة وفق معايير المرحلة التى يجتازها .



— عدالة توزيع ثمرات هذا التقدم الاقتصادى والاجتماعى على أساس أن ليس للإنسان الا ماسعى ... أى بالاعتماد على مقياس العمل من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية باعتباره هو المقياس الأساسى عند التوزيع .

لقد تناولنا هذه المنطلقات للتقدم الاقتصادى والاجتماعى والتخطيط لكل طور من أطواره بشئ من التعميم لكل جوانب التنمية فى مصر ، ولكن لابد من ضرورة التأكيد على وجود العام والخاص فى هذه المنطلقات .

نقر بوجود مشـ . دـ وطـ . ودت اقتصادية واجتماعية مستقبلية مشتركة ، الا اننا نعترف فى الوقت ذاته بوجود مشاكل اقتصادية واجتماعية نابعة من ظروف كل قطر .

وقد يبدو لاول نظرة بأن العمل يجرى على حل كل هذه المشاكل العامة والخاصة باستخدام أداة واحدة ، هى التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . الا ان تنوع الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . واختلاف الطبيعة الطبقيـة للمؤسسات التى تحل هذه المشاكل . وتباين مستوى قوى الانتاج ، وشكل ووظيفة علاقات الانتاج السائدة فى كل قطر عربى هى التى تحدد المهام لكل طور باتجاه هذه المنطلقات المشتركة الطموحة لغالبية سكان هذا المـ . دـ المصرى الكبير ممن يصنعون التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ويجب ان يكونوا هم المستفيدين منه . وأخيرا فإن هذه المنطلقات نحو الغايات الاستراتيجية الاساسية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ينبغى ان ترتبط عضويا مع باقى جوانب الحركة فى المجتمع كما انها لابد ان تمتد لتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغها ، ومن بين هذه الوسائل السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى نتناول المهمة منها بإيجاز فى الصفحات التالية .

#### رابعا - السياسات التخطيطية :

سياسات التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى :

السياسات الاقتصادية والاجتماعية التى تستخدم فى التخطيط

الشمول من القروض والممكن عقلا تبا استخلاصها من مبادئ قيمية واضحة في إطار الاختيار الاجتماعي . وهي عبارة عن مجموعة القواعد والاجراءات التي تتخذها وتتغذها الدولة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية وأنشطة جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطنى من أجل تنظيم علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض ، واتجاه الوطن العربى والمالم الخارجى انها الحلقة الضرورية التي تربط بين الاستراتيجية ومنطلقاتها نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، وبين الخطط للتنفيذية لأطوار هذا التقدم بمراحله المختلفة . ومن أبرزها كما نعتقد السياسة السعرية ، السياسة الاستثمارية ، السياسة التجارية ، السياسة المالية ( بتفرعاتها الضريبية والائتمانية والنقدية ) ، سياسة الاجور والرتبات وما في مستواها من الاهمية لتخطيط التقدم الاقتصادى والاجتماعى على نطاق المجتمع بأسره . بعض الاقتصاديين يتحدثون عن سياسة اقتصادية واحدة للدولة تتمثل أدواتها بالاسعار والاستثمار وبقيّة المجالات المراد ذكرها ، الا أننا نفضل هذا الاتجاه الذى بدأنا به الحديث عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التخطيطية للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . وسنحاول الاشارة الموجزة الى عدد من هذه السياسات الهامة ، وهي متداخلة فيما بينها وكذلك مع المنطلقات الاستراتيجية للتنمية الشاملة في الحياة العملية .

#### ١ - السياسة السعرية :

كل مقدار مالى نهتم بتخطيطه ، انما هو عبارة عن مقادير من المنتجات المادية مضروبة بأسعارها ، وكما هو معروف أن الاسعار ( الإثمان ) في الاقتصاد القائم على آلية السوق ، تتحقق من خلال تقييم العوامل الأولية للانتاج في سوق يضارب فيه البائعون ( المعارضون ) والمشترون ( الطالبون ) مع أو ضد بعضهم البعض . وهكذا تمثل الاسعار التي تتحدد في السوق أداة لتحقيق أدنى تكلفة ومساواة ثمن بيع السلعة بتكلفة انتاجها مع تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع ، وليس الربحية الاجتماعية . وبهذه الطريقة يتم التوصل الى اسعار المتبادل التي توازن

بين العرض والطلب القادر على الدفع (وليس الطلب الفعلي) . وهذه السياسة أو الآلية السعرية ، قد تؤدي الى خسارة اجتماعية ( وقد أدت فعلا ) ، كما هو الحال عند أفلاس مؤسسات واختفتها من السوق ، أو باتلاف كميات من السلع من أجل تقليص العروض منها للمحافظة على مستوى معين لأسعارها المربحة لأصحاب المشاريع الخاصة التي تتعامل بهذه السلع في حين الاقتصاد المخطط يستطيع ، كما قال الاقتصادي البولوني أوسكار لانجه<sup>(٢٥)</sup> ، الوصول الى أسعار التبادل الصحيحة ( الأسعار التي توازن بين العرض والطلب ) بسلسلة من التجارب أقصى مما يقوم به السوق التنافسي بالفعل . لان خبرة للجهاز المركزي للتخطيط يفترض فيها أن تكون أكبر من خبرة أى مدير لمؤسسة خاصة .

غلاول يركز على جميع العوامل والمربحية الاجتماعية بينما يهمل الثانى صحة العمال مثلا ، أو صحة المجتمع بتلوث البيئة ويؤكد على الربحية الخاصة للنشروع والمطلوب عند صياغة السياسة السعرية من قبل الجهاز المركزي للتخطيط أو الجهة المتخصصة بالأسعار على صعيد مجمل الاقتصاد القومى ، ضبط العلاقات السعرية ، ولاسيما التالية :

ـ العلاقة بين الاجور والمرتبات ، وبين أسعار السلع الانتاجية ، من أجل الوصول الى توليفة سليمة بين عوامل الانتاج البشرية والمادية المكونة لأسعار هذه السلع .

ـ العلاقة بين أسعار السلع الاستثمارية ، وبين أسعار السلع الاستهلاكية المتولدة منها بعد اكمال المشروعات وتشغيلها .

ـ العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية وبين مستوى الاجور والمرتبات وبقية الدخول ، وذلك لتحديد المستوى الدقيق لهذه الدخول الاسمية .

ـ العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية المختلفة بوصفها انمكاسا

لطلب المستهلكين ، وبالتالي مؤثرا لعمل المخططين والمنتجين عند اتخاذ قراراتهم . ان الاسعار من حيث جوهرها انما هي التعبير النقدي للقيمة وفق الحياة العملية قد تساوى اسعار بعض السلع قيمتها ، أو قد تكون أكثر أو أقل ولكن على نطاق المجتمع بأسره يفترض أن تتساوى مجموع الاسعار مع مجموع القيم للسلع والخدمات المتداولة . لقد فرق أوسكار لانجه<sup>(٣)</sup> بين مفهومين للاسعار :

الاول : بمعناها الشامل بوصفها الشروط التي تعرض بها البدائل السلعية ، وهنا ليس شرطا توفر السوق دائما وانما من الممكن ان يستخدمها الجهاز المركزي للتخطيط كأداة قياسية .

الثاني : بمعناها الضيق كمعدلات للمبادلة في السوق ، أى أن النقود ( وهى سلعة خاصة كمعامل عام لبقية السلع ) التي يمكن بها الحصول على الاشياء المادية والخدمات .

ويوضح لانجه بأن تفضيلات المستهلكين التي تعبر عنها اسعار طلبهم ( أى الاسعار التي يستعدون لدفعها مقابل أى سلعة ) ، وهى المقياس الموجه للانتاج ، وبالتالي لتوزيع الموارد ان موضوع التوزيع الرشيد ( العقلاني ) للموارد من المسائل الهامة جدا في الاقتصاد المخطط بصورة شاملة ، وعلاج هذه المسألة يتطلب توفر معرفة واسعة بالاهميات النسبية ( أو المقارنة ) لعوامل الانتاج . أى انها في الجوهر مشكلة التسعير ( التقييم ) لهذه العوامل الاولى ( المدخلات ) للانتاج . وقد قال تايلور بهذا العدد<sup>(٣)</sup> يمكن للجهاز المركزي للتخطيط تقرير الاهمية النسبية لكل عامل انتاجي عن طريق وضع تقييم مؤقت (بتعبير نقدي) لكل عامل انتاجي .

وعند التطبيق يؤدي كل تقييم خاطيء الى ظهور الفائض أو العجز ، وهكذا يتمكن من الوصول الى السعر الحسابي الصحيح لكل عامل انتاجي بأسلوب من التجربة والخطأ . وذلك من خلال مراقبة

الكميات المطلوبة والكميات المعروضة ، فنرفع سعر السلعة أو الخدمة  
حيثما تظهر زيادة الطلب على العرض ، ونخفض السعر حيث يحدث  
العكس . وهكذا يمكن التوصل الى السعر الذي يتعادل عنده الطلب  
والعرض . اذن فالسياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط للنشاط  
الانتاجي ينبغي أن تجعل للاسعار المحاسبية ( اسعار الظل ) الوظائف  
التالية :

— ان تكون أداة محاسبية لعكس التكاليف الاجتماعية ولعكس  
الندرة النسبية لبعض السلع الانتاجية .

— وحافزا أو مانعا لابرار فروق الجودة والانتاجية .

— وأداة لتنظيم المنتج والمستخدم من السلع .

— ووسيلة لعكس تكلفة الفرص البديلة .

ومن الممكن ان يقوم هيكل هذه الاسعار على أساس الكلفة الوسيطة  
المستهدفة لكل المنتجين لسلعة بعينها حيث يمكن ان تتضمن المكونات  
التالية :

المواد الأولية الاساسية والمساعدة والطلقة والحصة من تكاليف  
النقل ، زائدا الاندثار مع الحصة من تكاليف الصيانة ، زائدا التكلفة  
رأس المال المستخدم ، التي هي عبارة عن نسبة فائدة تدسب على  
الرأسمال المستخدم ، وتكون متباينة . أوقد تعفى منها بعض الفروع  
المستحقة للتشجيع ، في اطار الاختيار الاجتماعي يضاف الى هذه البنود  
الاجور والمرتبات والمكافآت وبقية المصروفات الاخرى . زائدا الربح  
المخطط للمؤسسة المنتجة حيث تحدد نسبته أما بالارتباط بحجم الاجور  
والمرتبات ، أو بحجم مجموع النفقات الثابتة ، أو بحجم الرأسمالية  
الاجمالي المستخدم في الفرع المعنى . والمهم هو التوصل الى قواعد

مبررة اقتصاديا وحافزة لزيادة انتاجية العمل • وعندما تؤدي هذه الطريقة الى تكوين دخل كبير نسبيا ، في بعض المؤسسات ، من الممكن معالجة ذلك بالضرائب على الارباح لميزانية الدولة ، واعتبار أداة هذه الضرائب مقارنة الى أداة ضريبة رقم الاعمال التي ستوضع في السطور التالية . ومجموع هذه البنود التي مر فكرها يساوي سعر الانتاج لدى المنتجين ( المؤسسات الانتاجية ) وهو السعر الذي يستخدم عند تبادل السلع بين المؤسسات أما السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي فيضاف للية الهامش التجاري لتجارتى الجملة والتجزئة زائدا ضريبة رقم الاعمال لميزانية الدولة ، باعتبارها أحد الموارد الرئيسية • وهذه الضريبة لا ترتبط بالمنتج وان كان هو المسئول عن جمعها وتحويلها الى حسابها الخاص في البنك الذي تعينه الدولة ، وانما هي تمس المستهلك ، ولذلك فهي تختلف عن رسوم الانتاج وعن الضرائب غير المباشرة •

وهي بمثابة أداة لتحقيق للتوازن بين الطلب النقدي وعرض السلع والخدمات ، أو أداة لتوجيه وترشيد الاستهلاك حيث تريد الدولة نسبتها على المشروبات الكحولية مثلا وتقليصها أو تعفى منها منتجات ضرورية للمستهلك مثل الدليب وهذا والمفروض ان توضع تعريفات تحدد نسبة ضريبة رقم الاعمال من سعر التجزئة ، أو سعر الجملة لكل نوع من أنواع السلع • وتحسب ضريبة رقم الاعمال هذه ضمن مكونات القيم المضافة للمائدة للمجتمع كما هو حاصل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا وبصورة شاملة والغرض من هذا التمايز السعري هو زيادة الميل نحو تكوين الطاقات الانتاجية ، وتقليل الميل نحو الاستهلاك النهائي ، لاسيما الكمالي والبذخي منه بشكل خاص •

وبناء على ماتقدم يمكن القول بأن السياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط لسلع الاستهلاك النهائي ، ينبغي ان تجعل اسعار هذه السلع تحقق ما يلي :

— التوازن بين قيمة المصروض من السلع وقيمة وسائل الدفع

(القوة الشرائية المتأخرة) ، لدى جمهور المستهلكين ، مما يؤدي الى  
تصرف السلع من السوق (الموازنة بين العرض والطلب) .

— ترشيد الاستهلاك ، لاسيما بالاستعانة بالنسبة المتباينة لضريبة  
رقم الاعمال المكونة لجزء من السعر الذي يدفعه المستهلك ، كما ذكرنا  
قبل قليل .

هذه هي السمات العامة للسياسة السعرية ، وهناك خصوصيات  
تتعلق بالمنتجات الزراعية ومنتجات الصناعة الاستخراجية للسلع النضبة  
كالنفط والغاز وما يماثلها لابد للمتخصصين من الرجوع الى المراجع  
المختصة (٢٨) . والاكثر أهمية في هذا المجال ، هو ضرورة دراسة كل  
حالة بواقعها مكانيا وزمانيا على ضوء القواعد العامة التي أشرنا بليجاز  
الى بعضها في الصفحات السابقة ، وذلك بالتركيز على المحور الاقتصادي  
للتشجيع الانتاج وجعله ديناميكية وزيادة مردوده برهح انتاجية العمل ،  
وعلى المحور الاجتماعي لتيسير القدرة الشرائية للجماعات الواسعة  
وتحسينها باستمرار — وعندما يحصل تناقض بين التوجيهين فلا بد أن  
تظل الاسطر بمستواها الحافز للمنتجين ، وتدعم من قبل الدولة لمصالح  
المستهلكين .

وتوضيحا لهذا الموضوع يقول د. عمرو سحي الدين بأن أي تغيير  
سعري له وجهان ، الوجه الأول هو التأثير في القرارات الخاصة بنمط  
استخدام الموارد .

الوجه الثاني هو التأثير في نمط توزيع الدخل الوطني ، فلان ثلثين  
وجهان لمعطى واحدة .

ومن هنا يجب عند تناول موضوع الدعم ، النظر اليه بوصفه سياسة  
سعرية تؤثر في كفاءة استخدام الموارد ، وكذلك الاهتمام بالجانب  
الآخر ، وهو الاثر التوزيعي للدعم ، حيث لا يوجد ما يجعلنا نعطى  
أهمية نسبية اكبر لذلك الجانب من حركة الاسطر المؤثر في نمط استخدام

الموارد عن ذلك الجانب من حركة الاسعار المؤثر في توزيع الدخل الوطني .

كما انه لا يوجد أيضا ، لافى الفكر الاقتصادي ، ولا فى القواعد الاقتصادية ، ما يجعلنا نعطي أهمية نسبية أكبر لتلك الزيادة فى الدخل الوطنى التى نأخذ شكل الارباح من الزيادة فى الدخل الوطنى التى تأخذ شكل الاجور فكلهما مكون من مكونات الزيادة فى الدخل الوطنى ويحتل نفس الاهمية .

وهكذا يمكن القول مع الدكتور عمرو ان اختيار هيكل سيمرى معين يعنى بالضرورة اختيار نط معين لتوزيع الدخل الوطنى ، واختيار نمط توزيع الدخل الوطنى هو بلا جدال اختيار اجتماعى سياسى (٣٦) .

## ٢ - السياسة الاستثمارية :

..الاستثمار هو الاستعمال المنتج للموارد من أجل الحصول على قوى بشرية عاملة مؤهلة جديدة مع زيادة تأهيل الموجود منها ، وموجودات ثابتة ومتداولة جديدة ، أو لتجديد وتوسيع الموجود منها . فى حقول عمل البناء والتشييد والمكائن والآلات ووسائل النقل والمواصلات وما شابهها لاغراض الانتاج والخدمات وهذا كله يتطلب استثمارات استيعاميه (لتمويض المندثر) واستثمارات جديدة لخلق الطاقات الجديدة أو لتوسيع القائم منها . وهنا لا يعني لنا ما نجده فى الحياة العملية من استثمار ظاهرى مثل المضاربة على الاراضى والمقاربات وانتقال ملكيتها بين البائعين المشترين لها أو بيع وشراء الاسهم والسندات وبقية أشكال الاوراق المالية وغيرها من الانشطة التى لاتضيف جديدا الى الثروة الوطنية وعندما نتحدث عن الاستثمار القومى فالمقصود به هو مجموع الاستثمار الخاص مع استثمار الدولة العام ، ومعها الاستثمار المختلط والتعاونى .

.. الاستثمار فى الاصول (الموجودات) الثابتة يسمى بتكوين الرأسمال



الثابت بـويمكن ان تكون مكوناته مما يلي :

■ الآلات والمعدات والاجهزة والكتب •

■ المبانى والتشييد (طرق ، جسور ، هوائى ، مطارات ، مجارى ) •

■ وسائل النقل بمختلف انواعها وبما فيها أنابيب نقل النفط والغاز  
واعدة وأسلاك •

■ نقل الطاقة الكهربائية والمكالمات الهاتفية •

■ زائدا التخير في المخزون (الفرق بين رصيد آخر المدة مع أولها •  
فيما يتعلق بالمواد الاولية الاساسية والمساعدة والمنتجات نصف الجاهزة  
والمنتجات الكاملة ) •

وعند احدث عن معدل الاستثمار فأنه يعنى هنا نسبة حجم  
الاستثمارات الى حجم الدخل القومى • والحد الأدنى لمعدل الاستثمار  
هو الذى ينبى ان يضمن عدم انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة  
لزيادة عدد السكان والبقاء على هذا المتوسط لدخل الفرد • أو زيادة  
للجيل القادم فى حين الحد الاعلى لمعدل الاستثمار هو مقارنته بحد أدنى  
للاستهلاك لايزيد عن مستوى الكفاف ، وتوجيه المتبقى من الدخل  
الوطنى الى الاستثمار — أو حتى بالاستعانة بتمويل خارجى تكون  
الطاقة الاستيعابية قادرة على هضمه ومردوده يغطى أعباء هذا الدين  
الخارجى • ومفهوم الطاقة الاستيعابية ينبى ان يكون متدرجا بتغير  
الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر ممكن ومطلوب •

أما معامل الاستثمار (بضم الميم الاولى وكسر الثانية) فهو يساوى  
معامل الزأسمال الصدى الى الدخل أى مقدار الاستثمارات اللازمة  
( من الجنيهات مثلا ) زيادة الدخل وحدة واحدة ( جنيه مثلا ) ويحسب  
معامل الاستثمار فى الاقتصاد القومى كمتوسط مرجح لمثيله فى قطاعات

الاقتصاد الوطني وهذا الأخير • أي معامل الاستثمار في كل قطاع يستخرج كمتوسط مرجح (أي باعتماد معيار لتوزيع أوزان الأهمية النسبية) لمعامل الاستثمار على صعيد كل مشروع في ذلك القطاع ، ان حساب معامل الاستثمار ليس بالعمل البسيط وإنما يتطلب المزيد من الدراسات والدقة في الحسابات وقد استخدم الكثير من الاقطار العربية في خططه الإنمائية وهي في الجوهر خطط للاستثمارات معاملة هارود ودومار (٢٠) .

وملخص هذه المعادلة هو :

$$\Delta \frac{1}{s} = \Delta \frac{1}{g}$$

وذلك لتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوليد ما يسمي بقوى دافعة للنمو — تكون أقوى من معدل النمو السكاني الذي افترضوه بأنه يعتبر قوة كبحية للنمو الاقتصادي •

حيث :

$$\Delta \frac{1}{s} = \text{معدل الزيادة في متوسط الدخل الفردي} \cdot$$

$$\Delta \frac{1}{g} = \text{معدل التراكم بمعنى الادخار من أجل الاستثمار كنسبة من الدخل} \cdot$$

$$\Delta \frac{1}{s} = \text{العامل المدى للرأسمال على الدخل ، لقياس الزيادة في الرأسمال اللازم لزيادة وحدة واحدة من الدخل} \cdot$$

$$\Delta \frac{1}{g} = \text{معدل النمو السكاني} \cdot$$

ولكن لا يمكن تبسيط الموضوع في الحياة العملية بهذه الصورة التي يوحىها هذا النموذج ، ومفادها بأنه كلما زادت نسبة معدل الاستثمار للدخل ، وكلما زادت إنتاجية الرأسمال المستثمر (أي كلما انخفض معدل الرأسمال) ازدادت سرعة النمو الاقتصادي ، ففي الحياة العملية

توجد لها عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة (محلية وخارجية) لها تأثير مباشر وغير مباشر في هذا المجال .

وبعد هذه المقدمات المفاهيمية للاستثمار يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية تكمن في كيفية الوصول الى فعالية وكفاءة هذه الاستثمارات .  
بأى حجم وبأية نوعية وبأى تركيب لهذه الاستثمارات ، يمكن ان نتوصل الى اشباع الحاجات الاساسية للمجتمع ولاعضائه الداجات الراحنة والمستقبلية في اطار ماهو متاح من فائض اقتصادى للتراكم الاستثمارى .  
والتنغير الكمى لهذه الفعالية والكفاءة للسياسة الاستثمارية يمكن ان ينعكس في الزيادة المادية لحجم الدخل الوطنى . وزيادة قنوات الفروع المكونة له في اطار الاختيار الاجتماعى للقطر المعنى وخلال المرحلة المعنية من تطوره .

لقد تحدثنا في المقدمات الاقتصادية والمنطلقات عن دور القطاع العام في تعبئة الفائض الاقتصادى المتاح والمحتمل لاغراض التنمية الشاملة ، وهو الجانب المتعلق بمصادر الاستثمار اما الجانب الآخر لسياسة الاستثمار غايه يتجسد في كيفية توزيع هذه المواد الاستثمارية .  
استنادا لمعيار الاختيار الاجتماعى الملائم لتحديد أولويات الاستثمار ، وذلك بناء على درجة اسهامها في تنمية الطاقات الانتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمل المنتج فيه . وهنا ينبغي ان تلأخذ السياسة الاستثمارية ( أى الذين يصفونها ) بعين الاعتبار مجموعة من المعايير ، مثل زيادة موجودات رأس المال المادى والبشرى (القوى العاملة) المستخدمة في عملية الانتاج ومعامل ( بضم الميم الاولى وكسر الثانية) الرأسمالى الذى يبين الحاجة لعدد الوحدات من الرأسمالية المستثمر من أجل الحصول على وحدة اضافية من الناتج ، كما سبق شرحه ، ومعدل الانتاجية الحدية الاجتماعية الذى يبين ما تحققه الوحدة الحدية من الرأسمال من اضافة صافية الى الناتج الاجتماعى مباشرة أو بصورة غير مباشرة . لأن تحقيق أقصى عائد خاص من استثمار معين قد لا يتفق بالضرورة مع أقصى عائد اجتماعى صاف منه .

ونظراً لسكون غالبية السلع الاستثمارية في الوقت الراهن يتم استيرادها من الخارج وتحتاج الى عملات اجنبية قابلة للتداول ، فلابد من أخذ هذا المعيار عند صياغة السياسة الاستثمارية وأولوياتها ، كما ان درجة اعتماد المشروعات الجديدة على المواد الخام الأولية المحلية أو الأجنبية ، فينبغى ان تكون من بين المعايير المعتمدة عند اعداد السياسة الاستثمارية الملائمة ، تفضيل تلك المشاريع الاستثمارية المستخدمة في استهلاكها الوسيط للمواد الخام والأولية المحلية . وتبعاً لاعتبارات الوفرة النسبية للعمل والرأسمال في هذا المجتمع المصرى أو ذلك حيث يقتضى توفر العمل مع ندرة الرأسمال تفضيل المشروعات وفنون الانتاج (التكنولوجيا) التى تتصافر فيها كمية كبيرة نسبياً من العمل مع كمية قليلة نسبياً من الرأسمال . الا أن هذا الاختيار للسياسة الاستثمارية ينبغى ان ينظر لنتائجه في المدى البعيد ، حيث قد يبدو تفضيل المشروعات أو فنون الانتاج الأكثر استخداماً للعمل حلاً ملائماً للعمالة في الأجل القصير . غير انه لا يكون كذلك في الامد الطويل . لان تفضيل المشروعات الأكثر اسهاماً في بناء الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطنى . وان قلت كثافة العمل فيها ، يؤدى الى تعجيل بناء هذه الطاقة وخلق فرص عمل أكبر في الامد البعيد مما لو جرى تفضيل مشروعات أخرى ذات كثافة عمالية أعلى . الا انها أقل اسهاماً في تنمية تلك الطاقة (٣١) والمطلوب هو إيجاد خلطة ملائمة .

ان هذه السياسة الاستثمارية ، كما سبقت الإشارة ، هي احدى الأدوات التخطيطية لتحقيق منطلقات الاستراتيجية الشاملة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، ولهذا فهي تستمد معاييرها من المرامى والاهداف والمنطلقات الموضوعية لهذه الاستراتيجية في اطار الاختيار الاجتماعى لكل طور من اطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

### ٣ - السياسة التجارية :

نكتفى هنا بالإشارة الى التجارة الخارجية نظراً للدور الهام الذى

يمكن ان يكون لها في التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ، للتجارة الخارجية يمكن ان تكون أحد المصادر الهامة للتراكم ، وعاملا مساعدا لازالة الاختلالات الداخلية بين العرض (الانتاج) والطلب (الاستهلاك) . وأداة للمساهمة في احداث التغييرات الكيفية المنشودة في تركيب البنية الاقتصادية الموروثة ، كما يمكن ان تكون إحدى الادوات لتحقيق التنمية العربية المشتركة (التكامل الاقتصادى العربى) ، بشكل يؤمن للقطر المعنى مكانا نسبيا أفضل في اطار تقسيم العمل عربيا ودوليا .

ولهذا فان التجارة الخارجية انما هى انعكاس لبنية الاقتصاد الوطنى والسياسة الملائمة للتجارة الخارجية يمكن ويجب أن تؤمن التنااسب بين الانتاج والامتهلاك المحليين ، باستخدام مرونة العرض والطلب في الاسواق الخارجية العربية منها أولا ومن ثم الاجنبية .

ولتقدير أهمية وتأثير السياسة التجارية على مجمل الاقتصاد القومى ، نشير الى مؤشر اجمالى واحد ، هو نسبة الواردات ومصادر بعض البلدان النامية الى مجمل انتاجها في السنوات القليلة الماضية من عقد السبعينيات والنصف الأول من ثمانيات هذا القرن ، وهى نسب عالية وتشير الى مدى ارتباط الاقتصاد المدلى مع الاسواق الخارجية وتقلبات الاسعار فيها .

وحيث ان تعاملنا التجارى يستند الى هذه الاسعار التى تقررها — بالدرجة الرئيسية البلدان الرأسمالية المتطورة ، وهى فى الغالب تعمق التبادل غير المتكافئ لصالح هذه الدول وعلى حساب مصالحنا . وهذا يضع على السياسة التجارية واجبا كبيرا للتخفيف من عبء هذا التبادل غير المتكافئ وتوجيه تعاملنا التجارى نحو تلك الاسواق التى تقربنا من التبادل المتكافئ . ويفترض فى السياسة التجارية ان تؤمن تبادل المنافع فى المجال الدولى ، وتساعد هذا البلد النامى أو ذاك على اجراء التغييرات المنشودة فى التركيب الهيكلى الموروث فى بنيته الاقتصادية وأن تساعد على رفع الانتاجية للسلع المحلية بقدر يفوق — قدر الامكن —

الجمركى الواسطى لثلايتها فى البلدان الاخرى المصدرة لها ، حتى يتمكن من المبادلة لسلع غلظن اديه فى الاسواق الخارجىة ، ويكسب ربحا يتمكن بمرور دوره الايجابى هذا ان يزداد فى حجم مستورداته من الوسائل التكنيكية والخدمات الفنية التى تسهم فى سرعة تنمية قواه المنتجة وقاعدته الاناجية وتحديثها وبذلك يزداد دخله الوطنى ويحقق الشروط الحداية لرفع المستوى المعاشى المكامل الجوانب لسكانه .

وفى التعامل التجارى يجرى التاكيد دائما على الدول بأن تنتج تلك السلع التى عندها أفضل الشروط بالنسبة لانتاجها وتقوم بمبادلتها مع الدول الاخرى التى تنتج هذه الاخرة بضائع اخرى فى ظروف منافرة على ادمن وجه ، وهذا ما يسمى بنظرية ريكاردو عن حرية التجارة والميزة النسبية التى تتمتع بها بعض البلدان فى انتاج بعض السلع والمتاجرة بها . الا ان هذه الشروط الافضل لا بد أن يجرى الاعداد لها وتوفرها فى اطار التخطيط للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وبالتنسيق المكافى المصالح بين البلدان النامية وغيرها من الدول وهو ما ينبغى ان يكون المضمون للسياسة التجارية الملائمة . ومثل هذا التوجه لسياسة التجارة الخارجىة يسهل تحقيقه كلما كُنت الدولة مهيمنة بدرجة اكبر على قطاع التجارة الخارجىة وتجعل منها أداة للحماية النسبية للمنتجات المحلية .

والسياسة الجمركية تعتبر امتداد للسياسة التجارية الخارجىة ، وفى غالبية الدول النامية تكون الضريبة الجمركية وهى من الضرائب غير المباشرة ، أحد الموارد الهامة لميزانية الدولة العامة . الا ان توزيع هذه للضرائب الجمركية يصيب بنسب اكبر دخول ذوى الدخل المحدود ، وينبغى على السياسة الجمركية ان تخفف عبأها على الجماهير الواسعة مع المحافظة على دورها بتحقيق الحماية النسبية للمنتجات المحلية المستحقة للتشجيع وبشرط عدم التقليل من جودتها ، وعدم المعالة فى هامش أرباحها .

والمفروض ان تزداد هذه الضرائب الجمركية على السلع الكمالية وتخفف على سلع الحاجات الاساسية للجمهور المعريضة وهذه الضرائب الجمركية من الممكن ان تكثر على السلع المصدرة كذلك ، أو قد تدفع العولة اعنات لتصدير المزيد من نوع معين من السلع من أجل الحصول على عملات أجنبية لتغطية الحاجة منها للمستوردات ، وقد تعمل الدولة الى عمل صندوق للموازنة في هذا المجال . كل فلك يهدف الى جعل السياسة التجارية أداة فعالة ومرنة لتوجيه ومراقبة تبادل السلع والخدمات في اطار الاختيار الاجتماعي وبالتوافق مع بقية السياسات والمنطقات وقد يستعان هنا بالرقابة الكمية (الخصص) لتحديد المسموح باستيراده أو تصديره من سلع معينة أو قد يستخدم في هذا المجال تحديد اسعار الصرف للاملات الاجنبية بخلاف الاغراض والمعاملات الخارجية تبعاً للأوليات التي تراها الدولة لسياساتها التجارية حيث يؤدي الى تقرير سعر مرتفع لبيع الصرف الاجنبي اللازم لاستيراد السلع الكمالية أو السلع النفيسة للنفقات المحلية الى تقييد استيرادها بينما يؤدي سعر الصرف المنخفض لاستيراد سلع اشباع الحاجات الاساسية للجمهور الواسعة الى تشجيع استيرادها ، كما يؤدي ارتفاع السعر الذي يشتري به الصرف الاجنبي المتحصل من تصدير سلع معينة الى تنشيط صادراتها (٣٢) .

#### ٤ - السياسات المالية والنقدية :

تعتبر السياسة المالية من بين الادوات الهامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، وذلك بالتأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال ، وعلى العرض الكلي للسلع والخدمات .

فالسياسة المالية للدولة بإمكانها زيادة الانفاق العام بالحدود المتاحة ايضاً ، من الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول والثروات والتركبات والأرباح أو من الضرائب غير المباشرة لامتناس جزء من القدرة الشرائية للسكان ، وهي غالباً ما تمس الاكثرية من ذوي الدخل المحدود . كما

يمكنها ان تصل الى مثل هذا الهدف بنسبة أقل من بيع سندات الدين العام ، الا ان حدود الموارد والنفقات ترتبط بحدود القاعدة الانتاجية في البلاد فاذا تجاوزتها السياسة المالية بالتوسع المالى فقط ، فان هذا سيؤدى الى ظاهرة ارتفاع الاسعار التضخمية ، وستتأثر بثقلها القدرة الشرائية للجماهير الواسعة ومن هذا يتبين ان السياسة المالية السليمة — ينبغى ان تركز على تعبئة الموارد المالية وتوجيه ذلك القسم الممكن كحد أعلى نحو توسيع هذه القاعدة الانتاجية والحد من البذخ والتبذير في نفقات قطاع الدولة (والمخطط والتعاونى) • وعند أصحاب الملكيات والثروات الخاصة ، وبذلك تصبح أداة توجيه اقتصادى واجتماعى • ومع التوسع الجارى في القطاع العام ، تتمتع السياسة المالية في حساب النسب السليمة من الارباح ومن رقم الاعمال ونسبة الفائدة على الرأسمال الاجتماعى المستخدم والتي تشكل مع غيرها روافد جديدة ل موارد ميزانية الدولة ، كما أن جانب النفقات يأخذ بالتوسع والتشعب مما يتطلب اجراء الدراسات لترشيده وموازنته مع الموارد •

وقد ظهرت في السنوات الاخيرة اتجاهات في السياسة المالية تعتمد على التدويل بالعجز (بجز الميزانية) المستند الى توسع الاصدار النقدي الورقى التضخمى وهذا التوجه اذا كان بحدود لا تزيد عن حدود المكتنز من النقود خارج التداول قد يعتبر مفيدا ولكن عند تجاوز هذه الحدود يصبح عامل اضاف للاقتصاد الوطنى ينبغى على السياسة المالية المتنامية الابتعاد عنه • لان هذه الوصفة (الكثزية) للبلدان الرأسمالية التى تستند على قاعدة انتاجية مرنة غير مستغلة بالكامل قد تصلح لها كعلاج مؤقت في مرحلة الكساد بالتمويل بالجز ، بل وحتى في هذه البلدان الرأسمالية المتطورة المكتنزة لطاقت انتاجية ضخمة معطلة جزئيا قد عجزت هذه السياسة المالية التموينية (بالتصويص عن تقلب الانفاق الخاص بزيادة الانفاق الحكومى أو خفضه) عن مواجهة الانكماش بصورة جدية والمفروض بالسياسة المالية في الاقتصاد المخطط ان تغطي الموازنة العامة للدولة بما في ذلك الموازنات المحلية في المحافظات ، ومالية القطاعات

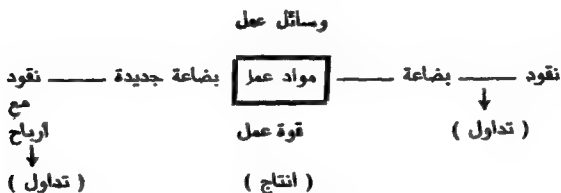


الاقتصادية (الم' والمخطط التعاوني) ، والنظام النقدي والائتمان ،  
ومؤسسات التأمين وغيرها من القنوات المالية النقدية في البلاد .  
 ويفترض فيها ان تكون احدى الادوات الرئيسية في يد الدولة من أجل  
التمويل المخطط للاجهيز ولتوزيع واعداء توزيع الدخل الوطني ،  
ولمراقبة كل مسار للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في اطار الاختيار  
الاجتماعي اما بالنسبة للسياسات النقدية فانه كما هو معروف يجري  
تبادل البضائع في الوقت الراهن بمساعدة وسيط كمعادل علم هو  
النقود ، وعليه فان انتاج ومبدلة واستهلاك البضائع المنتجة والخدمات  
يكون مرتبطا بالعلاقات النقدية .

ان تجميع وتوزيع واستخدام الاموال النقدية يتم في مجرى عملية  
تكرار الانتاج المجتمعية الموسعة وذلك عن طريق العلاقات النقدية في  
المراكز المختلفة للاقتصاد الوطني ، مثل الموازنة العامة للدولة ، والمصارف  
والمصانع والمزارع والتاجر ولدى السكان كمستهلكين .

وتمكس حركة هذه الاموال النقدية حركة عملية اعادة الانتاج  
المجتمعية ، لان العمليات المالية تتركز غالبا على عمليات مادية ، والدولة  
بواسطة سياستها المالية والنقدية تستطيع تحقيق المراقبة الكمية  
والنوعية للتسيير المخطط لاجل الاقتصاد القومي .

أن جوهرية هذه العملية للعلاقات النقدية يمكن أن نعرض للايضاح  
اختصاره على النحو التالي (٣) .



كلًا ويفترض في الذين يضعون السياسة النقدية التعرف على الحجم الفعلي للتداول النقدي في الاقتصاد خلال مرحلة زمنية معينة ، حتى لا تؤدي زيادته الى التضخم أو نقصانه الى تقلص السيولة النقدية . والعوامل المساعدة لمثل هذه السياسة النقدية في الاقتصاد المخطط هي استقرار اسعار السلع والخدمات لفترات نسبتية تمتد لسنين الخطة الخمسية أو أكثر وتنظيم التداول النقدي العيني والصنابي في الجهاز المصرفي الذي يجب أن ينحصر نشاطه بالقولة ٥٠٠

والسياسة النقدية ترتبط بعوامل ومؤثرات كثيرة منها تحديد الوحدة النقدية ، أى عملة البلد المعنى ، وتحديد علاقة هذه العملة المحلية بالذهب أى معيار العملة ، وكذلك بكيفية الاصدار النقدي والتغطية النقدية وتحديد مجال تداول هذه النقود . كما ان السياسة النقدية والائتمانية بإمكانها ان تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي ، عن طريق احلال الموجودات المحلية محل الموجودات الاجنبية في غطاء الاصدار النقدي ، واستعادة هذه الاسول اذا كانت في الخارج واستثمارها لاجراض التنمية في داخل البلاد .

ومما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية انما هي جزء من السياسات الاقتصادية التخطيطية المنفذة والمراقبة لمنطلقات استراتيجية التنمية الشاملة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي .

#### خامسا - الاجهزة التخطيطية : للتقدم الاقتصادي والاجتماعي :

ان التفسير المخطط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عملية مستمرة ومتشعبة تستلزم وجود أجهزة متعددة للتخطيط على المستوى القومي وعلى المستويات الاخرى وهي القطاعي والاقليمي والمكانى ، نزولا الى مستوى الوحدات الانتاجية والخدمية ، تكون جزءا عضويا من نظام التخطيط الشامل في البلاد .

لن أنظمة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي واجهزته تختلف من قطر

الى آخر ومن مرحلة الى أخرى من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

وذلك تبعاً لمستوى تطور القوى المنتجة ولهيكـل الطاقات الإنتاجية ولدرجة تطور البنيان الأساسى والشروط اللازمة الأخرى للتعبيل بالتنمية الشاملة وكذلك تبعاً للعلاقة بين النشاطات الأولية ( الزراعة والغابات والمصيد والصناعة الاستخراجية والثغوية (للصناعة التحويلية والطاقـة الكهربائية) والتالية (التوزيع والتجارة والخدمات) ، ولهيكـل الاقتصاد القومى عموماً ووجود أو عدم وجود التناسب فيه . وأيضاً للعلاقة بين اقتصاد الكفاف ذى الكفاءة المنخفضة واقتصاد السوق ، لدرجة تركـز الإنتاج ، أى العلاقة بين المشاريع ، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والأهمية النسبية لكل منها فى الإنتاج المحلى الإجمالى<sup>(٣٤)</sup> .

وفى ضوء الخصائص القائمة لأجهزة التخطيط فى المجتمع المصرى وما تعلنه من نواقص فى هيكلها التنظيمى وفى طبيعة عملها يمكن أن نقترح أهم الخصائص التى ينبغى أن يتصف بها هذا الجهاز التخطيطى لتوجيه التقدم الاقتصادى والاجتماعى ، حتى يكون منسجماً عضوياً ووظيفياً ، هى :

— أن يحتل المراكز القيادية والمجالات الحيوية فيه ، وفى الإدارة الاقتصادية بشكل خاص والإدارة العامة بصورة عامة مخلصون للاختيار الاجتماعى .

— سيادة الفكر الموائم للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فى مجمل نشاطه .

— تقدم أساليب العمل والنظم والقوانين التى تهتدى بها الأجهزة التخطيطية .

١ - تأمين التوازن في تكون وتوزيع أجهزة الادارة الاقتصادية .

— ايجاد مواصفات وظيفية محددة وتنظيم عمل اجتماعى عقلانى فعال يحل المشاكل الموروثة ، مثل الازدواجية في العمل والتشابك في المهمات وعدم تحديد العلاقة فيما بين بعض الوزارات والدوائر المختلفة .

— اشاعة الديمقراطية داخل الجهاز والثقة بالجمهور واحترامها واختزال معاملاتها الى الحد الأدنى الضرورى في هذه الاجهزة التخطيطية والادارة الاقتصادية والادارة العامة مع زيادة رقابتها الشعبية على هذه الاجهزة .

— ايجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية يحفز المبدعين ويكافئ انتاجية العمل ، ويغذى المسئولية الفردية والجماعية ، ويحاسب ويعاقب المقصرين والمهملين ، ويشل ايدى المرتشين والمفسدين .

— اشاعة المباراة من أجل تحسين الاداء وتبادل التجارب والخبرات الجيدة والتشجيع على حب التعليم والتدريب المستمرين خلال العمل وبدون انقطاع .

— التعود على العمل الجماعى والتنسيق والانسجام باعتبار الكل يعملون في جهاز واحد ومصلة عليا واحدة هي مصلحة المجتمع بأسره ، فالتخطيط في جوهره ، يعنى العمل الجماعى المشترك المتناسب .

— التغذية المستمرة بالمعلومات ، حتى يعرف كل جهاز موقعه على خارطة الاجهزة التخطيطية والتسيير الاقتصادى والادارة العامة في البلاد ، في اطار الصلاحيات والمسؤوليات المحددة له .

والمفروض ان تحتل هيئة التخطيط القومى مكانه محترمة بين جميع وزارات ودوائر الدولة المختلفة باعتبارها الجهاز الفنى للسلطة المياسية والتشريعية في البلاد ولهذا يفضل ان يكون رئيس هذه الهيئة نائبا

لرئيس مجلس الوزراء لشؤون التخطيط أما اعضاءها فهم من المتخصصين بشؤون التخطيط الاقتصادى والاجتماعى ، المقترعين لعمالهم في قيادة الهيئات الفرعية المتخصصة وفي دوائر التخطيط القطاعية والاجهزة المركزية النوعية والمعهد المكلف باعداد المؤهلين وزيادة كفاءتهم التخطيطية .

وينبغى ان ترتبط هيئة التخطيط القومى من خلال هيئتها الفرعية المتخصصة ودوائرها القطاعية واجهزتها المركزية ، بالوزارات النوعية . وذلك من أجل استكمال عملها الننى التخطيطى ومتابعة التنفيذ وتقييم الاداء ، في كافة الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد . ومما تقدم يتبين ان الاجهزة التخطيطية نوعين من العلاقات هما :

#### العلاقات العمودية :

عند الاعداد للخطه حيث تنزل التوجيهات من هيئة التخطيط القومى الى الوزارات النوعية المتخصصة ومنها الى الاتحادات النوعية ، ثم الى المؤسسات والوحدات الاقتصادية الاجتماعية ..

— تعود مقترحات خطط المؤسسات القاعدية الى اتحاداتها ( ان وجدت ) ثم تنسق بشكل اولى داخل الوزارة المختصة بعدها يجرى تنسيق وتوحيد لهذه الخطط في اطار خطة شاملة لجمل الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وقد يكون مع اقطار عربية اخرى .

— وعلى الصعيد المكنى (الجهوى) عند الاعداد للخطه تنزل من هيئة التخطيط الوطنى الى الاقاليم (ان وجدت) ومنها الى المحافظات ثم الى المراكز الادارية الداخلة ضمن المحافظة وبلدياتها .

— ثم يجرى تجميع خطط المحليات لصياغة مقترح خطة المحافظة وخطط المحافظات يجرى تنسيقها في خطط الاقاليم ، وهذه الاخرة تنسق لدى هيئة التخطيط القومى .

## العلاقات الأفقية :

وهي التي تجري بين المؤسسات وتكون لها صفة الالتزام (بمقود) تحت اشراف وتوجيه هيئة التخطيط القومي وذلك لتأمين العلاقات الاقتصادية فيما بين هذه المؤسسات كموردين ومستلمين للسلع والخدمات . ومن أمثال هذه العلاقات الأفقية في الجانب الاستثماري : القيام بدراسات — أعمال تشييد ، التجهيز بالمكائن والمعدات .

وفي الجانب التجاري : استيراد وتصدير : تحديد مواصفات السلع ، تحديد لسعرها ، مواعيد التسليم ، كيفية الدفع والشئء نفسه ينطبق على التجارة الداخلية والنقل والتخزين وغيرها من الأنشطة الأخرى .

ان تجانس هذه الأجهزة أمر ضروري جدا ، كما ان حدود المركزية واللامركزية التي تقوم عليها هذه العلاقات والمهام والمسؤوليات ودور كل جهاز ، ينبغي ان توثق بشريعات وتعليمات واضحة من قبل السلطات المختصة . كما يجب توفير كل المتطلبات الضرورية التي تمكن الجهاز التخطيطي من تحقيق الاهداف التي أسس من أجلها .

وعلى الجهاز التخطيطي ان يضع برنامجا زمنيا يحدد فيه الاهداف التي يريد الوصول اليها وكيفية تنظيم علاقاته الأفقية والعمودية مع بقية أجهزة التخطيط في الوزارات والمؤسسات والمراكز الإقليمية ولتسهيل مهمة هيئة التخطيط القومي ، تقوم الهيئة بوضع دليل عمل لحصر الجهات الملزمة ( بفتح الزال ) بوضع عدد من الخطط النوعية ، التي تؤثر في دليل العمل وتحديد مواعيد تسليم مقترحاته الأولى للهيئة وتاريخ تسليم صيغها المعملة بعد المناقشات واجراء التسويات التي تتم بالعلاقة مع هيئة التخطيط القومي .

## مكونات الخطة :

هذه الوثيقة الهامة الجامعة لمجمل القرارات الاقتصادية الاجتماعية في إطار الاختيار الاجتماعي المفضل من بين عدد من البدائل ،

المتناسقة داخليا • لترشيح توزيع الموارد البشرية والمالية والمالية المتبادلة للمجتمع ، على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة حسب أولويات مبررة ، وعلى امتداد زمني محدد ، للوصول الى الاهداف المحددة لهذا الطور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تغطي الخطة وهي تتكون من مجموعة أقسام أهمها :

١ - القسم الاجمالي للمؤشرات الرئيسية ، مثل معدل نمو السكان ومعدل نمو الانتاج الاجمالي ومعدل نمو الدخل الوطني ، ومعدل نمو الاستهلاك الخاص منه والعلم ، ومعدل نمو التراكم للاستثمارات ... الخ .

٢ - أقسام قطاعية ، كل قسم يختص بمجال معين من أوجه النشاط الاقتصادي الاجتماعي ، مثل قسم الانتاج الزراعي وقسم الانتاج الصناعي وقسم الطاقة والوقود وقسم تكلفة الانتاج والتوزيع وضغط التكاليف ، وقسم الاستكشافات الجيولوجية والدراسات الطبوغرافية وقسم التشييد والبناء وقسم النقل والمواصلات وقسم تشغيل القوة العاملة والاجور وانتاجية العمل وقسم نقل وطابع وتطوير التقدم التكنولوجي وقسم التعليم والتدريب وتطوير المهارات والنقل العامة وقسم الوقاية الصحية والعلاج الصحي وتحسين المستوى الصحي العلم وقسم التداول السلمي والتجارة الداخلية والخارجية والتفزين وغيرها من أقسام أخرى ... الخ .

٣ - على المحاور المكانية : يمكن ان تتضمن الخطة أقساما للاقاليم والمناطق والوحدات الادارية ، وقسما خاصا بالتعليم والتكامل العربي مع بقية أقطار الوطن العربي فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة .

٤ - أقسام أخرى حسب ظروف كل قطر عربي والمرحلة التي يجتازها من تطوره عند اعداد الخطة الخمسية .

٥ - ولابد ان يتضمن وثيقة الخطة قسما خاصا بالمؤسسات الاقتصادية والاجراءات والتدابير المكتملة والمسهلة لمتابعة تنفيذ هذه الخطة بكل ما يرد فيها من مكونات رئيسية . وكلما تطور الجهاز التخطيطي ، توسعت مكونات الخطة وازدادت تفاصيلها وترداد كذلك مهمة الجهاز التخطيطي في ايجاد التناسق الداخلي المطلوب بين اقسام الخطة باستخدام نظام الموازن الاقتصادية التي يجري اعدادها واستخدامها كجزء من عملية اعداد الخطة الاقتصادية .

#### دورة الخطة :

وهكذا يتبين بأن الجهاز التخطيطي يواصل عمله التخطيطي باستمرار، لما يكاد ينتهي من وضع خطة حتى يتابع تنفيذها ويقوم أداؤها ، ويستخلص منها الدروس ، ويفرض ان يستفيد منها عند الشروع باعداد الخطة اللاحقة فالتخطيط عملية مستمرة وكل خطة تعتبر واحدة من حلقاته المترابطة وكل خطة بداية وتاريخ محدد لنهايتها ، وما بينهما يسمى بدورة الخطة (٣٥) :

وعند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، تبرز أهمية تحديد طبيعة القوى المخططة والقوى المنفذة ، كما أكد العالم (٣٦) بقوله : لا نتحدث هنا عن الاجهزة الاجرائية وانما نتحدث عن السلطة في سلطة التخطيط وسلطة التنفيذ في يد من ؟ ومن هو هذا (المن) فكريا واجتماعيا وسياسيا ؟ وما حدود صلاحيته ؟ ولان قصد بالطبع «من» فردا ، وانما «من» جماعة ، هيئة ، مؤسسة ، وزارة ؟

فالاجابات على هذا السؤال تحدد مصير هذا التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدولة .



## هوامش ومراجع

(١) يختلف التخطيط الشامل عن البرمجة ( البرامج الاقتصادية والاجتماعية نظام متبع في الدول الرأسمالية ) حيث أنها لا تتناول سوى بعض الالوجه المحدودة والضيقة في النشاط الاقتصادي لأغراض عارضة أو مؤقتة كإقامة صناعة معينة في منطقة معينة لتخفيف حدة البطالة فيها أو لتنشيط الطلب على منتجات هذه الصناعة بين سكان تلك المنطقة هذه البرمجة هي ما يعرف باسم التخطيط الجزئي أو التاشيري أو التوجيهي .

(٢) مجموعة مؤلفين : « تخطيط الاقتصاد الوطنى » ، تعريب الدكتور بدر الدين السباعى ، دار الجماهير الشعبية ، دمشق ، ١٩٧٦ ، ص ١٥ .

(٣) سنتناول هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الثانى من هذا البحث .

(٤) د. محبوب الحق : « ستار الفقر » ، ترجمة فؤاد بليغ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .

(٥) مجموعة مؤلفين « النماذج الاساسية للتخطيط » المعهد العربى للتخطيط بالكويت ١٩٧٥ ، ص ٤١ .

(٦) شارل بتلهام : « التخطيط والتنمية » ترجمة د. اسماعيل صبرى عبد الله دار المعارف بمصر - القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٥٣ .

(٧) غونار ميراد « نقد النمو » ترجمة عيسى عصفور - منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٨٠ ص ١٥٣ ، ١٦١ .

(٨) د. كاظم حبيب « مفهوم التنمية الاقتصادية » دار الفارابى - بيروت ١٩٨٠ ص ١١٤ .

(٩) د. مجيد مسعود : « موضوعات في التنمية والتخطيط » دار ابن خلدون بيروت ١٩٨٠ .

(١٠) د. صفاء الحافظ « القطاع العام » - دار الفارابى بيروت ١٩٧١ - ص ٧ - ١٣ .

(١١) خلال انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بدمشق ٥ - ٧ تموز ٨٣ قال أحد النقابيين : خلاصة القول أن تحسين أوضاع العاملين في القطاع العام ليست مسألة تخصهم وحدهم بل مرتبطة بمصالح القطاع العام نفسه ، ومن أجل تحسين أوضاع القطاع العام لابد من تحسين أوضاع العاملين فيه .

(١٢) أوسكار لانجه وفريوم تايلور : « تخطيط الانتاج » ترجمة أحمد رضوان عز الدين الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٥٦ .

(١٣) موريس هوب : النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ، ترجمة د. هشام ستولى - دار الطليعة - بيروت ١٩٦٦ .

(١٤) د. كريمة كريم : « التخطيط العيني المالى للاقتصاد القومى » دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٨ ، ص ١٩ الى ٢٣ .

(١٥) كولوتلى : « التخطيط في البلدان النامية » ، ترجمة د. مصطفى دباس ، دار الجماهير العربية دمشق ١٩٧٦ ص ٧ - ٢٤ .

(١٦) ابن عمار الصغير « التفكير العلمى عند ابن خلدون » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٧١ .

(١٧) ابن عمار الصغير « التفكير العلمى عند ابن خلدون » الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ١٩٧١ .

(١٨) عبد الفتاح ابراهيم « الاجتماع » دار الطليعة بيروت ١٩٨٠ ص ١٣٠ .

(١٩) نفس المصدر ص ١٧٦ - ١٧٧ .

(٢٠) نفس المصدر ص ٢٥٤ .

(٢١) منظمة العمل الدولية ، العمالة ، التنمية والحاجات الاساسية جيفه ١٩٧٦ .

(٢٢) محبوب الحق : « ستائر الفقر » مصدر سبق ذكره .

(٢٣) عبد الفتاح ابراهيم « الاجتماع » مصدر سبق ذكره ص ٩٤ - ١٠١ .

(٢٤) عبد الفتاح ابراهيم : « الاجتماع » مصدر سبق ذكره .

(٢٥) أوسكار لانجه : « تخطيط الانتاج » مصدر سبق ذكره .

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) فريدم تايلور ، المصدر السابق .

- (٢٨) من المصادر الجادة التى صدرت حديثا باللغة العربية حول هذا الموضوع : د. محمود عبد الفضيل : « تخطيط الاسعار » ووزارة الثقافة والارشاد القومى - دمشق ١٩٨١ .
- (٢٩) د. عمرو محيى الدين : « المشكلة الاقتصادية والاختيار لسياسى ، جريدة الاهالى ، الصادرة فى القاهرة يوم ١٥/٦/١٩٨٣ .
- (٣٠) لمزيد من الاطلاع على هذا النموذج والنماذج الرياضية الهامة الاخرى التى تستخدم فى هذا المجال ، مثل نموذج تتبرغن ونموذج كالتكى راجع : فنشز وفينللو : « التخطيط الاقتصادى ونماذج التنمية الاقتصادية » ترجمة . احمد راتب وزارة الثقافة دمشق ١٩٧٢ .
- (٣١) د. عبد الحميد محمد القاضى : « دراسات فى التنمية والتخطيط الاقتصادى » دار الجامعات المصرية - الاسكندرية ١٩٧٣ . ص ٦٥ .
- (٣٢) المصدر السابق .
- (٣٣) د. احمد فارس مراد : « النظام المالى . . منشورات وزارة الثقافة - دمشق ١٩٧٣ - ص ٢٣ .
- (٣٤) د. محمد سلمان حسن : « التخطيط الصناعى » دار الطليعة بيروت ١٩٧٠ ، ص ٥٤ .
- (٣٥) د. احمد فارس مراد : ( مبادئ التخطيط الاقتصادى ) المطبعة الجديدة - دمشق ١٩٧٣ ، ص ٣١٦ .
- (٣٦) محمود أمين العالم : التنمية الثقافية الحقيقية ، ورقة مقدمة الى ندوة حول الغزو الثقافى والتخطيط المستقبلى للثقافة العربية نظمها لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التى انعقدت فى الكويت فى الاسبوع الاول من نيسان ( ابريل ) ١٩٨٣ .



## الفصل الثاني

### التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات

- أولا : التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات .
- ثانيا : اتمام ( اتقان ) الخطة المتطورة .



## أولاً - التخطيط كعملية لاتخاذ القرار:

### Planning as Decision Taking Process

أن التخطيط يتمثل في اتخاذ القرارات ، ويسمى عادة في الاصطلاح الاقتصادى «قرارات التخطيط» هناك نوعان لقرارات التخطيط يمكن وضعها تحت حالات الاقتصاد المخطط .

### القرارات الاقتصادية : Micro-economic Decisions

وتهدف الى تنظيم عملية الانتاج في الوحدات المنتجة وتتخذ هذه القرارات بفرض توجيه العمليات الاقتصادية الشاملة في المثال الاخير والموجهة للصناعة للوحدات المؤثرة للمشروعات .

### القرارات الاقتصادية الشاملة : Macro-economic Decision

تهدف الى تنشيط النشاط الاقتصادى للمجتمع ككل . والى هنا ينتمى بعض القرارات مثل تلك الخاصة بمعدل نمو الدخل القومى ، تقسيمها للاستهلاك والتكديس ، البناء القطاعى للاستثمارات ، كسب الواردات والمصدات . . . الخ .

انه لمن الواضح انه اذا كانت قرارات التخطيط تعمل على توفير التنسيق والاستخدام الأمثل للموارد في الاقتصاد القومى ككل فان القرارات - الاقتصادية الشاملة يجب ان تنبع من تلك القرارات الخاصة بالنوع الاقتصادى الشامل وتكون تابعة لهم . وبمعنى آخر فان القرارات الاقتصادية الشاملة هي الوسائل التى يتم عن طريقها انجاز الملائمة والتدعيم للقرارات الاقتصادية الشاملة .

ولكى تكون قرارات التخطيط وسيلة مؤثرة وفعالة في توجيه النشاط الاقتصادى فيجب ان يؤمن تلك القرارات على المعلومات

الكاملة الخاصة بحدوث العمليات التي تظهر في الحياة الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية والسياسية وخارجها ويجب أن نسمي هذه المعلومات تقليديا المعلومات الاولى . وللمرة الثانية اذا كانت قرارات التخطيط تتخذ كقاعدة للنشاط العملي فان المنفذين للخطط يجب ان يعلموا بكل شيء عن الحالة الخاصة بهم . وهذا يعنى ان قرارات التخطيط يجب ان تترجم الى معلومات موجهة لمنفذى الخطط اذن فان التخطيط يجب ان يفهم على انه عملية تحويل وتغيير المعلومات والتي تتكون من حالتان متتبعتان : فى الاولى تتغير المعلومات الاساسية الى قرار التخطيط وفى الدالة الثانية تترجم قرارات التخطيط الى معلومات موجهة الى منفذى الخطط

Executants of Plans

ان تشكيل قرارات التخطيط عادة ما يسبقه اتقان أغراض (تقديرات) الموقف الحقيقى والفعلى أو الموقف الماضى ، توقعات تنبؤات تطورات المستقبل وحسابات التخطيط ( الحسابات المتوازنة والمحصنة .. الخ) ومطابقة لذلك فان الانواع الاتية للمعلومات تساهم فى عملية التخطيط : المعلومات الاحصائية ، المعلومات العلمية والفنية ، المعلومات الوصفية ، المعلومات التدليلية المعلومات الخاصة بالحكم المقدر Value Judgmenet Information ( والتي تشير الى مقياس الاختيار الذى يجب ان يلاحظ عند اتخاذ قرارات التخطيط) معلومات التخطيط (خطط التحويل أو الاقتراحات والتي تبينها وحدات التخطيط للطبقة السفلى ، خطوات السياسة المباشرة وغير المباشرة الموجهة لمنفذى الخطط ... الخ) .

دور المعلومات الاحصائية والتخطيطية فى نظام التخطيط :

وتأتى المعلومات الاحصائية للطريقة التنظيمية للتخطيط والادارة من مصجرين :

١ - من الوحدات المنتجة ، وتعمل بواسطة الوحدات الاعضائية



لاغراض التخطيط الخاصة بنفس المستوى التنظيمى لاحتياجات  
المستويات العليا •

٢ - من مراكز المعلومات الخارجية وتدور معلومات التخطيط بين  
المستويات التنظيمية فى اتجاهان: الى أعلى فى شكل خطط التمويل  
Draft-Plans الاقتراحات ... الخ والى أسفل فى شكل قرارات  
التخطيط • والاخيرة مؤسسة على المعلومات الاحصائية والمستقبلية من  
الوحدات الاحصائية وكل من تلك المشتتة داخل النظام وتلك المعاملة  
خارجها ( مراكز المعلومات الخارجية ) وعلى الارشادات ( الاقتراحات )  
المسلمة من مراكز صنع السياسة وبعد أن تؤخذ - فان قرارات التخطيط  
تخضع للوحدات المنتجة التى تعتبر المنفذين النهائيين للخطط •

ومن أجل تنفيذ نظام التخطيط فانه يجب حل المشاكل الاتية :

- عدد ونوع القرارات التى يجب ان تتخذ بواسطة أعضاء  
التخطيط داخل اطار العمل التنظيمى للتنظيم التخطيطى (النظام  
التخطيطى) •

- كمية ونوع المعلومات الاساسية اللازمة لاتخاذ القرارات المزمعة  
(للقرارات المزمع اتخاذها) •

- كيفية توزيع قوة اتخاذ القرار بين المستويات الخاصة والمعينة  
لنظام التخطيط •

كيفية جمع المعلومات وكيفية تحقيق الاقتراب منها •

أن عدد ونوع القرارات المخططة المزمع اتخاذها بواسطة الاعضاء  
يعتمد على درجة تعقيد الاقتصاد القومى وعلى مدى التخطيط ان كمية  
ونوع المعلومات - الاولوية (الاساسية) اللازمة لاتخاذ القرارات المزمعة  
هى نتيجة للحلول المختارة بالنسبة للمشكلة الاولى • ان حل المشكلة  
الثالثة يعنى عمليا ( بالممارسة ) تحديد درجة التمرکز فى التخطيط ونلمس  
هذا السؤال الذى كان مركزا للفكر الاقتصادى لسنوات عدة ، سؤال

عادةً ما يكون على شكل توحيد وتركز عند اللامركزية في التخطيط • وعلى ضوء التباينات الكبيرة للراء الخاصة بتلك النتيجة فأننا يجب أن نحرص انتباهنا أكثر لها •

وبواسطة المركزية فأننا يجب أن نفهم ونذكر تركيز قوة اتخاذ القرار في المستويات (غالباً المستوى المركزي) العليا ، النظام ، التخطيط والإدارة • وبالمعنى فإن اللامركزية تعني تركيز قوة اتخاذ القرار • في تلك الحالة فلن حق اتخاذ القرارات يتحول من القمة للمستويات التنظيمية السفلى وعلى وجه الخصوص للوحدات المنتجة •

إن الاقتصاد المخطط يرتبط بطبيعته بدرجة معينة من المركزية الخاصة بعملية التخطيط والإدارة • ويجب أن توفر — من ناحية • المعاونة اللازمة للنشاط الإقتصادي الاجتماعي على المستوى القومي ، ومن ناحية أخرى العملية الفعالة للنظام الاقتصادي والاجتماعي • وذلك يعني أن درجة المركزية لا يمكن أن تكون إما صغيرة جداً أو كبيرة جداً • وكلا من المركزية المفرطة واللامركزية المفرطة تنتج تأثيرات متنوعة في الاقتصاد القومي •

وتقود اللامركزية المفرطة إلى الإخلال بنظام الاقتصاد القومي للدولة استبدال قوى العمل التخطيطية بقوى العمل الأولية •

### وتنتج المركزية المفرطة نتيجتان مختلفتان :

أولاً : ربما تقود إلى اتخاذ القرارات المفصلة بواسطة الأعضاء التي ليست دائماً في مكانة تجعلها تحصل بكفاءة على المعلومات المفصلة الخاصة بالمشاكل التي يجب أن يحلها • وسوف يشعر الموقف مميئاً إذا أسست قرارات معينة على البيانات الكلية والتي من المحتمل أن — تصف السكان بأكملهم ولكن ليس بالضبط لأحداث أو عمليات معينة •

وهكذا فإن مثل هذا التخطيط للعمل على المستويات العليا غالباً ما يؤدي إلى اتخاذ القرارات التي سوف لا تكون مطابقة للظروف

## الحقيقية — أى القرارات الغير واقعية Underlaltistic Decisions.

وثانيا : فان مركزية قوة اتخاذ القرار والمتابعة حتميا بالتركيز في ان واحد للمعلومات الاساسية على المستويات العليا. تقلل من كفاءة نظام التخطيط وعلى وجه الخصوص بواسطة تقليل مرونتها — قدرتها على التفاعل للتغيير — ان المعدل الذى تعاني ضده العمليات الاقتصادية المختلفة من التغيير ليس كذلك •

ومن ثم فان كمية الوقت اللازمة لعمل ونقل الانسواع المختلفة للقرارات ليست مساوية كفية وبعض العمليات الاقتصادية تستغرق وقتا طويلا بطبيعتها ولعاملاتها معادلة لائقة فانها تحتاج نسبيا الى تخطيط طويل وعمل مكثف ويوجد مع ذلك عدة عمليات والتي تعاني من التغير والتعامل معها في الوقت المناسب تحتاج الى رد فعل سريع من ناحية اعضاء التخطيط • ان المركزية بطبيعة الاشياء ، تطول عملية التخطيط وهذه ، في عدة حالات ، تؤدي الى اتخاذ القرارات التي ربما تكون ببساطة متأخرة والتي ربما لا تتجاوب مع الموقف الحالي بالفعل •

ان درجة المركزية اللازمة للتخطيط تتجدد بواسطة العوامل الاتية :

### ١ — طبيعة القرارات التي يجب اتخاذها :

#### The nature of the decisions To Be Taken

ليس من الصعب ملاحظة ان بعض القرارات الممينة لا يمكن ان تضع تحت مستوى تنظيمي محدد • على سبيل المثال فان القرارات التي تتمثل في (وضع) النسب الأساسية للاقتصاد القومي يمكن ان تتخذ فقط على مستوى رئيسي مركزي بواسطة وكالة التخطيط المركزية • وبعض القرارات مثل تلك الخاصة بمعدل نمو الدخل القومي ، توزيعات للاستهلاك والتكس ، حجم وبناء الاستثمار حجم وبناء الناتج الكلي ، مستوى وبناء العمل الكلي ، حجم وبناء التجارة الاجنبية ... الخ كل ذلك يقع بدون جدال — في نطاق تلك المرتبة (الطبقة) • وبالمثل

فإن القرارات المتمثلة في تأسيس النسب داخل القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي .

مثال : في الصناعة الزراعية ، النقل والمواصلات ، التجارة الوطنية والأجنبية ... الخ) .

يجب ان نتخذ على الاقل على مستوى الفرع وهكذا . . . . . ويتبع ذلك انه يوجد نوع من الـ Ceiling التنظيمي ، والذي لا يمكن اتخاذ بعض القرارات المعينة تحته . ومن ناحية أخرى فإن العديد من القرارات يمكن ان تتخذ بواسطة المستويات التنظيمية المختلفة .

ومن الأسهل ملاحظة انه كلما كان القرار مفصلاً كلما كان عدد المستويات التي ربما تصنع ذلك القرار كبيراً . وعلى العكس كلما كانت شخصية القرار عامة (الاقتصاد الشامل) كلما كان عدد المستويات التي يتخذ عندها انقرار قليلاً وذلك هو العامل الاول .

## ٢ - مقدرة نظام التخطيط : The capacity of the planning system

على انتاج القرارات ، التي بدورها ، تعتمد على عدد المستويات المشاركة في نتاج قرار مسلم به على الكفاءة التنظيمية لاجزاء التخطيط . فضلاً عن تجهيز عملية التخطيط وامدادها بالمعدات الفنية (مثل : استعمال الكمبيوترات الالكترونية تسهل عملية اتخاذ القرارات على مستويات أعلى من المستويات التقليدية ، وتستخدم أساليب الحساب الاقل كفاءة) .

## ٣ - مستوى التنمية ومعدل النمو :

The Development level and The rate of

وكما تظهر ممارسة العديد من البلاد فإن النمو السريع وخاصة اذا بدأ من مستوى التنمية المنخفض يتفق مع الميل لزيادة المركزية ، في كلا من التخطيط والادارة . وهو ينبع من الحاجة للتركيز الاقصى

لموارد المنظمة - كقاعدة نادرة - على تلك المشروعات التي هي في الغالب حاسمة للحصول على معدل عالى من النمو ، وبعد الوصول لمرحلة معينة فان التنمية الاقتصادية تخلق الميول في اتجاه عكس اتجاه اللامركزية الخاصة بنظام التخطيط والادارة *Planning and Management System* ان التنمية الاقتصادية تؤدي الى لا مركزية الموارد المنتجة والمرتبطة ، حيث انه كلما كانت الدولة نامية ومتطورة كلما كانت الاهداف التي يمكن ادراكها في وقت واحد كثيرة - ومن ثم ، أيضا ، فان خطوة اتخاذ القرار يمكن أن تصبح لا مركزية - وأكثر من ذلك ، فان التنمية الاقتصادية تريد من صعوبة وتعقيد الاقتصاد القومي - وتريد عدد الوحدات الاقتصادية التنظيمية التي تنشط عن طريق التخطيط وتدرجيا فان الدرجة العالية للمركزية (المركز) والتي لا يمكن الاستغناء عنها في مراحل التنمية الاساسية تصبح عاملا مقللا للمرونة العملية للنظام التخطيطي (نظام التخطيط) وتصبح أكثر من ذلك غير مرنة بدرجة كبيرة ، ومن ثم ليست ذات كفاءة كافية لمواكبة الاحتياجات المتزايدة لمرحلة التنمية العالية . يجب ان نتذكر جيدا ايضا ان المركزية الكبيرة جدا تريد من شدة الانتقال لمرحلة مكثفة من التنمية الاقتصادية والتي هي تميز أو صفة ليس فقط للنمو الكمي للإنتاج ولكن أيضا للكفاءة الكبرى لعمليات الإنتاج ، الاقتناع والرضا الافضل لاحتياجات السكان ، لنوع الدالى للبضائع المنتجة .... الخ . وخلاصة القول ، ان كلا من التغيرات الكمية والوصفية (النوعية) في البناء الاقتصادي الاجتماعي تدعو الى التغيير وانتويع المناسب في نظام التخطيط وعند مراحل التنمية الدالية فان درجة اللامركزية المحددة تصبح ضرورية ولازمة ، فضلا عن طرق ووسائل التخطيط الأكثر صفاء لمواكبة التعقيد المتطور للاقتصاد القومي ومشاكل التنمية التي يجب حلها .

#### ٤ - درجة المركزية التي لا يمكن الاستغناء عنها :

تعتمد على الروابط والصلات التي تربط الإنتاج بالسوق وعلى مدى قوة خطوات السلسلة الغير مباشرة والمطبقة بالنسبة لتنفيذ الخطة .

المعلومات المنسقة بواسطة اعضاء التخطيط تتكون من ثلاثة مراحل

### في المرحلة الاولى :

• تجمع المعلومات الاساسية ، تفصل وتعد للتحليل .

### في المرحلة الثانية :

تحلل المعلومات الموجودة في متناول اليد وتواجه البيانات المجموعة بالاهداف المزمعة ، والمعلومات الملوكة تترجم الى اهداف للنشاط الاقتصادي الى قرارات التخطيط .

### في المرحلة الثالثة :

قرارات التخطيط تحول الى معلومات موجهة لتنفيذ الخطط .

ان تحويل (تغيير) البيانات في نظام التخطيط يصادبه عمليتان •  
تلك الخاصة بتجميع المعلومات الاساسية خلال طريقها لأعلى ، من المستويات الدنيا للمستويات العليا (من المستويات التنظيمية الدنيا للمستويات التنظيمية العليا) والآخرى الخاصة بفصل وتفريق قرارات التخطيط عند مرورها من المستويات العليا الى المستويات الدنيا لتلك الطبقة ونقطة البداية العملية الاولى هي الحقائق الواقعية والتنسيقات التي تظهر في الاقتصاد القومي أو - خارجة بينما ان نقطة البداية لعملية الفصل والتفريق هي قرارات التخطيط المتخذة على مستوى مركزي) •

ان الالموب الذي تجمع عن طريقه المعلومات وتصل عن بعضها في عملية التخطيط يتحدد بواسطة تقسيم قوة اتخاذ القرار بين المستويات المختلفة للنظام التخطيطي •

وذلك يعني ان درجة جمع المعلومات المنتجة أو المستمدة بواسطة كل مستوى تنظيمي يجب أن توافق وتلائم ميزان وشخصية التسوية والتوفيق التي يمكن لمستوى ما ان ينجزها على سبيل المثال الوحدات

التي تتعامل مع التنسيق الجزئي — مثل المشروعات — الاقطاعات الصناعية .. الخ لا يمكن ان تنتج وتستقبل المعلومات الواضحة ، لنقل في حالات وظروف الدخل القومي ، ومن ناحية أخرى فان الاعضاء المخططة المركزية سوف لا تقوم بعملها بطريقة مناسبة اذا ما استقبلت معلومات مفصلة بدرجة كبيرة أو اتخذت قرارات مفصلة جدا .

وفي أسلوبها من مستوى آخر — في عملية الجمع والفصل — تغير المعلومات شكلها وتصبح بعيدة جدا بالنسبة لمصدرها الاصلى — الحوادث الحقيقية لقرارات التخطيط التي يجب أن تعبر عنها .

ولنتأمل طريقة تنظيمية مكونة من أربعة مستويات :

١ — الوزارات المركزية .

٢ — الشركات .

٣ — المشروعات .

٤ — وهن أجل التوضيح فان الوزارات — سوف تمثل القطاعات المنتجة (الصناعة ، الزراعة ، النقل التجارة ... الخ) بينما ان الشركات (الاتحادات) : الفروع المنتجة : مثل صناعة مناجم الفحم — الصناعة ، الكيميائية ، نقل الطرق ولنفترض أيضا أن بناء الناتج سوف يصبح هدف للتخطيط وعدد المرور خلال المستويات المختلفة للطريقة التنظيمية فان المعلومات — موضع السؤال والمناقشة .

المعلومات عن بناء الناتج سوف توضح كما يلي :

١ — التكوين القطاعي الى GDP

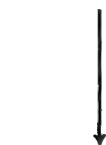
٢ — البناء الفرعى للحاصل (الناتج) القطاعي out-puts

٣ — بناء الايرادات (الحاصلات) الفرعية .

٤ — بناء البضائع الطبيعية المنتجة .

قرارات التخطيط

المعلومات الاحصائية



• جمع وقفل المعلومات •



رسم بياني

وكما وضع بالفعل فان الاحجام المجمعة قد تعبر نسبيا (توضح) عن الصفات المميزة للسكان كلهم المشتغلين لهم • وهذه الصفات ، مع ذلك ، لا تناسب بالضرورة العناصر الفردية والتي يتكون منها السكان •

ثانيا : ربما تشبه المعلومات عن قصد بواسطة بعض الوحدات المعنية مثال : من أجل الحصول على مهام أقل صعوبة من أجل زيادة استثمارهم أو أموال الاجر ، لابقاء الفوائد والارباح ... الخ - ولتحاشي هذه الاخطار فان عالية التخطيط يجب أن تكون منظمة جدا وذلك من أجل تحقيق :

ان المعلومات المنتجة بواسطة كل المستويات تلائم الحقائق الواقعية وتكون ثابتة ومناسبة على كل مستويات جهاز التخطيط •

ان المعلومات المستخدمة لاغراض التخطيط ربما تجمع في شكل بنوك المعلومات وهي تجمع المعلومات الاساسية ليتم تنسيقها فيما بعد وفقا للـ Crosssections والتقسيمات (التبويبات) مثل ان المعلومات تجمع وفقا لمقاييس الترتيب المسبق وعموما تشغيل قنوات التخطيط والمعلومات الانذارية •

ان نوع التخطيط يعتمد الى حد كبير على عما اذا كان تشكيل الاهداف - يعتمد على الجدال البديهي الفكري أو على نماذج التخطيط المدركة بدقة ان تطبيق النماذج وعلى وجه الخصوص النماذج الرياضية



المعيرة كمياً عن الارتباطات الداخلية *Inter dependences* التي تظهر في عملية التنمية تسهل من اختيار المعلومات *Algorithms* اللازمة لحل مشكلة التنمية المختلفة ، وتمكن من توحيد كلا من المعلومات والـ *Algorithms* تساعد بالتفسيرات الصحيحة للنتائج المدركة ، تحسن عملية جمع المعلومات وتحسن أيضاً تنسيقها وتقلل من تكلفة هذه المعلومات .

ان اختيار كلا من نماذج التخطيط والـ *Algorithms* يجب ان ينسق ، يجب أن يتطابق مع الامكانيات الفنية والتنظيمية للخدمة الاحصائية للدولة وجهاز التخطيط . ان غياب الحالات التنظيمية الملائمة أو أساليب الحساب فضلاً عن التكلفة والثمن الحالي لجموعة المعلومات والتسيق ربما تنادي بالتحقق من نماذج التخطيط ومن ثم نموذج التخطيط المطلوب ان عذوين أهداف الخطة معدودة : الدولة ، المشروعات التعاونية والخاصة التي تعمل في مختلف القطاعات وتمثل معدلات مختلفة للإنتاج . ان الخطط ربما توجه أيضاً للمستهلكين المواطنين الفرديين ، الطوائف وكل السكان .

ان المعلومات الموجهة لمنفذى الخطط ربما توضح أما كإرشاد (إرشادات) أو في شكل خطوات السياسة الغير مباشرة ، وعلى وجه الخصوص مثل لدوافع الاقتصادية والاجتماعية (أو عكس الدوافع) .

ومعنيان المعلومات يشاركا في : انهما لها نفس قرارات التخطيط كنقطة البداية ، ولكنهما يختلفان بالنظر الى الشكل الذي يوضحا فيه وبالنظر الى الطريقة التي يظهر بها تأثيرهما على تنفيذ الخطط .

ان الارشادات هي وسائل ادارية للتنشيط : وتتميز تلك الارشادات بالشخصية القانونية والقهرية (الالزامية) قوة أمر ما . عن طريق الارشادات .

فان منفذى الخطط يعملوا مباشرة بما يجب عليهم عمله لاتمام

قرارات التخطيط المتخذة بواسطة المستويات التنظيمية الحالية • ان الارشادات قد تحدد حجم وبناء الناتج (الحاصل) وتضع قيود على العمل ، الاجور المواد المستخدمة في عطية الانتاج تحدد مستوى تكاليف الانتاج مستوى الربح وتقسيمه على مختلف الاغراض .... الخ •

ان الدوافع هي شعرات تهدف الى اثاره نشاط المنفذين في الاتجاه المطلوب •

ان مهمة الدوافع هي تشجيع منفذى الخطط على اتخاذ التكفل بعمل محدد أو لاندحيثهم عنها • ان الدوافع لاتخير المنفذ مباشرة بما ينبغي عليه عمله من أجل اتمام الخطة • ليس لهما القوة القانونية • وعندما تطبق الدوافع فقط ، فن منفذى الخطط ، لكونهم لم يعملوا مباشرة بقرارات التخطيط ، يجب ان يقرروا بأنفسهم ذلك النشاط •

ان مهمة الدوافع هي اظهار التأثير على تلك القرارات حتى يكونوا مطابقين للقرارات المتخذة عن طريق المستويات التنظيمية العالية ان العديد من الانواع ربما يطبق في التخطيط • وكما أن الدوافع الاقتصادية التي تستخدم عادة هي شعارات ورموز للسياسة الاقتصادية والاجتماعية مثل الاسعار ، أنظمة الاجر ، الضرائب ، معدلات الفائدة ، معدلات الربح تنسب الى التعليم والتأسيس الاجتماعى ... الخ ويمكن توضيح الاختلاف بين الارشادات والدوافع كما يلي في الرسم الاتي :

الارشادات : القرار ← الارشادات : التكميلات  
الدوافع : القرار ← الدوافع : القرارات  
← التكميلات

حيث : القرار (١) : القرار الاصلى لعضو التخطيط •

حيث القرار (٢) : قرار المنفذين •

ويتبع ذلك أن استخدام الارشادات لا يعطى المنفذين امكانية عمل الاختيار .

ان استخدام الدوافع يخلق امكانية ما تعتمد على كيفية تشكيل الدوافع ومدى قوتهم كوسائل للتنشيط .

ان نظام الباعث أو الدافز (الدافع) ربما قد صمم ليعطى المنفذين أكثر من بديل للاختيار ويكون كل من هذه الاختيارات موافق للقرارات والتي يجب ان يؤكد النظام على تنفيذها ، اذا كانت الدوافع قوية بدرجة كافية فانها تكون أكثر تأثيرا من الارشادات التي على الرغم من شخصيتها المباشرة والقيدية ، ربما تخضع في عدة حالات بواسطة المنفذين .

وفي بعض مجالات النشاط الاقتصادي نحن تحويل قرارات التخطيط يمكن ان ينجح فقط عن طريق الارشادات على سبيل المثال ، عند تنظيم عمليات الاستثمار أو الانتاج داخل أدد المشروعات ... الخ ومن ناحية أخرى فهناك مواقف قد يكون الدوافع فيها مستخدمة — مثل التأثير علم العمليات في القطاع الخاص ، العلاقات البشرية المنبهة في الخطط والراعات الصناعية . قيام مبادرة انتاجية العمل وبماعت (حافز) الموظفين في الوحدات المنتجة ... الخ .

وفي بعض الحالات — مثل عندما يكون هدف التنشيط هو بناء الانتاج وهناك امكانية الاستخدام المتناوب لنوعا التحويل . ان الاختيار في هذا المجال يعتمد على درجة مركزية نظام التخطيط . اختيار عما اذا كان استخدام الارشادات أو الدوافع — يعتمد أيضا على مدى قوة الاخير . اذا اتضح أن الدوافع ليست ذات كفاءة فانه لا يمكن تحلثى التراجع .

وفي عدة حالات ربما يصاب الدوافع المطولمت البسيطة بخصوص

الغزارة في الاستفادة بواسطة المستويات العليا ، والتي تسهل التفسير بواسطة منفذ الارشادات الداخلية الموجودة بالخلف في الدوافع . وبالمثل فان استخدام الارشادات لا يتضمن تطبيق الدوافع التي ربما تطبق كوسائل اضافية لتقوية عملية الارشادات . وتدرجيا مع الكفاءة المتزايدة للدوافع فان الارشادات ربما تفقد شخصيتها القيادية وتصبح معلومات بسيطة عن قرارات التخطيط .

ان الاستجابة ( ايجابية أو سلبية ) للدوافع يعتمد على اطار العمل الاقتصادي الاجتماعي العام وعلى كفاءة الترتيبات التنظيمية المؤسسة . فخطط القطاع بين المخططين صناعات السياسة الآخرين ومنفذى الخطة ويجب ان نتذكر انه يوجد دافع عام لكل فرد . واذا كانت الدوافع يجب ان تكون مؤثرة فانه يجب ان تميز وفقا للأهداف المزمع انجازها وطبقا للعوامل المبهمة والحركة ( بعض ) العوامل مثل : مشروعات العمل الفردي . . . الخ سوف تكون أكثر حساسية للدافع المادي بينما يكون المواطنان الفديين ، التجمعات وكل السكان أكثر اهتمام بالتمنيات والتطورات كمدخل للتعليم ، الثقافة ، النجاح الاجتماعي ، المشاركة في اتخاذ القرار نمو المكانة السياسية والاقتصادية للدولة . ان الخطط ربما تحصل على مساعدة كبيرة عادة اذا ما قبلت تطلعات المجتمع بطريقة ملائمة واذا كان الزمن المنتظر لادراكهم مقبولا للمجتمع ( أي اذا كانت ليست طويلة جدا ) وكما ان الدوافع المادية ترتبط غالبا بالنفقات القياسية المحددة ينتج الآثار القياسية المحددة ، ان مقارنة بين الاثنين قد تكون وسيلة مساعدة في اختيار الخطوات التي يجب ان تطبق للأهداف والمعلومات الخاصة .

### اتمام ( اتفاق ) الخطة المنظورة :

#### ١ - الدخول القومي :

ان اتمام الخطة المنظورة يبدأ عادة من تحديد معدل نمو الدخل القومي من المستقبل وحجم الدخل القومي ، ان الإقتراب الاول من هذان

المعدلان (تلك الاهميت) لكونها محسوبة في الاسعار الثابتة لكل سنوات فترة الخطة قد يمكن تحقيقه بمساعدة عدد من الطرق التي تستخدم منفصلة أو في مجموعة ، والتالى يخدم كتحقيق وثبتت من السابق • بعض هذه الطرق ممثلة تحت ومقدمة •

أولاً : معدل نمو الدخل القومى في المستقبل ومن ثم ، قد يكون حجمه مقدراً بوضع الخبرات السابقة لدولتنا في الاعتبار (المعدل السابق للنمو) أو خبرة البلاد الأخرى مع البناء الاقتصادي المماثل ، ولكن أكثر تقدماً في التنمية الاقتصادية الاجتماعية •

ثانياً : فإن من الممكن تحديد معدل نمو الدخل القومي (بالضبط) كوظيفة لمعدلات زيادة العمل (الشغل) وإنتاجية العمل •

والقاعدة العليا (الموجودة) أعلاه التي تعرض اعتماد الدخل القومي الاجمالي على عدد العمال العاملين ونسبة انتاجيتهم يمكن ان تحول الى قانون يحدد معدل نمو الدخل القومي •

ولهذا الغرض يجب أن نجدد ونثبت صيغة للتكرار السابق والتالى عن طريق تقسيم التكرار الموجود أعلاه بواسطة التكرار السابق ، نحقق بعد التقليل والتصغير ، قانون (قاعدة) لمعدل نمو الدخل القومي •

$$\frac{\Delta y}{y} = \frac{\Delta L}{L} \pm \frac{\Delta W}{W}$$

ومن ثم : بيتا + ألفا =

$$\alpha = \frac{\Delta L}{L} \text{ and } \beta = \frac{\Delta W}{W} \dots r$$

$$r = \alpha \beta \quad (١)$$

حيث : r — معدل نمو الدخل القومي (بالضبط)

β — معدلاتزيادة التوظيف وإنتاجية العمل نسبياً •

وإذا أخذنا اعتمادات الاستثمار المتلحة كنقطة البداية لتكوين الخطة  
يمكن أن نحسب معدلات الدخل القومي (الاجمالي) كما يلي :

$$r = V - i + U - \alpha \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad . \quad (2)$$

١ - القاعدة (١) اشتقت من القانون التالي :  $Y = C + W$

حيث :  $Y$  - الدخل القومي الاجمالي المنتج

$C$  - نسبة عدد العمال العاملين في مجال الانتاج بالنسبة .

$W$  - نسبة الانتاجية .

المقاسة بمعدل الدخل القومي الاجمالي ونسبة عدد  
العمال العاملين في مجال الانتاج .

حيث :  $V$  - الناتج . معدل الاستثمار الموضح في نطاق الدخل  
القومي .

$i$  - نصيب الاستثمار الانتاجي في الدخل القومي

$U$  - معدل زيادة الدخل القومي يرجع الى عوامل غير  
استثمارية (تحسين المؤهلات ، تحسين الادارة) .

٢ - هذا الشكل مبسط لقانون M-Kalecki المعروف :

$$\frac{\Delta y}{Y} = \frac{I}{Y} I_m + u - \alpha$$

حيث :  $Y$  - الدخل القومي السنوي (الاجمالي)

$I$  - استثمار الاتفاق الانتاجي الاجمالي السنوي

$m$  - رأس المال الهامش - معدل الناتج  $(m = \frac{I}{Y})$

الامثلة الاخرى . كما في اعلاه

١ - معدل نقص الدخل القومي يرجع الى استهلاك المعدات الرئيسية الموجودة ولنفترض ان الدخل القومي المتحقق سوف يقسم بواسطة الاستهلاك الشخص (C) الاستهلاك الجماعي (C') الاستثمار الانتاجي (I) الاستثمار الغير انتاجي (I') الزيادة في قامة جرد البضائع الانتاجية (O) والزيادة في قائمة جرد البضائع الغير انتاجية (O') .

$$Y = C + C' + I + I' + O + O' \dots \dots (٣)$$

الاستثمار الانتاجي :

مالم يكن معروفا بعد (أى الطريق الاخير لحساب الدخل القومي لم يطبق) فقد يحسب بسهولة بمساعدة معدل ناتج الاستثمار كما يمكن ان نلاحظ ، الذى هو فى الواقع معدل الناتج المتبادل لرأس المال (معدل الناتج)  $(V = \frac{I}{m})$  اذا استخدمنا قاعدة .

نحصل على

$$I = \frac{\Delta Y - uY + sY}{V} \dots \dots (٤)$$

ان معدل الناتج الرئيسى الذى يخص الاستثمار الانتاجي وزيادة الدخل القومي قد يمكن تحقيقه من احصائيات دولتنا للدول الاخرى مع بناء الانتاج المماثل من الواضح ان المعدل المفروض والمقدر بطريقة ما يؤكد فقط الاقتراب الاول للاستثمار الضرورى فى الخطة المنظورة وسوف تتأثر بعدة عوامل مثل نصيب الاستثمار المكثف الحالى لرأس المال فى أموال الاستثمار الكلية نصيب المشروعات الغير كاملة ،

المستوى الفنى المعدات الانتاجية الموجودة — العوامل التى لا يجب بالضرورة ان يكرر تأثيرها لنفس المدى فى المستقبل اذا كان فى استطاعتنا ان نقدر دقة تأثير هذه العوامل على معدل ناتج رأس المال فى المستقبل ، فقد نحاول حتى فى الشكل الاساسى للتخطيط المنظور تحديد المعلومات والبيانات المأخوذة من الاحصائيات وفقا للافتراضات الجديدة . فيما بعد ، سوف يكون الاستثمار الانتاجى محددا بدقة أكثر من خلال استخدام معدلات ناتج رأس المال للقطاعات الفردية والصناعات .

### الزيادة فى قائمة جزء البضائع الانتاجية :

قد تقدر وتفرض بطريقة مشابهة لتلك المستخدمة فى حسابات الاستثمار الانتاجى أى : عن طريق معامل خاص بزيادة قائمة جزء البضائع والدخل القومى . ولعدة فترات طويلة من الزمن كانت هذه المعاملات ثابتة نسبيا .

والآن يجب ان نقدر حجم الاستثمار الغير انتجى أى : الاستثمار فى الاشياء الخاصة بالسكان فى التيسيرات الاجتماعية والثقافية الخ . . اذا كانت المعلومات التفصيلية على الطلب للخدمات الخاصة بالقطاع الغير انتجى غير متاحة فى هذه المرحلة الخاصة باتمام الخطة فإنه من الممكن تقدير تلك الاهمية بشدة كالنسبة المئوية للاستثمار الانتاجى أو الدخل القومى المؤسسن على الخبرة السابقة ، واذا أمكن ، على الفكرة العامة الخاصة بكيف ان الفروع الاساسية للقطاع الغير انتجى سوف تتطور فى المستقبل . وبطريقة مشابهة سوف نضطر الى حساب زيادة القوائم الموجودة فى هذا القطاع .

بهذه الطريقة نكون قد وصلنا الى حساب حجم الدخل القومى ، معدل النمو ، التكدس الكلى الانتاجى والغير انتاجى ، وبنفس الطريقة الاقتراب الأول — للنسبة بين التندس والاستهلاك .

ان الارقام الموجودة حتى الان سوف تختبر على ضوء الزيادة



المتنرض لمستوى المعيشة - الزيادة ، المفترضة للدخول الحقيقية ،  
الانكسار العامة لتنامية الاستهلاك الجماعى ، اذا كانت النسبة بين التكمس  
والاستهلاك المحددة فى المرحلة الاولى للتخطيط المنظور تهذب وكأنها  
منطقية ، فقد ندفع بتحليلنا قدما واذا كان المكس فإن مراجعة وتنقيح  
الافتراضات السابقة سوف لا يكون هناك مفر منها .

## ٢ - الاستهلاك :

عند تخطيط الاستهلاك لفترة طويلة من الزمن فيجب أن نبحث عن  
نموذج الاستهلاك المنطقى . أى : النموذج الذى داخل الامكانيات  
الحقيقية للدولة يجعل من الممكن تحقيق الاقتناع الممكن باحتياجات  
المواطنين (الطبيعية الاجتماعية الثقافية ... الخ) ان فكرة الاستهلاك  
هذه التى فى تناقض مع التوضيحات المتعددة مثل : استهلاك الإستهزاء  
تتأدى بمعدل على نسبيا للخدمات التعليمية والثقافية ، فى أموال  
الاستهلاك ، التمويل الثابت للإمدادات ببضائع جديدة وخدمات جديدة ،  
التحسين الثابت لنوع البضائع والخدمات المنتجة ... الخ . ان مستوى  
الاستهلاك الجماعى يعتمد بدرجة كبيرة على أى مدى يمكن للخدمات  
الاجتماعية مثال الطبية التعليمية ، الخدمات الثقافية أن تمنح للسكان  
بواسطة الدولة بدون تكلفة (تكلفة مخفضة) لدرجة كبيرة يتأثر درجة  
التخطيط الخاصة بالاموال موضع السؤال بالفكرة العامة وتنظيم للحيلة  
الاجتماعية . مثل : اذا افترض للغالبية العظمى . من النساء أن تعمل ،  
فان الدولة قد تتحمل جزءا من النفقات المرتبطة بعناية الاطفال ، الادارة  
الجزء لعرف الاطفال (الحضانة) المكلية والغير مكلية (حداائق الاطفال)  
والأذا - لمع ذلك - استقروا فى البيت كربات بيوت فان تلك التكاليف  
والنفقات سوف تشمل الدخول العلمية والفردية ،

أو العنصر التالى للدخل القومى الذى يجب مناقشته فى هذه المحاضرة  
هو الاستهلاك الفردى . يوجد عادة أربع مجموعات للبضائع والخدمات

المميزة في تخطيط مستوى — الاستهلاك الفردي : المواد الغذائية  
النكهات ، المنبهات ، البضائع الصناعية الدائمة والغير دائمة (اشتغالا  
للملابس) والخدمات ان بناء وتركيب الاستهلاك في المستقبل المفترض  
في خطة منظورة سوف يعتمد على :

— الدرجة التي قد تم احصاء الاحتياجات الراحة عليها .

— التغيرات المتوقعة في طلب المستهلك نتيجة لانشاء المستوى  
المعيشي العام هذه التغيرات سوف تعرض وتوضح نفسها ، فوق ذلك ،  
في الميل تجاه النمو الاكثر سرعة لاستهلاك البضائع الصناعية ، على  
وجه الخصوص الدائمة ، وفي زيادة بطيئة نسبيا لاستهلاك المواد  
الغذائية . لتطوير اتجاهات المستقبل في الاستهلاك يجب ان نأخذ في  
الاعتبار المدى الذي ترداد عنده الدخول الحقيقية للسكان وخاصة تلك  
الخاصة بمجموعات الدخل المنخفض .

التغيرات في البناء الديموجرافي — في عمر تركيب وبناء السكان —  
مستوى المستقبل وتركيب امدادات البضائع الصناعية ... الخ .

ان الطلب لمجموعة البضائع والخدمات الخاصة قد يحسب ويقدر  
بواسطة بعض الطرق مثل استغلال الميل في الاستهلاك ، المقارنات  
الدولية ، بيانات ميزانية الاسرة ، معاملات مرونة الدخل ، القيم الغذائية،  
المستويات المنطقية للتغذية .

عند تخطيط استهلاك بعض المجموعات الخاصة للمنتجات فانه يجب  
ان يراعى ان يوجه الانتباه الى الاشكال التابعة وخاصة المواد  
الغذائية ، مع مستوى المعيشة القائم فقد يظهر ميل طبيعي لزيادة  
نصيب الاغذية البروتينية مثل اللبن، البيض ، اللحم ، السمك ومنتجاتهم .  
ان المستوى المقبل لاستهلاك المواد الغذائية قد يحسب ويقدر بواسطة  
(بمساعدة) المستويات المعروفة للتغذية المنطقية (فوائد التغذية) المميزة

- طبقا للاحوال الجوية ، عمر تركيب السكان وتركيب العمل الحرفي •
- ويجب أخذ حواس الذوق وعادات المستهلك في الاعتبار •

عند تخطيط استهلاك النكهات والمنبهات يجب ان يوجه الانتباه الى الخطر البصري والاجتماعي الذي قد ينجم عن الاستهلاك المطرد للمنتجات (الدخان - السجائر - السوائل) وبخصوص استهلاك الملابس والاحذية فان درجة الاقتناع بداجات المستهلك سوف تكون نقطة البداية للتخطيط • اذا كان مستوى الاستهلاك منخفض فانه يجب ان يسبقه النمو الكمي اذا كان استهلاك هذه الفئات على فان التشديد يجب ان يوضع على نوع وتعدد تسويق الانتاج • ان الارتفاع في مستوى المعيشة العام يمضي قدما مع زيادة الطلب على Durables مثل أجهزة الراديو والتلفزيون ، السلع العادية (الفسلات ، الثلاجات ، الاثاث) ووسائل النقل (الموتوسيكلات ، العربات) وبمعكس مجموعات البضائع التي تم مناقشتها من قبل ، الطلب الذي يحسب لاجله على أساس التركيب والحجم المتوقع للسكان ، طلبه Durables يعتمد بدرجة كبيرة على عدد العائلات في المستقبل •

ان الاستهلاك المنزلي للـ Durables قد يحسب بمساعدة المؤشرات الخاصة بعدد العائلات المحدودة (المزودة) بناتج مسلم به لعدد الكلى ولعدة عبارات مثل :

الاثاث فان هذا المؤشر قد تحتسب كنسبة فائدة للاثاث بالعائلة أو لكيفية النقود المتقفة على الاثاث في عام معطى •

عند تخطيط مستوى الاستهلاك فانه من الضروري تأسيس طبقة الاحتياجات وفقا لأهديتهم ولامدى الذي قد تم اشباعهم حتى الان • ومن ناحية وجهة النظر الاجتماعية فانه من الاصح ان نعطي اسبقية وأفضلية للسلع ذات الاستهلاك الجماعي أكثر من البضائع الراقية

(ويُطبع آخذين في الاعتبار الحقيقية القائلة بأن التمييز بين هاتان المجموعتان الخاصة بالبضائع يتغير حيث يرتفع مستوى المعيشة .

## ٢ - برامج الانتاج :

الخطوة التالية في اتمام الخطة المتطورة هي تأسيس — على الاقل في خطوط عامة التركيب القطاعي للاقتصاد القومي — وآخذين في الاعتبار من ناحية الحجم المقروض للاستثمار الانتاجي والغير انتاجي . حجم وتركيب الاستهلاك ومن ناحية أخرى الموارد القومية المتاحة والتقسيم الدولي للعمل في المستقبل يجب ان نبحث عن النموذج القطاعي الشامل للانتاج .

أى : النموذج (المثال) الذى طبقا لمعرفتنا سوف يؤكد الاستخدام الاحسن والامثل الممكن للموارد . ان تحديد التركيب القطاعي في المستقبل للناتج الذى هو في الحقيقة ممدل ومساوى لاختيار خطوط تخصص الاقتصاد القومي يجب أن يسبقه الدراسات التحليلية المتعددة على فرص التنمية المتاحة ، العروض والتدريبات ، الاستثمار ، الانتاج ، الاستيراد والتصدير وتحليلات الكفاءة لكل هذه الاشياء ... الخ .

عند تصنيف وترتيب برامج الانتاج يجب ان يعطى الانتباه الخاص للعلاقات الكمية مثل تلك بين أحجام الناتج الصناعية والزراعية ، بين انتاج الصناعات ، وبين انتاج بضائع المستهلك والمنتج ان حجم وتركيب ونوع البضائع المصدرة هو أيضا يجب أن يوضع في الاعتبار هنا وحاليا يوضع تأكيد كبير في البلاد الاشتراكية على تنمية الصناعات المرتبطة بما يسمى بالثورة العلمية والتكنولوجية .

ان قاعدة (قانون) التوازن العام الاتية تمثل برنامجا ثابتا داخليا للانتاج :

$$M + P = PA + C + I + E \quad \text{حيث :}$$

M	-	الواردات
P	-	الناتج الاجمالي
C	-	الاستهلاك
I	-	الاستثمار الانتاجي
E	-	المصادر
A	-	قالب المعاملات التجارية

ان تقدير وحساب مستويات الناتج المحتاجه والمتطلبه لكل القطاعات الانتاجية قد ينجز بمساعدة الاساليب الفنية للحاصل (الناتج) والـ In-put

$$\begin{array}{ccccc} A_{11} & A_{12} & A_{1n} & y_1 & P_1 \\ A_{21} & A_{22} & A_{2n} & y_2 & = P_2 \\ A_{27} & A_{n2} & A_{nn} & y_n & P_n \end{array}$$

ان أول عنصر على اليسار هو القالب العكسي لمعاملات الشدة المادية على In-put من النواتج (الحاصلات) الدولية ومن الواردات المتماثلة ان  $y_1, y_2, \dots, y_n, P_1, P_2, \dots, P_n$  هما الموجات الخاصة بالحواصل (النتائج) والطلبات النهائية للقطاعات الانتاجية نسبيا . ان المعاملات الفنية قد تقدر على انها مؤسسة على الخبرة السابقة لدولتنا أو البلاد الاخرى ، مع التركيب المشابه للانتاج ، المصحح بالافتراضات الخاصة بالتقدم الفني في المستقبل واختيار التكنولوجيا .

#### ٤ - البناء والتركيب القطاعي للاستثمار :

بوجود التكوين القطاعي للناتج في المستقبل ، فانه من الممكن تطوير متطلبات الاستثمار الضرورية لاحراز أهداف الانتاج المفترضة لكل قطاع ، ان طلب الاستثمار الخاص بالقطاع الفردي ( يعتمد على النمو المفترض للانتاج في هذا القطاع وعلى نقصان رأس المال المثبت الذي يرجع الى الاستهلاكات الطبيعية والاقتصادية اذا اعتبرنا

ذلك الطلب كوظيفة للناتج ، فاننا يمكن ان نحسبها بالطريقة الآتية :

$$I_t = b_1 - \Delta P_t + \alpha_i K_t P_t$$

حيث :  $P_t$  الناتج

$K_t$  - رأس المال - معدل الناتج الخاص أو المنسوب  
لسندات رأس المال - المثبت الموجودة .

$b_t$  - رأس المال الزائد - معدل الناتج ( معدل ناتج  
الاستثمار ) .

$\alpha_i$  - نصيب رأس المال المثبت اللازم للاستبدال بواسطة  
الاستثمار .

ان التقدم الفنى ينعكس فى الخطة المنظورة كبرنامج للبحث  
(الاساسى والمطبق) وكبرنامج لتطبيق التكنولوجيات الحديثة على  
الموجودات (تحديث) وتأسيسات الانتاج الجديد - عند تحديد مستوى  
أسلوب الانتاج الذى سوف يطبق فى القطاعات الخاصة (المعينة)  
والفروع المحددة فننا يجب ان نأخذ فى الاعتبار الموارد المتاحة لقوة  
العمل (الماهر والغير ماهر) النواع المطلوب من الاطعمة (الاغذية)  
المنتجة (خاصة تلك الاغذية الخاصة بالتصدير) ضرورة تحسين أحوال  
العمل ، حماية البيئة الطبيعية ... الخ .

ان الاستثمار الغير انتجى Non-Productive Investment يكون ويشكل  
عاملا هاما للتنمية الاقتصادية الاجتماعية العامة وهى ليست فقط  
نتيجة لعمليات التصنيع والتدبير (مداد الكوادر المؤهلة ، المتعلقة  
بالسكان) ولكن ايضا عامل للرخاء الاجتماعى العام ، وأكثر من ذلك ،  
فقد تقدم كأداة للسياسة التى تهدف الى توازن نمو الثروة المادية مع  
نمو الثقافة .

— الدرجة التى أشبعت وخاصة الرقم والحجم المتوقعان للعائلات الجديدة •

— التصغير المنترض للفراغ الموجود •

ان طلب الـ Residentials يجب ان يتطور فى ظل ظروف الكمية (عدد الشقق التى يجب ان تشيد) وفى حالات النوع (حجم الشقق عدد الحجرات فى كل حجم للشقة مستوى المعدات) • وذلك الطلب يجب ان يواجه بطلقة البلد على اعداد الـ Residentials اثناء فترة الخطة التى يدبروها تعتمد على تجهيز مواد البناء وطاقات الانتاج لشركات البناء والتشييد • اذا كان الاقتناع النام بالحاجات يبدو مستحيلا فقد يستقل ادد ما عن جزء من النوع لصالح الكمية (مثل : قد يشيد احد شقق كثيرة ولكن أصغر وأقل تجهيزا) •

ان الاستثمار فى القطاعات الاجتماعية والثقافية سوف ينشأ من برامج التنمية الطويلة الاجل للتعليم والتربية، الثقافة ، الخدمة الصحية، المرفأ الاجتماعى ... الخ والتى يجب ان تتم وتتقن — على الاقل فى خطط عامة قدما مع (أو قبل) تنسيق الخطة المنظورة الاقتصادية • ان تقدير الانتاج المطلوب فى هذه القطاعات قد ينجز عدة المؤشرات (المستويات) مثل : نفقات الاستثمار عن الشخص ، (الطالب) المجدد حديثا ، الميز طبعا لمستوى التعليم ونوع المؤسسة التعليمية (التربوية) نفقات الاستثمار عن كل سرير فى المستشفيات ، عن كل مقعد ودور السينما ... الخ • وبطريقة مشابهة تفترض حجم الاستثمار المطلوب للاغراض الادارية وللقطاعات الاخرى الغير انتاجية • ومن السهل ملاحظة أن الطلب للاستثمار ( الانتاجى والغير انتاجى ) المقدر ، قد يختلف عن المفترض فى الشكل الاساسى للتخطيط المنظور • اذا كان أكبر من ذلك المفترض أولا بكثير فان تعديل الافتراضات الخاصة بالدخل

القومى قد يتضح أنها غير متاحة وسوف نضطر اما أن نزيد نصيب الاستثمار فى نفس الوقت مقللين ومصرفين للنمو المزمع للاستهلاك أو تصغير المعدل العام للنمو والتحقق من الخطة كلها وفقا للحجم الجديد للدخل القومى .

#### ٥ - التركيب القطاعى للعمل ( التوظيف ) :

ان توازن العرض والطلب يجب ان يوضع فى الاعتبار . ان التأسيس على معدل نمو السكان يجعلنا قد نقدر عدد السكان فى المستقبل وبناءها (تركيبها) وفقا للجنس والعمر اشتمالا على عدد السكان فى عمر العمل) بعد تفسير عدد الطلبة العاملين (فى عمر العمل) ، النساء الغير عاملات، والاشخاص الغير قادرين فيجب ان نستطيع تطوير العرض والطلب اثناء فترة الخطة وثنية المؤسسة على برامج الانتاج للقطاعات المعنية والصناعات وباستخدام معدلات ناتج العمل القطاعية (معاملات انتاجية العمل) ان طلب العمل فى القطاعات الانتاجية سوف يقدر .

$$L_i = P_i \cdot z_i$$

حيث :  $J_i$  — العمل فى القطاع

$P_i$  — الناتج

$Z_i$  — معدل ناتج العمل فى هذا القطاع نسبيا .

عند تطوير معدلات ناتج العمل (أو معاملات انتاجية العمل) يجب أن نفسر ونحلل الزيادة فى انتاجية العمل الناجمة عن التقدم التكنولوجى (الفنى) تحسين ادارة وتنظيم وتحسين المؤهلات . ويجب ان يلاحظ ان عند حساب وتقدير طلب العمل فى الزراعة فان المشاكل الخاصة والمحددة المتداخلة هنا يجب وضعها فى الاعتبار . ان الطلب للعمل فى القطاعات الغير انتاجية قد يقدر على أساس برامج التنمية لتلك القطاعات (مؤسسا على حجم الخدمات التى سوف تعطى وتسلم بواسطة القطاعات) . ومن الواضح ان الطلب الكلى للقطاعات الانتاجية والغير انتاجية لا يمكن ان يسبق جملة الامداد لقوة العمل



$$\sum_{i=L}^{\infty} t_i \leq t$$

to — جملة الامداد لقوة العمل

إذا كان في مجال توازن طلب وعرض (امداد) العمل يظهر نقصان فسوف من الضروري افتراض • Mechanization وتحديث (تجديد) في الخطة التي هي بالطبع ، سوف تؤدي الى نفقات استثمار عالية • وفي حالة فائض العدل فان بعض الخطوات مثل انتشار (امتداد) تعليم المدارس الاجباري ، تصغير يوم العمل ... قد توضع في الاعتبار ان خطة التوظيف المنظور تكون قاعدة لبرنامج التعليم والتدريب الطويل الاجل على كل المستويات (الابتدائي ، ثانوي واكاديمي) مؤديا الى تغيير في البناء والتركيب الحرفي للعمل بالنسبة لطلب العمل الماهر على جانب القطاعات المنتجة والغير منتجة •

#### ٦ — التجارة الاجنبية :

والآن يجب ان نتقدم لاختيار توازن التجارة الاجنبية ان حجم وتركيب الواردات سوف يتحدد من ناحية بواسطة المستوى المفترض وتركيب الاستهلاك والاستهلاك والاستثمار فضلا عن احتياجات الـ In-put الناجمة عن برنامج الانتاج • ومن ناحية أخرى بواسطة المعدل والنموذج المفترض للانتاج ، انتاج البضائع النهائية والمتوسطة والاولية ان حجم وتركيب المصادرات سوف يعتمد على المستوى المقبل (في المستقبل) وفي الاسواق الاجنبية وعلى قدرات الدولة لاننتاج البضائع المصدرة ان اختيار البضائع التي سوف تستورد ومن أجل المصادرات يجب ان تسبق بتوقعات المستقبل الخاصة بالموقف في الاسواق الاجنبية ، وبواسطة تحليلات كفاءة التجارة الاجنبية الجيدة •

$$Ed - Mzd - MFd - Hd$$

ان الالتباس الذي يصاحب عادة تصميمات مثل هذه قد ينقص

ويصغر بواسطة اتفاقيات التجارة الطويلة الاجل أو حتى أحسن وأفضل،  
من خلال تنسيق الخطط المنظورة مع الدول الأخرى وتنسيق مثل هذا  
يوجد غيما بين البلاد الاشتراكية والمعدلات التالية تعبر عن التوازن  
المخطط للتجارة الأجنبية مع الأسواق الأجنبية •

$$\text{Ed} - \text{Mzd} - \text{MFd} = \text{Hd}$$

حيث : Ed — الصادرات

Mzd — واردات البضائع المتوسطة

MFd — واردات البضائع النهائية

Hd — التوازن المخطط للتجارة (الكل موضح في التداول

الأجنبية) •

ان توازن التجارة قد ينجز للأسواق المختلفة وأنواع التداول •

إذا كان امداد البضائع القابلة للتصدير والخدمات يتضح انه غير  
كافي لتغطية الواردات المتقرضة وإذا لم يفترض أى تدفق للقروض  
الأجنبية لتغذية فجوة التجارة الأجنبية بعض الافتراضات السابقة  
مثل : الانتاج — الاستهلاك يراجع الاستثمار وحتى معدل نمو الدخل  
القومي المفترض سوف يجب مراجعته •

٧ - التركيب الفراغى للاقتصاد القومى :

وأخيرا فان أى خطة منظورة يجب ان تؤكد التركيب الفراغى  
الحقيقى للاقتصاد القومى — التوزيع الاقليمى المنطقى للدخل  
القومى ، العمل ، التسهيلات — الاقتصادية الاجتماعية والثقافية ...  
الخ ويجب أن يكون هناك اهتمام خاص لتنمية المناطق المختلفة اقتصاديا  
ولتنمية المدن — في ضوء الحقيقة القائلة بأن التصنيع يصحبه لامحالة  
عمليات تمدن سريعة • وفى البلاد الاشتراكية فان الخطط المنظورة  
للاقتصاد القومى الكلى تلحق بخطط التنمية للمدينة والطويلة الاجل  
الاقليمية المشتتة على البرامج التفصيلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية  
للمناطق الفردية والمناطق الحضرية •

# الفصل الثالث

## نظام الموازنات التخطيطية

مقدمة .

موازن الموارد البشرية وقوة العمل وتوظيفها .

الموازن المادية .

ميزان الدخل القومي .

ميزان التشابك القطاعي .



## مقدمة :

يجرى العمل حاليا في مصر بنظام المحاسبة للامم المتحدة المعدل في عام ١٩٦٨<sup>(١)</sup> . وهو نظام احصائي تاريخي لم يكتمل حتى في هذه الناحية بسبب صعوبة حصر الصفقات التي تتحقق في المشروعات الخاصة التي تحاول التغلب من الضرائب وعدم كشف التفاصيل عن عمليات بالكامل . كما ان الانتاج الحرفي المبعثر والانتاج الزراعي الطبيعي يصعب حصرهما في اطار الحسابات القومية ، وهي حتى اذا اكتملت من حيث الشمول ، فانها تظل قاصرة كأداة تخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي . في حين يعتبر نظام الموازين أكثر شمولية وهو يربط الجانب العيني بالجانب المالي ، كما انه يتناول القوة العاملة البشرية وعائدية التملك أيضا . وهذا النظام فيه الموازين الاحصائية التاريخية وكذلك الموازين التخطيطية المستقبلية التي تتضمن المعايير للاهداف المنشودة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجالاته ومستوياته المختلفة . وبذلك تتوفر الادكانية للتأكد من توافق القرارات التخطيطية مع بعضها البعض . والقيام بتوزيع الموارد والمنتجات بين الاستخدامات الجديدة في اطار دالة الاختيار الاجتماعي .

لا يمكن ان نتوقع في ظل الظروف الراهنة قيام مثل هذا النظام الكامل للموازين الاقتصادية بهافيده وأسس حساباته للانتاج المادي ، كإداة للتخطيط والتنسيق والموازنة . وكل ما نطمح اليه هو تطويع كل من النظامين ، أي نظام المحاسبة القومية بعد تطويرها لتصب في بعض الموازين التي يمكن أن تستوعب بعض المفاهيم المحاسبية القومية في التقدم خطوة بعد أخرى في هذا المجال مبتدئين بالموازين السلمية الأساسية للسلع الاستراتيجية وبموازين القوى العاملة . وقد تحققت

فعلا بعض هذه الخطوات في عدد من الاقطار العربية ، مما يؤكد واقعية  
ماندعو اليه .

الحسابات القومية صارت مادة مقررة في مناهج كليات الاقتصاد  
والتجارة ، وفي المكتبات العربية عدد من المؤلفات<sup>(٣)</sup> يتوسع في شرحها  
بإضافة الى ترجمة نظام الادم المتحدة الذي سبقت الإشارة اليه .  
كما كانت الحسابات القومية ونظامها المعدل المقترح من جامعة الدول  
العربية هذا الى أكثر من ندوة للمتخصصين العاملين في أجهزة الاحصاء  
والتخطيط في الاقطار العربية . وقد صارت للحسابات القومية دائرة  
خاصة باسمها في عدد من الاقطار العربية تقوم باعداد خلاصة لهذه  
الحسابات القومية وتنتشرها في المجموعات الاحصائية السنوية الرسمية .  
ومنها تستعد الدائرة الاحصائية في الامم المتحدة معلوماتها وتعممها  
دوليا .

ولكن نظام الموازين الاقتصادية مزال غير معروف للكثيرين من  
العاملين في حقول التخطيط والدارسين في كليات الاقتصاد ، ولهذا رأينا  
من المنيد ان نلخص في الصفحات التالية بعض ملامحه الاساسية .

تتمثل المهمة الفنية الرئيسية للمخططين بتحديد النسبة الضرورية  
التي سبقت الإشارة الى أهميتها في القسم الاول عند الحديث عن  
ماهية التخطيط ومنطلقته . والتقيد بهذه النسب لايجاد القوازن الامثل  
بين النايات المخططة وبين ما يعبئونه لها من مصادر ووسائل تكفل  
تحقيقها . وذلك لتأمين النمو المتناسب للإنتاج الاجتماعي ورفع كفايته  
وعدالة توزيعه ووصولاً الى هذا الهدف يجري استخدام نظام الموازين  
باعتباره أحد الادوات التخطيطية التي تساعد المخططين على ذلك .  
وعملية اعداد الموازين بهذا المعهوم هي جزء لا يتجزء من عملية التخطيط  
الشامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي . والميزان كما هو واضح من  
معناه يوازن بين الموارد الفعلية (أو التقديرية) والاستخدامات الفعلية  
(أو التقديرية) ، فيساعد على تحديد مستويات منسجمة من الانتا

في مختلف الفروع ، وتأمين التوافق بين الانتاج والاستهلاك لاشباع الحاجات الاساسية للأفراد والمجتمع ان عملية تجسيد الانتاج المجتمعي الموسع تعتبر هي القاعدة لنظام الموازين<sup>(٣)</sup> وهي تشمل على جانب لقوة العمل البشرى وجانب مادي وجانب مالى ، ولهذا يمكن اعداد الموازين لكل هذه الجوانب المتكاملة •

### نظام الموازين الاقتصادية

موازين الموارد	الموازين المادية	الموازين المالية
البشرية وقوة العمل وتشغيلها	بـلوحـدات العينية أو القيمة النقدية رمـنها	ومنها ميزان الدخل الوطنى
	الموازين السلعية	

هذا ولقد جرت أول محاولة لتصوير الاقتصاد القومى من قبل المفكر الفرنسى فرانسوا اكيناي<sup>(٤)</sup> فى عام ١٧٥٨ عندما قام باعداد «الجدول الاقتصادى» وكان من رواد الطبيعيين ( الغير يوقراط ) الذين اعتقدوا بأن المزارعين على أرض هى ملك للملاك يجنون الربح •

فكان جدول الاقتصاد التقديرى ، حيث ضمن فيه العملية الاقتصادية فى البلاد للتوازن بين الموارد والنفقات بملايين الفرنكات الفرنسية •

وتتلخص فكرة هذا الجدول الاقتصادى بوجود ٣ طبقات من الناحية الاقتصادية فى المجتمع هى : طبقة الملاك ، وطبقة المنتجين والطبقة للمقيمة • ويقصد بالاولى مالكي الاراضى الزراعية ، ولثنية المزارعين وهى الثالثة الطبقة التى تجمع البلقين من أصحاب الصنائع الحرفيين والتجارة وغيرهم أى ان كيناي لم يكن يعنقد بوجود طبقة منتج غير الزراعة ، بخلاف الارض ، والاقتصاد الريفى عموما هما الوحيدان فى نظر الطبيعيين اللذان يقدمان نتاجا صافيا أو نتجا أضافيا أى قيمة زائدة ، اما الصنائع فلا تعمل ، فى رأيه ورأى أصحابه سوى تحويل المواد الاولية التى

تجهزها الزراعة • ولكنها لاتضيف شيئاً الى قيمتها الاولى ، فهي بناء على ذلك عقيمة وبالتالي تتمتع بهذه الصفة فئات الحرفيين والتجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة كلحامين والاطباء بالطبقة العقيمة ولا تعنى كلمة عقيم هنا بأنه غير نافع ولكن كل ما تعنيه هو عدم خلق قيم جديدة ، واذا حققت أرباحاً فإنه استقطاع من القيمة المضافة التي تخلقها الطبقة المنتجة (الفلاحون) أما هذه الطبقة الاخيرة التي تحقق الناتج الصافي بواسطة الزراعة ، فهي لاتحتفظ به كلها بل يذهب قسم منه الى الطبقات الاخرى • وذلك بموجب دورات لهذه الثروات تشبه دورات الدم في جسم الانسان<sup>(٥)</sup> •

فهنالك الدورة الكبرى والدورة الصغرى ، احدهما تتم بين الانسان والطبيعة ، حيث تجرى عملية خلق الناتج الصافي والاخرى تتم بين الطبقات السالفة الذكر ، مبتدئة بطبقة ملاك الاراضى بعد حصولهم على الربح من المزارعين ولشرح هذه العملية افترض كيناي بأن قيمة الحصاد الكلى (المحصول) لفرنسا في ذلك العام الذي وضع له الجدول الاقتصادي، يساوي خمسة دليارات فرنك فرنسى ، وهو تقدير تقريبي ومن بين هذه المليارات الخمسة ، ملياران يمثلان رأس المال المستخدم في عملية الانتاج ، وقد انتجتا ثلاثة مليارات فرنك أخرى تتضمن مليارين يمثلان الناتج الصافي ويكونان دخل الملاك العقاريين وهذه الطبقة الاخيرة تعيد مليارا واحدا الى طبقة المزارعين المنتجين مقابل شرائها منهم المواد الغذائية ، ومليارا تنفقه على مشتريات من الطبقة العقيمة • وهذه الطبقة العقيمة تصرف المليار فرنك الذي تحصل عليه من طبقة المالكين في شرائها المواد الاولى من الطبقة المنتجة ، كما ان هذه الطبقة الاخيرة التي تبقى لديها أصلاً مليار من الفرنكات تنفقه في شراء المواد المصنعة والخدمات التي تقدمها لها الطبقة العقيمة • ولكن الطبقة العقيمة تعيد لها هذا المليار الاخير مقابل شراء المواد الغذائية ، وبذلك تدور الثروة وتعود الى طبقة المزارعين وهكذا يمكن ان تتجدد هذه الدورات ، أما النتائج التي يستخلصها كيناي من جدولة



الاقتصادى فهى : ينبغى على المجتمع تشجيع المزارعين (يقصد اغنياءهم والنمط الرأسمالى فى الزراعة) ، الذى يمكن أن يؤدى الى تحسين فى الانتاج ، حيث انه لم يكن يهتم بعدد المزارعين وانما بكلفة الرأسمالى المستخدم فى الزراعة . وهذا التشجيع كما يراه كيناي يتحقق بطريقة زيادة المصروفات الاستهلاكية للمواد الغذائية . ويجب ان تكون المواد الغذائية غالية الثمن لكى يستطيع المزارع الحصول على دخل مرتفع يمكنه من اعادة تكرار الانتاج وتوسيعه وتحسينه . ولكى يتمكن المجتمع من استهلاك مواد غذائية غالية الثمن (السعر الجيد للمنتج) يجب ان يتوفر له دخل عال . لذلك فان كيناي لا يعارض فى رفع أجور العمال ، حيث كان يرى فى ذلك دليل الازدهار الاقتصادى ، والتشجيع على الانتاج ، وبشكل خاص الانتاج الزراعى ، فلا يمكن ان تعاد عملية تجديد الانتاج بدون رواج للحاصلات الزراعية ، فبحسب ما تستهلك هذه المحاصيل بأسرع وقت يمكن ان يعد انتاجها على أفضل وجه أما المصانع فيجب ان تشجع فى رأيه وان كانت عقيمة من الناحية الانتاجية حيث أنها تستهلك فى عملية صنع السلع مواد زراعية تستخدم كمواد أولية فيها ، وبالتالي فهى تساعد بذلك على اتساع تجارة المواد الزراعية والى اعادة انتاجها بأحسن صورة فالصناعة المفضلة فى رأى الطبيعيين ومؤسس اتجاههم كيناي ، هى الصناعة التى تستخدم كميات كبيرة من المواد الزراعية الوطنية .

والنجارة التى تساعد على اعادة الانتاج الزراعى تستحق التشجيع فهى على عقمها تؤدى الى سرعة استهلاك المواد الزراعية .

وبما أن الزراعة هى القطاع المنتج ، فالمفروض ان تنفرد بدفع الضرائب المباشرة حيث وجد أصحاب هذا الاتجاه الطبيعى فى الضرائب غير المباشرة عمل أضعاف للقوة الشرائية للناس ينعكس على القطاع الزراعى ، لهذا فقد طالب بالغاءها وبما انه كان من أنصار امتناع الدولة عن التدخل فى الحياة الاقتصادية فان تلك الضرائب المباشرة على الزراعة

سكنون قليلة نسبيا نظرا لعدم وجود مصاريف اضافية للدولة حسب تصور كيناي والاتجاه الذي يمثله .

وهكذا فان الجدول الاقتصادي يعتبر خلق الناتج الصافي من القطاع الزراعي أساسا للتعاون والانسجام في المجتمع بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية .

الجدول الاقتصادي يوضح كيف تضاف ثروات جديدة وفيهم مضافة جديدة الى السابقة ، وبهذا المعنى ينبغي ان يؤخذ مفهوم الطبقة المنتجة لنتائج جديد يضاف الى المنتجات الموجودة . كما توجد حلقات أو شئات تقوم بأعمال النقل أو التغير في المنتجات ، ولذلك تعتبر مفيدة وينبغي ان تتعاون مع الطبقة المنتجة (الزراعية) للخيرات المادية . هذا وقد تطورت فكرة الموازين الاقتصادية وتطبيقاتها في البلدان ذات الاقتصاد المخطط ، وما زالت تتحسن هذه الاداة التخطيطية من خلال الممارسة وتقدم الاجهزة الحاسبة الآلية ، وتتضمن هذه المنظومة مجموعة متنوعة من الموازين ، نحول ان نشير الى أهمها .

#### ميزان الاقتصاد القومي :

وهو يتضمن ميزان الموجودات (الرأسمالية) الثابتة للثروة الوطنية ، وميزان الموجودات المتداولة المكمل لها ، كما يدتوى على ميزان الناتج الاجتماعي الاجمالي ، حيث تتفرع منه الموازين المادية (السلعية) القطاعية والاقليمية وميزان التشابك القطاعي (جدول الدخلات والمخرجات) وفي اطار ميزان الاقتصاد الوطني هذا يوجد الدخل الوطني والموازين المادية لميزان الدولة العامة ، وموازين الدخول والانفاق للسكان (القطاع المثلّي) ، وميزان الجهاز المصرفي بما فيه ميزان الائتمان المصرفي وميزان النقد الاجنبي ... الخ . ويضاف لكل ما تقدم لهذا الاطار التجميعي لميزان الاقتصاد الوطني ، الميزان الاجمالي للموارد البشرية والقوة العاملة وتوظيفها في الانشطة الاقتصادية والاجتماعية

المخططة ، وكذلك ميزان حثد الملكية للقطاع العلم المخطط التمسونى  
والخاص .

ان ميزان الاقتصاد الوطنى يؤدى دورا اساسيا فى عمليات التخطيط  
للتقدم الاقتصادى والاجتماعى فهو يوضح بشكل اجمالى طريقة تحديد  
الانتاج الموسع ، وتحديد التوازن الاقتصادى ومراقبته . كالتوازن بين  
الفرع ( أ ) للانتاج والفرع (ب) لانتاج مواد الاستهلاك النهائى وبين  
الانتاج الاجتماعى الاجمالى والدخل القومى ، وبين هذا الاخير  
والتعويضات للجزء المنحدر من وسائل الانتاج وكذلك التوازن بين الادخار  
للتراكم الاستثمارى والاستهلاك ، وبين الاستهلاك الفردى والاستهلاك  
الجماعى ... الخ . ولهذا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد القومى من اهم  
الموازن المستخدمة فى تخطيط الاقتصاد القومى (٦) .

وسنحاول فى الصفحات التالية ان نشير الى بعض هذه الموازن  
المكونة لميزان الاقتصاد القومى ولا بد للمتخصص من الرجوع الى  
المصادر المتخصصة المتاحة التى تمالج هذه الموازن بشئ من  
التفصيل (٧) .

#### ١ - موازن الموارد البشرية ، وقوة العمل وتوظيفها :

توضع موازن الموارد البشرية وقوة العمل وتوظيفها للتعرف على  
مصادر وتشغيل قوة العمل فى أول الفترة (سنة الاساس) والتغيرات  
المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالميزان ووضعهم فى آخر الفترة ( سنة  
التحليل ، أو سنة الهدف) وهى كما سبقت الاشارة ، يمكن ان تكون  
موازن تاريخية احصائية لعكس واقع ماضى أو موازن تخطيطية  
مستقبلية عن فترة مقبلة . يستعين المخططون لتنظيم حركة الموارد  
البشرية الطبيعية ، حسب فئات العمر ، والاقليمية والقطاعية وبين فروع  
بالقطاع الواحد ، أو بين المهن داخل الفرع الواحد أو خارجه أو بين  
الفئات الاجتماعية واجراء التسويات بين الفئات منها أو الفصل ،

بالموازنين المخصصة في هذا المجال والتي يمكن ان نميز فيما بينها بالمستويات التالية :

■ الميزان الاجمالي لتخطيط قوة العمل ، لتحديد الموارد البشرية واستخداماتها على صعيد مجمل الاقتصاد الوطنى ، كما يتبين من نموذجه الاساسى الاتى بعد :

■ موازين القوى العاملة المكننة ، حسب الاقاليم والمداخلات .

■ موازين القوى العاملة القطاعية ، حسب الفرع (زراعة ، صناعة ، تشييد وبناء ، نقل ومواصلات ، تعليم ، صحة ، ادارة ... الخ) .

■ موازين حسب عائدية الملكية ، للعاملين فى القطاع العام ، المختلط التعاونى ، الخاص .

■ موازين حسب فرعى النشاط الاساسيين للانتاج الاجتماعى الاجمالي الفرع (أ) لانتاج وسائل الانتاج ، والفرع (ب) لانتاج مواد الاستهلاك النهائى .

■ موازين القوى العاملة فى المؤسسات والمشروعات .

ان المعلومات والبيانات الرقمية اللازمة لاعداد هذه الموازين الاحصائية التاريخية منها والتخطيطية المستقبلية ، تستمد من احصاء السكان والموارد البشرية والحراسات المكتملة له ، ومن البيانات الاحصائية الجارية فى مختلف المستويات . وفى الصفحات التالية شرح مبسط ، لفرض الايضاح ، يبين الميزان الاجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل وهذا الميزان الاجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل ، من الافضل ان يبين الى جانب الارقام المطلقة ، الوزن النسبى لهذه المجموعات السكانية فى الريف والحضر ، والفئات العمرية والجنس ، والوزن النسبى لقوة العمل الى القوة البشرية والوزن النسبى لهذه الاخيرة الى مجموع السكان ،

والوزن النسبي للعاملين في المجال المنتج المباشر والعاملين في المجال غير المنتج مباشرة (الخدمات) ممن يتحمل اعلتهم القسم الأول ، وكذلك الوزن النسبي للعاملين في كل قطاع وفرع ، منسوبة الى مجموع العاملين اجمالى . ومن تحليل أرقام هذا الميزان يمكن ان نشخص مجموعة من المشاكل القائمة على صعيد الموارد البشرية كما ونوعا ، ومجالات توظيفها ويمكن ان نحدد حجم البطالة العامة والبطالة الموسمية لاسيما في الريف ، وكذلك من توزيع العاملين على القطاعات المختلفة يمكن ان نلتهم البطالة المقنعة لاسيما في قطاع الادارة العامة للدولة وفي المجالات الاخرى . ومن معرفة علاقة عدد العاملين وما ينتجونه من قيم مضافة جديدة تظهر مشكلة الاستخدام المتخلف لغالبية القوى العاملة في الانشطة التقليدية ، لاسيما في الزراعة المتخلفة والحرف البعثرة كما ان التوزيع المتباين للكثافة السكانية المتمثل بالتمركز في الحضر ، لاسيما في العاصمة وبعض المدن الكبيرة يؤكد أهمية التخطيط الاقليمي من أجل ايجاد الحلول العملية لهذه المشاكل من أجل ترشيد استخدام هذه الموارد البشرية وازالة العقبات عن طريق تنميتها حيث من معاينة وتحليل الحالة التعليمية والتأهيلية تبرز مشكلة المرض الخطير المتمثل بالامية الابجدية والامية الوظيفية بشكل يستدعى العمل الجاد والعاجل لوضع الحلول الناجحة لمعالجة هذه المشاكل بصورة جذرية وغلغ منافذ الامية ، وبالإضافة الى معرفة حجم وقوة العمل وهيكلا وأزمته التركيبية المتولدة من الازمة التركيبية في مجمل الاقتصاد الوطنى المتخلف ، يمكن استخلاص معلومات أخرى هامة جدا . مثل انتاجية العمل المجتمعى في القطاعات والفروع المختلفة وكذلك نتعرف من معطيات هذا الميزان والبيانات الاخرى المرتبطة به ، على مؤشر العمل/الرأسمال ومؤشر العمل/الذئج ، في القطاعات الرئيسية . ومعرفة الوزن النسبى ، وتطويره بين سنة الاساس والسنة المعنية بالتحليل أو التخطيط لقوة العمل الى كل من القوة البشرية والسكان والوزن النسبى وتطويره خلال نفس الفترة للعاملين في الفروع الانتاجية بصورة مباشرة (الخدمات)

وقد هنا يمكن استخلاص مستوى اعالة المجال المنتج للمجال غير المنتج خلال الفترة المشمولة بالتحليل ، وذلك للتعرف على نقاط الضعف والبحث عن أفضل السبل الملائمة لمعالجتها • ومن توزيع المجموعات الاجتماعية وربطها بأشكال الملكية لوسائل الانتاج ، يمكن الوصول الى مؤشرات عن توزيع الدخل والثروة عموما في البلاد ، كما يمكن استخلاص استنتاجات أخرى مغايرة في هذا التحليل للموارد البشرية وقوة العمل •

وهذا الميزان ينبغي ان تتوازن فيه مجموع موارد القوة العاملة مع مجموع استخداماتها بمعنى توظيفها ، ومجموع موارد القوة البشرية مع مجموعة استخداماتها وكذلك بالنسبة لجمل السكان في البلاد • ومن الممكن ان يوضع ميزان اجمالي لموارد قوة العمل وتوظيفها لمجموعة اقليمية من الاقطار العربية كدول الخليج العربية مثلا •

وعند اعداد الميزان التخطيطي للقوة العاملة فالخطوة الاولى تبدأ بتقدير الاحتياجات (الطلب) من هذه القوة العاملة (الكم والكيف) الكفيلة بتحقيق الاهداف الانتاجية وفي الانشطة الاخرى ، كما جرى تحديدها في سنوات الخطة الخمسية • ويمقابلتها بالموارد من هذه القوة العاملة (العرض) على أساس تقديرات زيادة السكان ومن هم في العصر الانتلجي منهم خلال نفس الفترة ، ويتم حساب الفنين منهم استنادا لمعلومات عن مخرجات أجهزة التعليم والتدريب المهني بالاضافة للموجود منهم الذي سيستمر في العمل خلال سنوات الخطة •

واذا ظهر عجز كفي (في اليد العاملة الماهرة) أو عجز اقليمي أو قطاعي أو على الصعيد الوطني فلكل حالة علاجها • أما باحلال وسائل الانتاج المعوضة جزئيا عن العمل الحي ، أو باستخدام فنون انتاجية متقدمة تزيد من انتاجية العمل الحي ، أو باعادة توزيع للقوة العاملة فيما بين القطاعات أو فيما بين الجهات ، أو بتعديل الاهداف الانتاجية في الأنشطة الاخرى ، أو باللجوء الى بلب الهجرة بالاتجاه الملائم ، كل ذلك في اطار الاختيار الاجتماعي لتلك المرحلة •

### ميزان التشابك القطاعي لنفقة العمل :

في البلدان المتقدمة باتباع أسلوب التخطيط الشامل ، يستخدم مثل هذا الميزان الذي يوضع بوحدات العمل أى نفقت استخدام العمل من أجل انتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي . ووحدات العمل المستخدمة في القياس عند حساب هذا الميزان للتشابك القطاعي لنفقة العمل ، هي اما عامل/سنة أو متوسط عدد العاملين في العام . ونظرا لمصوبة الحساب يجري تحويلها الى ساعات عمل ، وتصاع منها المعاملات (يضم الميم الاولى وكسر الثانية) الفنية لنفقة العمل . واعداد مثل هذا الميزان يتطلب توفر معلومات دقيقة وحسابات معقدة وخبرة كافية لدى المسؤولين المختصين عن اعداده كما يفترض تجانسا تكنولوجيا واستخداما مستديما للمدخلات أو حساب فترات تعطيلها واعتماد الصافي . وهذه بعض مكونات هذا الميزان .

### السطور الاتفاقية :

في القسم الاول من هذا الميزان تبين لنا توزيع نفقة العمل على القطاعات الانتاجية المستخدمة له كنفقة مادية ، في حين أعمدة هذا القسم في الميزان تدلنا على العمل المخزن من السابق المجدد في هذه الوسائل الانتاجية المادية (مواد العمل زائداً ذلك الجزء المندثر من وسائل العمل) المستخدمة في هذه القطاعات المستفيدة .

### اما سطور القسم الثاني :

من هذا الميزان للتشابك القطاعي لنفقات العمل فانه يبين لنا نفقات العمل المبذولة في انتاج جزء من سلع الاستهلاك النهائي غير المنتج والاستثمار والصادرات وغيرها من أوجه الاستخدام الاخرى .

في حين يبين لنا القسم الثالث لهذا الميزان نفقات استخدام العمل الحي (القيم المضافة الجديدة الملتدة للعاملين من عمال وغلايين ومشتغلين في الخدمات كمائد عمل لهم ، وما يمود من فائد عملهم كفائض اقتصادي للمجتمع على شكل أرباح وريع وفوائد) وبالتالي فان

مجاميع القسمين الاول والثالث لكل قطاع تعكس النفقات الاجمالية لاستخدام العمل المخترن والعمل الحى المبذولة فى انتاج وحدة منتج نهائى واحدة من منتجات القطاع المذكور وفى القسم الرابع فى هذا الميزان يتضمن معلومات عن نفقات العمل الحى فى قطاعات المجال غير المنتج بصورة مباشرة<sup>(٨)</sup> .

## ٢ - الموازين المادية (منها الموازين السلعية) :

الوارد المحلية ومنها جميع المنتجات التى تنتج اما ان تستهلك محليا استهلاكاً نهائياً أو استهلاكاً انتاجياً أو تصدر الى الخارج ، وهذا هو الجانب المادى الذى تعكسه الموازين المادية النوعية وهى من الممكن ان تحسب بوحدات قياس عينية أو بوحدات قياس قيمية (بالنقود) بالاسعار الجارية وبالاسعار الثابتة أو بالاسعار الظل عند التخطيط للمستقبل . ويمكن الاشارة الى اهم الموازين المادية :

— ميزان مصادر واستخدامات الاراضى (زراعية ، سكنية ... الخ) .

— ميزان مصادر واستخدامات المياه (أنهار ، آبار ، تحلية مياه البحر) .

— ميزان مصادر واستخدامات الثروة الحيوانية .

— ميزان مصادر واستخدامات الثروات الطبيعية (نفط ، غاز ، كبريت ، فوسفات ، حديد ... الخ) .

— ميزان مصادر واستخدامات الموجودات الثابتة (مبانى ، مكائن وآلات .... الخ) .

— ميزان مصادر واستخدامات الطاقة الوقود (حسب أنواعها) .

— ميزان المخزون والاحتياطى ، بما فى ذلك المنتجات غير تامة الصنع فى قطاعات الانتاج المادى .

— ميزان .....

— ميزان .....



وهذا شرح مبسط لغرض الايضاح كمثال لميزان مادي ، يمكن ان يوضح بوحدة قياس قياسية نقدية بالاسعار الجارية والاسعار الثابتة ، يتعلق بالموجودات الرأسمالية الثابتة لمجموع البلد ، وهو حاصل تجميع موازين جزئية لهذه الموجودات الرأسمالية الثابتة على صعيد القطاعات، والتي هي بدورها حاصل تجميع الموازين الجزئية المماثلة على صعيد المؤسسات داخل هذه القطاعات . ومن بعده نموذج مادي آخر لميزان الاراضى للبلاد بأسرها . ان اعداد مثل هذا الميزان الاجمالي للموجودات (الرأسمالية) الثابتة يتطلب عمليا اعداد مثلث الموازين المماثلة الجزئية على صعيد المشروعات ثم تجميعها على صعيد القطاعات والاقاليم (أو المحافظات) الى ان تصل الى درجة التجميع الكلى على صعيد الاقتصاد الوطنى بأسره ، كما سبقت الاشارة الى ذلك . وهذه الموجودات الثابتة (الاصول الرأسمالية) تشكل القسم الاكثر أهمية من الثروة الوطنية ويجرى توصيف مفزون الموجودات الثابتة وتكوين الرأسمال الثابت استنادا لهذا الميزان ، الذى يصنف بالتكاليف الاصلية (الدفترية) ناقصا الاهلاك . وهذا الميزان للموجودات الثابتة يمكن ان يبين لنا حجم وتوزيع هذه الاصول الثابتة حسب المجالات المنتجة وغير المنتجة ، وفى الانشطة المختلفة وكذلك حسب اشكال الملكية ، وهذا الميزان يكشف تدفق الموجودات الثابتة خلال الفترة المشمول بالميزان (وهى عادة سنة) .

ويظهر لنا صافى تكوين الرأسمال الثابت ، وهو يتضمن الموجودات الثابتة فى بداية المدة زائدا اجمالى الموجودات الثابتة المضافة خلال العام ، سواء الجديد من المكائن والآلات والمباني التى وضعت قيد الاستخدام أو الاصلاحات والتوسعات المنتهية . ويشرح من هذه الموجودات الثابتة اجمالى الاهلاك والقيمة المهلكة للموجودات الثابتة المنسقة خلال الفترة المشمولة بالميزان . ويجرى تقدير بدلات الاهلاك السنوية للموجودات الثابتة فى المشروع مباشرة طبقا لمعدلات الاهلاك المعتمدة ، أو بحسب معدل الاهلاك قائما مقارنا بالمؤسسات المماثلة .

ويحسب صافي تكوين الرأسمال الثابت باعتباره الفرق بين حجم الموجودات الثابتة في نهاية المدة وبين حجمها في بدايتها .

المسح الطبوغرافي والدراسات المكتملة له يقدم لنا المعطيات الضرورية عن المساحة الكلية للوطن بأسره وكذلك البيانات عن البنود التفصيلية الواردة في جهة المصادر ، أو في جهة الاستخدامات ، كما ان السجل العقاري يبين المساحات المستغلة للسكن وللمرافق العامة . والاحصاء للأنشطة الاقتصادية ، لاسيما الاحصاء الزراعي والاحصاء الصناعي يبينان المعلومات اللازمة عن المساحات المستغلة في كلا النشاطين الاقتصاديين مع بيان تفاصيل البنود الواردة فيها أو ما شابهها من بنود تفصيلية أخرى . وإذا كانت المساحة الكلية للوطن شبه ثابتة ، فإن الأراضي القابلة للاستصلاح من الممكن ان تتغير بادخال جزء منها بعد استصلاحه ضمن الأراضي المستغلة فعلا كما ان التوزيع الوارد ضمن الاستخدامات المختلفة قابل للتغير مثلا بزيادة رقعة الأرض التي تسقى بالواسطة أو زيادة المزارع التعاونية ، وبالتالي لابد من تجديد هذه المعلومات باستمرار ، عند إعادة صياغة ميزان الأرض على الأقل مرة عند التحضير لكل خطة خمسية جديدة .

### الموازين السلعية :

تتبر الموازين السلعية جزءا من الموازين المادية المراد ذكرها ، وفي الصفحات التالية إشارة الى بعض ملامحها الخاصة ، هذا وقد أخذت بعض الإقطار العربية باستخدام عدد من الموازين السلعية لسلع مختارة .

ويجرى تصنيف الموازين السلعية في زميرين أساسيتين :

الاولى : موازين سلع الاستهلاك ، حيث يتفرع منها :

أ) موازين الموجودات المتداولة في المجال غير المنتج بصورة مباشرة وهي تضم

- ١ — موازين السلع الغذائية والملابس والاحذية وما شابهها .
  - ٢ — موازين السلع الصناعية الاستهلاكية .
- ب) موازين الموجودات الثابتة في المجال غير المنتج بصورة مباشرة وهي تضم :

- ١ — موازين وسائل النقل في المجال غير المنتج .
- ٢ — موازين الموجودات الثابتة من المكائن والعدد المعمرة .
- ٣ — موازين المباني والمنشآت المخصصة للأغراض غير الانتاجية بصورة مباشرة (الخدمات) .

الثانية : موازين وسائل الانتاج ويتفرع منها :

- ١ ( موازين تضم الموجودات المتداولة في المجال المنتج بصورة مباشرة وهي تضم :

- ١ — موازين العدد والآلات سريعة الاهلاك .
- ٢ — موازين الوقود (نפט ، غاز ، فحم ، ... ) .
- ٣ — موازين الطاقة الكهربائية .
- ٤ — موازين المواد الخام الأولية الاساسية .
- ٥ — موازين المواد المساعدة .

ب) موازين الموجودات في المجال المنتج بصورة مباشرة وهي تضم

- ١ — موازين المكائن والآلات المنتجة .
  - ٢ — موازين العدد وأجهزة القياس .
  - ٣ — موازين المباني المخصصة للانتاج .
- كما يجرى تصنيف هذه الموازين السلمية تبعا لمجال التطبيق كلى :

— موازين مؤسسية : أى للوحدة الاقتصادية أو حتى لجزء منها •  
— موازين قطاعية : للصناعة ، للزراعة ، أو لفرع منها مثل صناعة  
التنسيج ، صناعة الأغذية ... الخ •

— موازين اقليمية : على صعيد المنطقة أو المحافظة •  
— موازين قطرية : وموازن قومية على صعيد الاقتصاد العربى  
بأسره •

— موازين دولية : كميزان سلعة النفط أو الحديد أو ماشابه ذلك  
لمجموعة الدول (السوق الاوربية المشتركة ، أو مجموعة بلدان مجلس  
المساعدة المشتركة الاشتراكية) أو على صعيد الاقتصاد العالمى بمجمله •  
وبالنسبة للفترة الزمنية يجرى تصنيف هذه الموازين السلعية الى :

— موازين سلعية احصائية (اختيارية) ، للتعبير عن واقع فعلى ،  
لبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التى تدخل فى محتوى الميزان  
خلال فترة زمنية ماضية محددة فى الميزان •

— موازين سلعية تخطيطية للتعبير عن المستويات المادية (العينية)  
والقيمة (بالنقود) المستهدف تحقيقها خلال فترة زمنية مستقبلية  
(استنادا الى الموازين السلعية الاحصائية بعد تسويتها لتتجاوب مع  
الاهداف المستقبلية) •

وتصنيف الموازين السلعية استنادا الى الاجال التخطيطية على المحور  
الزمنى الى :

— موازين سلعية للاجل القصير (الجارى) ويمكن ان تكون على  
امتداد الشهر الواحد أو ربع السنة أو نصفها أو للسنة •

— موازين سلعية للاجل المتوسط (٣ - ٥ سنوات) •

— موازين سلعية للاجل الطويل ، وهو عادة ملازاد عن سنوات  
خمسة •

وفيما يتعلق بوحدة القياس فمن الممكن ان تكون الموازين السلعية مادية (عينية) ، أو قيمية بالاسعار الجارية أو بالاسعار الثابتة أو بأسعار الظل التخطيطية ، وأحيانا يجرى استخدام أكثر من وحدة قياس في الميزان الواحد المتعدد الخانات لهذا الغرض . وبالنسبة لشكل ووظيفة الملكية ، يمكن ان توضع الموازين السلعية لكل من القطاع العام المختلط ، التعاوني ، الخاص المحلي ، العربي المشترك ، الاجنبي .

والميزان السلعي يستند الى العلاقة الاساسية التالية :

$$\begin{array}{lcl} \text{المخزون في أول الفترة} & & \text{الاستخدام في كافة المجالات} \\ + \text{كافة الموارد خلال} & = & \text{خلال نفس الفترة} + \\ \text{الفترة المحددة للميزانية} & & \text{المخزون في آخر الفترة المحددة} \\ & & \text{للميزان} \end{array}$$

ان اعداد الموازين يعتمد قبل كل شيء على تدفق المعلومات الدقيقة عن الموارد والاستخدامات . وهذا من الممكن ان يتحقق بالتعاون بين أجهزة التخطيط والأجهزة الاحصائية المركزية وداخل الوحدات الاقتصادية المختلفة لتجميع المعلومات وتصنيفها وتدقيقها وتدفعها في البنود المخصصة لها في الميزان السلعي المخصص لتلك السلعة .

ومن الناحية العلمية الفنية :

لا يمكن اعداد الموازين السلعية لجميع السلع وانما يجرى اختيار مجموعة منها . وتختلف هذه المجموعة المختارة من السلع من حيث الكم والكيف من بلد الى آخر ومن مرحلة معينة الى مرحلة أخرى . والسلع المختارة لاعداد الموازين لها تسمى أحيانا بالسلع الاساسية أو الرئيسية أو الاستراتيجية وفقا لمعايير من بينها<sup>(١)</sup> .

أ ( درجة أهميتها في تشكيلة الانتاج ، مثل الطاقة ، المعادن الرئيسية مواد البناء الهامة الخامات الزراعية الرئيسية وكل سلعة تمكن المجتمع من المحافظة على تقدمه وزيادة كفاءة الانتاج وكفاءة تجارته الخارجية

وتؤمن النسب المخططة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ، ولصيانة  
استقلال البلاد السياسي واستكماله بالاستقلال الاقتصادي .

ب) درجة شيوع انتاج واستهلاك السلعة ، مثل بعض السلع  
الاستهلاكية الضرورية للاستهلاك الجماهيري الواسع من الحاجات  
الاساسية بما فيها سلع الاستعمال المتري .

ج) السلع التي تنعكس أكثر من غيرها العلاقات التشابكية الهامة  
من الأنشطة المتعددة ، مثل الوقود ومعدن الحديد والسلع المشابهة .

هذه اضافة للعوامل الاخرى التي تبرز أهمية السلع المختارة حسب  
ظروف هذا القطر العربي أو ذاك خلال المرحلة التي يجتازها من تطوره  
ومن الممكن تجميع بعض السلع المتجانسة ضمن مجموعة أكبر ، وذلك  
لتقليل عدد الموازين وتخفيف الاعباء الفنية التي ترافق اعدادها .

وهذا النموذج مع ما نورد من ملاحظات مبسطة عن البنود المثبتة  
فيه ، ليس بالضرورة ملازما بكل تفاصيله لكل سلعة يوضع لها مثل هذا  
الميزان السلمي ، فقد يكفي ببعض البنود في الموارد وكذلك ببعض  
البنود في خانة الاستخدامات . كما يمكن ان تظهر بنود أخرى غير ماورد  
ذكره في هذا النموذج الاساسي وذلك حسب الحاجة عند الممارسة وهذا  
شرح موجز للبنود الوارد ذكرها (١٠) .

#### المخزون في اول الفترة وآخرها :

مخزون أول فترة هو في الواقع مخزون آخر الفترة المرحل من  
الميزان السلمي لنفس السلعة الذي سبقه ، ومخزون آخر الفترة في  
هذا الميزان استنادا لهذا المفهوم المحاسبي سيكون مخزون أول الفترة  
في الميزان الذي سبقيه لنفس السلعة مادام العمل التخطيطي متواليا  
تتبع انقطاعه . يتم تقدير مخزون آخر الفترة لدى المنتجين ولدى أجهزة

التسويق على أساس تأمين حد معين من المعروض السلعي ، ومع تقدير حد أدنى للانحراف في الموارد السلعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار حساب الزمن اللازم لخروج المنتجات التامة وعرضها وشحنها ولتأمين وصولها لمستخدميها حتى لا تقطع عنهم . وينبغي مراعاة فكرة المفهوم الزمني للمخزون وطبيعة المخزون وفقا لمكوناته ودوافع تخزينه ، والتفريق فيما بين المخزون كموجودات في موقع الانتاج ، أو كموجودات في قنوات التسويق . والتعير في المخزون هل يتحقق استنادا للقيمة الدفترية (اسعار الشراء) أو استنادا الى الاسعار الجارية عند السحب من هذا المخزون وفيما يتعلق بتسوية المخزون هل سستم باتباع طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا ، أو اتباع طريقة الوارد أولا يصرف أولا . وعند معالجة حجم المخزون ، فانه ينبغي حساب تكاليف الاحتفاظ به ، ومراعاة عوامل مثل مخاطر التلف والضياع ، وفائدة الرسمال المستثمر (المجمد) في المخزون ، أى بحساب الفرق فيما اذا افترضنا وضع قيمة هذا المخزون في المصرف . وكذلك عامل تكاليف الشحن والتفريغ والتحصيل والمساحة المشغولة بالمخزون وتكاليف التأمين على المخزون ثم التكاليف المكتبية وغيرها من الرسوم المترتبة على المخزون . ولكن عند الحساب هذا لا بد ان ننقبه أيضا الى تكاليف عدم الاحتفاظ بالمخزون ، مثل تكاليف الضياع الناشئ عن فقدان فرق أسعار الشراء بكميات أكبر والخسارة التي تنتج عن عدم انتظام التشغيل بسبب فقدان المخزون . وكذلك هامش الخسارة التي قد تأتي نتيجة النقص في المبيعات عند عدم توفر المخزون لاشباع كل الطلب والتكاليف الاضافية التي قد تنجم نتيجة تشغيل دورات غير اقتصادية بسبب النقص في المخزون ، ويمكن ان نضيف الى ماتقدم احتمال دفع تكاليف الشراء والنقل الاضافية المترتبة على تكرار عمليات الشراء ، وأخيرا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فقدان ثقة العاملين في المؤسسة والمتعاملين معها عند نقص المخزون باستمرار ، وما ينتج عنه من اضرار ، وهذا كله يستدعي الموازنة بين العاليتين .

## الانتاج :

يجرى التعرف عليه من البرامج والخطط الانتاجية المقترحة من قبل الوحدة أو الوحدات الاقتصادية الانتاجية المتعلقة بالسلعة المعنية بهذا الميزان السلى وللفترة المحددة له . وهنا ينبغي الاستفادة من تحليل ميزان الطاقة الانتاجية لهذه السلعة ، الاسمنت مثلا ، وتقدير الطاقة الانتاجية المستحدثه (المضافة) وتقدير المنتج منها خلال فترة تشغيلها ضمن الاطار الزمنى للميزان . وكذلك تقدير الطاقة الانتاجية التى تستبعد (تتدثر) وتقدير ما يقابلها من نقصان متوقع فى منتج هذه السلعة .

وبالنسبة للسلع الزراعية يعتمد وضع الميزان على خطط المزارع التى تنطلق من المستويات الانتاجية للطاقت المستغلة فعلا بالاضافة للنتائج المتوقعة فى المستقبل من تقلص وازادات جديدة .

## الواردات والصادرات :

يجرى التعرف عليها من برامج الاستيراد والتصدير من الجهات المسؤولة عن التجارة الخارجية ويدخل استيراد أو تصدير هذه السلعة ضمن اختصاصها .

## الاحتياطى :

كما تحدد السلطات المسؤولة بالنسبة للسلع الاستراتيجية ومن برامج الوحدة الانتاجية ذاتها فيما يخص الاحتياطى الموجود لديها لغرض الموازنة أو الذى نفترض وجوده للفترة اللاحقة . وقد يكون هناك احتياطى آخر على مستوى الاتحاد النوعى أو التنظيم الادارى (المحافظة — مثلا) . والمعروف ان احتياطيات الدولة والمؤسسات من الموارد المبادية والنقدية تتمتع بأهمية متزايدة فى تحسين تخطيط الاقتصاد الوطنى .

## مستلزمات الانتاج :

يستعان هنا بالمعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الميم الثانية)



الفنية ، وهى أداة هامة تستعمل فى تركيب الموازين السلمية • وهذه المعاملات الفنية تصف كمية المستلزمات الانتاجية (الاستهلاك الوسيط) اللازمة لانتاج وحدة واحدة من المنتج فمعرفة كمية المستهلك من مادة معينة فى صناعة معينة تمكن من تقدير المعامل الفنية لاستخدام هذه المادة فى تلك الصناعة • أى معرفة احتياجات الوحدة الواحدة من الناتج النهائى من هذه المادة •

وهذه المعاملات الفنية تعتبر كقاعدة أساسية للتخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الاداء وللادارة الناجدة ، ويجرى التفريق بين نوعين من هذه المعاملات •

#### الاول - المعاملات الفنية الاحصائية :

وهى مستمدة من الواقع الفعلى الذى كان فى الماضى أو القائم فى الوقت الراهن عند حساب هذه المعاملات الفنية الاحصائية • الا ان هذه الاخبارية ، توجد بعض الاسباب التى تحد من استعمالها عند التخطيط للمستقبل • مثل التغير فى التركيب الاقتصادى ، والتغير فى الاسعار وما يترافقه التقدم التقنى وليد الثورة العلمية التكنولوجية المستمرة • ولهذا تكمل هذه المعاملات الفنية ، الاحصائية الاخبارية بتصحيحها بشكل يعبر عن التعديلات التى يراد ادخالها فى الفترة التى تشمل بالتخطيط ، وبالتالي نحصل على نوع جديد من المعاملات الفنية ، هى :

#### الثانى - المعاملات الفنية التخطيطية :

التي يمكن الوصول اليها من تجميع المعلومات حول حجم الانتاج المستهدف للفترة المشمولة بالتخطيط • وحول حجم الانتاج الفعلى فى سنة الاساس وعن مستلزمات الانتاج الفعلية التى كانت فى سنة الاساس •

وأخيرا حول معامل التصحيح : الذى يعكس أثر التغير بالزيادة أو

للتفصيل المتوقع في مستزملت الانتاج خلال الفترة المشمولة بالتخطيط  
(التي يجرى من أجلها إعداد الميزان السلمي -

#### مخصص الاستثمارات :

يجرى تقديره على أساس حجم الاستثمارات في الخطة موزعا على  
مختلف أنشطة الاقتصاد الوطنى استنادا الى المعدلات الاجمالية  
للاستخدام السلمى لكل تكوين للموجودات الثابتة (قيمه ألف أو  
مليون من وحدة عملة البلاد المعنى مثلا) . والجزء المخصص لبناء الطاقة  
الآلية هو الممول عليه في زيادة الانتاج السلمى أكثر من الجزء  
المخصص للتشييد ، وهذا يجب الانتباه اليه عند توزيع المخصص  
للاستثمارات .

#### الاستهلاك النهائى الخاص والعام :

يتم تقديره استنادا للدراسات الخاصة بالسكن ومعدل زياداتهم  
وتركيبتهم العمرى وتوزيعهم في الريف والمدن ومن دراسة أوجه  
الاتفاق التى تبينها دراسات ميزانية الاسرة وكذلك درجة مرونة الطلب  
على السلعة ارتباطا مع التطور الجارى في دخول الافراد ، وغيرها من  
العوامل المؤثرة الاخرى في هذا المجال .

#### موازنة الميزان :

عند المعجز في تغطية الاستخدامات ، تجرى دراسة كافة الامكانيات  
المتاحة والمحتملة في زيادة الانتاج أولا ، ومن ثم بحث امكانية التسوية  
عن طريق الاستيراد .

كما يمكن بحث امكانية تقليص بعض البنود في خانة الاستخدامات .  
وهنا ينبغي تحديد الاولويات في الاشباع ، اعتماد على تدليل الآثار  
التي ستترتب عند تقليص أو عدم تغطية المطالب المقترحة في خانة  
الاستخدامات .

ومن الضروري الربط العضوي بين الموازين والخطط الانمائية ،  
وتحديد الحصص الملزمة (يكسر الزال) \* وفي حالة تعذر ذلك ، فقد يتم  
هذا الربط بصورة غير مباشرة بواسطة آلية الاسعار والادوات  
الاقتصادية الاخرى .

#### مثال تطبيقي :

ضمن نشاط دائرة الموازين الاقتصادية لدى هيئة التخطيط الوطني  
تم اعداد ميزان سلعي لمادة السكر عن سنة ١٩٨١ وهو ميزان سلعي  
تاريخي احصائي كما سبقت الاشارة عند التعريف بالموازين السلعية ،  
فقامت الدائرة المذكورة أولا بمراجعة المعلومات المتسادة في الجهاز  
المركزي للاحصاء عن انتاج واستيراد واستهلاك وتصدير مادة السكر .  
وقد دلت هذه المعلومات على وجود اربعة مصانع تقوم بالانتاج ، ومن  
معاينة أوجه الاستعمال للسكر ، تبين انه اضافة لاستعماله في الاستهلاك  
العالمي في المنازل وفي أماكن الاقامة الاجتماعية ، غانه يدخل في صناعة  
الحلويات والمعجنات وغيرها من الصناعات الغذائية كمادة أولية .

ومن تدقق البيانات من هذه المصانع المنتجة للسكر ، خلال سنة  
١٩٨١ يتبين ان انتاجها على التوالي ، كان كما يلي (٣١٦ ، ٣٣٨ ، ٤٤٠ ،  
٣٢٦) ألف طن .

وخلال هذا العام ذاته ١٩٨١ الذي يجري اعداد الميزان عنه كانت  
أصول هذه المصانع المنتجة من السكر في عام ١٩٨١ على النحو التالي  
( ٨ ، ١٨ ، ١٦ ، ٢٨ ) ألف طن ، ثمنها ٣٥٠٠٠ وحدة من عملة البلد  
المعنى (دينار مثلا) ، وفي العام الذي تم اعداد الميزان السلعي لمادة  
السكر خلاله ، قامت هذه المصانع الاربعة المنتجة للسكر بالتمتع على  
تصدير مليون طن سكر كانت قد سلمت من هذه الكمية حتى  
١٩٨١/١٢/٢١ كمية (٢٤٠/ألف طن) بسعر الطن الواحد/٦٠٠/وحدة  
من عملة البلد المعنى (دينار مثلا) وقامت هذه المصانع المنتجة للسكر

بتوريد محلات البيع بالتجزئة للمستهلكين (تجار ومتعاونيات ومؤسسات حكومية) بكمية (٥٧٦) ألف طن ولؤسسات التغذية الاجتماعية بكمية (٢٤٤) ألف طن ، كما باعت لوححدات المصناعات الغذائية كمية مقدارها (٢٣٠) ألف طن ، وكانت المعلومات قد اشرلت الى ان محلات البيع بالتجزئة للمستهلكين كانت تملك في مخازنها في ١/١/١٩٨١ (١١٠) ألف طن من السكر ، والوحدات الصناعية هي الاخرى كانت تخفزن في أول المدة بالنسبة لهذا الميزان السلمي مقدار (٤٠) ألف طن سكر . وفي آخر المدة (١٩٨١/١٢/٣١) كان المخزون الاولي (١٥٠) ألف طن ، والثانية (٥٠) ألف طن من مادة السكر .

والمطلوب : هو تنظيم الميزان الاقتصادي السلمي الاحصائي التاريخي لموارد واستعمالات مادة السكر خلال عام ١٩٨١ .

الخطوات التطبيقية لاعداد هذا الميزان السلمي لمادة السكر :

هذه الحالة يناسبها الميزان السلمي من النوع المادي البسيط ، وذلك لان منتجات المصانع الاربعة من مادة واحدة متجانسة ، يمكن التعبير عنها بمؤشر واحد لتحديد مقادير المنتج منها أو المستورد ، وكذلك المستعمل منها في مختلف أوجه الاستخدام وهذا التجانس يغنينا عن الالتجاء الى التقدير النقدي لها ، والاكتفاء بوحدة القياس المادي (الطن) كما هو الحال في هذا المثال ، ثم يجري استخدام المعلومات المتجمعة عن حركة السكر خلال عام ١٩٨١ لتنظيم هذا الميزان السلمي على النحو التالي :

الميزان السلمي لمادة السكر	هيئة التخطيط الوطني
وحدة القياس : ألف طن	دائرة الموازين الاقتصادية

الفترة خلال علم ١٩٨١ شعبة الموازين السلمية نموذج رقم ٠٠٠٠  
ملاحظات حول اعداد الميزان السلمي لمادة السكر :

من المثال السابق عن حركة السكر خلال عام ١٩٨١ من حيث مختلف

المصادر المساهمة في تكوين جانب الموارد المتاحة للاستعمال ، وأوجه الاستخدام المختلفة لهذه المادة تظهر الملاحظات التالية :

ان الموارد المتاحة محليا كانت كلها من المصادر الداخلية ، ولم يكن في مثل هذه الحالة مصدر خارجي ، لا من الاستيرادات ، ولا من المعونات أو الهبات الخارجية ، كما أن بند الاحتياطي لم يحرك خلاك هذا العام ١٩٨١ بالنسبة لمادة السكر وبالنسبة لوجودات أول الفترة جرى التمييز بين الجهات التي تمتلك هذه الموجودات ، لغرض تسهيل التعرف على سلوك هذه الجهات المتعاملة مع مادة السكر ، في السنة التالية .  
فالمخزون الذي يزيد عن المستوى المناسب يستدعي البحث عن سبل ترويج هذا المخزون الفائض ، أو التخطيط لتقليص حجم الانتاج اذا كان سيؤدي الى تراكم فائض في مخزون آخر الفترة بمستوى غير مناسب .

غيما نقص المخزون عن معدله المناسب فانه يتطلب تدابير معاكسة تتمثل اما بترشيد استهلاك مادة السكر ، أو التخطيط لزيادة حجم المنتج منه ، لاسيما ان المصانع المنتجة قد التزمت بجزء من انتاجها للتصدير وفق الاتفاقية المعقودة بتصدير مليون طن سكر . وفي هذا المثال قد اعتبرنا المستهلكين عائليا وجماعيا لا يمتلكون مخزونا من السكر في أول الفترة ، وذلك لصعوبة حصر مثل هذا المخزون ، وهو بنسبة قليلة في الغالب . وعليه فان حساب الاستهلاك الخاص العائلي يمكن للسهولة ان يستند على أساس ان هذا الاستهلاك لعام ١٩٨١ يساوي (=) أصول محلات البيع بالتجزئة ( تجار وتعاونيات ومؤسسات حكومية نبيع بالتجزئة) في ١/١/١٩٨١ ، زائد (+) مشتريات هذه المحلات خلال العام المذكور ، ناقصا (-) موجوداتها في الفترة في ٣١/١٢/١٩٨١ .  
أي بالافتراض التائم على ان الاستهلاك الخاص العائلي في هذه السنة التي تعدلها الميزان السلمي لمادة السكر ، يتمثل بمبيعات محلات البيع بالتجزئة لهؤلاء المستهلكين .

وفي حالة وجود أكثر من مستوى تجارى لا يصلح السلعة التى تقوم باعداد الميزان عن حركتها ، من المنتج أو المستورد الى المستهلك ، فانه ينبغي تعديل الكميات المنتجة أو المستوردة بتغيير مخزون كل مستوى من المستويات التجارية ، وصولا الى تقدير الاستهلاك الخاص العائلى •

والاستعمال الوسيط للسكر كمادة أولية لدى المصانع المستخدمة له مثل مصانع المواد الغذائية أو غيرها يساوى (=) مشتريات هذه المصانع زائد (+) مخزونها فى أول الفترة فى ١٩٨١/١/١ ناقصا (-) مخزونها فى آخر الفترة وهى فى مثالنا الدلى فى ١٩٨١/١٢/٣١ •

ومخزون موجودات آخر الفترة جرى تصنيفها وفقا للاسس المعتمدة فى تصنيف مخزون موجودات أول الفترة •

ونجد فى طرف الاستخدام فقرة تشير الى كمية الفائدة وهى فى مثالنا عشرة آلاف طن من السكر تتمثل فى العادم فى الانتاج مع التالف فى التخزين ، أو الهالك بالحريق أو غيره ٥٥٥ الخ والمهم التأكد فى كل مرة من ان الكمية المهدورة دون الاستفادة منها ، هى ضمن المعدلات المبررة ، وللمعمل دائما على تقليصها الى أقل حد ممكن فى هذا الميزان لم يدرج السكر كمادة أولية تحت التشغيل لان الميزان لسلعة السكر الجاهزة للاستعمال ، وبالتالي فلا يتضمن المواد الاولية المستخدمة فى انتاج السلعة الجاهزة • لقد سجلنا فى فقرة الصادرات حوالى ربع الكمية المتفق عليها (٢٤٥ ألف من أصل مليون طن) ، لان الميزان السلمى التاريخى الاحصائى يجب ان يعكس الوقائع الفعلية الحاصلة فى الفترة التى يغطيها الميزان ، والكمية المتبقية تعتبر مؤشرا عند وضع الخطة الانتاجية للسنوات التالية والتعبير النقدى لسعر الطن من السكر المتفق على تصديره ليست ضرورية لاعداد مثل هذا الميزان السلمى بالمقادير المادية ، ولكن بالتأكيد ان هذه المعلومة مفيدة جدا لحساب جدوى التصدير بالنسبة لمادة السكر عند حساب التكاليف ومقارنتها بالعائد الذى يوفره تصدير السكر •

ونظرا لطبيعة السكر باعتباره مادة غذائية لا تتوفر فيها صفات  
سلع الاستعمال المعمر ، ولا تدخل في سلح التجهيز لبناء أو توسيع  
الطلاقات الانتاجية ، وبالتالي فلم ندرج شيئا منها في البند المخصص  
للاستخدام في هذا المجال .

وكما سبقت الاشارة فان كل ميزان سلمي تذكر فيه البنود المناسبة  
لطبيعة كل سلعة ، ويعود لدائرة الموازين في هيئة التخطيط الوطنى ،  
أو للجهات الممثلة المكلفة بأعداد مثل هذه الموازين ، حق تقدير البنود  
المعمدة في تنظيم ميزان أى سلعة من السلع . وعلى سبيل المثال ،  
فان تعدد تشكيلة السلع ضمن النوع الواحد ، مثل المحروقات (نقط  
بنزين) ، الخ ، أو مواد البناء (اسمنت ، طابوق ، بلوك ٠٠٠) أو  
الخضار (طماطم ، فاصوليا ، باذنجان ، بلميا ٠٠) ، ومثلها الفواكه  
(برتقال ، تفاح ، ليمون ، ٠٠٠) من غير الممكن ان تعد ميزانا سلعيا  
بسيطا لك مجموعة منها ، وانما نحتاج الى اعداد الميزان السلمي  
المادى الجزأ ، وهو يعكس بصورة أفضل حركة عدد من هذه السلع  
المحدودة المتقاربة ، وفي هذا الميزان عمود مستقل في كل طرف (المصادر  
والاستخدامات) لكميات كل نوع جزئى من أنواع السلع موضوع الميزان  
مع الاشارة لوحدة قياسها . أى ان عمود المصادر والاستعمالات  
المخصصة لكميات كل سلعة جزئية مع مفردات المصادر والاستعمالات  
تشكل ميزانا سلعيا ماديا للسلعة الجزئية قائما بذاته ، ولكنه متجاور  
مع موازين جزئية أخرى . لذلك لايجوز الجمع الافقى لكميات مختلف  
السلع الجزئية ، ويكتفى بالجمع العمودى فقط ، وعدا هذا فان بقية  
الملاحظات على الميزان السلمي البسيط تنطبق على الميزان السلمي  
الجزأ أو المركب لعدد من السلع المتقاربة<sup>(١)</sup> .

#### ملاحظات اضافية حول الموازين السلفية :

من العرض الموجز السابق للموازين السلفية تبين لنا بأن المعلومات  
الفنية ، الاحصائية منها والتخطيط لها دور هام في بناء هذه الموازين ،

وكما سبق الإشارة لفهوم المعامل الفني لعنصر معين ، بأنه المقدار الذى يستخدم فى انتاج سلعة معينة ، ولهذا فهو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر وبين ما يلزم لانتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفرن انتاجى معين ، فاذا نظرنا الى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فاننا نكون امام مقياس الاستهلاك • اما اذا نظرنا اليها من ناحية كمية الانتاج التى تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فاننا نكون امام مقياس الاستغلال •

والمعاملات الفنية تعتبر الاساس فى وضع البرامج الانتاجية المختلفة اذ يمكن بواسطتها معرفة الكمية التى يمكن انتاجها من سلعة ما من امكانيات الانتاج التى تتضمنها موازين مختلف المواد اللازمة لانتاج هذه السلعة •

ومن ناحية اخرى يمكن معرفة الكمية التى تدعو اليها الحاجة من سلعة ما من موازين مختلف المواد التى تستخدم هذه السلعة فى انتاجها • وهكذا يمكن الربط بين مختلف الموازين السلعية والتوصل الى مقدار الزيادة اللازمة من مختلف مستخدمات انتاج سلعة ما حتى يزداد انتاج هذه السلعة بالقدر المطلوب لاقامة التوازن بين جانبي الميزان • ويستخدم معيار المعامل الفني فى التخطيط اذا كان متعلقا بمستوى الوحدة الانتاجية ، أما اذا تعلق العمل التخطيطى بمستوى من مستويات التصوير الجمعى فان اساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية وهى متوسطات لكل فرع انتاجى محسوبة على اساس المعاملات الفنية للوحدات التى تتمتع حاليا بانتاجية أعلى من المتوسط الحالى لانتاجية الوحدات الانتاجية •

ففى تحسب على اساس المعاملات الفنية للوحدات التى تسمى فى البلدان الاكثر تجربة فى التخطيط الشامل ، بالوحدات القائدة من الدرجة الثانية (وذلك لان الوحدات من الدرجة الاولى تمثل الوحدات التى نجحت فيها التجارب المتعلقة بادخال أحدث الوسائل الفنية ، ومن ثم



فإن دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذى يتعين اتباعه فى الوحدات الأخرى) .

وتبين المعادلات الفنية للوحدات القنودة من الدرجة الثانية المستوى المتوسط الذى يلزم ويمكن الوصول اليه فى الفرع الانتاجى محل الاعتبار خلال الفترة التالية<sup>(١٧)</sup> هذا وقد وجهت الى الموازين السلعية بعض الانتقادات أهمها :

ان استخدام متوسطات المعاملات الفنية لا يمكن الا من معرفة الكميات من مختلف الانواع للمنتجات اللازمة مباشرة لانتاج مقدار معين من سلعة معينة ، أما المستخدمات اللازمة بصفة غير مباشرة لانتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كثيرا فى الاعتبار رغم أهميتها . ويرجع السبب فى ذلك الى انه عند تغيير انتاج اية سلعة فإن ذلك سوف يؤثر بالتالى على الامكانيات الانتاجية للسلع الأخرى .

وانه من الصعوبة بمكان متابعة آثار هذا التغيير فى نظم الموازين بأكملها ، بما يتضمن ذلك من وجوب اعادة تركيبها وتعديلها على ضوء التغيير الجذئ الذى وقع . لذلك فإنه يكفى عادة بحساب الآثار المباشرة للانتاج حسابا دقيقا مع عمل تقدير تقريبي فقط للآثار غير المباشرة المترتبة على انتاج بعض السلع الاساسية فقط دون غيرها . وعدم التمكن من نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الانتاج من المشروعات الى هيئة التخطيط الوطنى (أو ماينظرها) . فالمعاملات الفنية قد لا تتسم فى الكثير من الاحيان بالواقعية ، نتيجة تعذر اظهار ظروف اصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق . كما ان تغيير الفنون الانتاجية أو تغيير مواصفات السلع المنتجة ، أو وقوع أحداث غير متوقعة اثناء تنفيذ الخطط الاقتصادية ، أو تجاوز بعض المشروعات لاهدافها يؤدى الى اصابة الموازين السلعية بحالة عدم الاستقرار .

واخيرا فإن الموازين السلعية يقتصر استخدامها على التعرف على

شروط التناسب بتوازنات جزئية في الاقتصاد الوطنى ، أى بتوازن فروع النشاط الوطنى وهذا يعنى توازن فروع النشاط الاقتصادى كلا على حدة . فهى لاثبتين شروط التوازن العلم بين الانتاج الكلى والاستخدامات المختلفة له ، وهى الشروط التى تضمن تناسق الخطة فى مجموعها (١٣) هذه الانتقادات مع وجاهة البعض منها وضرورة الاحتراز مما نهبت اليه من أوجه النقض فى هذه الاداة التخطيطية التى نحن بصددنا (الموازين السلية) الا انها فى تقديرنا لا تقل من أهميتها فى العمل التخطيطى .

وهذه الموازين السلية انما هى جزء من نظام الموازين وبوحدتها مع غيرها ويتحصنها المستمر يمكن ان نحصل على أداء أفضل باستخدامها فى التخطيط الشامل لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

**موازين الفروع الانتاجية :**

الحاسبة القومية تختزل الفروع الانتاجية ضمن قطاعات على مستوى عال من التجميع ، وبالتالى تحصر كل فروع الانتاج المادى فى البلاد داخل القطاعات السلية التى لا يتجاوز عددها أصابع اليدين العشرة ، وكما هو معروف عطيا فانه كلما ازداد عدد القطاعات وفروع هذه القطاعات فى خارطة الاقتصاد الوطنى كلما كُن التمثيل لخصائصها يظهر أمام المخططين بشكل أفضل ، وصارت تعكس لهم الواقع الموضوعى ، وتشابكاته المتعددة الجوانب .

**فالقطاع الزراعى :** من الممكن ان نميز داخله فروع الانتاج النباتى ، وفرع الانتاج الحيوانى ، وفرع انتاج الغابات وفرع الصيد ، وقد نفرد للصيد السمكى فرعا مستقلا ... الخ . وفى القطاع الصناعى يوجد تقسيم دولى متعارف عليه لفروع الصناعات الهندسية والكيميائية والغذائية والنزل والنسيج ... الخ ولعرض تسيير مجمل النشاط الاقتصادى فى البلاد تقوم دائرة الموازين لدى هيئة التخطيط الوطنى

باعداد موازين اقتصادية (تاريخية احصائية) عن مخفلات ومخرجات كل فرع اقتصادى هام ، ومع مرور الزمن يجرى تحسين لهذه الموازين •

غالبية البنود الوازدة فى الميزان للفرع الانتجى ينطبق عليها هاجاء فى الميزان السلمى ، وكما فى ذلك هنا أيضا يمكن القول بأنه ليس من الضرورى ان توجد جميع بنوده فى كل الفروع الانتاجية • فبعض الفروع قد لانقدم منتجات للاستعمال المعمر وبعضها قد لا يستورد أو لا يصدر شيئاً ، وغيرها قد لا يتلقى اعلانات انتاج ... الى آخر ذلك من الاحتمالات • ان دائرة الموازين لى هيئة التخطيط الوطنى بإمكانها تكييف بنود ميزان كل فرع انتاجى طبقا لمعطيات الواقع المحسوس ، على ان يتوفر التجانس فى تصنيف مفردات جميع هذه الموازين القطاعية (وفروع القطاعات الانتاجية) ، تسهلا لاعداد جدول التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطنى •

وكما سبقت الاشارة بالنسبة للاندثرات ، أى مساهمة الاصول الثابتة المختلفة المستعملة فى المكونات الكلية للفرع الانتاجى ، حيث توجد عدة طرق محاسبية لتقديرها ، أشهرها الطريقة المستقيمة أو طريقة القسط الثابت • والمهم فى النشاط الاقتصادى هو الاندثرات بقيمتها الحقيقية الواقعية ، وليس الاندثرات بقيمتها المحاسبية الدفترية (١٤) •

#### ميزان الاستهلاك النهائى :

هذا الميزان يمكن ان يعكس فى قسمه الاول الاتجاهات الرئيسية للتغيرات التركيبية فى داخل الاستهلاك النهائى وفى المصادر المادية لتأمينه وفى قسمه الثانى يمكنه ان يبين اشكال تصريف الاستهلاك النهائى ، والتغيرات فى أسلوب اشباع الحاجات كما ان هذا الميزان يساعد على معرفة العلاقة بين وتيرة نمو الاستهلاك النهائى كمجموعة ، بنمو الانتاج ، وبنمو مستوى الحياة وتطوير أبرز التناسبات فى التركيبات المادية للاستهلاك النهائى ومنه وتيرة نمو اشباع المجموعات الرئيسية من الحاجات الاساسية ، كما انه يبين العلاقة المتبادلة بين

تركيب محتوى الاستهلاك النهائى وبين تطور التركيب المادى للمصادر  
التي تغطى الاستهلاك النهائى .

وبين هذا الميزان أيضا حصة الاستيرادات في تغطية جزء من  
الاستهلاك النهائى المادى بأسره ، وفي كل فئة منه ويكشف لنا كذلك  
تطور التغيرات في أسلوب تحقيق كل حقل من الاستهلاك النهائى والاهمية  
الاجتماعية لذلك . وهذا الميزان للاستهلاك النهائى يتيح للمخططين  
التنمق في تحليل العلاقات بين توزيع الدخل الوطنى واعادة توزيعه بين  
الفئات الاجتماعية وكذلك يساعد هذا الميزان على ايجاد التوافق بين  
الجانب المادى والجانب القيمى (النقدى) لعملية تجديد الانتاج  
الموسع .

وأخيرا فان هذا الميزان يسهل عملية البحث العلمى لتابعة نمو  
الاستهلاك النهائى للمواطنين من حيث الكم والكيف .

### ٣ - الموازين المالية ، معنى ميزان الدخل القومى : الموازين المالية هي :

تعكس العلاقات الاقتصادية معبرا عنها بالنقود في المجالات التى  
توضع لها وأهمها ميزان الدخل الوطنى ويأتالى فهي الجانب المقابل  
للجانب المادى العينى الذى تغطيه بعض الموازين المادية التى تحدثنا  
عنها بايجاز في الصفحات السابقة .

وهذه الموازين المالية تقوم الى جانب ربط التدفقات المالية  
والتدفقات المادية العينية في الاقتصاد الوطنى ، بدور الاداة التخطيطية  
للمقادير المالية كالائتمان والضرائب والارباح والاجور والحوافز .

### ميزان الدخل القومى

بالمطل القومى :

هو القيمة الجديدة التى يخلقها العمل المنتج لسكان بلد معين خلال  
فترة معينة (عادة سنة) وتمثل الفرق بين قيمة المنتوج الاجتماعى في

هذه الفترة معبرا عنها بالنقود وقيمة المصروف لانتاجها من مواد أولية ووقود ومواد مساعدة في اندثار مبانى الانتاج ومكائنه وآلاته ان الدخل الوطنى من حيث شكله الطبيعى المادى يمثل كل المواد المنتجة للاستهلاك الشخصى ، وذلك الجزء من وسائل الانتاج المخصصة للتوسع اللاحق ، ان طبيعة الدخل الوطنى وتوزيعه تحددهما طبيعة النظام الاجتماعى ويضاف لهذا التعريف بأن استهلاكه يجب الا يقل من الثروة الوطنية . وهذا التعريف للدخل الوطنى يستند على تعريف للعمل المنتج باعتباره العمل الجارى فى نطاق الانتاج المادى المعد بصورة مباشرة لانتاج الخيرات المادية ولهذا فهو أى شكل اجتماعى تاريخى معين يكون دائما أساس حياة المجتمع (١٥) .

وميزان الدخل الوطنى يعرفنا مستوى هذا الدخل ومكوناته ومعدلات نموه تبين للدخل والمخطط الاقتصادى خصائص عملية تجديد الانتاج الموسع والمستوى المعاشى للسكان من المعدل الحسابى العام لمتوسط حصة الفرد من هذا الدخل ، كما نعرف منه على طاقة البلاد وتركيب بنية الاقتصاد الوطنى بفروعه المختلفة ، ان مقدار حجم الدخل الوطنى وتشكيلته يرتبطان قبل كل شئ بالظروف الطبيعية السائدة وبتقدم العلوم وبمعدى الاستفادة منها ، وكذلك بانتاجية العمل الاجتماعى ، وبحجم السكان وعدد العاملين منهم فى نطاق الانتاج المادى والبحث العلمى ، وبما يوفر لهم من تأهيل مستمر ومن وسائل العمل المادية المتقدمة ، وأخيرا فالدخل الوطنى يرتبط بالتقسيم الاجتماعى للعمل الذى يجب أن يقوم على أسس رشيدة كما ان ميزان الدخل الوطنى بجانبه الذين يبين عائلية الملكية يشير الى اتجاه التطور ولمصلحة من من الطبقات والفئات الاجتماعية . وهذا الميزان يبين أيضا حركة الدخل الوطنى .

انتاج الدخل الوطنى ← توزيعه الاولى واعادة توزيعه ← استخدامه  
النهائى .

وانتاج أو توليد الدخل الوطنى يتحقق فى الفروع الانتاجية المادية

وفي فروع الخدمات الفعالة المكدة لها • وهى الزراعة والغابات والصيد والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة والبناء والتشييد ، والنقل والمواصلات اللذان يخدمان العمليات الانتاجية والتجارة بمقدار ما يحدث فيها من استمرارية لعملية الانتاج فى نطاق التداول للسلع ، مثل اعداد السلع وتميئتها وحفظها وايصالها للمستهلك (واستبعاد العمليات المتكررة غير الضرورية والمضاربة) •

وتحسب كذلك ضمن المنابع المكونة للدخل الوطنى ، التغذية العامة فى المطاعم وبعض الفروع الاخرى ، مضافا الى كل ما تقدم المصافى الايجابية للتعامل مع العالم الخارجى ، والحساب اما ان يكون بسعر السوق ، وهو يتضمن الضرائب غير المباشرة مستبعدا منه الاعانات الحكومية التى تقدم للمنتجين لانتاج بعض السلع ، أو ان يكون للحساب بسعر التكلفة •

عناصر الانتاج ، حيث تستبعد الضرائب غير المباشرة التى تفرضها الدولة على انتاج السلع ، الا انه تضاف له الاعانات الحكومية •

وهذا الميزان للدخل الوطنى يحسب الاسعار الجارية الفعلية لتوضيح للمعالمات المتبادلة والتناسبات الفعلية فى الاقتصاد الوطنى بالاسعار الجارية خلال مراحل العملية الاقتصادية لتكوين الدخل الوطنى وتوزيعه واعادة توزيعه ويحسب ميزان الدخل أيضا بالاسعار الثابتة لقياس معدل نموه المادى ، وكذلك لقياس معدل نمو انتاجية العمل الاجتماعى ولمعرفة مستوى حياة السكان بصورة أدق عند المقارنة بين هذه المؤشرات خلال عده سنين على طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى الممارسة العملية توجد مشاكل كثيرة فى حساب الدخل الوطنى وتوجد وجهات نظر متعددة للقطاعات التى تدخل فى حساب توليد الدخل الوطنى ، كادخال فروع الخدمات باعتبارها تخلق دخلا جديدا ، أو

باستبعادها باعتبارها تدصل على دخلها من عمليات اعادة التوزيع للدخل الوطنى (١٧) .

فيما يخص كل بند من بنوده توجد اجتهادات بتصنيف من هم منتجون أوليون ومن هم منتجون غير أولين كما اصطلحت عليهم الدائرة الاحصائية للامم المتحدة ، ولكل هذا وغيره ينبغى على المختص الرجوع الى المراجع المتخصصة بهذا الموضوع .

وبالنسبة للتوزيع الاولى للمداخل الاساسية ، فانه يتحقق في القطاعات الانتاجية لمن ساهم في انتاج هذا الدخل المادى ، على النحو التالى :

١ ( نصيب المجتمع : ويشمل الاجور والمرتبات وجزء من الارباح في هذه القطاعات المنتجة ، سواء أكانت دخولا عينية أو دخولا نقدية ، بما فيها دخول الحريين والتعاونيين الزراعيين أو اصحاب المزارع الخاصة ، المشاريع المنتجة الخاصة الاخرى .

ب) نصيب المجتمع : الذى يتمثل في الارباح المتكونة في المؤسسات المنتجة العائدة للمجتمع ، وضريبة رقم الاعمال (وهى ضريبة التداول المفروضة على السلع المنتجة وتدخل في تكوين السعر الذى يدفعه المستهلك للسلعة وهذه الضريبة تذهب الى ميزانية الدولة العامة وهى أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدى وعرض السلع والخدمات ، كما سبقت الاشارة الى ذلك) .

ويضاف الى ما تقدم من نصيب المجتمع ، ما فى دخول التعاونيات الانتاجية التى لم توزع على الاعضاء ومدفوعات التأمينات الاجتماعية المخصصة من الاجور والمرتبات .

اما التوزيع الثانوى للمداخل : المشتقة الفرعية خلال عمليات اعادة التوزيع للدخل الوطنى ، فهو يتضمن مايلى :

( ما يحصل عليه الأهالى فى الأنشطة المنتجة وغير المنتجة من اعادة توزيع الدخل ، مثل أجور ومرتبآت المستغلين فى القطاعات غير المنتجة ، والتأمينات والمساعدات الاجتماعية ، والمنح الدراسية وتحويلات الجهاز المصرفى ومؤسسة التأمين وما شابه ذلك اما مدفوعات الاهالى فى التوزيع الثانوى ، فتشمل ما يدفعونه لقاء خدمات الأنشطة غير الانتاجية وضرائب الدخل للحكومة مدفوعاتهم للجهاز المصرفى ومؤسسة التأمين والمجالات المماثلة .

والفرق بين ما يحصلون عليه وما يدفعونه فى هذا التوزيع الثانوى ، وفى الغالب يكون ايجابيا يزيد فى حجم الدخول الاساسية فى التوزيع الاولى ، وهذا المجموع يشكل الدخل النهائى للاهالى .

(ب) التدفقات المالية فى القطاعات المنتجة ، خلال التوزيع الثانوى للدخل مثل التحويلات الداخلية من هذه القطاعات المنتجة الى القطاعات غير المنتجة فى شكل أجور ومرتبآت لعمال غير منتجين لقاء خدمات معينة كمدفوعات اجتماعية أخرى لقاء خدمات غير منتجة . وتحويلات هذه القطاعات المنتجة الى ميزانية الدولة على شكل ضرائب ، وكسبيد قروض للجهاز المصرفى وكهؤسسة التأمين وما شابه ذلك .

ومن الناحية الاخرى فان القطاعات المنتجة تحصل فى التوزيع الثانوى على قروض من الجهاز المصرفى وتحويلات من ميزانية الدول ومن مصادر أخرى .

والفرق بين ما تدفعه وتحصل عليه هذه القطاعات المنتجة ، فى الغالب يمثل عجزا كنتيجة لزيادة المدفوعات على المقبوضات خلال اعادة التوزيع الثانوى للدخل وتسوية هذا العجز تتحقق من فائض التوزيع الاولى الموجودة فعلا فى هذه القطاعات الانتاجية .

(ج) التدفقات المالية فى القطاعات غير المنتجة ، حيث لا تشترك هذه



القطاعات بصورة مباشرة في انتاج الناتج المادى الاجتماعى ، وبالتالي لا تشترك مباشرة في تكوين أو خلق الدخل القومى ، بل تحصل على نصيبها منه عن طريق التوزيع الثانوى . فتحصل هذه القطاعات غير المنتجة ، وأغلبها ادارات حكومية ، على معظم دخولها من ميزانية الدولة ، كمخصصات لها . وذلك نظرا لأنها لا تستهدف الربح أصلا ، بل ان كثيرا من الخدمات التى تقدمها قد تكون بدون مقابل ( ادارة ، دفاع وأهن ، بحث علمى ) ، وبالتالي لا يمكنها تمويل نشاطاتها ذاتيا مثل المؤسسات المنتجة . الا اذا كانت تحصل على دخول لقاء الخدمات التى تقدمها ( تعليم ، صحة ، ثقافة ، اسكان ، نقل ومواصلات ... الخ ) .

اما نفقات القطاعات غير المنتجة : فهى تنحصر في مدفوعاتها لميزانية الدولة ( اشتراكات وتأمينات ) والى الاهالى على شكل أجور ومزروعات ومعونات اجتماعية وما شابه ذلك ان عملية اعدة توزيع الدخل الوطنى تتحقق بالدرجة الرئيسية من خلال ميزانية الدولة والموازنات التى تعدها الادارات المحلية .

والاستخدام النهائى عند الاهالى وفي القطاعات المنتجة وفي القطاعات غير المنتجة يجرى تفريقه على اساس :

أ ( ما يستخدم نهائيا من هذا الدخل الوطنى لغرض الاستهلاك النهائى .

ب) ما يستخدم منه لغرض التراكم الموجه للاستثمارات الجديدة لتوسيع عملية تكرار الانتاج ، وبالتالي لتأمين المستلزمات الضرورية لخلق دخل وطنى جديد أكثر نموا وتنوعا من الدخل الذى جرى استخدامه .

هذا ويمكن صياغة العلاقة التوازنية الاجمالية التى يتضمنها ميزان

الدخل القومي في إطار ميزان الاقتصاد القومي بإسره على النحو التالي :

الانتاج الاجتماعي الاجمالي + الواردات :

يساوى الاستهلاك الانتاجي الوسيط زائد (+) الاستهلاك النهائي  
(+) الادخار للتراكم الرأسمالي للاستثمارات زائداً (+) الصادرات •

استنادا لمفهوم الدخل القومي في إطار نظام الموازين الاقتصادية ،  
الاحصائية منها والتخطيطية يمكن ان نتبين وجهين للدخل القومي •

أحدهما هو الوجه النقدي (المالي) كما أشرنا اليه في الصفحات  
السابقة ، والآخر وجه عيني (مادي) يتضمن :

— ناتج سلع الاستثمار الرأسمالي لتجهيز وسائل الانتاج ويطلق  
عليه الفرع (أ) •

— ناتج سلع الاستهلاك النهائي ويطلق عليه الفرع ( ب ) •

وهذا التصنيف قائم استنادا الى طبيعة مستخدم الناتج وتوجد  
بين الفرعين ألف وباء علاقة ضرورية جدا ، وينبغي على المخططين ادراك  
هذه العلاقة والتعرف على النسب التي تحفظ التوازن فيما بينها وتؤدي  
الى تطورها معا وسوف نوضح هذه العلاقة الضرورية القائمة على  
أساس تقسيم عملية تجديد الانتاج الموسع الى فرعين ، أحدهما ينتج  
وسائل الانتاج (أدوات ومواد العمل) ، والآخر ينتج مواد الاستهلاك  
النهائي بمثال يستند الى أرقام افتراضية خلال سنوات خطة خمسية  
لاعوام ١٩٨٦ — ١٩٩٠ •

ان هذا الميزان لتوليد وتوزيع واعادة توزيع واستخدام الدخل  
القومي منظورا اليه بوجهيه النقدي (المالي) والعيني (المادي) يتيح  
للمخططين امكانيات تحليلية وتخطيطية هامة جدا • فهو يتيح على  
سبيل المثال امكانية الربط على المستوى الاجمالي ما بين الخطة العينية

والخطة المالية ، كما ان هذا الميزان يكشف للمخططين هيكل الاقتصاد الوطنى والوزن النسبى لقطاعاته المختلفة ، مما يتيح امكانية أفضل لتحديد اتجاهات التطور المستقبلية على ضوء اختيارات المجتمع للسير فى طريق التقدم الاقتصادى والاجتماعى . وذلك بالتأثير على التناسب لصالح الهيكل المنشود لمعالجة الهيكل المختل الموروث السابق وتسوية أزمته التركيبية من خلال التوزيع المتناسب للدخل بين الاجيال .

وهذا يرتبط بمعرفة العلاقة النسبية التى يوفرها هذا الميزان بين رصيد الاستهلاك النهائى ورصيد التراكم للاستثمارات ، والامكانيات المتاحة للتتدية الشاملة ، بتعبئة الفائض الاقتصادى المتاح والمذتمل لتوسيع القاعدة الانتاجية وتنمية الانسان المواطن الايجابى .

وفى مجال التوزيع يوفر الميزان امكانية لمعرفة العلاقة النسبية بين عوائد العمل وعوائد التملك وسبل التأثير عليها والعلاقة النسبية لتوزيع الدخل بين المجال المنتج والمجال غير المنتج (الخدمات) ، من أجل الوصول الى أفضل تناسب ممكن فيما بينهما ولصالح تطورها المقبل .

ان تحليل نسب التوزيع للدخل بين الافراد والمجتمع ذو دلالات اقتصادية واجتماعية كبيرة ، كما ان تحليل توزيع الدخل ضمن كل مجموعة هام عند صياغة سياسات الاستثمار والاجور والاسعار وغيرها من السياسات والاجراءات المؤثرة على مجرى التقدم الاقتصادى والاجتماعى .

#### الموازن المالية الاخرى :

اضافة الى ميزان الدخل القومى ، توجد موازين مالية مكملة نحاول هنا الاشارة اليها باختصار مع ذكر أهم ما تحتويه من بنود :

ميزان خزينة الدولة :

الموارد ( + ) :

— من حقول الانتاج أرباح وضرائب على رقم الاعمال .

— من حقول الخدمات (أرباح وضرائب) •

— موارد أخرى •

النفقات ( - ) :

— نفقات استثمارية في حقول الانتاج •

— نفقات استثمارية في حقول الخدمات •

— مرتبات وتقاعد واعانات •

— نفقات أخرى •

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع العام :

• (وبصورة مقارنة القطاعين المختلط والتعاوني) •

الموارد ( + ) :

— ثمن مبيعات منتجات وتقديم خدمات •

— قروض واعانات من الدولة •

— موارد أخرى •

النفقات ( - ) :

— نفقات استثمارية •

— نفقات للمواد الأولية ولبقية مستلزمات الانتاج •

— للاجور والمرتبات والمكافآت •

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع الخاص :

الموارد ( + ) :

— ثمن المبيعات •

- قروض من الجهاز اصرقي وغيره •
- موارد أخرى •

#### النفقات ( - ) :

- نفقات استثمارية •
- نفقات لبقية مستلزمت الانتاج •
- للاجور والمرتبات والمكفآت •
- لتسديد الضرائب والرسوم •
- نفقات أخرى •

ميزان الموارد والنفقات للمؤسسات الاجتماعية الحكومية :

#### الموارد ( + ) :

- المبالغ المحولة من ميزانية الدولة •
- أقساط العضوية •
- موارد أخرى •

#### النفقات ( - ) :

- نفقات استثمارية •
- رواتب •
- نفقات أخرى •

ميزان الموارد والنفقات لمؤسسات التأمين :

#### الموارد ( + ) :

- فوائد ودائع مالية لدى المصارف •
- تحويلات من الدولة •

— تسديد أقسام التأمين •

— موارد أخرى •

#### النفقات ( - ) :

— نفقات مكتبية ورواتب •

— تعويضات للمؤمن عليهم •

— نفقات أخرى •

#### ميزان الجهاز المصرفي :

#### الموارد ( + ) :

— رؤوس أموال المصارف •

— موجودات المؤسسات في حسابات لدى المصارف •

— تسديد أقساط قروض للمصارف •

— فوائد رسوم معاملات مصرفية •

— موارد أخرى •

#### النفقات ( - ) :

— قروض قصيرة الاجل •

— قروض متوسطة وطويلة الاجل •

— تسديد فوائد على الموجودات الخاصة •

— تسديدات ومصاريف أخرى •

- ميزان موارد واستخدمات القطاعات المنتجة بملايين وحدة •  
 عملة البلد المعنى •••••  
 للفترة هــمـا بين •••••

الموارد		الاستخدامات		القطاعات
قيمة اجمالي	قيمة مستلزمات	(=) القيم المضافة الجديدة	نصيب الاهالي من التوزيع الاولى	نصيب المجتمع من التوزيع الاولى
١ — الصناعة الاستخراجية				
٢ — الصناعة التحويلية				
٣ — الزراعة والغابات والصيد •				
٤ — البناء والتشييد				
٥ — النقل والمواصلات				
٦ — التجارة والتخزين				
٧ — التغذية العامة				
٨ — القطاعات الاخرى المولدة للانتاج المادى •				
المجموع				

## ميزان دخول ونفقات الاهالى

بملايين الوحدات النقدية للبلد المصنى ٠٠٠ للفترة مابين ٠٠٠

دخول (+)	نفقات (-)
١ - دخول العاملين :	١ - مدفوعات لقاء خدمات :
- أجور ومرتبات العاملين في القطاع العام الاقتصادى والإدارى •	- إيجارات
- دخول نقدية للتعاونيين	- استهلاك ماء وكهرباء وغاز نقل
- دخول نقدية للمزارعين	- مواصلات بما فيها الهاتف •
- من مبيع منتجاتهم الخاصة	- أخرى
٢ - دخول اجتماعية :	٢ - مدفوعات ميزانية الدولة :
- معاشات تقاعديه	- ضرائب دخل
- منح دراسية	- رسوم وخصومات أخرى
- أخرى	- مدفوعات أخرى
٣ - دخول من الجهاز المصرى والتأمين :	٣ - مدفوعات للجهاز المصرى والتأمين :
- مسحوبات من ايداعات	- ايداعات •
- اقتراض	- أقساط تأمين
- أخرى	- سداد قروض وفوائدها
٤ - دخول أخرى	٤ - للاستخدام النهائى :
- .....	- للاستهلاك من مواد الغذاء والكساء وما شابه ذلك من حاجات •
مجموع الدخول	(=) مجموع الاستخدامات



## ميزان المصفوفة المالية للاقتصاد الوطنى

يستخدم هذا الميزان للمصفوفة لجمل تدفقات الاموال فى الاقتصاد الوطنى • وتكون القراءة معبرة عن الموارد النقدية للقطاع المذكور • فى حين ان القراءة العمودية فى هذه المصفوفة المالية تدلنا على الانفاق النقدى للقطاع المذكور على رأس العمود •

ومن الممكن أن تشمل هذه المصفوفة المالية القطاعات التالية :

- ١ — مؤسسات القطاع العام (ومعها المختلط والتعاونى) •
- ٢ — مؤسسات القطاع الخاص •
- ٣ — قطاع التجارة الخارجية :
- القراءة الأفقية تدل على الاستيراد •
- والقراءة العمودية تدل على التصدير •
- ٤ — الوحدات الحكومية التى تقدم خدمات غير منتجة مما ليس مشمولاً بميزانية الدولة •
- ٥ — الوحدات الخاصة التى تقدم خدمات غير منتجة •
- ٦ — السكن (القطاع المائلى) أو كما يسمى أحياناً بالقطاع الاهلى •
- ٧ — ميزانية الدولة •
- ٨ — صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات وازيادة المخزون فى القطاع العام •
- ٩ — صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات ، وازيادة فى المخزون لدى القطاع الخاص •
- ١٠ — أفقياً : الزيادة فى الاحتياطيات النقدية •
- ١١ — عمودياً : الزيادة فى التسليف الممنوح لأجل قصير •

١٢ - أفقيا : الزيادة في الودائع المصرفية عموديا الزيادة في التسليف المنوح للاستثمارات (تسليف طويل الاجل) .

١٣ - كميات للتوازن :

وهذه القطاعات يجرى ترتيبها في اطار المصفوفة المالية للاقتصاد الوطنى .

٤ - ميزان التشابك القطاعى :

تمتد جذور هذا الميزان الى الجدول الاقتصادى الذى وضعه كيناي وسبقت الإشارة اليه في التمهيد لهذا القسم . الا أن الصورة الحالية لهذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخلات والمخرجات) تعود الى جهود الاقتصادى فاسيلى ليونتييف الذى ولد في روسيا ومارس تجربته الاولى مع التجربة الوليدة للتخطيط الشامل بعد انبثاق النظام الاشتراكى في الاتحاد السوفيتى . ثم هاجر الى الصين وبعدها استقر به المقام في الولايات المتحدة الامريكية حيث اكتسب جنسيتها ، ومازال يعمل على رأس فريق من مريديه مطورا هذه الاداة التحليلية التخطيطية الهامة (١٣) .

وهذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخلات/المخرجات) اما ان يكون على صعيد الاقتصاد الوطنى بمجمله ، أو ان يكون على الصعيد الاقليمى أو فيما بين الاقاليم ، وهو اما ان يكون بنموذجه المغلق أو المفتوح الذى يعنى وجود عدد من المتغيرات التى هى بالاساس مكونات الطلب التى يجرى تحديدها خارج هذا النموذج المفتوح . وهذا الميزان من الممكن ان يكون بنموذجه الساكن مصورا للنشاط الاقتصادى الجارى خلال عام من حيث انتاج واستخدام السلع ، ويسدون التراكم الرأسمالى الاستثمارى عبر الزمن ضمن هذا النموذج الساكن المفتوح . وهو الذى وجد مجالات في التطبيق العملى للسهولة النسبية لحساباته . ومن الممكن كذلك ان يكون هذا الميزان للتشابك القطاعى (المدخرات/المخرجات) بنموذجه الدينامى الذى يتضمن زيادة عن الاول (الساكن) النشاط الاستثمارى عبر الزمن .

وهو أيضا اما ان يكون ميزانا احصائيا معتمدا على البيانات الفعلية لذترة خاصة ماضية ، أو يكون تخطيطا مستقندا الى البيانات التخطيطية التقديرية لفترة مستقبلية مستقيدا من تجربة تحليل الواقع وآفاق تطوره المقبل . كما ان هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات/المخرجات) اما أن يوضع بوحدات نقدية أو بوحدات عينية ، عند تحديد خطط انتاج السلع الرئيسية لغرض المزيد من الدقة والتفصيل ومن أجل استبعاد عوامل تضخم الاسعار .

وأخيرا فان هذا الميزان اما ان يوضع بالارقام المطلقة أو بصورتها النسبية على اساس ان منتج كل قطاع يساوى واحد صحيحا وموزعا استخدامه بأجزاء الواحد على جميع القطاعات المستفيدة ، ليكون مجملها يساوى كذلك الواحد الصحيح ، وهذه النسب تسمى بالمعاملات (بضم الميم الاولى وكسر الثانية) الفنية . وغالبا ماتحول أرقام هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات) الى صيغة الرموز الرياضية لتسهيل مهمة القياس<sup>(١٨)</sup> . ان هذا الميزان للتشابك القطاعي يوضح للمخططين الجهات المتعددة التى يتدفق منها ناتج كل قطاع ، والتدفقات التى تتساب الى كل قطاع أى انه يعكس العلاقة الجارية بين الفروع الاقتصادية المختلفة وبين الناتج والاستخدام المباشر وغير المباشر للسلع ، مما يسهل عملية التخطيط للوصول الى تحقيق التوازن الكلى للتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

ان عدد القطاعات المنتجة فى ميزان التشابك القطاعي (المدخلات/المخرجات) يساوى عدد القطاعات المستخدمة ، حيث يمثل الخط الافقى لكل قطاع منتجات ذلك القطاع التى تذهب الى القطاعات الاخرى المستلمة ، فى حين يمثل الخط العمودى القطاعات المستخدمة أى المستفيدة .

وحسب تطور الامكانيات الفنية وتطور الموازين السلبية باعتبارها الاساس الاحصائى لقاعدة البيانات الاولى لميزان التشابك القطاعي ،

يجرى التوسع في عدد القطاعات التي يتضمنها على كل خط . حيث يمكن أن تزيد على مائة قطاع ، أو باخترالها بتجميعها في مجموعات ، وهذه الحالة الأخيرة المطبقة في بعض الاقطار العربية ، كما تبين من هذه النموذج الاساسي لميزان الشبك القطاعي (المدخلات/المخرجات) بصورته المصغرة (١٧) . وخلال الممارسة العملية لاعداد ميزان الشبك القطاعي تظهر مشاكل عديدة جزء منها يتعلق بالوضوح المطلوب في تحديد القطاعات وتجميعها بحو المشاكل الناتجة عن اختلاف جامع البيانات من مستخدميها ، فالاول يسجلها تبعا للوحدات الاقتصادية ، في حين ان الثاني يحتاجها بحسب السلعة المنتجة .

وهذا يفرز مشكلة معالجة المنتجات الفرعية والجانبية والمشاركة مما يجعلنا نؤكد من جديد على ضرورة توفر المقدمات الاحصائية والتبظيمية والمفاهيمية التي سبق الاشارة اليها في القسم الاول من هذا الكتاب ليس من حيث الكم وحسب وانما من حيث نوعيتها الملائمة . واستكمالاً لهذا الميزان للشبك القطاعي توضع مصغرة المعاملات (بضم الميم الاولى وفتح الثانية) الفنية عن طريق قسمة كل مكون في المصغرة على مجموع العمود الواقع فيه . وبالتالي فان الانتاج الذي قيمته جنيه واحد في قطاع الزراعة مثلاً يتوزع على النحو التالي :

٦٠٠ قرش للمستلزمات الوسيطة ، منها :

١٠٠ قرش من الزراعة نفسها .

٣٧٥ قرش من الصناعة .

١٢٥ قرش من الخدمات .

والباقي :

٤٠٠ قرش تمثل القيمة المضافة ، أي الاجور والمرتبآت

(عوائد العمل) والارباح والروبح والفوائد (عوائد التملك) وهو ما يسمى ببهائض التشغيل .

هذا ويمكن تقدير بقية أعمدة المصفوفة بالطريقة ذاتها<sup>(٢٠)</sup> ولزيادة  
الايضاح حول هذه الاداة الهامة التي يستعان بها عند التخطيط للتقدم  
الاقتصادي والاجتماعي ، نتابع هذا الشكل العام لجدول التشابك  
الاقتصادي القائم على التقسيم الثلاثي ، على النحو التالي<sup>(٢١)</sup> .

وكل ربع من هذه الأرباع الثلاثة يوزعها الى صفوف وأعمدة مرتبة ،  
بحيث يكون عدد الأعمدة في الربع الاول مساويا لعدد الصفوف  
فيخصص صف واحد وعمود واحد منها بالترتيب لكل قطاع اقتصادي ،  
يشكل بين مشتريات كل قطاع من القطاعات الاخرى في العمود وفي  
الخانات المقابلة لباقي القطاعات ، وتعرض مبيعات القطاع في الصف  
وفي الخانات المقابلة لباقي القطاعات .

الربع الاول :	الربع الثالث :
الاستعمال الوسيط	— الاستهلاك النهائي
	— التراكم
	— صافي التعامل مع العالم
	الخارجي
	— الفاقد ( ان وجد )
الربع الثاني :	
— الاندثارات	
— عوائد الحكومة	
— عوائد القطاع الاهلي	

اما الربع الثاني :

مقتفمض المصفوفة للانذارات ولعوائد الحكومة وعوائد القطاع  
الاهلي المختلفة ، وتبقى اعمدته استمرارا لاعمدة الربع الاول . أما

الرابع الثالث فتسمى أعمدة حسب مقدرات الاستهلاك النهائي والاستهلاك الممر (وهو جزء مكرر للاستهلاك النهائي من السلع الاستهلاكية النهائية الممرة كاللحاج والسيارة الخاصة على سبيل المثال) والتراكم ، وصافي التعامل مع العالم الخارجى (وهذا من الأفضل ان يقسم مع بقية اجزاء الوطن العربى ، والعالم الاجنبى) ، وأخيرا الهدر (أن وجد) وتبقى صفوفه استمرار لصفوف الربع الاول .

يتجدد الاشارة هنا الى ان جدول التشابك الاقتصادى بين القطاعات الانتاجية الذى نحن بصدده ينظم باستعمال الموازين الاقتصادية القطاعية التى تعكس الفعاليات الانتاجية فى مختلف قطاعات الاقتصاد الوطنى . وذلك وفقا للخطوات المبسطة التالية لسهولة الايضاح (٣)

#### الخطوة الاولى :

تنظيم هيكل جدول التشابك الاقتصادى بين القطاعات مع وضع عنوانه والفترة التى ينظم لتغطيتها ووحدة القياس المستخدمة فى اعداده .

#### الخطوة الثانية :

يؤخذ طرف المدخلات من كل ميزان اقتصادى قطاعى وتترك موجودات أول المدة مؤقتا وتنزل باقى القيم فى العمود المخصص للقطاع الانتاجى فى جدول التشابك الاقتصادى وفى الخانات المناسبة وتجرى عمليات الجمع المودية الجزئية فالكلية لكل عمود وصولا الى مجموع المدخلات بهذه الصيغة تكون خانات الربع الاول والثانى قد امتلأت جميعا ما عدا خانات العمود الاخير من الربعين الاول والثانى المخصص للمجموع ثملا خانات عمود المجموع هذا بجمع خانات كل صف من صفوفها ووضع الناتج فى خانة العمود الواقعة على الصف ذاته .

### الخطوة الثالثة :

يؤخذ طرف المخرجات من كل ميزان قطاعي وتهمل مبيعاته/المبايعة للقطاعات ، لانه سبق ان سجلت عندما فرغت مشتريات القطاعات المختلفة من بعضها في الخطوة الثانية .

تفرغ باقى مفردات طرف المخرجات أفقيا في الصف المخصص للقطاع في جدول التشبيك الاقتصادي وفي الخانات المناسبة ، على ان تطرح موجودات أول المادة من موجودات آخر المادة . ويوضح الناتج في خانة تغير المخزون للقطاع المعنى .

ثم تجرى عملية الجمع الأفقية الجزئية فالكلية حتى نحصل على مجموع المخرجات لكل قطاع بعدها تجمع الأعمدة للحصول على خانات الصف الاخير من الربع الثالث المخصص للمجموع .

وستساعد العلاقات التي يجرى استنتاجها من صياغة الجدول في انجاز عمليات الجمع في الخطوتين الثانية والثالثة الاداة الهامة التي يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وفي العمل التخطيطي يستعان بهذه المصفوفة للمعاملات الفنية لجدول التشبيك الاقتصادي غيما بين القطاعات الانتاجية ، في التنبؤ الاقتصادي . وكما سبقت الاشارة عند الحديث عن المعاملات الفنية التي تستخدم في الموازين السلبية التخطيطية ، هنا أيضا ينبغي الاحتراس من الاعتماد عليها لوحددها . والسبب هو في كونها تفترض ثبات الاسعار لمختلف السلع والخدمات المنتجة المستعملة في بنائها .

وكذلك بفتراضها ثبات نمط الانتاج وما يترتب عليه من ثبات نسب صرف مدخلات الانتاج الى بعضها ، في مختلف القطاعات الانتاجية . وكلا لانجد لهما في الحياة المتغيرة ما يؤيدهما ، فالاسعار تتحرك

باستمرار ، والتقدم التكنولوجي يترك آثاره المستمرة على<sup>44</sup> مواصفات  
الحضارات المختلفة بما فيها المهن البشرية ومستوى إنتاجيته . ومن هنا  
لا بد من حساب آثار هذه العوامل المتغيرة عند الاستعانة بمصفوفة  
المعاملات الفنية في التنبؤ الاقتصادي .



## الهوامش والمراجع

- (١) الامم المتحدة : « النظام الموحد للحسابات القومية » ، ترجمة الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء ، القاهرة ١٩٧٢ .
- (٢) منها على سبيل المثال : د. هاشم جواد « الحسابات القومية » المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٢ .
- (٣) د. وولف بيبيلو : « مذكرة حول نظام الموازين المقدمة الى وزارة التخطيط في الجمهورية العربية السورية » - دمشق ١٩٦٦ .
- (٤) لقد كان فرانسوا كيناي ( ١٦٩٦ - ١٧٧٦ ) طبيبياً للعائلة المالكة ثم اخصص فيما بعد بالاقتصاد وتزعم الاتجاه الطبيعى . انظر : طارق العزاوى . الفكر والتاريخ الاقتصادي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٧١ ص ٨٩ ، ٩٩ .
- (٥) يبدو أن هذه التشبيهات كانت منتشرة في القرن الماضى لدى بعض علماء الاجتماع ، وكان رائد هذه المدرسة العضوية في فرنسا ( اسبينو ) . ومن أتباعه « نورمس » الذى شبه البوليس والمجون بالكليتين وغدد العرق ، حيث ادعى أن هذه وتلك تفرز من الجسم العناصر غير المرغوب فيها . ان لهذه الحجج مغزى طبقياً معيناً رغم بساطتها : فمادامت الطبقات الاجتماعية تطابق أجهزة الجسم الحي ، فهذا يعنى أن انقسام المجتمع الى طبقات هو انقسام « طبيعى » ولا يمكن ازالته . أما الصراع الطبقي فهو ظاهرة « غير طبيعية » في حين الوقائع التاريخية قد أثبتت العكس .
- (٦) د. فلاديمير موكرى : النماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطنى الشامل ، دار الطليعة - بيروت - ١٩٧٠ ، ص ١١ .
- (٧) من المراجع الهامة والوافية المتاحة باللغة العربية في نظام الموازين .
- د. سعد حافظ محمود « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية » المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨٠ .
- الدائرة الاحصائية للامم المتحدة « المبادئ الاساسية لاثتمام الاقتصاد القومى » تعريب أحمد مراد - المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٧٩ .
- (٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الميزان والمشاكل المنهجية التى

- ترافق اعداده وعن الامكانيات التحليلية التي ينحياها يمكن الرجوع الى :  
« مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » مصدر سبق ذكره .
- (٩) د. محمد فتحى ياقوت عافية : « الموازين السلية » مذكرة رقم ٨٣٧ - المعهد القومى للتخطيط - القاهرة ١٩٦٩ .
- (١٠) د. مجيد مسعود « نظام الموازين » المعهد العربى للتخطيط الكويت ، ١٩٧٦ .
- (١١) لمزيد من التفصيل راجع : د. عبد القادر محمد بودقة « التخطيط الاقتصادى - أسلوب الادارة الاقتصاد الوطنى » - مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر - بغداد ١٩٨٠ - ص ٦٤ - ٩٨ .
- (١٢) د. محنت عبد الحميد صادق « الجهاز المصرى فى الاقتصاد المخطط » دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٧ - ص ١٨٣ .
- (١٣) أنظر المرجع السابق ، ص ١٦٨ .
- (١٤) د. عبد القادر « التخطيط الاقتصادى » - مصدر سبق ذكره ص ١١٧ .
- (١٥) مجموعة من المؤلفين : « موجز القاموس الاقتصادى » تعريب د. مصطفى الكياس - دار الجماهير العربية - دمشق ١٩٧٢ .
- (١٦) د. عز الدين جوى : « احصاء انتاج الدخل الوطنى وتطبيقاته منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ١٩٧٥ .
- (١٧) لمزيد من الامام بميزان التشابك القطاعى . راجع :  
- مجموعة أساتذة : « ابحاث حول التشابك الاقتصادى » المعهد القومى للتخطيط ، القاهرة ١٩٦٨ .
- د. زكريا احمد نصر « اقتصاديا المستخدم - المنتج » ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٥٩ .
- د. محمد محمود الامام « جداول المدخلات والمخرجات » المعهد القومى للتخطيط - القاهرة ١٩٦٥ .
- (١٨) د. جعفر عباس : الطرق قياس التشابك القطاعى « مطبوعات المعهد العربى للتخطيط ، الكويت ١٩٨١ .
- (١٩) لمزيد من الامام بهذا النموذج الاساسى المعزز بالارقام الفعلية بصوره المطلق والنسبية وبالرموز الرياضية ، عن اقتصاد جمهورية مصر العربية لسنة ١٩٦٧/٦٦ راجع :  
د. سعد حافظ محمود « مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها » مصدر سبق ذكره ، ص ٤٤ ، ٨٣ .
- (٢٠) د. محمد سلطان أبو على : « التخطيط الاقتصادى واساليه » دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٧٠ ، ص ٥٣ ، ٦٤ .
- (٢١) راجع : د. عبد القادر « التخطيط الاقتصادى » ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٠ ص ١٨٣ .
- (٢٢) راجع : د. عبد القادر ١١ - التخطيط الاقتصادى ، مصدر سبق ذكره ص ١٨١ .

# **الباب الثانى**

## **التنمية الاجتماعية**

**بين المعوقات الاجتماعية والتجارب التخطيطية فى مصر**

■ **الفصل الاول : المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر .**

■ **الفصل الثانى : تجربة التخطيط فى مصر .**



## مقدمة :

يعتبر الانسان بمثابة الهدف الاساسى لآى خطة تنمية اجتماعية ولذلك ينبغى النظر الى المجتمع من الجانب البشرى الذى يعتبر المدرك الاساسى للانتاج ، وتحقيق التقدم • والدول النامية ومنها مصر تتسم بوجود موقفات اجتماعية ترسبت من أيام الاحتلال الاستعمارى للدول الاوربية ، ولذلك فان هذه الدول تحتاج الى دفعات قوية لى تلحق بركب التقدم •

وقد قسمنا هذا الباب الى فصلين يتناول الاول منهما المعوقات الاجتماعية للتنمية فى مصر وعرضنا فيه الى طبيعة التنمية بوجه عام وخصائص التخلف ثم لمفهوم التنمية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية ثم لمشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية فى مصر الى أن انتهينا من عرض لبعض الاولويات الواجب اتباعها فى برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية •

اما الفصل الثانى فقد عرض لتجربة التخطيط فى مصر من بداية فترة الخمسينات وحتى الخطة الخمسية المقبلة (١٩٨٨/٨٧ - ٩١ / ١٩٩٢) وقد أشرنا فى بعض هذه الخطط الى الجانب الاقتصادى فقط ، وفى بعضها الآخر أشرنا الى الجانب الاجتماعى فقط •



# الفصل الأول

## المعوقات الاجتماعية للتنمية في مصر

- **أولا : التنمية بوجه عام .**
- **ثانيا : خصائص التخلف .**
- **ثالثا : التنمية الاجتماعية .**
- **رابعا : السياسة الاجتماعية .**
- **خامسا : مشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية في مصر .**
- **سادسا : الأولويات في برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية .**





ان ظهور بعض الموققات الاجتماعية في مختلف الدول كان بمثابة  
الباعث الاساسى لوضع الخطط الاجتماعية التى تسعى اساسا للقضاء  
على هذه الموققات ، وفى المدى الطويل تسعى الخطط الاجتماعية الى  
بناء انسان قوى يتمتع ببينين صدى ونفسى قوى حتى ترتفع الكفاءة  
الانتاجية في مختلف ميادين العمل ، ان هذا يعتبر أساس القضاء على  
التخلف والانتقال الى مجتمع الوفرة .

وسوف نستعرض في هذا الفصل العناصر التالية<sup>(١)</sup> :

- أولا : التنمية بوجه علم .
- ثانيا : خصائص التخلف .
- ثالثا : التنمية الاجتماعية .
- رابعا : السياسة الاجتماعية .
- خامسا : مشكلات وموققات التنمية الاجتماعية في مصر
- سادسا : الاولويات في برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية .

ونعرض لهذه العناصر فيما يلى :

اولا - التنمية بوجه عام :

يحتل موضوع التنمية موقعا هاما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية  
في أولويات السياسات الحكومية والدراسات العلمية . فعلى المستوى  
الحكوى أصبحت التنمية ايدولوجية في حد ذاتها كذلك اهتمت بها  
المنظمات الدولية وعقدت العديد من المؤتمرات والندوات لبحثها بل  
واعلن عقد الستينات بمثابة عقد التنمية حسبما قررت الجمعية العامة  
للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٦١ بحيث يتم خلال هذا العقد تضاعف

جهود الدول الاعضاء لزيادة سرعة التقدم نحو النمو والرفاهية وعلى المستوى الاكاديمي حدث ثورة في الاهتمام بالدول المتخلفة وازدحمت صفحات المجلات العلمية بالدراسات والابحاث المتعلقة بالجوانب المختلفة لعلمية التنمية ومشاكلها واحتلت موقعا جديدا في الجامعات تحت مسميات شتى وتعددت النماذج التصورية والنظريات التي تسعى لتحليل ظاهرة التنمية ومقوماتها ، ويندرج ان يجد الباحث دورية علمية لاهتمام دولته تتعلق بإعداد جوانب التنمية حتى لقد تنبأ البعض بأنفسهم ببلدانهم من القرون العشرين للتاريخ سوى انه قرن التنمية .

ان ظهور مجموعة الدول المتخلفة أو النامية كما تسمى أحيانا ككتلة له سمات اجتماعية معينة . وذلك التحول في العلاقات الدولية وفي موازين القوى العديدة في المنظمات الدولية وبرز محاولات لتطوير أشكال اقتصادية جديدة في هذه البلدان وبعث ثقافتها بعملية أصيلة وبرز نماذج سياسية جديدة كل ذلك ساهم في إيجاد وغرة هائلة من الخبرات الهامة حول تجربة التنمية ولم يعد السؤال هل نأخذ بالتنمية أم لا بقدر ما هو الاتجاه الذي يجب ان تسير فيه عملية التنمية ومداهم وأثرها .

لقد أصبحت التنمية مطلبا سياسيا وأصبح الاعتراف بالحاجة إليها قيمة اجتماعية هي أقرب ما تكون إلى الزاينة النفسية التي تشد البلدان المتخلفة إلى بعضها البعض ومن ثم يمكن القول ان أغلب الايديولوجيات والأفكار والمبادئ التي تطرحها هذه البلدان ما هي في حقيقة الامر سوى استجابة للمشكلة الكبرى التي تواجهها وهي عطية التنمية أو الفجور من التخلف إلى التقدم .

ان التوسع الحضاري الزاخر في العالم يفرد عن الخبرات التاريخية السابقة من حيث السمات التي يتميز بها ، ومن أهم هذه السمات : الثورة المعقدة في العلم والصناعة والتي فتحت أمام الإنسان إمكانيات جديدة من القدرة على السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لأغراض طموحه وثورة الامساك والمطامع على المستويين النفسي والاجتماعي عنوسرة الكثير الاجتماعي بمعنى انه العالم بوالذات الشبه

المتقدم منه يشهد مرحلة تغير اجتماعي مركز سواء من حيث سرعة التغير أو دقته وعمقه والاثار التي يتركها حتى ان البعض يتساءل عن مدى قدرة الانسان على التكيف نفسيا مع هذه التغيرات دون حدوث اختلال اساسي في توازنه وليرتبط بذلك تساؤل الحدود الطبيعية بين اجزاء العالم وتعدد المشاكل والروابط الانسانية .

هذا الوضع الحضاري بسماته السالفة الذكر أدى الى خلق ثلاثة اشكال من المفارقات أو التناقضات : بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة ، وبين التطور العلمي والتكنولوجي وتطور الافكار والقيم والنظم الاجتماعية ، وبين مطامع الشعوب وامالها من ناحية وقدراتها الحقيقية من ناحية أخرى .

والذي يهمنا هنا هو التناقض الاول بين البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة والذي ازداد وضوحا وحدة بعد الحرب العالمية الثانية باستغلال عدد كبير من الدول الاسيوية والافريقية مما جعل موضوع التنمية يفرض نفسه كأحد القضايا المحلية في عالمنا المعاصر لازالة هذا التبلين الكيفي بين شطريه .

ان قياس قدرة الامم والشعوب على التقدم هو بمدى قدرتها على تجديد اساليب حياتها وتطوير مفاهيمها والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والثقافية — والاستفادة بما يتاح لها من التكنولوجيا الحديثة في اساليب حياتها والايمن بضرورة وجوب التغير المستمر في انماط حياتها ونظمها .

#### ثانيا - خصائص التخلف :

ولكن ماهي سمات البلاد المتخلفة (او كما يسميها البعض ببلاد العالم الثالث أو الدول النامية أو الدول الحديثة) مع الاحتميل من ان النظرة الاولى للواقع المعاصر قد يدفع الى الربط بين الفقر والتخلف وبين المعنى والتقدم فكم هناك من دول غنية نتيجة امتلاكها لبعض المواد الخام — كالبتترول مثلا — دون ان يعنى ذلك بالضرورة ان عملية التنمية قد قطعت فيها شوطا طويلا .

في الحقيقة لا يوجد معيار واحد للتخلف فيجمع البعض بين مستوى الدخل ومستوى التقدم والمستوى الصحي ويرى البعض الآخر معيارا آخر قوامه غلبة الطابع الزراعي واستخدام اساليب بدائية في الانتاج وجهود الاقتصاد وعدم انتشار التعامل النقدي وجمود البناء الاجتماعي وارتفاع معدل الوفيات وارتفاع نسبة الامية .

على انه يمكن تحديد سمات التخلف بشكل أكثر دقة بالاشارة الى :

أ ( البنيان الاقتصادي : لما كانت دراسات التنمية بدأت بالاقتصاد فلان الاساس الذي كان يستخدم لتحديد البلاد المتخلفة هو انخفاض مستوى الدخل ولكن يعيب هذا المعيار ان مستوى المعيشة لا يتحدد فقط بالدخل الذي يعبر عن جانب واحد من جوانب الاقتصاد القومي ولكن بموامل أخرى اقتصادية (كمستوى الاسعار ونمط الانتاج وادواته) وغير اقتصادية (نسق القيم والمعادات السائد وعدالة توزيع الناتج القومي) بالاضافة الى معايير أخرى اجتماعية كمستويات الصحة والتعليم .

ب) البنيان الاجتماعي ويتضمن عدة ابنية :

١ - البناء الديموجرافي فتمتيز البلاد المتخلفة بارتفاع معدل النمو السكاني ونسبة المواليد والوفيات واختلال التوزيع العمري .

٢ - البناء الايكولوجي : اذ تتمصف البلاد المتخلفة بانخفاض درجة العمرانية ووجود هوة بين الريف والمدن وسوء الاحوال الصحية وانتشار امراض سوء التغذية الامر الذي يعكس نفسه في انخفاض متوسط طول العمر .

٣ - البناء الطبقي : تتميز البلاد المتخلفة بوجود تفاوت كبير بين الطبقات ووجود الفواصل بينها بحيث يصعب عملية الانتقال من طبقة الى أخرى وعدم وجود طبقة وسطى عريضة وميل الطبقات الغنية الى الاستهلاك التفاخري ونقل الانماط الاستهلاكية الخاصة بالدول المتقدمة .

٤ - البناء التعليمي : فيتم بارتفاع نسبة الامية والتفاوت بين النساء والرجال في التعليم واستخدام أساليب تعليمية عتيقة وتسود القيم التي تدفع الى التواكل والقدرية والسلبية والجمود والميل الى التقليد ورفض الجديد وانخفاض المركز الاجتماعي للمرأة وخضوع السلوك الاجتماعي للعادات والتقاليد الموروثة .

ج ( البنين السياسى : وتتميز الدول المتخلفة بالخصائص الثلاث التالية :

- ١ - عدم الاستقرار .
- ٢ - عدم التكامل السياسى والاجتماعى .
- ٣ - غياب العقلانية فى اتخاذ القرار السياسى .

وتتضمن هذه الخصائص عديدا من العناصر مثل الانفصال بين النخبة الحاكمة والمحكومين مما يؤدى الى قصور المشاركة السياسية ومحدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسى واختلاط العلاقات السياسية بدرجة كبيرة بالعلاقات الاجتماعية والشخصية ... الخ .

### ثالثا - التنمية الاجتماعية :

هى تلك العمليات التى يتم عن طريقها توفير المناخ المناسب للمواطن من حرية وعدالة وطمأنينة ورعاية ورغاهية ومشاركة واستقرار لكى ينمو الى أقصى ماتسمح به امكانياته وقدراته ولكى يتكيف مع المجتمع لاحداث المتغيرات المطلوبة .

ان جوهر مفهوم التنمية الاجتماعية هو العنصر الانسانى بالتركيز على قواعد مشاركة الفرد فى التفكير والاعداد وتنفيذ البرامج الرامية الى النهوض به وبالاهتمام فى خلق فعالية برامج التنمية الاجتماعية التى تنحصر أساساً فى الخدمات الاساسية والخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والاسكان والضمان الاجتماعى والرعاية الاجتماعية

والترفيهية التي يمكن جمعها تحت عملية الاستعمار في الموارد البشرية بهدف التغيير .

والتغيير الاجتماعي — هدف التنمية الاجتماعية البشرية ظاهرة مستمرة حتمية لها طبيعة دينامية تختلف مستوياتها من حيث اذا كان الهدف هو الفرد أو المجتمع المحلي أو القومي كما تختلف سرعتها بحيث اذا زادت كانت ثورة اجتماعية . والتغير قد يكون غير مقصود أى تلقائي وهو مالا يمكن السيطرة عليه . اما التغيير المقصود فهو التغيير المخطط ويتم عن طريق عمل تعديلات وتحولات في علاقات ووظائف الافراد الاجتماعية . وهذا التغيير اذا ماتم في نلحية من نواحي المجتمع فله اثره على بقية النواحي الاجتماعية الاخرى ولذلك فان هذا التغيير هو من أهم اسس علاج المشاكل الاجتماعية .

ان التغيير الاجتماعي شرط اساسي لاحداث التقدم في المجتمع ، ولكن التغيير قد يؤدي في بعض مراحله الى التخلف الذي يظهر في صورة عمليات اجتماعية غير سوية تتم عنها مشكلات اجتماعية وعلاقات تتأخر تؤدي الى تفكك المجتمع . ومن هنا كان التوجيه لازما لعمليات التغيير الاجتماعي بتحقيق التكامل في الحياة الاجتماعية وللتنشئة الاجتماعية وللضبط الاجتماعي وأثر ذلك في اتمام عمليات التكيف والانسجام مع المتغيرات الجديدة .

#### رابعاً - السياسة الاجتماعية :

على أنه عند وضع خطط التنمية الاجتماعية فانه يتعين أن تستمد أهدافها من السياسة العامة للدولة .

والسياسة الاجتماعية هي ذلك الجزء الذي يشمل المجالات الصحية والتعليمية والزراعية الاجتماعية من السياسة العامة للدولة والذي يحدد الاستراتيجيات والمنهج التي يجب أن يسيى في نطالها العمل الاجتماعي في .

مختلف للبيئة المحلية الحضرية والريفية والصراوية بما يكفل تحقيق  
الاهداف الاجتماعية •

وتتبع السياسة الاجتماعية من عقيدة المجتمع وتراثه الفكرى  
وخصائصه الروحية والاجتماعية وتقاليد وواقع حياته واحتياجاته  
المتطورة ، كما انها تعد اطارا للخطط الاجتماعية وبرامجها ودليلا للتخطيط  
الاجتمعى والمنفذ لهذه الخطط فى الحاضر والمستقبل •

والسياسة الاجتماعية ليست فى معزل عن السياسة الاقتصادية بل  
تكمل احدها الاخرى فى سبيل تحقيق اهداف المجتمع وبقائه ونموه  
وتقدمه •

ولكى نصل الى تحديد واضح للسياسة الاجتماعية يجب ان نتناولها  
من جوانبها الوقائية والعلاجية والانمائية • فالسياسة الاجتماعية  
الوقائية يجب ان تشتمل على تحديد لواجبات الدولة والمجتمع ووضع  
البرامج الاجتماعية اللازمة لمنع حدوث المشكلات التى قد تعوق سير  
الفرد أو المجتمع نحو المشاركة الكاملة فى تحقيق الرفاهية الاجتماعية •

اما الجانب العلاجى منها فيجب ان يشتمل على البرامج والمشروعات  
الاجتماعية التى تفى بسرعة علاج ما يعترض سير الفرد والمجتمع من  
معوقات أو صعوبات تحد من الانطلاق نحو تحقيق التنمية الاقتصادية  
والاجتماعية الشاملة أو المشاركة فيها •

هذا بالإضافة الى ان الجانب الانمائى يتضمن البرامج والمشروعات  
الاجتماعية التى تحقق التنمية البشرية والمجتمعية وتتضمن مشاركة  
أفراد المجتمع فى إيجاد حلول لما يصادفه من مشكلات •

خامسا - مشكلات ومعوقات التنمية الاجتماعية فى مصر :

وتعدد القضايا الاجتماعية التى قد تعوق خطط التنمية الاجتماعية فى  
مصر ويمكن ابرازها فى الآتى :

٤ - أوضاع اجتماعية ترسبت من خلال النظم السياسية والاقتصادية والظروف التي مرت بها البلاد قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وفى الفترة التالية الى حركة التصديح .

٢ - قضايا اجتماعية جديدة وجدت طريقها من انطلاق الرغبات المكبوتة بعد زوال الضغوط المختلفة وذلك لتحقيق حياة كريمة لافراد المجتمع .

٣ - عوامل اقتصادية اذ ان السرعة التي تمت بها التنمية الاقتصادية لم تسايرها تنمية اجتماعية بنفس السرعة بما ادى الى تبليين مابين التقدم الاقتصادى والتقدم الاجتماعى .

٤ - عوامل سكانية فالزيادة السكانية تمتص معظم الزيادة فى الدخل القومى ولايقى مايحقق الارتفاع بمستوى الحياة .

وللتنمية فى كل مستوياتها ومرادحها مشاكلها وتحدياتها ولها معوقات ذات خصائص مختلفة وهذه المعوقات لاتعمل مستقلة عن بعضها البعض بل هى مترابطة متداخلة.لعمل بعضها من خلال البعض الاخر - ويمكن تصنيف هذه المعوقات وفقا لمجالاتها الى :

#### ١ ( المعوقات الاقتصادية :

وهى التى تتصل بالموارد الاقتصادية ومصادر الثروة الطبيعية ومدى ملائمة الظروف البيئية ومستوى التقدم التكنولوجى وكفاءة وسائل الانتاج المتلحة وحجم السوق المحلية ومعوقات تكوين رأس المال وحجم المنافسات الخارجية وتوفر عنصر التمويل ومصادره ومدى صلاحية الجهاز المصرفى ومدى تطور السياسة الضريبية ومدى التتميق بين معدلات الاستثمار فى قطاعات الاقتصاد القومى وقدره المجتمع على القيام بكفاءة بعمليات التخزين والنقل والتسويق ،



## (ب) معوقات إدارية :

١ — قصور الإدارة في تحقيق التوازن والتنسيق بين الأجهزة المشتركة في التنمية حتى تتمكن من تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعة ويسبب في هذا القصور ما يأتي :

( أ ) تداخل وتضارب وازدواج اختصاصات الأجهزة •

(ب) الافتقار إلى نظام جدوى سليم للحوافز •

( ج ) عدم تطوير وعدم مرونة الشريعات الخاصة بالعاملين •

٢ — عدم جدية المتابعة والتقييم لخطط وبرامج التنمية للتأكد من سلامة تحقيق الأهداف في مراحل مبكرة ثم إعادة تقدير الموقف التنفيذي بصفة مستمرة للأعداد للمراحل التالية •

٣ — عدم توافر الكفاءات والخبرات الإدارية اللازمة لتخطيط وتنفيذ خطط التنمية ومتابعتها ولقياس الجوانب المادية وغير المادية للتغير •

٤ — قيود البيروقراطية والإسراف في النفقات والتسبب في العمل •

## (ج) معوقات تخطيطية :

١ — عدم وجود إطار ذهني أو فكري للمخططين والمتقدمين لخطط وبرامج التنمية •

٢ — إغفال نسق القيم أي قواعد السلوك والعرف والنظم السائدة في المجتمع •

٣ — تطبيق بعض نماذج تنمية نشأت في ثقافات مختلفة تماماً عن الواقع الثقافي للمجتمعات المنقول إليها تلك النماذج دون تطويرها لكي تلائم واقع هذه المجتمعات •

٤ — عدم موافقة التخطيط بتحديد اهداف خيالية كبيرة في أزمنة قصيرة •

٥ — عدم الاهتمام بالتخطيط للمشاركة الشعبية في خطط التنمية فطالما انها تركز على الانسان باعتباره وسيلة وهدفا في نفس الوقت فلا بد من أخذ رأيه ومشاركته فيها ، ولضمان عملية المشاركة في تخطيط التنمية هناك عدة وسائل أهمها :

(أ) إن يكون لدى أفراد المجتمع الرغبة والمقدرة على خدمة مجتمعهم

(ب) أن تتشكل المجالس المحلية بالصورة التي تؤدي للمجتمع نفعاً حقيقياً •

(ج) أن تتحدد مسئوليات الأفراد أو الهيئات في تنفيذ خطط التنمية وذلك بعد اشتراكهم في وضعها •

(د) أن تكون المشاركة الشعبية متكاملة (من بدء الفكرة والتخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها) •

٦ — نقص البيانات والاحصاءات الدقيقة والالتزمة للتخطيط السليم ولتحديد الاهداف والتنسيق بينها لتجنب التعارض بين الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية ثم التنسيق بين قطاعات الخطة عند وضعها موضع التنفيذ •

٧ — تعثر قياس كفاية أو غالية الموارد في الأنشطة التي تخدم الأغراض الاجتماعية مباشرة بالنسبة لقياس مثيله في الأغراض الاقتصادية مما يؤدي الى الاعتماد عن الطريق السليم في تخصيص الموارد لتحقيق الاهداف الاجتماعية •

(د) معوقات سياسية :

وعى معوقات تتمثل بنظام أنكم في المجتمع ومدى تفويض السلطات

على المستويات المختلفة ونوع القيادة وأسلوبها ونوع الايدولوجية السائدة وشكل العلاقة بين السلطات العلمية (التشريعية والقضائية والتنفيذية) واشكال التنظيمات الحزبية وانعكاس المصراعات والازمات الدولية على الاوضاع الداخلية والظروف الاستعمارية وانعكاس اثارها على جوانب المجتمع .

#### هـ) معوقات ديموجرافية :

١ -- عدم التوازن بين حجم السكان وبين الموارد والامكانات المتاحة .

٢ -- سوء توزيع السكان على الامتداد الجغرافي للمجتمع سواء في الريف أو الحضر .

٣ -- عدم ملائمة توزيع السكان لمتطلبات التنمية .

٤ -- اختلال التركيبات السكانية المختلفة عن الممار الطبيعي والذي قد يترتب عليه سوء توزيع السكان على الانشطة الاقتصادية المختلفة وتركيز اغلبهم في الانشطة الاولى والخدمات وزيادة نسبة الاعالة (لصغار السن والشيوخ) .

٥ -- ارتفاع نسبة الامية بين افراد المجتمع وقلة عدد المتعلمين وتدهور النواحي الصحية وارتفاع نسبة الاصلبة بالامراض وخاصة المتوطنة .

٦ -- سوء العمالة وارتفاع نسبة البطالة .

٧ -- انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي .

#### و) معوقات اجتماعية :

وهي التي تتصل بالبنيان الاجتماعي القائم خاصة مايتصل منها

بالتركيب الاسرى والعلاقات السائدة بين افراد المجتمع ووجود الطبقات المتميزة بالمجتمع ومدى التفاسك والتفكك الاسرى وشكل ومضمون العلاقات الاجتماعية بين الافراد والاسس التى تحكم التعامل والادوار والمكانة الاجتماعية .

### ز) معوقات ثقافية :

وهى تتعلق بمدى التوافق بين عناصر الثقافة القائمة ومدى الازدواج أو التجانس بين الثقافات المحلية للريف والحضر وحجم واتجاه الادتكك الثقافى بين المجتمع والمجتمعات المحلية ودرجة تعصب المجتمع لثقافته ومدى ملائمة الاطر القيمى السائد ومرونته ومدى قابلية العادات والتقاليد السائدة للتغيير ومدى الافكار السائدة والامثال المنتشرة فى المجتمع مما يؤدى الى رفض ايه مبتكرات أو تعديلات بالنسبة للانشطة القائمة وعلى العموم فان تغير الجوانب المادية من الثقافة يواجه بدرجة اقل من مقاومة أعضاء المجتمع من تلك التى يواجه بها تغير الجوانب الاجتماعية المرتبطة بالعقائد والقيم السائدة .

وفى مصر ظهر فى الفترة الاخيرة تحول خطير فى القيم فى حياتنا وذلك لان طرق الاختيار فى مجال السلوك الفعلى قد طرأ عليها تغيير حاد ملحوظ من شأنه ان يعوق الانتاج وان يعرقل خطوات التطور الاجتماعى بصفة عامة وحسبنا فى هذا الصدد ان نفكر :

العزوف عن العمل مادام الدخل مضمونا .

الاستغلاف بالانتان حتى اذا ما عمل — طالما كان الكسب متساويا مع دالتى الانتان والاهمال .

الغياب عن العمل ان أمكن ذلك .

فضلا عن الجوانب المدمرة من رشوة واختلاس وانحراف .

— ولو كانت هذه الظواهر (السلبيات) مغروزة في ثقافتنا التقليدية التي امتدت عصورا طويلة لضعف الامل في تغييرها تغييرا ملحوظا ولكن حقيقة الامر ان بعض مما ذكره هو ظواهر طارئة علينا الى جانب ظواهر أخرى لها فينا صفة الدوام النسبي . لذلك فانه يحسن ان نركز على أوجه النقص الطارئة .

سادسا - الاولويات في برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية :  
هناك بعض المقترحات التي يمكن اتباعها للتنظير على هذه المواقف والمشكلات ، ونذكر منها مايلي :

١ - الاهتمام بوضع سياسة سكانية مناسبة :

وبصفة خاصة عن طريق البرامج التالية :

أ ( برنامج لتحديد الحجم الامثل للسكان ، ولمعدلات النمو السكاني يستهدف ذلك تحقيق سياسة خفض معدلات النمو السكاني الحالية وتطوير برامج لتنظيم الاسرة في اطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة .

ب ( برنامج لوضع خريطة سكانية جديدة لمصر عن طريق انشاء عدد من المجتمعات الجديدة في الصحراء وبصفة خاصة في الصحراء الغربية والمناطق الساحلية وفي سيناء . وترتبط بهذه الخريطة السكانية خريطة التنمية الاجتماعية والخدمات .

ج ( برنامج لاعادة بناء القرية ، يتضمن تحديد المفهوم من «اعادة البناء» وعدد القرى التي سينفذ البرنامج فيها .

د ( برنامج لتخطيط القوى العاملة يتضمن :

اولا : وسائل رفع الكفاءة الانتاجية والمستوى التكنولوجي والانتاجي للقوى العاملة المصرية .

ثانها : ربط التعليم والتدريب باحتياجات الانتاج والخدمات •

ثالثا : خلق فرص العمالة اللازمة لاستيعاب خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية •

٢ - اقامة المرافق الاساسية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية :  
وبصفة خاصة في مجالات النقل والمواصلات والاسكان وذلك عن طريق البرامج التالية :

١ ( اقامة شبكة للمواصلات البرية والنهرية والبحرية والجوية والسلكية واللاسلكية والموانى والمطارات • وهذه الشبكة تخدم النشاط الاقتصادى والمجتمعات الجديدة فى الصحراء والمناطق الساحلية والمراكز الصناعية وتربط بين الداخل والخارج لخدمة التجارة الداخلية والخارجية والسياحية • كما تخدم ترشيد التوزيع الجغرافى للسكان بما يخفف من الضغط على الموارد الطبيعية فى مناطق الازدحام التقليدية ممثلة فى المدن الكبرى وفى المحافظات بعينها فى وادى النيل والدلتا •

ب) تدمير منطقة قناة السويس وسيناء بما يتمشى مع التطور الحضارى المقرر للمنطقة •

ج) برنامج للاسكان الشعبى والمتوسط يهتم بالاحياء الشعبية الى جانب استيعاب الزيادة السكانية ، مع مراعاة ان يرتبط الاستيعاب بالخريطة السكانية الجديدة ، الأمر الذى لا بد وان يساعد الجهود التى يجب بذلها لوقف تيز الهجرة الجارف الى العواصم الكبرى وعلى الاخص الى القاهرة •

٣ - التوسع الكمى والكيفى فى الخدمات اللازمة للمواطنين فى حياتهم اليومية :

وفى نشاطهم الانتاجى : كالتعليم والثقافة ، والصحة ، والتأمينات الاجتماعية وخدمات الامن والعدالة ، بما يضمن الارتفاع المستمر

بقدرات المواطنين ومهارتهم وبما يتفق مع احتياجات التنمية ، ومع مراعاة ما تحقق في العالم من قفزات علمية وتكنولوجية وذلك عن طريق البرامج والمشروعات ومن أهمها ما يأتى :

أ ) برنامج لاصلاح النظم التعليمى يحقق تعميم الالزام وتصفية أمية القوى الشابة العاملة (حتى سن ٤٥) ، كما يضمن تلبية التعليم لمتطلبات المجتمع المصرى وكذا الدول العربية والافريقية في الحاضر وفى المستقبل ويعطى الاهتمام الكافى للتعليم الحرفى والمهنى الى جانب التعليم الاكاديمى ، كما يضمن الارتقاء المستمر بمستويات التعليم في النوعيات المختلفة وتحقيق عائد ايجابى لاستثمارات التعليم ، مع مراعاة ما تحقق من تقدم علمى وتكنولوجى على المستوى العالمى كما يحقق هذا البرنامج كذلك ان تكون السياسة التعليمية وسيلة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاهداف الاجتماعية بعيدة المدى لخفض معدلات النمو السكانى ولتنفيذ الخريطة السكانية الجديدة .

ب) برنامج لدعم البحث العلمى يتضمن نظاما لتوثيق ونشر نتائج البحوث العلمية ، وخطة للبحوث العلمية التى تتطلبها احتياجات التنمية تتعاون في تنفيذها اكاديمية البحث العلمى ومراكز البحوث والجامعات بما يؤكد قدرتها على تطويع التكنولوجيا الاجنبية وعلى اكتشاف حلول علمية أصيلة لمشكلاتنا .

ج ) برنامج للثقافة يضمن الارتفاع بالمستوى العام للمواطنين وبصفة خاصة في مجالات نقل التكنولوجيا الى الجماهير المريضة عن طريق أجهزة الثقافة والاعلام .

د ) برنامج صحى يكفل الترابط المفترض بين الناحيتين الوقائية والعلاجية والقضاء على الامراض المتوطنة ، والتوسع في الخدمة الصحية الدكومية والتأمينية . والارتفاع بمستوى الاطباء ومعاونيهم

ويكفل مثل هذا البرنامج الصحى خدمة أهداف التنمية الشاملة الاخرى  
وبصفة خاصة ما يتعلق منها بزيادة الانتاج • بخفض معدلات النمو  
السكانى • وباعادة توزيع السكن على المناطق المختلفة •

هـ ( برنامج التوسع فى مظلة التأمينات وتحقيق أهداف التضامن  
الاجتماعى •

و ( برنامج لدعم وتطوير اجهزة الامن ولتحقيق اساليب الدفاع  
الاجتماعى ضد الجريمة والانحراف وللربط بين مفهوم الامن والمتغيرات  
الاقتصادية والاجتماعية •

ز ( برنامج لدعم القضاء بما يكفل سيادة وسرعة البت فى المنازعات  
وتعزيز الهيئة القضائية والارتفاع المستمر بمستوى ادائها •

٤ - ترشيد المجتمع وتطوير ظروف الحياة فيه :

وذلك عن طريق تنمية العادات والقيم وتوطيد العدل الاجتماعى  
والسلوك الرشيد القائم على العلم والايمان وتطوير ظروف الحياة فى  
المجتمع المصرى وتوفير الرعاية الاجتماعية للمواطنين بما يحقق  
الاستقرار ويوطد دعائم الوحدة الوطنية •

ولتحقيق ذلك تشتمل الخطة على مجموعة متكاملة من البرامج من  
أهمها ما يأتى :

أ ( برنامج لتنمية القيم الدينية والوطنية •

ب ( برنامج لرعاية الطفولة يتضمن بصفة خاصة التوسع فى دور  
الحضانة فى المناطق الصناعية والسكنية • مع الاهتمام بتثاقف الطفل •

ج ( برنامج لرعاية الشباب •

د ( برنامج لدعم دور المرأة فى العمل الوطنى •



هـ) برنامج لرعاية الشيخوخة •

و) برنامج لدعم الرياضة •

هـ - تحقيق الادارة العلمية في مجالات التنمية الاجتماعية والخدمات :

ان التنمية — وفقا لنجارب الدول المتقدمة — لا تحقق فقط بالاستثمارات واقامة المشروعات بل ان الادارة العلمية السليمة تعتبر عاملا رئيسيا في نجاح التنمية ، وفي الاسراع بها •

ولذلك فانه من الضروري ان يملحظ وضع الخطط الخمسية للتنمية الاجتماعية والخدمات وضع خطة للارتفاع بمستوى ادارة هذه التنمية • فلقد عمت الشكوى من ادارة التنمية في الماضي نتيجة لعدم وضع الاهداف والبرامج القومية والقطاعية ولعدم الالتزام بالخطة • ولتركيز السلطات ولطول الاجراءات ولعدم ملاءمة اللوائح المالية والادارية الموحدة التي قد يرى التخطيط استبدالها ، وكذلك ظهور بعض حالات الانحراف كالحصول على مقابل لاداء الخدمة ، والرشوة والمعمولة •

ولاشك ان القضاء على هذه السلبيات سوف يتطلب جهدا مكثفا وفكرا علميا سليما • ولكنه أمر ضروري • ويجب الاقدام عليه • وتوجيه العناية الكافية له على ضوء الخبرات المحلية والمالية •

## الهوامش والمراجع

- (١) وزارة للتخطيط ، الانسان المصرى ، المجلد الثانى ، الجزء  
الاول ، القاهرة ، ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ ، ص ٢١٦ .

# الفصل الثانى

## تجربة التخطيط فى مصر

### مقدمة

أولا : فترة الخمسينيات

ثانيا : فترة الستينيات (الخطـة الخمسية الأولى وخطـة الانجاز)

ثالثا : فترة السبعينيات والانفتاح الاقتصادى

رابعا : فترة الثمانينيات (الخطـة الحالية والخطـة المستقبلية)



## مقدمة :

تميزت الفترة السابقة لثورة ١٩٥٢ بركود في النشاط الاقتصادي وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي ، وضياح الثروة القومية تمثل في استخدام الارصدة .لاسترلينية التي كانت قد تراكمت لصالح مصر لدى بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية في تمويل الاستهلاك الترفي للفئات العليا في المجتمع دون محاولة جديدة لاعادة تحديد رأس المال القومي الذي تقادم في خلال فترة الحرب والفترة التالية لها . وهكذا وجهت الثورة منذ يومها الاول بضرورة اتخاذ خطوات عملية وسريعة من أجل تنمية الاقتصاد القومي ، والقضاء على المعوقات والمشكلات الاجتماعية في مصر .

ويعرض هذا الفصل بايجاز لتجرب التخطيط في مصر منذ أوائل الخمسينيات وحتى الخطة الخمسية المستقبلية (١٩٨٨/٨٧ - ٩١/٩٢) مع اشارة خاصة لوضع التخطيط الاجتماعي في هذه الخطط ، وذلك على النحو التالي :

أولا : فترة الخمسينيات .

- ثانيا : فترة الستينيات (الخطة الخمسية الاولى وخطة الانجاز) .
- ثالثا : فترة السبعينيات والانفتاح الاقتصادي .
- رابعا : فترة الثمانينيات (الخطة الحالية والخطة المستقبلية) .

ونعرض لهذه المراحل كما يلي :

أولا - فترة الخمسينيات :

من الجدير بالذكر ان فترة الخمسينيات هي فترة التوجيه الحكومي

للاقتصاد المصرى • فقد بدأت مرحلة جديدة فى أسلوب ادارة الاقتصاد  
بقيام ثورة ٢٣ يولية عام ١٩٥٢ وذلك للاسباب الاتية ::

١- صدور قانون الاصلاح الزراعى فى سبتمبر ١٩٥٢ ليس ليكون  
هدفا اجتماعيا وسياسيا فقط وانما هدفا اقتصاديا كمدخل ضرورى  
للتصنيع •

٢- انشاء المجلس الدائم للانتاج القومى فى عام ١٩٥٢ ، وانشاء  
المجلس الدائم للخدمات العامة فى عام ١٩٥٣ وهذا مكن الحكومة من  
السيطرة على القطاعات الانتاجية والخدمة •

٣- صدور القانون ١٤١ لسنة ١٩٥٥ بانشاء لجنة التخطيط القومى  
وحدد مسئولياتها •

٤- عام ١٩٥٦ شهد بداية جديدة فى أسلوب الاقتصاد القومى (تأميم  
قناة السويس) •

٥- انشاء وزارة الصناعة — تأميم المصالح الانجليزية والفرنسية  
واليهودية المقيمين فى مصر ، عام ١٩٥٧ عاما حاسما بالنسبة لتعاظم  
دور الدولة فى النشاط الاقتصادى •

٦- انشاء المؤسسة الاقتصادية كنواة للقطاع العام •

٧- تأميم الشركات البريطانية والفرنسية ورؤوس اموال بعض  
اليهود اتاح للدولة السيطرة على جزء كبير من النشاط المصرفى ونشاط  
عمليات التأمين •

٨- استكمال اجراءات التخصيص فى يناير سنة ١٩٥٧ بصحور قوانين  
تدخل جميع البنوك الاجنبية وشركات التأمين وفروع الشركات التجارية

الاجنبية على شركات مساهمة مصرية يمتلك مصريون أغلب أسهمها ،  
وتصبح الادارة مصرية كذلك .

— صدور القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ المعروف بالقانون البنكي  
والائتمان ، وفيه تأكدت للمرة الثانية بعد القانون رقم ٥٧ لسنة  
١٩٥١ صفة البنك الاهلي كبنك مركزي للدولة مسئول عن السياسة  
الائتمانية والمصرفية (وكان قد تم للحكومة الاستيلاء على نصيب  
البريطانيين في البنك الاهلي بموجب قوانين التمصيل المشار اليها  
سابقا) .

— في عام ١٩٥٧ وصفت وزارة الصناعة (بمناهج السنوات الخمس  
للتصنيع) وانشئت الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس  
للسانعة .

— صدور القرار الجمهوري رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ الذي نص على  
ان يتولى رسم سياسة التخطيط القومي هيئتان هي المجلس الاعلى  
للتخطيط ولجنة التخطيط القومي بعد اعادة تشكيلها ، وحيث صدر بعد  
ذلك قرار يقضى بادماج مجلس الانتاج والخدمات في لجنة التخطيط  
القومي .

— اعدت لأول مرة في عام ١٩٥٧ ميزانية للنقد الاجنبي ، وكانت  
تمد على أساس ربع سنوي تحولت فيما بعد على أساس سنوي مع  
بداية الخطة الخمسية الاولى .

— في أعوام ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ وحتى منتصف عام ١٩٦٠ قامت لجنة  
التخطيط القومي والتي تحولت في هذه الفترة الى وزارة للتخطيط  
القومي باعداد الكثير من البيانات الاحصائية والدراسات الاقتصادية  
كدراسات تمهيدية لاعداد الخطة الخمسية الاولى . وفي هذه الفترة  
استفادت وزارة التخطيط من خبرة الكثير من اساتذة وخبراء التخطيط

في للعالم سواء من البلاد الغربية أو البلاد الاشتراكية لتطوير أساليب  
اعداد الخطة .

### ثانيا - فترة الستينيات :

تم تنفيذ خطتين خلال الستينيات الاولى هي الخطة الخمسية  
(١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) ، والثانية هي خطة الانجاز (١٩٦٨/٦٧ -  
١٩٧٠/٦٩) .

ونشير في هذه الفترة الى الجوانب المتعلقة بالتخطيط الاجتماعي  
فقط .

### الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٥/٦٤ - ١٩٦١/٦٠)

لقد بدأ اعداد هذه الخطة بتحديد الاهداف الرئيسية والاتفاق  
على الاطار العام . وتم التقسيم الى قطاعات بحيث يسير  
التقسيم مع الاهداف الأخرى وأجريت دراسات اقتصادية وفنية  
قامت بها لجنة التخطيط القومي ووضع المشروع الأول لاطار الخطة  
معبرا عن الهيكل الرئيسي للإنتاج والاستثمارات المطلوبة لتحقيق  
الهدف وتحقيق التوازنات المطلوبة بين الدخل والانفاق وبين  
الاستثمارات والموارد المالية وبين الإنتاج والخدمات .

وهكذا أمكن رسم أهداف كل قطاع في صورة عريضة عرضت  
على الفنيين لتساعدهم على وضع مشروعاتهم المحددة وتقويمها ثم  
ادماجها في خطة متكاملة للقطاع الذي أصبح جزءا من الخطة القومية  
وكانت المشكلة هنا أن دراسة المشروعات تمت على أساس نظرة جزئية  
تتعلق بالقطاع نفسه دون النظر الى علاقاته بالقطاعات الأخرى .

ولقد قامت لجنة التخطيط القومي في ضوء هذه الدراسات التفصيلية  
للمشروعات والافضليات الفنية بتنسيق وترتيب واعتماد القائمة النهائية  
للمشروعات التي أصبحت بعد كل الدراسات قائمة متوازنة متماسكة



تضمنت اطار الخطة ثم بحثت من جهة أخرى للتأكد من أن تنفيذها في حدود الطاقة المالية والبشرية للدولة سوف يؤدي الى تحقيق الأهداف المطلوبة واقتضى ذلك تقدير الطاقة المالية للدولة ورسم سياسة استخدامها واقتضى ذلك أيضا دراسة احتياجات الخطة من الأيدي العاملة في مختلف مستويات التدريب ومدى توافر الخبرة الفنية وتنظيم تعبئة القوى الفكرية والخبرة العملية والمواهب الابتكارية والتنظيمية في الدولة مع تشجيع البحث العلمي والدراسات الاجتماعية .

ويعد استكمال اعداد الخطة طبقا للهدف الأساسي وهو مضاعفة الدخل في عشر سنوات قسمت هذه الى فترتين كل منها خمس سنوات واعتمدت مشروعات الخطة الأولى وقسمت الى مراحل سنوية ، ربط تمويل احتياجاتها بميزانية الدولة المادية مما يساعد على تحقيق قدر من المرونة في التخطيط ، ويساعد رجال التخطيط على أن يدرسوا أية صعوبات في تحقيق الأهداف أو أخطاء في التقديرات . وكذلك انشئ نظام لمتابعة تنفيذ الخطة على أساس ربع سنوى .

ولقد روعى في أهداف الخطة الأولى أن تحقق ما يأتى (١) :

١ — تحقيق أقصى معدل لنمو الدخل .

٢ — رفع مستوى المعيشة للشعب سواء في المستقبل القريب أو البعيد .

٣ — خلق نمو متوازن ومحاولة ادخال تغييرات اجتماعية واقتصادية تتماشى مع أحوال المجتمع وامكانياته .

٤ — زيادة فرص العمل .

٥ — تحقيق العدالة الاجتماعية والكفافية الانتاجية وزيادة معقولة في الاستهلاك .

٦ — توفير الخدمات ( التعليم والصحة والرعاية الأسرية

والاجتماعية والتوسع في الامكانيات الثقافية والسياحية ورعاية للشبلب... الخ) .

٧ - خلق الشعور بالمسئولية التوصية والتعاون .

وتطبيقا للمعايير التي اتفق عليها في الأولويات في الخطة القومية الشاملة بالنسبة للخدمات أمكن تحديد الأولويات بين المشروعات على الاسس التالية :

١ - الاهتمام بوسائل الوقاية في جميع المجالات - الوقاية من الجهد - الوقاية من البطالة - الوقاية من المرض ... الخ .

٢ - الاهتمام بالخدمات التي ينتفع بها مجموعات من السكان أكثر من الخدمات الفردية مثل الخدمات التي تقدم لسكان الريف أو للعامل أو للأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع .

٣ - الاهتمام بالخدمات التي تعتبر من العوامل المساعدة للتنمية الاقتصادية مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتأهيل المهني ... الخ .

نصيب الخدمات في استثمارات الخطة الخمسية الاولى :

انه في ضوء هذا الاطار وعلى أساس هذه المبادئ قد قامت كل وزارة من وزارات الخدمات بدراسة المشروعات وإعداد البرامج كما أوضحنا وتم التنسيق والدراسة والبحث واعتمد اطار الخطة الشاملة على الوجه الآتي :

## توزيع الاستثمار في الخطة الخمسية الأولى

١٩٦٥/٦٤ - ٦١/٦٠

القطاعات	الاستثمارات بالمليون جنيه	%
زراعة	٢٢٥٠٣	١٣ر٣
رى وصرف	١١٩ر٤	٧ر٤
السد العالي	٤٧ر٣	٢ر٨
صناعة	٤٣٩ر٢	٢٥ر٥
كهرباء	١٣٩ر٥	٨ر٢
نقل - مواصلات - تخزين	٢٣٦ر٨	١٤
قنال السويس	٣٥ر٠٠	٢ر١
مباني سكنية	١٧٤ر٦	١٠ر٣
المرافق العامة	٤٨ر٨	٢ر٩
الخدمات	١١١ر٠٠	٦ر٥
التغير في المخزون	١٢٠ر٠٠	٧
الاجمالى	١٦٩٦ر٩	١٠٠

ويلاحظ أن نسبة ما خصص للخدمات من اجمالى الاستثمارات كان يقدر ٦ر٠٪ فقط ارتفعت أثناء التنفيذ الى ٧ر٣٪ وهى نسبة منخفضة ولو أنه قد ظهر أنها عالية بسبب الطموح الذى عم جميع قطاعات الخطة ثم ظهر أن التنفيذ فى الخدمات بالنسبة للمبالغ التى خصصت أصلا كانت مرتفعة حيث وصلت الى حوالى ٩ر٣٪ تقريبا ولقد كان توزيع هذه الاستثمارات على الوجه الآتى :

## توزيع استثمارات الخدمات في الخطة الخمسية الأولى

٦٥/٦٤ - ٦١/٦٠

النشاط	قيمة الاستثمارات بالمليون جنيه
خدمات تعليمية	٤٢٥
بحوث علمية	٦٤
خدمات صحية	١٠٤
خدمات أمن وعدالة	٨٥
خدمات اجتماعية ودينية	٥٢
خدمات ثقافية وترويحية	٨٨
خدمات سياحية	١٠٦
خدمات أخرى	١٨٦
اجمالي عام	١١١٠

ان العناية الكبرى التي وجهتها الخطة الخمسية الأولى لم تقتصر على دراسة المشروعات والبرامج التي تعمل على تحقيق الرعاية الصحية والطبية لكل مواطن علاجاً ودواء والعمل على انتشار سبلها في كل مكان من الوطن وضمان وسائل رعاية خاصة للامومة والطفولة ومخارية الأمراض المتوطنة والمعدية وتحسين أساليب التغذية ثم اتاحة سبل العلم لكل مواطن بقدر ما يتحمل استمداؤه ومواجهه مع تكافؤ الفرص وصياغة القيم الأخلاقية التي يجب ان تتوفر في مجتمع الرفاهية ، بل أيضا أكدت توسع في خدمات الشباب والخدمات الاجتماعية والثقافية والسياحية والترفيهية والدينية وتوفير خدمات الأمن والعدالة وتقوية المنظمات العمالية الثقافية وتوسع في التأمينات الاجتماعية والصدقية وتنمية المجتمعات المتخلفة في الريف والمناطق

الصحراوية وزيادة في فرص العمل كما عملت على رفع مستوى الخدمات  
عموماً •

ولقد لوحظ على الخطة الخمسية الأولى للخدمات :

١ — الاهتمام بالمنشآت والتوسع في عددها بشكل لم يراع فيه  
مستوى الخدمة رغم أن تلك المنشآت قد أدت الى زيادة ملحوظة في  
نفقات الادارة أيضا •

٢ — استوعبت الخدمات الكثير من السلع الاستهلاكية التي استخدمت  
في أداء الخدمة نفسها كما أدت الى زيادة في الأجور والدخل ورفعت  
من القوة الشرائية ومتطلبات الكثير من السلع الاستهلاكية رغم عدم  
إمكان تحقيق ما كان مستهدفا بالنسبة لتنمية الانتاج السلمى مما أدى  
الى ارتفاع أسعار السلع واختفائها خصوصا مواد البناء ووسائل  
النقل وكثير من السلع الأساسية •

٣ — نظرا للتوسع العددي في عدد المنشآت الخاصة بالخدمات  
دون الاستعداد بتوفير الفنيين اللازمين لأداء الخدمة وادارة هذه  
المنشآت بالاعداد المناسبة من القوى البشرية على المستوى المطلوب فقد  
أدى ذلك الى عدم الاستفادة الكاملة من هذه المنشآت والى وجود  
طاقات معطلة أو غير مستقلة بالشكل الواجب من بشرية ومادية •

٤ — ان خطة الخدمات قامت ولم يكن هناك وعى تخطيطى على  
أى مستوى من المستويات ابتداء من القائمين على شؤون التخطيط في  
الوزارات أو المختصين باقتراح المشروعات الى جماهير الشعب الذين  
تقدم اليهم الخدمات مما أدى الى الكثير من الاسراف — اسراف في  
اقامة المباني الفخمة ؟ دون الاهتمام بالخدمة نفسها واسراف في مطالب  
الشعب الذى أصبح يحس بكيان الدولة ممثلا في واجباتها دون التقيد  
بواجبات الشعب قبل منشآت الخدمات وحسن استخدامها •

٥ - الكثير من مشروعات خطة الخدمات اقترحت واعتمدت من غير دراسات دقيقة عن الحاجة الحقيقية لها أو بتقدير الحجم المناسب للمشروع أو حساب التكلفة على أسس عالمية من البحث والتجربة ، وكانت النتيجة أن حدثت عدة تقلبات وهزات أثناء التنفيذ بما كان يشعر القائمين على شئون التخطيط أنهم دائما يخرجون عن اطار الخطة المرسومة لا في حدود المرونة المقبولة في التخطيط وانما الى درجة تغيير معالم الاطار تماما كما حدث في السياحة مثلا .

خطة الانجاز الثلاثية (٦٧ - ١٩٦٨ - ٦٩ - ١٩٧٠) :

قامت خطة الانجاز على اعتبارين اساسيين هما :

الاول : ضرورة تعبئة الموارد المتاحة للتنمية في هذه السنوات الثلاث وتوجيهها لتحقيق أهداف الانتاج التي تساعد على سد العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الدخل بأعلى معدل ممكن .

الثاني : قصر خطة الخدمات على المشروعات الضرورية التي تؤثر تأثيرا مباشرا على عملية الانتاج والتنمية الاقتصادية ، ثم المشروعات التي تهتم بلوقاية والعلاج الصحي ، ثم المشروعات التي ترفع من كفاءة القوة البشرية من تدريب وتعليم وأخيرا المشروعات التي تعتبر موردا للنقد الاجنبي مثل السياحة .

ولقد رؤى تخصيص مبلغ ٥٨٨ مليون جنيه للخدمات موزعة على الوجه التالي على أن تلتزم جهات التنفيذ بهذه الخطة وأن يرتبط توزيعها على السنوات الثلاثة بالميزانية ولايجوز التجاوز أو تنفيذ مشروع غير وارد بالخطة .

ويلاحظ ان ظروف حرب ١٩٦٧ كلنت المحصور الاساسى لخفض نصيب الانفاق على الخدمات الاجتماعية في خطة الانجاز السابقة .

بيان	الاستثمار بالمليون جنيه
خدمات تعليم	٢٧٠٦
خدمات علمية	٢٠٢
خدمات صحية	٩٨
خدمات دينية واجتماعية	٧
خدمات أمن وعدالة	٢٣٣
خدمات ثقافية وسياحة وشباب	١١٨
خدمات تنظيمية	٢٨
مشروعات الادارة المحلية	١٤
الاجمالى	٥٨٠٨

### ثالثا - فترة السبعينيات والانفتاح الاقتصادى :

لقد استمر التفكير في أوائل السبعينيات كما كان الحال في أواخر الستينيات من حيث الاقتصاد على التخطيط السنوى • وقد كانت هناك محاولة في أواخر عام ١٩٧١ لاعداد خطة عشرية تغطي الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ وأعدت بيانات ودراسات على المستوى القومى والقطاعى ، ولكن لم تصدر هذه الخطة في شكل نهائى (٣) •

وفي عام ١٩٧٣ صدر القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة ومتابعة تنفيذها ولقد حل هذا القانون محل القانون ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن التخطيط والمتابعة • ولقد تناول القانون رقم ٧٠ أقسام الخطة ومكوناتها واجراءات وضعها ومتابعتها •

وفي عام ١٩٧٤ فكر المسئولون في اعداد خطة خمسية تغطي السنوات ٧٦ - ٨٠ على ان يسبقها خطة انتقالية تغطي الفترة يوليو ١٩٧٤ - ديسمبر ١٩٧٥ - ولقد أعدت بالفعل هذه الخطة الانتقالية «اما الخطة ٧٦ - ١٩٨٠» فلم تصدر في شكل نهائى •

وفي عام ١٩٧٧ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧ بتقسيم الجمهورية الى ثمانية اقاليم اقتصادية كأساس للتخطيط الاقليمي . وتشمل هذه الاقاليم : اقليم القاهرة ، اقليم الاسكندرية ، اقليم الدلتا ، اقليم قناة السويس ، اقليم مطروح ، اقليم شمال الصعيد ، اقليم أسيوط ، اقليم جنوب الصعيد .

وفي عام ١٩٧٧ قامت وزارة التخطيط باعداد خطة تغطي السنوات ٧٨ - ١٩٨٢ وكان التفكير في الخطة ان تكون على اساس متحرك .

وأخيرا في عام ١٩٨٢ أصدرت وزارة التخطيط الخطة الخمسية الحالية ٨٢/١٩٨٣ ٨٦/١٩٨٧ ، وبدىء في تنفيذها في يوليو ١٩٨٢ .

ومن الاستعراض السابق يتضح لنا انه خلال السبعينات لم تصدر خطة متوسطة الاجل في شكل نهائي ، وانما اقتصر الامر على الخطط السنوية ، وربما يكون السبب في ذلك حدوث تغيير في أسلوب ادارة الاقتصاد القومي تمثل في اعلان الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي السياسة الرسمية لها ، ومحاولة تسير النشاط الاقتصادي من خلال آليات السوق . ولقد تجسد ذلك في مجموعة القوانين والاجراءات الاقتصادية التي صدرت خلال السبعينات . وسوف نحاول فيما يلي ان نستعرض سريعا أهم تلك القوانين .

#### ١ - القرار الوزاري رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء السوق الموازية للنقد الاجنبي :

فكرت السلطات النقدية في قيام سوق موازية للنقد الاجنبي بجانب السوق الرسمية تشرف عليها هذه السلطات بحيث تجمع السوق الموازية في اطار موحد الاجراءات النقدية التشجيعية التي سبق صدورها في مجال جذب مدخرات المصريين وتشجيع السياحة والصادرات غير التقليدية وبحيث تحدد السلطات موارد السوق واستخداماتها ، على ان يتحدد السعر في هذه السوق طبقا للعرض والطلب .



وبذلك صدر القرار الوزاري رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٣ بإنشاء السوق الموازية للنقد الاجنبي على ان يسرى اعتبارا من ١/٦/١٩٧٣ .

وبتاريخ ٢٧/١٢/١٩٧٨ صدر قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٧٢ يقضى بتوحيد سعر الصرف في السوقين الرسمية والموازية اعتبارا من أول يناير ١٩٧٩ بحيث يسرى اعتبارا من هذا التاريخ سعر الصرف المعمول به في السوق الموازية ، باستثناء ما يتعلق باتفاقات الدفع الثنائية مع الدول غير الاعضاء في الصندوق . ويعتبر هذا القرار توسيعا لنطاق السوق الموازية تحت اسم مجمع النقد الاجنبي لدى كل من البنك المركزي المصري ، والمصارف المعتمدة ، وذلك على النحو التالي :

— تصبح السوق الرسمية لاسعار الصرف مجمعا للنقد الاجنبي لدى البنك المركزي حيث يتم التعامل خلاله بالسعر الموحد على ان يشمل في نطاقه كل من المتحصلات من رسوم المرور في قناة السويس وعائد تشغيل خط أنابيب السويس وصادرات القطن الخام والارز والبتترول الخام ومنتجاته والمتحصلات الخاصة بالالتزامات العامة للدولة ، المدفوعات من واردات السلع التموينية الاساسية (كالقمح والدقيق والسكر) والاسمدة ، والمبيدات الكيماوية والبتترول الخام ومنتجاته ، والمسدد من الالتزامات العامة للدولة .

— تصبح السوق الموازية للنقد الاجنبي لدى المصارف المعتمدة مجمعا للنقد الاجنبي على ان يتم من خلال هذا المجمع كافة المتحصلات والمدفوعات عن العمليات الاخرى المتطورة وغير المتطورة ، الغير منوط بالبنك المركزي بتنفيذها .

٢ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاستثمار المالى العربى والاجنبي والمناطق الحرة والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ :

— يقضى هذا القانون بفتح الاقتصاد القومى أبوابه لرأس المال

المربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر فى كل المجالات تقريبا (فى مختلف مجالات التصنيع والتمدين والطاقة والسياحة والنقل واستصلاح الاراضى ... الخ) .

— تقرر بموجب هذا القانون السماح بانشاء البنوك التجارية وبنوك الاعمال التى يكون عملها الرئيسى التمويل بالعملات الدرة فى مجال التجارة والاستثمار متى كانت فروعاً لمؤسسات مركزها الرئيسى فى الخارج كما يسمح القانون أيضا بتأسيس بنوك مشتركة مع بنوك القطاع العام شريطة الا تقل نسبة رأس المال المصرى عن النصف .

— سيكون للمشروع المنشأ بمقتضى هذا القانون حق فتح حساب أو حسابات النقد الاجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى .  
وللمشروع الحق فى استخدام الحساب المذكور فى تحويل المبالغ المصرح بها دون اذن أو ترخيص خاص وذلك لسداد قيمة الواردات السلمية والاستثمارية اللازمة لتشغيل المشروع وفى مواجهة المصروفات غير المنظورة المتعلقة بهذا الاستيراد فى سداد ما يستحق على المشروع من أقسط القروض المعتمدة بالنقد الاجنبى وفوائدها .

— تعطى ارباح المشروعات من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية .. وتعفى الارباح التى توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المنقولة ( فى الضريبة العامة على اليراد ) وذلك كله لمدة ٥ سنوات اعتباراً من أول سنة مالية تالية لبداية الانتاج أو مزاولة النشاط .

ويمكن ان تكون مدة الاعفاء ٨ سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقاً لطبيعة المشروع ومدى أهميته فى التنمية الاقتصادية .

— يسمح للخبراء والعاملين الاجانب بالعمل فى المشروعات المنفعة بأحكام هذا القانون بأن يحولوا الى الخارج حصة من الاجور والمرتبات والمكافآت التى يحصلون عليها على الا تتجاوز ٥٠٪ من مجموع ما يتقاضونه .

— للمشروع ان يطلب اعادة تصدير المال المستثمر الى الخارج  
أو التصرف فيه بموافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار بشرط  
ان يكون قد مضى على ورود المال خمس سنوات .

يسمح للمشروع الذى يصدق اكتفاء ذاتيا من حيث احتياجاته من  
النقد الاجنبى وتغطى حصيلة صادراته جميع احتياجاته من الخارج  
وسداد القروض وفوائدها ، بتحويل صافى الارباح السنوية للمال  
المستثمر بأعلى سعر معن للنقد الاجنبى .

— نص القانون على ضمان عدم التأميم للمشروعات المنشأة بمقتضى  
هذا القانون .

— لمعتبر القانون هذه المشروعات من شركات القطاع الخاص حتى  
اذا كان الشريك من القطاع العام ، وترتب على ذلك ابعاد المشروعات  
المشتركة من دائرة القوانين والتنظيمات المحددة للقطاع العام .

### ٣ - قرارات تحرير التجارة الخارجية :

— صدر القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤ الذى رخص للأشخاص  
الطبيين والاعتباريين من المصريين ممارسة حق تمثيل الشركات الاجنبية  
فى مصر — وهذا القانون يلغى القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الذى قصر  
أعمال الوكالة التجارية على القطاع العام .

— صدر القانون ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ الذى اجز' للقطاع الخاص ان  
يستورد عبر السوق الموازية أو بدون تحويل عملة .

— صدر قرار —بمبمبر ١٩٧٤ باعادة تشكيل لجان البت بحيث تصبح  
تحت اشراف الوزراء المختصين طبقا للتخصص السلى . والهدف من  
هذا القرار هو تحقيق اللامركزية وسرعة البت فى احتياجات القطاعات ،  
لانهاء احتكار وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية اصدار قرارات  
الاستيراد .

— صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،  
ويعتبر أهم القوانين التي صدرت في مجال تحرير التجارة الخارجية ،  
حيث الغيت بموجب هذا القانون القيود السابقة على عمليات الاستيراد  
بدون تحويل عمله سواء كانت متعلقة بقوائم السلع أو بالشروط الواجب  
توافرها في الأشخاص الذين يسمح لهم بالاستيراد وبموجب هذا النظام  
وبصدد هذا القانون انطلقت عمليات الاستيراد وبدون تحويل عملة ،  
باستثناء بقاء بعض القيود التي تتعلق بعدم جواز استيراد بعض  
السلع التي تعتبر استراتيجية حيث لا يسمح باستيرادها الا للقطاع  
الغلام ، كذلك مستلزمات الانتاج الحربي .

وفي أول يناير ١٩٧٩ الغيت المؤسسة العامة للتجارة بموجب القانون  
١٢٦ لسنة ١٩٧٥ الذي صفت بمقتضاه المؤسسات العامة ، كما سنشير  
الى ذلك حالا .

#### ٤ - إلغاء المؤسسات العامة :

ظهر الاتجاه نحو بيع جزء من القطاع العام لأول مرة في تقدير  
لجنة الخطة والموازنة لمجلس الشعب في ديسمبر ١٩٧٣ ، حيث ذكر  
التقرير انه من الممكن فتح باب للاستثمار الخاص (العربي والاجنبي)  
في ٤٩٪ من اسهم شركات القطاع العام ، على أساس ان هذا سيتمكن  
من توفير النقد الاجنبي للشركات .

— كذلك كانت هناك اتجاهات للحد من انشاء القطاع العام  
لمشروعات جديدة لاتساع المجال للقطاع الخاص .

— صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ والذي بمقتضاه صفت  
المؤسسات العامة .

— وقضى القانون بتشكيل مجلس أعلى لكل قطاع يتكون من مجموعة  
متمثلة ومتكاملة من شركات القطاع الخاص .

١٩٧٥ صدر القرار الجمهوري رقم ٢٦٢ الصادر في مايو ١٩٧٥ بتعديل بعض احكام اللائحة التنفيذية لقانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام حيث اُضيف مادة جديدة الى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام نصت على ٠٠ يجوز ان يحدد القرار الصادر بزيادة رأس مال الشركة نصيب كل من القطاعين العام والخاص في الاسهم الجديدة ٠٠ وفي هذه الحالة تكون الاولوية في الاكتتاب في الاسهم المخصصة للقطاع الخاص للعاملين في الشركة فاذا لم تتم تغطيتها خلال شهر طرح ماتبقى منها للاكتتاب العام ٠

#### ٥ - القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ لتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي :

— منح الحرية لكل شخص طبيعي أو معنوي — من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام — للاحتفاظ بما يؤول اليه أو يملكه أو يحوز به من نقد أجنبي من غير عمليات التصدير السلمي والسياحة ، مع حقّه في القيام بأية عملية من عمليات النقد الاجنبي بما في ذلك التحويل للداخل والخارج والتعامل داخليا شريطة ان يكون ذلك عن طريق المصارف ٠

— اجازة قيام المصارف المعتمدة بأية عملية من عمليات النقد الاجنبي بما في ذلك قبول الودائع والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية لمساخونه من أرصدة بالنقد الاجنبي ٠

— اجازة الاحتفاظ بالنقد الاجنبي في كافة الاشكال لدى المصارف أو كحيزه شخصية ٠

— اجازة فتح حسابات حرة بالعملة الاجنبية لجميع المواطنين بالداخل والخارج مع الحرية الكاملة في التصرف في تلك العملات ٠

#### رابعا : فترة الثمانينيات :

وتتقسم الخطط خلال تلك الفترة الى مرحلتين ، الاولى تتعلق بالخطة الخمسية ٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧ والتي أوشكت على الانتهاء ٠

والثانية تتعلق بالخطة الخمسية المقبلة ( ١٩٨٨/٨٧ - ٩١ / ١٩٩٣ ) . ونتناول ذلك فيما يلي :

#### المرحلة الاولى :

الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ (٣) .

نوضح فيما يلي استعراض للملامح الاساسية لهذه الخطة ، مع اجراء بعض المقارنات بينها وبين بعض الخطط السابقة .

#### ١ ( ) النتائج القومية :

معدلات النمو : تستهدف الخطة زيادة الدخل المحلى الاجمالى من ١٩٨٦ مليار جنيه الى ٢٨٩ مليار جنيه أى بمعدل سنوى ٨.١٪ فى المتوسط .

— أعلى معدل نمو للبتروك ١٢.٢٪ سنوياً فى المتوسط .

— يليه معدل نمو الصناعة ١٠.٣٪ سنوياً فى المتوسط .

— أقل معدل نمو للزراعة ٣.٧٪ سنوياً فى المتوسط .

#### الهيكل :

تستهدف الخطة الوصول بمنتجات القطاعات السلعية الى حوالى ٥٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

— وناتج القطاعات الخدمية الى حوالى ٤٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى .

— وتمثل الصناعة بكل فروعها فى نهاية الخطة حوالى ثلث الناتج المحلى .

— وهذا يعنى ان نصيب الصناعة يبلغ ضعف نصيب الزراعة فى الناتج المحلى حوالى (١٦٪) .

— ولكن يلاحظ ارتفاع الهمية النسبية لقطاع البترول الى حوالى ١٨٪ من الناتج المحلى أى ان ناتج البترول يزداد عن ناتج كل من الصناعة والزراعة .

— هذا ويلاحظ ان الزيادة المستهدفة فى البترول تمثل بمفردها حوالى ٤٢٪ من الزيادة فى ناتج القطاعات السلعية .

— من أهم القطاعات الخدمية قطاع الحكومة ويمثل حوالى ١٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وقطاع التجارة ويمثل حوالى ١٢٪ .

المقارنة مع الفترات السابقة :

١ — تستهدف الخطة الحالية تحقيق معدل نمو سنوى للدخل يتقارب مع معدل النمو السنوى الذى تحقق خلال الفترة الخمسية الماضية ١٩٧٧ — ١٩٨٢/٨١ — (حوالى ٨٪) .

ولكنه يزداد كثيرا عما تحقق خلال الفترة ٦٠/٥٩ — ١٩٧٦ حيث بلغ معدل النمو السنوى حوالى ٥٣ فى المتوسط كذلك يزداد عما تحقق فى الخطة الخمسية الاولى والتي بلغ معدل النمو السنوى فيها حوالى ٦٠٪ فى المتوسط .

٢ — بالمقارنة بهيكل الناتج فى أوائل الستينات يلاحظ :

— انخفاض نصيب الزراعة ٨٧/٨٦ الى حوالى نصف نصيبها فى أوائل الستينات (١٦٪ مقابل ٣١٪) .

— ارتفاع نصيب الصناعة من حوالى خمس الناتج المحلى فى ٦٠/٥٩ الى حوالى ثلث الناتج المحلى فى ١٩٨٧/٨٦ .

ب) الاستثمار :

حجم الاستثمار :

— تستهدف الخطة تنفيذ حجم استثمار ثابت يبلغ حوالى ٣٥ مليار جنيه .

— تحصل الصناعة على أكبر نصيب في الاستثمارات ، حوالي ٣٥٪

— يلقى الصناعة في الاهمية قطاع النقل والمواصلات والذي يخصص له ١٧,٥٪ .

— اما الزراعة فقد خصص لها حوالي ١١٪ .

— يبلغ نصيب المرافق العامة حوالي ٨٪ .

— يبلغ المكون الاجنبي في الاستثمار الثابت حوالي ٣٦٪ .

**توزيع الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص :**

— تخصص الخطة للقطاع العام حوالي ٣٢٪ الاستثمارات ، ويخصص للقطاع الخاص الباقي .

— يخصص للقطاع العام الجزء الأكبر من الاستثمارات الموجهة للصناعة والبتروك والكهرباء والنقل والمواصلات والمرافق العامة والتعليم والصحة .

— اما القطاع الخاص فيبرز نصيبه في الاسكان والزراعة والتشييد والمسال والسياحة .

**المكونات العينية للاستثمار :**

— تمثل الآلات ووسائل النقل أكبر جزء من المكون العيني للاستثمار حيث تصل نسبتهما معا الى حوالي ٤٤٪ من اجمالي الاستثمار الثابت .

**الاستخدامات الاستثمارية :**

يخصص الجزء الأكبر من الاستخدامات الاستثمارية للاحلال والتجديد واعادة التأهيل والاستكمال والتوسعات ، ويبلغ ٨٣٪ في اجمالي الاستثمار . ويعكس هذا السياسة الاستثمارية الخاطئة في الفترة السابقة على الخطة الخمسية الحالية من حيث اهمالها للاحلال والتجديد ، ومن حيث البدء في كثير من المشروعات دون تنسيق بينهما



الامر الذى اضطر معه المسؤولون حاليا الى التركيز قدر الامكان على استكمال المشروعات التى لم تستكمل بعد .

### استثمارات القطاع الخاص :

بالرغم من مختلف الاجراءات التشجيعية التى اتخذتها الدولة لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فى مختلف الانشطة ، الا ان الجزء الاكبر من استثمارات هذا القطاع حوالى ٥٤٪ يتجه الى الاسكان .

ثم يأتى بعد ذلك فى الاهمية الثانية الصناعة حيث يخصص لها حوالى ٢٢٪ من استثمارات القطاع الخاص ، ثم يأتى فى الاهمية الثالثة الزراعة حيث يخصص لها حوالى ١٠٪ .

### المقارنة مع الفترات السابقة :

— نلاحظ أنه بينما تستهدف الخطة الخمسية الحالية تحقيق استثمارات سنوية تبلغ حوالى ٧٠٠٠ مليون جنيه فى المتوسط ، فإن ما تحقق من استثمارات فى الفترة الخمسية السابقة بلغ فى المتوسط حوالى ٣٥٠٠ مليون جنيه سنويا كذلك يلاحظ أن حجم الاستثمار السنوى فى الفترة ٦٠/٦١ — ١٩٧٦ بلغ حوالى ٥٠٠ مليون جنيه فى المتوسط . ولكن يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند مقارنة تلك الارقام أثر ارتفاع الاسعار والاتجاهات التضخمية .

— لقد نالت الصناعة باستمرار أكبر نسبة من الاستثمارات اذ بلغت فى المتوسط حوالى ٣٠٪ سواء فى الفترة ٦٠/٦١ — ١٩٧٦ أو الفترة ١٩٧٧ — ٨٢/٨١ .

— يلاحظ ارتفاع النبة لنصيب الزراعة فى الخطة الخمسية الاولى ٦٠/٦١ — ٦٥/٦٤ ويرجع ذلك الى مشروع السد العالى .

— يلاحظ ارتفاع نصيب استثمار قطاع النقل والمواصلات فى

الفترة ١٩٧٧ - ٨٢/٨١ وذلك بعد إعادة فتح قناة السويس حيث أجريت مشروعات التطهير والتوسيع والتعميق •

### (ج) العمالة :

— تستهدف الخطة الخمسية خلق حوالي ٢١ مليون فرصة عمل ،  
بمتوسط حوالى ٢٤٠ ألف فرصة عمل سنوية ، أى بمعدل زيادة سنوية  
يبلغ حوالى ٣,٤٪ فى المتوسط ويزيد هذا المعدل عن معدل الزيادة  
السكانية بحوالى ١٪ تقريبا •

— توجد أعلى زيادة تستهدفها الخطة فى قطاع التشييد والبناء ،  
ويليه قطاع الصناعة •

— أقل معدل زيادة يوجد فى الزراعة •

### بالنسبة لهيكل العمالة :

— لا تزال الزراعة تمثل القطاع الذى يستوعب الحجم الأكبر من  
العمالة حوالى ثلث القوة العاملة •

— يلى الزراعة قطاع الخدمات الحكومية اذ يستوعب حوالى  
خمس حجم العمالة (تجدر ملاحظة أن جزء ليس بالصغير من حجم  
العمالة فى هذا القطاع يعد بطالة مقنعة) •

— تأتى الصناعة فى المرتبة الثالثة من حيث حجم العمالة ،  
حوالى ١٤٪ •

— ويأتى قطاع التجارة فى المرتبة الرابعة ، ويستوعب حوالى ١٠٪  
من حجم العمالة الكلية •

ويلاحظ على العمالة ما يلى :

١ — بينما حجم العمالة فى الصناعة أقل من نصف حجم العمالة فى  
الزراعة ، الا أن ناتج الصناعة يبلغ حوالى نصف ناتج الزراعة •

٢ - تستهدف الخطة زيادة انتاجية المشتغل في المتوسط بحوالى ٥٪ سنويا بالنسبة للاقتصاد القومى ككل ، وتستهدف زيادة انتاجية المشتغل في الصناعة بحوالى نفس هذا المعدل ٥٪ سنويا في المتوسط ، أما في الزراعة فالزيادة المستهدفة في انتاجية المشتغل تبلغ في المتوسط حوالى ١ مر سنويا فقط .

#### المقارنة بالفترات السابقة :

١ - يلاحظ أن حجم العمالة حاليا في الخطة الخمسية تبلغ حوالى ضعف حجم العمالة في أوائل الستينيات .

٢ - أهم تغير جذرى في هيكل العمالة تمثل في انخفاض الاهمية النسبية لحجم العمالة في الزراعة ، من أكثر من نصف حجم العمالة في أوائل الستينيات الى حوالى ثلث حجم العمالة كما هو مستهدف في نهاية الخطة الخمسية الحالية .

٣ - أهم تغير جذرى في هيكل العمالة تمثل في انخفاض الاهمية النسبية لحجم العمالة في أوائل الستينيات الى حوالى ثلث حجم العمالة كما هو مستهدف فى نهاية الخطة الخمسية الحالية .

#### د ( التجارة الخارجية وميزان المدفوعات :

١ - تستهدف الخطة تخفيض العجز في الميزان التجارى من حوالى ٣٠٠٠ مليون جنيه في سنة الاساس الى حوالى ٢٢٠٠ مليون جنيه في السنة الاخيرة كذلك تستهدف تخفيض العجز في الميزان للمعاملات الجارية من حوالى ٢٠٠٠ مليون جنيه الى حوالى ٥٠٠ مليون جنيه . ويرجع ذلك التحسن المستهدف في ميزان المعاملات الجارية الى الزيادة المتوقعة في ايرادات ثلاث بنود رئيسية هي : رسوم المرور في قناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين في الخارج . وكذلك الى ما تستهدفه الخطة من زيادة الصادرات بمعدل ١٠٪ سنويا في المتوسط ، بينما تستهدف في زيادة للواردات بمعدل ٣٪ سنويا في المتوسط .

٢ - تعتمد الخطة التي جد كبير على البترول :

— بالنسبة للصادرات السلعية يتوقع أن تمثل الصادرات البترولية أكثر من  $\frac{3}{4}$  إجمالي الصادرات السلعية .

— وبالنسبة للمنتجات الجارية في ميزان المدفوعات يتوقع أن تمثل الصادرات البترولية حوالي  $\frac{42}{100}$  من إجمالي هذه المنتجات في  $\frac{87}{100}$  ، بينما لا تمثل الصادرات الزراعية والصناعية كلها سوى  $\frac{10}{100}$  من إجمالي هذه المنتجات .

— فإذا تذكرنا أن ناتج قطاع البترول يمثل حوالي  $\frac{18}{100}$  من الناتج المحلي الإجمالي مقابل  $\frac{16}{100}$  للزراعة ،  $\frac{15}{100}$  للصناعة (بدون البترول) ، لتبين لنا مدى الاعتماد الكبير على البترول .

— من بنود الموارد الهامة التي تعتمد عليها الخطة بند تحويلات المصريين العاملين في الخارج إذ يتوقع أن تبلغ في عام  $\frac{87}{86}$  حوالي ٢٠٠٠ مليون جنيه . أي ما يزيد بحوالي  $\frac{80}{100}$  عن قيمة الصادرات الزراعية والصناعية ( باستثناء البترول ) ويلاحظ أن قيمة صادرات البترول بالإضافة إلى تحويلات المصريين العاملين في الخارج يمثلان معا في نهاية الخطة الخمسية الحالية حوالي  $\frac{60}{100}$  من إجمالي المنتجات الخارجية في ميزان المدفوعات .

٤ — من المؤثرات الهامة في مجال التجارة الخارجية نسبة تغطية الصادرات السلعية لقيمة الواردات الجارية ، الواردات الاستهلاكية والواردات الوسيطة . وتستهدف الخطة الخمسية أن تزيد قيمة الصادرات السلعية عن قيمة الواردات الجارية في العام  $\frac{87}{86}$  بحوالي  $\frac{6}{100}$  بينما قيمة هذه الصادرات لا تمثل إلا  $\frac{78}{100}$  من الواردات الجارية في عام  $\frac{1982}{81}$  .

## ٨) المديونية الخارجية :

١ - تقدر الخطة زيادة المديونية الخارجية من ١٣ مليار جنيه في سنة الأساس الى حوالي ١٦ مليار جنيه في عام ٨٧/٨٦ . ويعنى هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من حجم الدين الخارجى من حوالى ٢٨٨ جنيه في سنة الأساس (١٣ مليار ، ٤٥ مليون نسمة) الى حوالى ٣٣٤ جنيه في ٨٦/٨٧ ( ٦٢٢ مليار جنيه ، ٥٠ مليون نسمة ) .

٢ - بالرغم من أن الخطة تستهدف تحقيق معدل نمو للناتج المحلى حوالى ٨٪ سنوياً في المتوسط الا أنه في نهاية الخطة فان حجم الديون الخارجية سوف يمثل نسبة تزيد عن نصف الناتج المحلى حوالى (٥٦٪) على أساس مليار جنيه دين خارجى ، ٢٨٩ مليار جنيه الناتج المحلى) ، ولكن على أى فهدى النسبة تعد أفضل بالمقارنة لسنة الأساس حيث تبلغ ٦٦٪ وعلى أساس ١٣ مليار جنيه دين خارجى ، ١٩٦ مليار جنيه الناتج المحلى) .

(يجب الاخذ فى الاعتبار أن مشكلة المديونية الخارجية مشكلة اختلال هيكلى لاتحسم الا فى الاجل الطويل) .

٣ - وبخصوص عبء خدمة الدين تقدر الخطة أنه سيرتفع من حوالى ١٦ مليار جنيه فى سنة الأساس الى حوالى ٢ مليار فى ٨٧/٨٦ أى أن حجم خدمة الدين يمثل فى نهاية الخطة حوالى خمس حصيلة الموارد الجارية المتوقعة ( ٢ مليار جنيه خدمة دين خارجى ١٠٧ مليار جنيه اجمالى الموارد الجارية المتوقعة) .

٤ - للتعرف على العبء الناجم عن حجم خدمة الدين يلاحظ أن هذا الحجم فى العام ٨٧/٨٦ يكاد يبلغ ضعف قيمة الصادرات الزراعية والصناعية بدون البترول (١١٠٠ مليون جنيه) .

### المقارنة بالفترات السابقة :

١ - لم يتجاوز حجم الدين الخارجى حتى نهاية الستينيات ٢ مليار دولار .

٢ - زاد حجم الدين الخارجى خلال السبعينيات زيادة كبيرة اذ وصل فى نهاية السبعينيات خمسة أضعاف حجمه فى أواخر الستينيات •

٣ - منذ منتصف السبعينيات أصبح الدين الخارجى يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلى الاجمالى ففى عام ١٩٧٥ بلغت نسبة الدين الخارجى أكثر من ٨٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى • ولقد تفاقم الامر فى عام ١٩٨١ حيث زاد حجم الدين الخارجى عن حجم الناتج المحلى بحوالى ٣٪ •

٤ - وبالنسبة لعبء خدمة الدين الخارجى فقد بدأ منذ منتصف السبعينيات يمثل أكثر من ٥٠٪ من حصيله الصادرات السلعية •

#### المرحلة الثانية - الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ :

هذه هى الخطة المقبلة ، وهى تهدف الى زيادة الانتاج والانتاجية ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، ورفع مستوى معيشة الانسان المصرى (٢) •

فالوارد الطبيعية فى مصر محدودة ، والوارد البشرية وفيرة ، ومن ثم أصبح من اللازم أن يكون التركيز على تميمتها وحسن استخدامها وذلك بإكسابها القدر المناسب من المهارات والمعارف والسلوكيات وهو ما تحتاجه التكنولوجيا الحديثة •

ونكتفى بأن نعرض جانباً واحداً من هذه الخطة وهو ما يتعلق بالانسان المصرى وذلك فى مجالات محور الامية ، التعليم ، والتدريب ، الصحة ، العمل والتوظيف ، الهجرة الخارجية ، دور المرأة فى الخطة الخمسية وذلك كما يلى :

#### ١ - محور الامية :

تمثل قضية الامية فى مصر أحد مواقف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة •

الاهداف قصيرة المدى : للخطة أهداف قصيرة المدى تتمثل فى أن تصل نسبة الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الاولى (التعليم الاساسى)

الى ٩٢.٢٪ للذكور ، ٨١.٣٪ للاناث (بافتراض ان نسبة الزيادة السنوية ١.٨٪ للذكور ، ٢.٧٪ للاناث) خلال الخطة الخمسية القادمة .  
وكذلك تخفض نسبة الأمية لتصل الى ٤٠٪ بعد أن كانت ٥٦٪ عام ١٩٧٦ .

#### الاهداف طويلة المدى :

— أن نصل بنسب الاستيعاب في المرحلة التعليمية الأولى (مرحلة التعليم الاساسي) الى ١٠٠٪ للذكور والاناث في عام ٢٠٠٢ .  
— أن تقلش الأمية تماما عام ٢٠٠٢ .

ويوجد تصور لمحو الأمية في مصر على مدى عشر سنوات ، على أن يبدأ تنفيذها مع أول سنوات الخطة الخمسية الثانية (٨٧/١٩٨٨ — ٩١/١٩٩٢) ثم الخطة الخمسية الثالثة (٩٢/١٩٩٣ — ٩٦/١٩٩٧) .  
وتقوم الخطة على الأسس التالية :

أ ( تشير البيانات الأولية التي قدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في عام ١٩٨٤ الى أن عدد الأميين في مصر يبلغ حوالي ٩٤٩٤٩٣٦ ما بين سن ١٥ الى ٤٥ سنة . وقد ارتفع هذا العدد في عام ٨٦/١٩٨٧ (آخر سنوات الخطة الخمسية الحالية) الى نحو ٩٦٧٠٠٠٠ من الذكور والاناث .

ب) وزعت الاعداد المطلوب محو أميتها على سنوات الخطة على مستوى الجمهورية بمحو أمية ٩٦٧٠٠٠ كل عام على مدى عشر سنوات بتكاليف اجمالية سنوية قدرت بحوالي ١٩٣٤٠٠٠٠ جنيه في العام الواحد ، ثم تصفى الجيوب الباقية من المتخلفين والراسبين فيما بعد نهاية السنوات العشر .

ج ( يقترح انشاء صندوق مركزي وصندوق محلية لتمويل الخطة تعتمد على ما توفره الدولة وما قد يفرض من رسوم لهذا الغرض ،

ولكن الاعتماد الاساسى ينبغى أن يكون على تبرعات المواطنين والهيئات  
والنقابات وعلى المعونات الخارجية .

د - الخطة القومية بمعنى أن يحدد فيها دور الوزارات والهيئات  
والمؤسسات والأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات ... الخ .

وتبدأ بحملة قومية شاملة تقوم فيها أجهزة الاعلام والصحافة  
والدعوة الدينية بدور فعال ، بحيث تقود وزارة التربية والتعليم هذا  
العمل مستخدمة المواقع التالية :

١ - القوات المسلحة : بحيث تدخل مدة التجنيد كحافز ايجابى  
أو سلبى لحو أمية المجندين .

٢ - المسجونون : تتم محو أمية النزلاء مع اعطاء ميزة تخفيف مدة  
السجن من يجتاز الاختبارات .

٣ - دور الرعاية : يمكن استخدام هذه الدور في محو أمية  
نزلائها مع وضع الحوافز الايجابية .

٤ - الخدمة العامة : على كل ملتحق بمشروع الخدمة العامة أن  
يقوم بمحو أمية عدد محدد من الافراد ، وأن تقتصر الخدمة العامة على  
هذا العمل الوطنى .

٥ - المساجد والكنائس : بحيث تستغل هذه المواقع الدينية في  
محو أمية المترددين عليها بدعوة القائمين على الشعائر فيها ، مع وضع  
نظام للحوافز المادية والمعنوية .

٦ - أجهزة الحكومة والقطاع العام : لا يتم تعيين الافراد الاميين  
بهذه الاجهزة الا بعد تقديم مايفيد محو أميتهم ، وبالنسبة للعمالة  
الحالية التى تقل أعمارهم عن ٤٠ سنة ، فيمكن منحهم فرصة سنتين  
لحو أميتهم ، وبعدها يمكن النظر في علاوات أو حوافز من لم تمح



أمتهم خلال هذه المهلة • وبالنسبة للقطاع الخاص ، فيمكن وضع خطة لخوض أمة العاملين فيه مرحليا ، بحيث يبدأ التنفيذ بالقطاع المنظم أسوة بما هو متبع في القطاع العام •

### مستقبل التعليم والتدريب :

ان التقدم الاقتصادى فى أى دولة يعتمد على عاملين أساسيين ، الموارد المادية والموارد البشرية ، ولما كانت مصر من الدول النامية التى من سماتها محدودية مواردها المادية مع كثرة مواردها البشرية ، فإن الطريق لتطويرها يعتمد بالدرجة الاولى على الارتفاع باستخدام الموارد البشرية من خلال التعليم والتدريب الموجه الى امداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باحتياجاتها الكمية والنوعية من قوة العمل حتى تتمكن من مواجهة التغيرات التكنولوجية السريعة التى تجتاح العالم فى هذه الآونة • لذلك أصبح من الضروري :

— تعديل المناهج الدراسية فى جميع مراحل التعليم بحيث تتبع من واقع مجتمعنا ولخدمة أهداف تنميته ، مع العودة الى نظام اليوم المدرسى الكامل ، وتقديم الغذاء الصحى للتلاميذ •

— الاهتمام بتفهمين المناهج التعليمية فى جميع المراحل مقررات التربية الوطنية وما تتضمنه من فهم متكامل لتاريخ المجتمع المصرى ، وما شهده المجتمع من صراعات وما خاضه من معارك بما يعمق انتماء الطالب وحب لوطنه •

— أن تعمل المناهج الدراسية لبث روح البحث العلمى الجاد على أسس سليمة ، بحيث يكون البحث العلمى ظاهرة شبلبية ، يتنافس الشباب فيه ويتسابقون الى تقديم الجديد •

— تحديث طرق ووسائل التدريس بما يؤدى الى تدعيم التعليم الذاتى والمشاركة الايجابية للدارس فى العملية التعليمية ، مع التوسع فى برامج التدريب الحثلى والميدانى •

— العمل على ألا يقتصر دور المعلم على التدريس ، بل يمتد الى الاشراف والتوجيه والرعاية والارشاد ، لذا فهناك دور تدريس ودور ارشادى ودور تثقيفى ودور اجتماعى ودور سياسى ودور تقويمى للمعلم .

— أن تتضمن خطط وبرامج التعليم العامة على كافة المستويات تدريس قدر من المواد الفنية ومبادئ التكنولوجيا ومنجزاتها ، وذلك بقصد خلق وعى يدرك أهمية التعليم الفنى وقيمه فى المستقبل ويحدد من الاندفاع الى التعليم النظرى الاكاديمى .

## ٢ - التعليم :

قد يكون من المناسب الآن وفي ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحالية فى جمهورية مصر العربية اعادة النظر فى سياسة مجانية التعليم دون قيد أو شرط فى مرحلة التعليم الجامعى ، وايجاد الصيغة المناسبة بقصرها على المتفوقين ، وعلى محدودى الدخل ، وأن يتحمل القادرون من غير المتفوقين تكاليف التعليم فى هذه المرحلة ، بما يؤدى الى المساهمة فى تدعيم الامكانيات التعليمية وبصفة خاصة فى الكليات العملية ، وزيادة الحوافز للتأئمين على العملية التعليمية فى هذه الكليات ، الأمر الذى يمكن أن ينعكس أثره بالايجاب على تخريج الكوادر القادرة بالكفاءة المطلوبة .

وأنة قد حان الوقت للربط الفعلى — وبأسلوب علمى — بين أهداف وأساليب ومخرجات الأجهزة التعليمية وبين احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية قصيرة الأجل ، ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل مما يكفل لهذه الخطط النجاح على أيدي الكوادر القادرة ويتم أعدادها للقيام بمتطلبات التخصصات والمهن التى يقوم عليها تنفيذ هذه الخطط وبما يساعد على تقليل فائض العمالة القائمة فى بعض المهن والتخصصات ، وأيضا تقليل العجز الواضح فى مهن وتخصصات أخرى . ويقتضى ذلك ضرورة العمل على القيام بحصر علمى دقيق لاحتياجات سوق العمالة من الكوادر المتخصصة على مدى زمنى معقول،

من حيث الكم والكيف حتى يتسنى للمخططين في مجالى التعليم والتدريب تحقيق هذا الربط .

### التعليم العام :

تطور التعليم العام خلال فترة الخطة الخمسية الحالية بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان ، فقد نمت اجمالى عدد المقبولين بمختلف مستويات التعليم العام بمتوسط سنوى بلغ نحو ٤.٨٩٪ . وتزايد عدد المقبولين فى التعليم الاساسى ، المرحلة الابتدائية (متضمنة المقبولين بالأزهر والمدارس الخاصة) بمتوسط نمو سنوى ٥.٠٪ .

وقد أخذ التحول الى التعليم الفنى اتجاها صموديا فى حين انخفضت تلك النسبة للمقبولين فى التعليم الثانوى .

وقد أخذ انشاء الفصول فى خلال السنوات الاربع الاولى من الخطة الخمسية الحالية نفس الاتجاه تقريبا .

ويوجد اتجاه بأن تتضمن الخطط المستقبلية أهداف قصيرة المدى تشمل :

— أن تصل بنسب الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الاولى (مرحلة التعليم الاساسى) الى ٩٢.٢٪ للذكور ، ٨١.٣٪ للإناث (بافتراض نسبة الزيادة السنوية ١.٨٪ للذكور ، ٢.٧٪ للإناث) خلال الخطة الخمسية القادمة .

أما بالنسبة للأهداف بعيدة المدى :

— أن تصل بنسب الاستيعاب فى المرحلة التعليمية الاولى (مرحلة التعليم الاساسى) الى ١٠٠٪ للذكور والإناث فى عام ٢٠٠٢ .

### التعليم الفنى :

تتضمن السياسة التعليمية المقترحة فى مجال التعليم الفنى مايلى :

١ ) لما كان أساس قبول الطلاب فى التعليم الفنى فى الوقت

الحالى هو الجامعات التى يحصل عليها الطلاب وهى عادة أدنى الجامعات ، فقد يكون من الانسب اجتذاب العناصر الافضل وتشجيعها على الالتحاق بالتعليم الصناعى بصفة خاصة بزيادة الدوافع للمتخرجين فى المهن التى تحتاج اليها خطط التنمية ، ومن ذلك زيادة أجورهم الى مستوى يقرب من مستوى أجور الجامعيين .

( ب ) أن يتم توجيه المقبولين فى التعليم الفنى الى اختيار المهن الأكثر ملاءمة لاستعداداتهم وقدراتهم العقلية والبدنية والنفسية والاكثر اتساقا مع ميولهم من بين المهن التى تحتاج اليها سوق العمل وذلك باستخدام أساليب التوجيه المهني المختلفة .

( ج ) التركيز على الجانب العملى فى التعليم الفنى وبصفة خاصة التعليم الصناعى مما يؤدى الى تخريج عمالة ماهرة حقا يقبل عليها مسئولو المؤسسات والمنشآت سواء فى الحكومة أو القطاع العام أو القطاع الخاص .

( د ) تزويد المدارس الصناعية باحتياجاتها من الآلات والمعدات بالقدر الذى يكفل توفير العدد اللازم من ساعات التدريب العملى لكل طالب حتى يتخرج بالمستوى المطلوب .

( هـ ) التوسع فى انشاء المدارس الفنية المشتركة بين وزارات التربية والتعليم وبين قطاعات الانتاج ، وهى المدارس التى تنشأ داخل المصانع والمؤسسات مثل مدرسة الطباعة بالهيئة العامة للطباعة الاميرية .

( و ) الاهتمام بالتوسع فى انشاء معاهد اعداد الفنانين لتخريج العدد المناسب من فئة الفنانين وهى الفئة الهامة التى توجد بين العامل الماهر والمهندس والتى تمثل ركيزة من ركائز الصناعة .

( ز ) تشجيع الاقبال على التعليم الصناعى والفنى فى التخصصات المطلوبة باتاحة الفرصة لهم بالالتحاق بالتعليم الجامعى المناسب لهم .

## التعليم الجامعى :

ينهى أن تقوم سياسة القبول بالجامعات على أسس منها :

( أ ) احتياجات خطط التنمية •

( ب ) طاقة الكليات الجامعية ذاتها على الاستيعاب •

( ج ) قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم •

( د ) ادخال التخصصات الجديدة التى يمكن أن تسهم مساهمة فعالة فى تنفيذ مخططات التنمية والتأكيد على زيادة الاهتمام ببعض التخصصات الاخرى مثل الحاسبات الالية •

( هـ ) الاهتمام بالكيف لا بالكم •

( ز ) الاهتمام بإنشاء الجامعات البيئية وتهجير الجامعات الى الصحراء ما أمكن •

## البحث العلمى :

تستهدف الخطة الخمسية للبحث العلمى (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) التركيز عند تنفيذها للدراسات والبحوث العلمية على الاهتمام بمشاكل التنمية ، وبلورة ذلك فى عدد من المشروعات التى تهتم بتنمية القوى البشرية وقوة العمل والمجالات الصحية والاجتماعية والبيئة والاسكان •

كما سوف تستهدف الخطة الى تحقيق مزيد من المشاركة فى العمل بين البحث العلمى وقطاعات الانتاج والخدمات بحيث يصبح البحث العلمى خطة مبرمجة للبحوث التطبيقية لتتلاقى واحتياجات الاجهزة المستفيدة وتعتبر عن احتياجاتها • على أن يتم التركيز على تخطيط المجتمعات الصناعية كنواة للمدن الجديدة لتخفيف الضغط السكاني على جانبى الوادى ودلتا النيل بوجه عام ، وعلى القاهرة بوجه خاص •

## ٣ - التدريب :

باعتباره أحد الدعامين الرئيسيتين نحو توفير الاحتياجات المطلوبة

لخطة تنمية القوى العاملة بتخصصاتها المختلفة ، ويفترض ذلك أن تسيّر سياسة التدريب جنباً الى جنب مع سياسة التعليم ، حيث لا يمثل التعليم والتدريب مما هدفا اجتماعيا فحسب ، وانما يمثلان هدفا اقتصاديا أيضاً ، يتمثل في خلق المواطن القادر على الانتاج وعلى التطوير والابداع من أجل زيادة رفاهية الدولة . كل ذلك يقتضى أن تستهدف الخطة الخمسية المقبلة الى :

أ ( التأكيد على أهمية التدريب المهني في معالجة الخلل الظاهر في هيكل قوة العمل والمتمثل في وجود فائض في بعض التخصصات والمهن وعجز في بعض التخصصات والمهن الأخرى وخاصة في الأجل القصير ، ويؤدي التدريب التحويلي دوراً بارزاً في هذا الضوء ، وذلك بتدريب فائض قوة العمل على المهن التي بها عجز وخاصة داخل العائلة المهنية الواحدة .

ب ( التأكيد على أهمية دور التدريب المهني في سد العجز الواضح في بعض التخصصات والمهن . نتيجة لاقامة المشروعات الجديدة والتوسع في المشروعات القائمة وعمليات الاحلال بالمؤسسات والمنشآت نتيجة للوفاء والعجز والمرض وهجرة العمالة التخصصية والفنية المدربة الى الدول العربية والدول الأجنبية الأخرى .

ج ( مراعاة لظروف الاقتصاد القومي ، وترشيدها للاتفاق ، ينبغي أن يتم استخدام فائض الامكانيات التدريبية القادمة في تدريب الأعداد المطلوب تدريبها . لخدمة الاقتصاد القومي على نحو ما أوضحناه عن كيفية اعداد مطالب الدولة من قوة العمل المهرة الفنية .

د ( ألا يتم انشاء مراكز تدريب جديدة الا بعد اجراء دراسات جدوى تتضمن عدم وجود امكانيات غير مستغلة في البيئة التي يراد انشاء مراكز تدريب جديدة بها ، وتتضمن وجود احتياجات تدريبية ، وتتضمن وجود متدربين قادرين على التدريب وراغبين فيه .

هـ ) التأكيد على أهمية التدريب الإدارى فى خلق القيادات المقفرة  
على اتخاذ القرارات الملائمة فى الوقت المناسب ، وعلى انجاز الأعمال  
من خلال الرؤسين فى أقل وقت وبأقل تكلفة .

و ) التأكيد على أهمية ربط التدريب بالاستخدام أى ربط أهداف  
التدريب بـ احتياجات خطط التنمية – الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

ز ) التأكيد على أهمية التنسيق بين التعليم والتدريب واحتياجات  
خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال جهة مركزية .

ح) حان الوقت لاتخاذ قرار باشراف جهة مركزية على مجال وأنشطة  
التدريب للتخطيط لها على المستوى القومى وذلك لأسباب عديدة ذكرت  
سابقا .

ط ) الاهتمام بالشق التربوى والا يركز التدريب على المعارف  
والمهارات فقط وانما على السلوك المهنى أيضا لينعكس ذلك على الإنتاج  
متمثلا فى الأداء الجيد الأمين الذى يرفع الصفات الجمالية فى العمل ،  
واحترام أصول المنة ومتطلبات الصيانة للحفاظ على الآلات والمعدات  
بما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع مستوى الانتاجية .

ى) الاهتمام باعداد المدربين فنيا واداريا باعتبارهم عصب العملية  
التدريبية .

#### ٤ - الصحة :

ان الرعاية الصحية هى احدى المجالات الرئيسية للاستثمار فى  
الموارد البشرية ، وأن التركيز على اعداد المواطن لتوفير أسباب الانطلاق  
الذاتى له ليساهم فى تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،  
يقتضى ذلك رعاية هذا المواطن صحيا واجتماعيا ، وصولا الى أعلى  
مستوى ممكن من حسن الأداء للهام المطلوبة ، وهو هدف التنمية  
ووسيلتها ، وانطلاقا نحو الأهداف فى مجال الخدمات الصحية ، فانه  
يجب التركيز على عدة محاور أساسية ترتكز عليها الرعاية الصحية ،

ويتطلب ذلك دراسة الامكانيات الصحية المتاحة ، ونقاط الضعف والقوة ، بالإضافة الى الأخذ في الاعتبار ، ما قد تتعرض له الدولة من أضرار صحية نتيجة التفجيرات الذرية وتلوث البيئة .

ان الزيادة السكانية في مصر وهي سريعة ومتصاعدة ، تضع المزيد من العراقيل ، وتؤثر على الامكانيات في مجال الخدمات الصحية ، اذ تحتاج مصر في عام ٢٠٠٠ الى حوالي ٣ مليار جنيه لتقديم الرعاية الصحية في حدود ٢ سرير لكل ١٠٠٠ مواطن ، وهذه أقل النسب الممكنة ، ومن هذا المنطلق ، نجد أن واجبنا لدعم واعداد المواطن السليم المعاني الذي يشارك بفاعلية في تنفيذ مخططات التنمية ، أن نلتزم ونبدأ في اعداد الدراسات اللازمة لاعداد البرامج والسياسات المناسبة لتحقيق هذا الهدف .

ومن أهم المقترحات اللازمة لعلاج الفجوة في الخدمة الصحية :

#### ١ ) بالنسبة لخدمات الطب الوقائي :

١ — الاهتمام بتنغذية التلاميذ في المدارس الابتدائية والاعدادية كوسيلة لسد العجز في سوء التغذية ، والذي هو أحد الاسباب الرئيسية لمعظم الامراض في سن النمو .

٢ — العناية بالصحة النفسية في مراحل التعليم المختلفة ، لخلق جيل بعيد عن المشاكل والعقد النفسية .

٣ — تدعيم الخدمات الصحية الاساسية للمواطنين بالوحدات الصحية المختلفة (ريفية وحضرية ومدرسية) بتوفير الادوية والطعوم والفحوص الدورية مع متابعة أداء هذه الخدمة أولاً بأول لسرعة مواجهة أي طارئ قبل استفحالها .

٤ — ايجاد التنسيق الكامل والتعاون المستمر بين الجهات المسؤولة عن تلوث البيئة (الصرف الصحي — جهاز شئون البيئة — مؤسسات وزارة الصحة ... الخ) لمنع انتشار الاوبئة والامراض .



٥ - تركيز أجهزة الاعلام ووسائل الارشاد على رفع مستوى الوعي والثقافة الطبية في مجالات الغذاء والرياضة وخاصة بين الشباب والصغار .

٦ - تصعيد عمليات مكافحة الامراض المتوطنة وخاصة البلهارسيا .

٧ - تدعيم معامل أبحاث وانتاج الامصال والطعوم الواقية من الامراض .

#### (ب) بالنسبة لخدمات الطب العلاجي :

١ - استكمال وتطوير المستشفيات بما يضمن تأدية الخدمة الصحية المطلوبة ، وذلك عن طريق استكمال تجهيزات المستشفيات واعداد وتطوير مراكز الاسعاف والعناية المركزة .

٢ - يتطلب اسعاف المصابين ورعاية المرضى في الحالات الخطيرة نقلهم الى المستشفيات بأسرع وقت ، ولذا يرى استحداث نظام الاسعاف الطائر ، وتند مهابط للاثرات الهليكوبتر بالمستشفيات الهامة بالجمهورية .

٣ - اعطاء أولوية لاستكمال المستشفيات التي أوشكت على الانتهاء ثم المنفذ فيها بنسبة كبيرة وهكذا حتى يتم تنفيذ جميع المستشفيات التي تحت الاستكمال ، ولا يدرج بلخطة القادمة مستشفيات جديدة الا بالمناطق المحرومة أو دون المعدل السائد بالبلاد .

٤ - تنشيط دور جمعيات رعاية المرضى وأصدقائهم بالمستشفيات للعمل التطوعي بالجهود المادية والذاتية لسد العجز في مجال التمريض وفي الخدمات الصحية .

٥ - الاستفادة من خريجي الجامعات في الخدمة العامة ، وتدريبهم وتطويرهم للعمل بالمستشفيات لسد العجز في مجال التمريض .

٦ - تشجيع المواطنين على الالتحاق بمعاهد التمريض ، وتغيير مفاهيم المجتمع بالنسبة لها .

٧ - تشجيع المواطنين على الاعتماد على الذات في بناء واستكمال وتجديد المستشفيات ، ولا يتم ادراج أى مستشفى الا بعد تقديم نسبة معينة من الكلفة ما أمكن ذلك ، ويؤدى هذا الى اهتمام الجمهور بالمحافظة على المستشفيات وصيانتها ومراقبتها وتوفير الاستثمارات للدولة .

٨ - امل على زيادة نظم العلاج بمقابل مناسب (الاقتصادى) بالمستشفيات العامة والمركزية والتعليمية والقروية لعلاج متوسطى الدخل ، على أن يتم استخدام حصة العلاج في تحسين مستوى الخدمة كتمويل ذاتى .

٩ - التوسع في نظم التأمين الصحى والمؤسسات العلاجية واتباع نظام تكامل الخدمة وتسلسلها بالمستشفيات الحكومية .

١٠ - وضع نظام للإشراف على الخدمة العلاجية بالقطاع الخاص من حيث الاجور ومستويات العلاج .  
(ج) بالنسبة للدواء :

تهدف الخطة الخمسية المتبلة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) الى دعم صناعة الدواء في مصر ، وسوف تعمل الاجهزة المسئولة على زيادة الانتاج في هذا القطاع لسد احتياجات المواطنين الى أقصى درجة ممكنة لتوفير العملة الاجنبية اللازمة لشراء الدواء من الخارج ، لذلك سوف يزداد الانتاج المحلى من الدواء بحيث يغطى ٨٦٪ من الاستهلاك المحلى ، بل سوف يتوسع أيضا في حجم الصادرات لتصل الى نحو ٥٪ من اجمالى الانتاج بهدف توفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد مستلزمات الانتاج والاجهزة والمعدات الطبية المتقدمة .

وسيتم تحقيق ذلك من خلال السياسات التى تؤدى الى التوسع في انتاج الكيماويات والخامات الدوائية محليا وكذلك تصنيع مستلزمات الدواء ومواد التعبئة والتغليف والعناية بالتدريب في مجال صناعة الدواء .

## ٥ - العمل والتوظيف :

ان تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها ليس أحد المحاور الرئيسية التي تركز عليها الخطة الخمسية القادمة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وإنما هي في الواقع الركيزة الأساسية التي تستند إليها كافة المحاور الأخرى والتي بدونها يصعب ، بل يستحيل تحقيق بقية الأهداف .

وما من خطة أعدتها مصر إلا وأوردت «تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها» ضمن أهدافها المعلنة ، ولكن هذا الهدف يأخذ أبعاداً جديدة في الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) • فبدأت ذي بدء ينظر الى تنمية الموارد البشرية وحسن استخدامها في هذه الخطة على أنها المخرج العملي لتطبيق فلسفة الخطة الخمسية القادمة في مجال الموارد البشرية والقلالة بإمكانية تحويل الزيادة السكانية الى مورد للدولة لاعبه عليها •

وتقدر الزيادة في قوة العمل خلال الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) بحوالى ٢١٨٧ مليون فرد منهم ١٧٣١ مليون من الذكور وحوالى ٤٥٦ ألف من الاناث ، وذلك في فئات السن (١٢ - ٦٤) • وينتظر أن تبلغ متوسط الزيادة السنوية في خلال فترة الخطة حوالى ٤٣٨ ألف فرد • ويتوقع أن تنمو قوة العمل بمعدل يقترب من ٣٪ سنوياً ، وبالنسبة لقوة العمل الذكور فيتوقع أن تنمو بحوالى ٢٫٧٪ سنوياً خلال فترة الخطة الخمسية القادمة ، وهذا المعدل يماثل معدل نمو السكان تقريباً ، أما بالنسبة للاناث فيتوقع أن يبلغ معدل نمو السنوى المتوسط حوالى ٦٫١٪ خلال الفترة ، وهو أكثر من ضعف معدل نمو قوة العمل الذكور •

وتجدر الإشارة الى أن الأهمية النسبية لقوة العمل الذكور تبلغ حوالى ٨٨٫٥٤٪ في أول الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧) وسوف تنخفض في نهاية الخطة الخمسية المقبلة (١٩٩٢/٩١) الى حوالى ٨٧٫٢٥٪

بنقص قدره ١.٢٩٪ خلال الفترة ، وفي المقابل تزايد الاعمية النسبية لقوة العمل الالاث من ١١.٤٦٪ الى ١٢.٧٥٪ خلال نفس الفترة •

وبالنسبة للهيكل العمري لقوة العمل نجد أن حوالى ٦١.٨٪ من الذكور ونحو ٨٣.٨٪ من الالاث يتركز في فئات العمر الوسطى (٢٠ - ٤٠) في بداية الخطة الخمسية المقبلة ثم ترتفع هذه النسبة في نهاية الخطة الخمسية (١٩٩٢/٩١) الى حوالى ٦٢.٤٪ للذكور ونحو ٨٥.٢٪ للالاث ، وهذا التقدير الهيكلى في صالح الاقتصاد المصرى ، وفى المقابل تخفص نسبة القوى العاملة في صغار وكبار السن •

ومن حيث الهيكل الاقتصادى والمهنى ورفع مستوى المهارة والكفاءة والانتاجية لقوة العمل المصرية فتمستهدف الخطة الخمسية القادمة (١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) الى علاج الخلل في الهيكل القطاعى لقوة العمل بصورة تضمن التوازن القطاعى الكامل ، مع التركيز على تنمية المشتغلين في القطاعات الانتاجية وبخطوات تضمن عدم الحد من خلق فرص العمل المنتجة من ناحية ، وتؤكد الارتفاع المستمر لمستويات الانتاج والانتاجية من ناحية أخرى •

كما تستهدف الخطة الخمسية القادمة تدديد نوعية المهن المطلوبة بما يمكن أجهزة التعليم والتدريب من ترشيد سياسات القبول والاداء بها ، ويحقق كلا من التوازن العددي والنوعى بين العرض من قوة العمل والطلب عليها دون اختناقت أو فوائض غير مرغوب فيها •

ومن أهداف الخطة الخمسية القادمة تنمية الموارد البشرية كما وكيفا ، وبصورة مستمرة ، لرفع مستويات الانتاجية والاداء عن طريق رفع مستويات المهارة في صورة متكاملة مع باقى العناصر الأخرى لتنمية الموارد البشرية ، مثل الرعاية الصحية والاجتماعية وسياسات الاجور ، فأحد المعايير الاساسية التى يقاس بها تقدم الامم هو مستوى ومعدل نمو انتاجية العمل بها ، فهو الحل الوحيد الممكن والمتاح أمام

الدول عموما والدول النامية مثل بلادنا على وجه الخصوص وذلك حتى  
تتمكن من :

- خفض تكليف الانتاج والخدمات ، وبالتالي الحد من ارتفاع الاسعار ان لم يكن من الممكن خفضها في بعض المراحل .
- امكانية رفع مستويات الاجور الحقيقية لمختلف فئات العاملين .
- امكانية المنافسة في الاسواق العالمية .

فرخاء الامة وأفرادها يتوقف بدرجة كبيرة على ارتفاع مستويات  
ومعدلات نمو انتاجية العمل .

وتشير التنبؤات الخاصة بالنمو السكاني وتقديرات النمو لمعدل  
النشاط الخام والتطورات المتوقعة لأهم العوامل المؤثرة على هذا  
المعدل في المستقبل ، وكلها تشير الى أن الوفرة العددية في المبروض  
من قوة العمل ، سواء في المدى البعيد أو خلال الخطة الخمسية القادمة  
يمكن أن تقابل باجمالي الطلب على قوة العمل خلال نفس الفترة ،  
والمثل محصلة كل من المعاملة اللازمة لمعاملات الاحلال بالخروج من  
العمل بسبب الوفاة والتقاعد والهجرة ولاسباب أخرى ، مضافا اليها  
فرص العمل الجديدة المتوقعة .

وتستهدف الخطة الخمسية (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) ضمن  
ما تستهدف عديدا من السياسات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص  
لكي يقف على قدم المساواة مع القطاع العام ويلعب دوره الرئيسي في  
خلق فرص العمل المنتجة للأعداد المتزايدة من طالبي العمل والتي قام  
بها القطاعان الحكومي والعام في السنوات الماضية .

ومن المسلم به أن تحديد النمط الأنسب لتنمية الموارد البشرية  
وهسن استخدامها ، لايتحقق الا عن طريق التخطيط العلمي السليم  
للقوى العاملة — كجزء من التخطيط العام ، مرتبط وملتحم به ، الذي

يهدف في النهاية الى منع الفقد والاختلالات ، وتحقيق التوازنات العددية والنوعية والمكانية والزمنية . ويستلزم هذا التخطيط العلمى التعرف على العوامل الحاكمة والمؤثرة في كل من جانبي الميزان ، أى جانب العرض من قوة العمل وجانب الطلب عليها ، والتطورات التى لحقت بتلك العوامل في الماضى ، وما يتوقع حدوثه لها في المستقبل ، حيث يمكن تقرير ما يتخذ من سياسات واجراءات في ضوء تلك التطورات لتحقيق أعظم وأفضل استخدام للموارد البشرية وللوصول الى التوازنات المستهدفة لها .

#### ٦ - الهجرة الخارجية ووضع سياسات لها :

ظهرت في مصر الهجرة الخارجية كمامل مؤثر على التطورات الديموجرافية والاقتصادية منذ الستينات ، ثم حققت خلال السبعينات معدلات وظواهر غير عادية ، بسبب الطلب المتزايد على قوة العمل المصرية بكلفة مستوياتها من الدول العربية والافريقية البترولية . ولقد قدر التعداد العلم الاخير في ١٩٧٦ عدد المصريين بالخارج بنحو ١ر٤ مليون نسمة ، ثم ترايد هذا العدد خلال السنوات التالية حيث يقدر حاليا بحوالى من ١٧٥ الى ٢ مليون نسمة ، وهناك تقديرات أعلى من ذلك بكثير ، غير أنه لايمكن الجزم بالعدد الحقيقى للمهاجرين المصريين بالخارج - سواء هجرة مؤقتة وهى تمثل معظم العدد ، حيث أن الهجرة الدائمة تمثل عنصرا هامشيا - الى أن يجرى لهم حصر شامل .

وتشكل العمالة المصرية في الدول العربية النفطية النسبة العظمى من العمالة المصرية في الخارج - لذلك فان دراسة مستقبل الطلب عليها في هذه الدول يجب أن توليه العناية الواجبة ، نظرا للتطورات التى تسببت في انخفاض أسعار البترول ثم معاودته الى الارتفاع التدريجى بعد حادث انفجار المفاعل الذرى في الاتحاد السوفيتى ، وحرب الخليج ، واحتمالات ما سوف تقوم به هذه الدول من سياسات خاصة بالعمالة

الأجنبية • هذه التطورات تُعطى مؤشرا بأن هناك احتمالا لتخفيض أعداد العمالة الأجنبية — ومنها المصرية — التي تستعين بها هذه الدول ، هذا الأمر يقتضى دراسة مستقبل العمالة المصرية في الدول العربية ، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة كافة الاحتمالات ، وبحث امكانية وجود أسواق جديدة للهجرة الخارجية وخاصة في أفريقيا ودول أمريكا اللاتينية •

لقد آن الأوان أن نضع استراتيجية بعيدة المدى وسياسة واضحة ومحددة ثابتة ومفصلة ثم خطط تنفيذية لموضوع الهجرة الخارجية • بجميع جوانبه •

كما يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن الهجرة الى البلاد العربية والافريقية مسألة واجب ومسئولية يتعين أن نلتزم بها بحكم انتمائنا العربى الافريقى • وكما نص دستورنا في مادته الاولى فإن مصر جزء لا يتجزأ من الوطن العربى — وقد أسهمت وعليها أن تسهم بالقدر الاكبر في تنفيذ خطط التنمية في البلاد العربية الشقيقة • ومصر كذلك بحكم موقعها الجغرافى ومكانتها ودورها التاريخى لها رسالتها بالنسبة لدول القارة الافريقية — أضف الى ذلك أن اسهام أبناء مصر المهاجرين في مهام البناء والتنمية والتقدم في شتى البلاد العربية الشقيقة ودول أفريقيا ، له عائده الاقتصادى مثلا في مخدرات واستثمارات المصريين التى تؤدى دورها في مشروعات التنمية في مصر •

ان الهجرة الى الخارج لها آثار ايجابية حيث تشكل عائدا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا تسهم في حل كثير من المشاكل الاقتصادية والبطالة والتضخم السكانى • كما أن لها بعض الآثار السلبية من حيث التأثير على حجم العمالة المطلوبة لتحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واحداث خلل في هيكل وتركيب العمالة المصرية • وقد أكد هذا الوضع الى ضرورة الأخذ بالأسلوب العلمى لتخطيط القوى العاملة مبنية على دراسات علمية دقيقة لأسواق العمالة داخليا وخارجيا

وتخطيط التعليم والتدريب لسد الاحتياجات من قوة العمل في الداخل والخارج .

ووضع سياسة ثابتة واضحة ومحددة لموضوع هجرة العملة المصرية الى الخارج .

كما أن هناك حاجة الى أن تعمل المكاتب العمالية في الخارج بالتنسيق مع الجهات المعنية على حصر العملة المصرية في تلك الدول من حيث الكم والنوع مع اعطاء غناية خاصة للتعرف على الكفاءات والخبرات المتميزة في كافة المجالات والتعرف على احتياجات وظروف أسواق العمل في الخارج .

ويجب أن يستهدف في الخطة الخمسية القادمة بذل الجهود داخليا وخارجيا لدعم حسن العلاقات بين الدولة والمواطنين بالخارج ، وازكاء روح وتوفير دوافع تحويل عائدات العاملين بالخارج عن طريق القنوات الشرعية والاستفادة منها في مشروعات انتاجية في اطار الخطة الخمسية .

كما يجب استهداف العمل على حصر التخصصات والكوادر عالية الكفاءة وتقديم تسهيلات لهم لاستمرار صلتهم بالوطن الأم للاستفادة من خبرتهم وأبحاثهم في دعم التنمية في كافة المجالات ودعوتهم لحضور المؤتمرات والندوات العلمية حسب تخصصهم ، وتقديم تسهيلات لهم للتعرف على أوجه التقدم في وطنهم وتعريفهم بالمشاكل الرئيسية وتكليفهم بالإسهام في حلها .

#### ٧ - دور المرأة في الخطة الخمسية ( ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ) :

في ظل عالم اليوم ، وما وصلت اليه الدول المتقدمة من مستويات اقتصادية وحضارية ، أصبحنا نحن في الدول النامية نشعر بفوارق شاسعة بين مجتمعاتنا ومجتمعاتهم ، ونشعر بأن ما يقرب من نصف مجتمعاتنا (مثلا في المرأة) يعوق مسيرة التنمية ويشكل ثقلا وعيئا يزيد



من ببطء ادارة عجلة التنمية بالسرعة اللازمة حتى للحفاظ على استمرارية حجم هذه الفوارق ، وذلك لأن من أحد أسبابها الرئيسية المرأة (نصف مجتمعاتنا) ما زالت تعيش في ظل أوضاع غير عادلة ، ومن ثم يتطلب معالجة موضوعها في اطار تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، معالجة خاصة حتى تصبح في وضع يساعد عملية التنمية ولا يشكل عائقا وعبئا عليها .

وهناك حاجة ماسة الى ترشيد استخدام المرأة في مصر ، والمقصود هنا بترشيد الاستخدام ، رفع كفاءة استخدامها ، بمعنى استخدامها الاستخدام الأمثل ، وتنمية ذاتها ، وذلك بعد اجراء الدراسات العلمية التفصيلية لكيفية تحقيق ذلك في ظل الظروف السائدة في مجتمعاتنا .

ان المرأة (وهي نصف المجتمع تقريبا) تمثل في مصر موردا متجددا ومتزايدا يحتاج لعمليات تنمية مستمرة ومتصاعدة ، بحيث أن عمليات التنمية لا تتركز على الكم فقط وانما تتناول الكم والكيف معا حتى لا يصبح الكم عبئا على عملية التنمية .

كما أن من شأن الزيادة الكمية للمرأة في مجتمعاتنا اذا لم يواكها ارتفاع في مستوى كفايتها وزيادة في انتاجيتها ، سوف يضاعف من آثارها السلبية على عملية التنمية ومستوى المعيشة بوجه عام ، وأن جانبا كبيرا من هذه الزيادة سوف يتحول الى مستهلكين بدلا من أن يكونوا منتجين ، أى بدلا من أن — يكونوا موردا للتنمية الى عبء على التنمية يشكل ضغوطا استهلاكية ، وهنا يتضح ضرورة الافادة من كل جهد بشري متاح في المجتمع ، وفي هذا المقام يعتبر تطوير اسهام المرأة في عمليات التنمية — عن طريق رفع كفاءتها العلمية والعملية ، وتوجيه جهودها الى هذه العملية ، التوجيه الأمثل — من أهم عناصر تنمية الموارد البشرية في المجتمع ، وهذا ما يجب أن تستهدفه الخطة الخمسية المقبلة (١٩٨٨/٨٧ — ١٩٩٢/٩١) .

ودور المرأة في مجال الوعي الاقتصادي له تأثير كبير على تطوير

حجم ونمط الاستهلاك العائلي الذي يستهدف في الخطة الخمسية القادمة والخطط التالية ، وكذلك نمط الانفاق في ميزانية الأسرة يمثل مؤشرا يدل على درجة تطور الوعي الاقتصادي للمرأة ، الذي يجب أن نهتم به ، فالمرأة هي محرك الأسرة ، وهنا يأتي في المقام الاول ترشيد الاستهلاك وخاصة العائلي .

كذلك فان للمرأة دور بالغ التأثير في تنمية الوعي الاجتماعي سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى المجتمع ، وصديق شاعر النيل حافظ إبراهيم حين قال :

الأم مدرسة اذا أعددتها أعددت شعبا طيب الاعراق

## الهوامش والمراجع

- (١) د. محمد شلبي ، التخطيط الاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة ، مذكرة رقم ٧٦٧ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ١٦ .
- (٢) د. أنور العدل ، محاضرات في التخطيط الاجتماعي ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٩ - ٦٤ .
- (٣) المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٧٥ .
- (٤) د. سامي أحمد الكاشف ، الوضع الحالي وسياسات الخطة الخمسية ( ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ) في مجال الموارد البشرية ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٦ وما بعدها .



## الباب الثالث

### التخطيط للتقدم الاجتماعى

#### مقدمة

- ١ - التخطيط الاجتماعى وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى.
- ٢ - التخطيط القومى الشامل .
- ٣ - مجالات التخطيط الاجتماعى .
- ٤ - أهمية التخطيط الاجتماعى .
- ٥ - التخطيط الاجتماعى واشباع الحاجات .
- ٦ - القواعد التى يركز عليها التخطيط الاجتماعى .
- ٧ - البيانات اللازمة لوضع الخطة الاجتماعية .
- ٨ - مراحل التخطيط الاجتماعى .
- ٩ - المسئولية الاجتماعية للمخطط الاجتماعى .
- ١٠ - نموذج للتجربة المصرية فى التخطيط الاجتماعى .
- ١١ - أمثلة لبعض قطاعات التخطيط الاجتماعى فى مصر .
- ١٢ - الاهتمام بالتخطيط فى مجال الصحة .



## مقدمة :

« اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا ، وأعمل لآخرتك كأنك تموت غدا »

على بن ابي طالب

لقد طرأت تغيرات أساسية على الهيكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى بجمهورية مصر العربية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وهذه التغيرات سعت الى دفع عجلة النمو الاقتصادى والاجتماعى .

ولم يعد خافيا أن التخطيط قد أصبح جزءا أساسيا من حياتنا الحديثة . فنحن نسمع الآن أكثر من أى وقت مضى عبارات مثل الخطة الخمسية أو خطة التنمية ، أو وزارة التخطيط أو هيئة التخطيط العليا وهكذا . ولم يعد الانسان الحديث يسير فى حياته على أساس المحاولة والخطأ ، بل أصبح يخطط ، أى يرسم لنفسه مقدما خط السير ثم يسير على هديه .

ولقد كانت البداية فى التخطيط هى التركيز على التخطيط الاقتصادى باعتبار أنه هو الذى يسهم مباشرة فى تحقيق الانتاج . فالتخطيط الاقتصادى يسعى مباشرة لمواجهة المشكلة الاقتصادية التى تتركز فى وجود فجوة بين حاجات السكان ، وبين الموارد المتاحة . والمتعمق فى ذلك يرى أن حل المشكلة الاقتصادية له جوانب أخرى غير اقتصادية .

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن تحقيق المستوى التعليمى والمصدى والثقافى لافراد المجتمع يؤثر على زيادة الانتاج ، وارتفاع الكفاءة الانتاجية للافراد ، ومهما قيل من زيادة نفقات تنفيذ الخطط الاجتماعية الا أنها تمثل ركن هام وأساسى فى أى خطة قومية شاملة .

وإذا استعرضنا الاهداف العامة للخطط القومية لتأكد لنا الارتباط الوثيق بين ماهو اقتصادى وما هو اجتماعى ، ولوجدنا صعوبة فى وضع

خطوط فاصلة بين ما يعتبر تنمية اجتماعية وما يعتبر تنمية اقتصادية حيث نجد اعتمادا كبيرا على التنمية الاجتماعية اذا أردنا أن نصل الى تنمية اقتصادية ناجحة . فلزراعة والصناعة تعتمد علي التوسع العمراني وعلى خدمات التعليم والبحث العلمى . وفى نفس الوقت نجد أنه بدون تحقيق أهداف الانتاج لايمكن الانفاق على الخدمات الاجتماعية وتوفير فرص العمل . أى أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية هما وجهين لعملة واحدة .

والتخطيط الاجتماعى هو عملية تجمع بين العلم والفن ، فهو يسمى لفهم النظام الاجتماعى ومقوماته وتشخيص فنى لمشاكله وعيوبه واقتراح الحلول المناسبة لها ، مع تطوير للنظيم الاجتماعية الموجودة ، واستحداث نظم اجتماعية جديدة . وغية التخطيط الاجتماعى فيما مضى كانت من أكبر عوائل القصور فى التنمية الاقتصادية .

ولست التنمية الاجتماعية ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فقط ، بل أنها ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية . فمن المعروف أن التنمية السريعة التى تحدث فى المدينة تؤدى الى وجود انفصام حصارى بين القرية والمدينة ، كما أنها تريد من هجرة الافراد من الريف الى الحضر ، وهذا من شأنه أن يرفع نسبة البطالة ، ثم أن المهاجرين غالبا يعيشون فى أحياء متخلفة ، وينقلون عاداتهم وأساليب سلوكهم الى المدينة ، ويرى البعض أن هذه الأساليب يشوبها التخلف ، ولذلك فان جهود التنمية الاجتماعية تصبح ضرورية لمعالجة المشكلات المترتبة على التنمية الاقتصادية .

ومن هذا المنطلق فقد خصصنا هذا الباب لمعالجة الجوانب المختلفة للتخطيط الاجتماعى من أجل تحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى .

فى البداية تم تحديد مفهوم التخطيط الاجتماعى وكذلك بعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى كالتنمية والتقدم والنمو الاجتماعى ، والتنمية الاجتماعية . وفى العنصر الثانى تم التعريف بالتخطيط القومى



الشامل لمعرفة موقف التخطيط الاجتماعى من التخطيط القومى فأوضحنا مفهوم وأهداف وأنواع الخطط القومية • أما العنصر الثالث فقم تخصيصه لتوضيح المجالات المختلفة للتخطيط الاجتماعى ، وقد بدأناه بالتعرض للتنمية والتخطيط الاقتصادى لتوضيح العلاقة القوية التى تربط بين ما هو اجتماعى وما هو اقتصادى • أما العنصر الرابع والخامس والسادس فقد تم تخصيصهم لتوضيح أهمية التخطيط الاجتماعى ، وعلاقته بـثـبـاع الحلـجات ، والقواعد التى يرتكز عليها التخطيط الاجتماعى على التوالى • ثم يأتى العنصر السابع لبيان ماهية البيانات المطلوبة لأعداد الخطط الاجتماعية • والثامن لتوضيح المراحل المختلفة الأساسية التى تتبع لوضع أى خطة اجتماعية • ولقد تناولنا فى العنصر التاسع الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية لن يقوم بعملية التخطيط الاجتماعى •

وفى نهاية هذا الباب عرضنا نموذجاً للتجربة المصرية فى التخطيط الاجتماعى وركزناه على الخطة الخمسية الأولى ١٩٦١/٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥ ، ثم عرضنا للتسـلـؤـلات التى تدور فى بـالـ المخطط الاجتماعى مسترشدين بالخطة الخمسية ٧٦ - ١٩٨٠ •



## ( ١ ) التخطيط الاجتماعى

### وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى

التخطيط بصفة عامة هو تصور ذهنى يتعلق بأشياء يفكر فيها المرء فى حاضره لكى يواجه بها ظروف مستقبليه فى سبيل هدف ينبغى الوصول اليه . أى أنه عمل يهدف الى تطويع المستقبل المجهول لارادة الانسان بقدر الامكان مقللا بذلك من أثر عوامل الصدفة والحظ فى محاولة لتشكيل الحية بالصورة التى توافق آماله وتطلعاته .

والتخطيط يسبق أى عمل تنفيذى . فهو يرسم الاطار الذى يحدد نوع العمل الذى ينبغى القيام به ، والاسلوب الذى يفضل اتباعه فى انجاز هذا العمل ، والوقت الذى سوف يستغرقه .

ويقتضى النجاح فى التخطيط أن يقوم به اشخاص متفحصون فيه ، مدربون عليه ، ولديهم خبرة فى المجال الذى يخططون له ، وأن يكونوا قادرين على نقل أفكارهم الى غيرهم ممن سوف يقومون على التنفيذ . كما ينبغى أن يتصف المخطط بالعقل العلمى الرشيد الذى يستند الى المنطق فى التفكير ويتحلى بالخيال العلمى الذى يعينه على تصور ما سوف يكون عليه الحال فى المستقبل متى وضعت الخطة موضع التطبيق ، ويتنبأ بما سوف يحدث من ردود فعل عند المنفذين الذين يعهد اليهم بانجاز الخطة .

ولا يقتصر التخطيط على معالجة مشكلات المجتمع بعد حدوثها ، وانما يعتمد على التنبؤ والتوقع لما يمكن أن يحدث ، كما يقوم على تقدير حاجات المجتمع خلال فترة مقبلة ثم وضع خطة لتحقيق تلك الحاجات . فالتخطيط اذن يهتم بالجانب الوقائى أكثر مما يهتم بالجانب العلاجى .

والتخطيط في نهاية الامر يهدف الى رفع مستوى الحياة بأسلوب علمي في شتى المجالات • وهو عندما يتعلق بالنواحي الاجتماعية يسمى تخطيطا اجتماعيا أو بالنواحي الاقتصادية أو السياسية سمي تخطيطا اقتصاديا أو سياسيا •••

**والتخطيط الاجتماعي:** له أسلوب متميز يختلف عن أنواع التخطيط الأخرى ، فهو يبدأ بفهم وتحليل مكونات المجتمع والتعرف على المشاكل الاجتماعية الموجودة أو المحتملة ثم يصل الى وضع خطط وبرامج للتغلب على تلك المشاكل •

والتخطيط الاجتماعي يركز على نوعية الانسان في المجتمع والعمل على تطوير تلك النوعية وذلك بتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة لذلك مثل — التعليم ، والصحة ، والأمن ، والعدالة ، والاسكان ، والمرافق الأخرى وغيرها •

ويعتبر التخطيط الاجتماعي من سمات العصر الحديث في كل دولة ياتعباره الطريق الذي يقود الافراد والجماعات نحو الرغاية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي • فالهدف من التخطيط الاجتماعي واحو وهو رفع نوعية المواطن وتطوير شخصيته ليكون مواطن صالح منتج ، لديه انتماء لمجتمعه ، وعامل من عوامل تقدمه •

وثمة عدد من المفاهيم لابد من التعرف عليها ونحن بصدد دراستنا لموضوع التخطيط الاجتماعي وهي التغير الاجتماعي ، والتقدم الاجتماعي ، والنمو الاجتماعي ، والتنمية الاجتماعية •

### ( ١ ) التغير الاجتماعي :

التغير هو سمة أساسية لكل المجتمعات الانسانية ولم يعد هناك مجتمع ساكن دون تغيير •

فحينذا في مصر مثلا نجد ان النظرة للعمل قد تغيرت • فمنذ عدة سنوات مثلا كان العمل في وظيفة ثابتة بالحكومة كان يكتسب كل

الاحترام الاجتماعى والمادى اذا ما قورن بالعمل اليدوى أو الاعمال الحرة ، أما الآن فقد حدثت تغيرات جذرية فقد أصبح العمل الحر أكثر جاذبية اجتماعيا واقتصاديا من الاعمال المرتبطة بالحكومة • وإذا أخذنا مثال آخر عن الاتجاه نحو تنظيم الاسرة ، فمئذ سنوات سابقة — وخاصة فى الريف — فإن كثرة الاولاد كانت تسبغ هبة ومكثنة على رب الاسرة ، أما الآن فأصبح الحد من عدد الاولاد هو الاتجاه السائد وذلك بفضل بعض التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية •

ونخلص مما سبق الى مايلى :

— ان التغير يعنى التدول والتبدل • فتغير الشئ يعنى تحوله وابدال غيره به •

— أن التغير الاجتماعى يرتبط أساسا بالبناء الاجتماعى حيث يحدث تغيرات فى : السلوك والقيم والعادات والتقاليد والثقافة والاتجاهات والرأى العام ونظم القراية والسلطة ، وفى ذلك تمييز للتغير الاجتماعى عن المتغيرات الاخرى الاقتصادية والسياسية والعلمية ... الخ •

— ان التغير الاجتماعى عملية نسبية فقد يكون نحو الارتقاء والتقدم أو نحو التراجع والنكوص •

— ان التغير الاجتماعى عملية مستمرة ، وهو قد يحدث تلقائى وهو مايسمى بالتغير غير المقصود مثل قضية العمل اليدوى أو العمل بالحكومة • وقد يحدث تغير مقصود لتحقيق أهداف معينة مثل قضية الاتجاه نحو تنظيم الاسرة •

**(ب) التقدم الاجتماعى :**

يرى «أوجيست كونت» ان التقدم الاجتماعى هو سير للامام

نحو هدف معين تقطعه الانسانية في أدوار تطويرية ارتقائية ، وهذا السير يخضع لقوانين ضرورية هي التي تددد بالضبط مداه وسرعته .

أى أن التقدم الاجتماعى هو كل فكرة أو عمل ناجح يساعد الانسان على التحرر من عامل الزمان وعامل المكان بالنسبة لمظاهر الحياة الاجتماعية ويترتب عليه اطلاق النشاط الانسانى وحفزه للعمل فى حرية وتعاون من أجل تدقيق هدف معين .

ويختلف التقدم الاجتماعى عن التغير الاجتماعى . فالتقدم الاجتماعى لابد أن يترتب عليه تغير اجتماعى ، بينما التغير الاجتماعى لا يودى حتما الى تحقيق تقدم ، فقد يكون التغير نحو الاضمحلال والتخلف . ولذلك يمكن القول أن «كل تقدم تغير ، وليس كل تغير تقدم» .

#### (ج) النمو الاجتماعى :

النمو الاجتماعى هو الزيادة الثابتة أو المستمرة التى تحدث فى جانب أو أكثر من جوانب الحياة الاجتماعية . فالزيادة الثابتة فى النسبة المئوية للمتعلمين والمتعلمات الى مجموع السكان هي من مؤشرات النمو الاجتماعى ، والزيادة المستمرة لعدد الاطباء المخصصين لكل ألف نسمة هي أيضا من مؤشرات النمو الاجتماعى .

ويحدث النمو الاجتماعى فى الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجى . كما أن النمو يحدث بطريقة أقرب الى التلقائية منها الى التخطيط المقصود .

#### (د) التنمية الاجتماعية :

إذا كان النمو قد يحدث بصور تلقائية فإن التنمية تشير الى النمو المتعمد عن طريق الجهود المنظمة التى يقوم بها الانسان لتحقيق أهداف معينة . والفرق بين النمو والتنمية كالفرق بين التطور والتطوير ،

والتغير والتغيير • أى أن الفرق يتمثل فى مدى تدخل الإنسان فى أحداث التنمية أو التطوير أو التغيير •

والنمو والتنمية يسيران فى اتجاه واحد ولكن النمو يسير ببطء ، بينما التنمية تحتاج الى دفعة قوية لكى يخرج المجتمع من حالة التخلف الى حالة التقدم • وإذا كان النمو والتنمية يتفقان من حيث الاتجاه فهما يختلفان عن التغير الذى يشير الى حدوث تغيرات دون أن يكون لهذا التغير اتجاه واضح • فالتغير كما سبق القول قد يكون تقدم وارتقاء ، وقد يكون تخلف ونكوص •

وتوجد جوانب مختلفة فى تعريف التنمية الاجتماعية • فهى تعنى ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة عند رجال السياسة والاقتصاد • بينما يرى المصلحين الاجتماعيين أن التنمية الاجتماعية عبارة عن توفير التعليم والصحة والسكن والعمل المناسب ، والدخل الكافى ، والامن واشباع الذات • أما رجال الدين فيرون أنها الحفاظ على كرامة الانسان باعتباره خليفة الله فى أرضه •

وتوجد اتجاهات ثلاثة رئيسية للتعريف بالتنمية الاجتماعية<sup>(١)</sup> :

**الاتجاه الاول :** يرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية هى توفير الرعاية الاجتماعية • ويشوب هذا التعريف أنه ضيق حيث أن الرعاية الاجتماعية هى جزء واحد فقط من الخدمات الاجتماعية التى تقدم عن طريق التنمية الاجتماعية •

**الاتجاه الثانى :** ويرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية هى الخدمات الاجتماعية التى تقدم للمواطن فى مجالات التعليم والصحة والاسكان والتدريب المهنى وتنمية المجتمعات المحلية •

وهذا المفهوم يعتبر أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شيوعا وتسير عليه كثير من دول العالم عند قيامها بعمليات التخطيط للتقدم الاجتماعى •

ولكن يؤخذ على هذا التصريف أنه لا يشير الى ضرورة ادخال  
التغيرات اللازمة في البناء الاجتماعى - فالتنمية كما سبق القول هى  
احداث نمو متعدد •

**الاتجاه الثالث :** ويرى أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن  
عمليات تغير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه بغرض اشباع  
الحاجات الاجتماعية ، للأفراد • ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية تنصب  
على كل مشكلات التغير الاجتماعى مثل الفجوة الموجودة بين مستوى  
معيشة الفقراء والاغنياء ، والمشكلات العمالية ، ومشكلات الهجرة من  
الريف الى الحضر ، والمشكلات الاجتماعية الأخرى التى تنجم عن  
التغير الاجتماعى السريع •

وهذا الاتجاه الأخير فى تعريف التنمية الاجتماعية يعتبر أفضلها •  
فهو يشير الى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات  
وأنما تشتمل على عنصرين أساسيين • الأول : هو التدخل لتغيير  
الأوضاع الاجتماعية التى لم تعد تساير روح العصر • والآخر : هو  
اقامة بناء اجتماعى تتبثق منه علاقات جديدة ، وتوفير أكبر قدر من  
الاشباع لحاجات الأفراد •



## (٢) التخطيط القومى الشامل

ما من دولة فى هذا العصر الا وتأخذ بأسلوب التخطيط القومى الشامل أو الجزئى . ذلك لأن سكان العالم فى زيادة مطردة ، والموارد الطبيعية محدودة ولا تتزايد بنفس درجة النمو السكانى . والسبيل الوحيد لمواجهة الزيادة فى السكان وما يترتب عليها من زيادة فى استهلاك مختلف السلع والخدمات هو العمل على تنمية الموارد عن طريق الجهد البشرى المنظم — أى عن طريق التخطيط . فالتخطيط يحقق أسرع وأفضل معدل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة .

والتخطيط القومى هو عمل مستمر لانهاية له ، فحياة المجتمع لا تتوقف ، ولابد من تتابع الخطط ، فتبنى الواحدة على ضوء ما أسفرت عنه الخطة السابقة دون توقف . وإذا كان التخطيط القومى شاملا ، فإن التخطيط الاجتماعى يعتبر جزء من التخطيط القومى ، ومن ثم سوف نعرض فيما يلى لمفهوم الخطط القومية ثم أهداف الخطط القومية ثم نتبعها بأنواع الخطط القومية وذلك للتعرف على وضع التخطيط الاجتماعى فى عمليات التخطيط الشامل .

### ١ ( مفهوم الخطط القومية :

الخطط القومية هى التى تضمها أجهزة الدولة ، وتتجمع فى هيئة تخطيط مركزية أو وزارة تختص بذلك ، ويقرها مجلس الشعب وتصدر على هيئة قانون . وتستهدف هذه الخطط المصلحة العامة للمجتمع وتقديم أكبر قدر من الخدمات له فى حدود الطاقات المتاحة من امكانيات قائمة وأخرى يمكن تدبيرها .

وتتضمن هذه الخطط ما يتعلق بالنفقات على المستوى القومى كالأجور التى يتقاضاها العاملون بالجهات الادارى للدولة ، وتكاليف

الخدمات والمشروعات الاستثمارية والخدمية اللازمة لتنمية المجتمع والنهوض بمستواه الاجتماعى والاقتصادى . كما تتضمن الإيرادات التى يحتفل تحصيلها من نواحي النشاط ذات الإيراد كالضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية وحصيله الأحكام القضائية وإيرادات السكك الحديدية والنقل العام والمتحصل من بيع أملاك الدولة وإيرادات البريد والبرق والهاتف والفائض الذى تحققه الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والهيئات العامة ، بالإضافة الى الموارد المالية الأخرى مثل فائض المدخرات لدى هيئات التأمين والادخار وصناديق توفير البريد والقروض المحلية ، والقروض الخارجية ، والإعلانات ، وإيرادات البترول والموارد المعدنية الأخرى ، ودخل قناة السويس .

كذلك تتضمن الخطة القومية كافة الاستثمارات الجديدة فى الدولة ، وتكلفة كل منها ، والخدمات الاجتماعية والثقافية والترفيهية وما إليها ، بالإضافة الى مقدار الالتزامات التى تقع على عاتق الدولة أثناء مدة الخطة وكيفية الوفاء بها .

وفى العادة تنقسم الخطة القومية الى خطط فرعية ورئيسية ، بعضها يتعلق بالانتاج والآخر بالخدمات ، كما أن كلا من هذه الخطط يقسم وفقا للقطاعات الانتاجية والخدمية حيث توضع لكل قطاع خطته الخاصة . فمثلا تجزأ الخطة القومية لجمهوريةنا وفقا لقطاعات : الصناعة والبترول والثروة المعدنية ، والمواصلات ، والكهرباء والسد العالي ، والتجارة والتأمين ، وخدمات السياحة ، والاسكان والمرافق ، وكهربية الريف ، والتصليح والبحوث والشباب والثقافة ، والخدمات الاجتماعية والصحية والدينية ، ومشروعات الإدارة المحلية ، وخدمات الدفاع ، والامن ، والعدالة ، والشئون الخارجية ، كل ذلك مع بيان المشروعات التفصيلية التى ينبغى القيام بها وتكلفة كل منها مع تعيين مصادر التمويل اللازمة لها .

والخطط القومية قد تكون سنوية تفصيلية تنصرف الى سنة مقبلة ،

وقد تكون لفترة أطول ثلاث أو خمس أو سبع أو عشر سنوات مقبلة ،  
وحينئذ تتصف الخطة المعمومية دون تفصيل ، وتسمى باسم المدة التي  
تعد عنها ، فيقال خطة خمسية أو سبوعية أو عشرية مثلا •

### ب) الاهداف الرئيسية للخطة القومية :

للخطة القومية هدفان رئيسيان احدهما اجتماعي والثاني اقتصادي •

١ — فالهدف الاجتماعى هو النهوض بالدولة من الناحية  
الاجتماعية ، بتوفير مصادر التقدم الحضارى لها عن طريق التوسع فى  
التعليم ، والخدمات الصحية وتوفير الطمأنينة والأمن والمدالة  
للمواطنين ، وتهيئة المأوى ووسائل العيش الرغيدة لهم من مسكن  
مريح وغذاء كاف وكساء ملائم ومياه صالحة للشرب وعمليات الصرف  
(المجارى) ، ومد الطرق ورصفها وتدمير وسائل النقل والمواصلات  
الكافية وتوصيل الكهرباء ومد خطوط التليفون واقامة أماكن العبادة ...  
وما الى ذلك مما يرفع من شأن البلاد من الوجهة الاجتماعية ويؤدى  
الى التقدم الحضارى فى الدولة •

٢ — أما الهدف الاقتصادى فيتمثل فى زيادة الدخل القومى للبلاد  
بما يفوق الزيادة المرتقبة للسكان خلال مدة الخطة ، حتى يرتفع مستوى  
المعيشة للمواطنين فى مجموعهم • والدخل القومى فى عبارة بسيطة هو  
مجموع دخول الافراد مما يملكون التصرف فيها • ومعنى زيادة هذا  
الدخل أن دخول الافراد مجتمعين تزداد ، وبالتالي يرتفع نصيب  
المواطن الواحد منه ، الامر الذى يؤدى الى زيادة فى القدرة على  
الانفاق ، فيرتفع مستوى المعيشة ويحيا المواطنون فى رغد من العيش •

ولكى يرتفع الدخل القومى — وبالتالي يزداد متوسط الدخل  
الفردى — ينبغى أن تزيد الاجور عن معدلها ، وتترايد الارباح فى  
مقدارها • والزيادة فى الاجور تقتضى تنمية الانتاج ورفع مستوى  
الكفاءة عند العاملين حتى يصير عملهم أكثر انتاجا ، وبالتالي يتاح لهم

أن يحصلوا على أجور أعلى تتناسب مع ناتج عملهم • أما الزيادة في الأرباح على المستوى القومي ، فالسبيل إليها هو إقامة المصانع الحديثة واستصلاح الأراضي الجديدة ، وإقامة المشروعات العمرانية المختلفة ، وتنشيط التجارة ، وتوفير رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار ، وتدسين أساليب العمل والإدارة •

وعلى ذلك فإن الخطة القومية لابد وأن تشمل هذين الهدفين بقدر متوازن ليتحقق التقدم الاجتماعي في خط متواز مع التقدم الاقتصادي ، إذ لن ينعى من المعقول أن تسعى الخطة نحو إشباع الحاجات المادية للمواطنين بغير أن يقرن ذلك بتوفير العدالة الاجتماعية لهم ، وتقديم الخدمات التي تشبع حاجاتهم النفسية والروحية •

### ج) أنواع الخطط القومية :

يمكن تقسيم الخطط القومية الى عدة أنواع على أساس من أربعة معايير تفرق بين معالمها ، هي الظروف التي يجري فيها التخطيط القومي ، مدى شمول الخطة ونطاقها ، ووفقا لطريقة وضعها ، وطبقا للزمان الذي يستغرقه تطبيق الخطة •

#### أولا - أنواع الخطط وفقا للظروف التي يجري فيها التخطيط :

هناك نوعان من التخطيط القومي ، يتمايزان عن بعضهما فيما يتعلق بالدالة التي يكون عليها المجتمع ، هما التخطيط الهيكلي والتخطيط الوظيفي

أ - التخطيط الهيكلي : وهو ينطوي على برامج تستهدف تعديلا جذريا في الهيكل الاجتماعي بالبلاد وإبداله بآخر على أساس أوضاع جديدة • ومثل هذا النوع من التخطيط الهيكلي القرارات الاشتراكية التي صدرت عندنا في عام ١٩٦١ وما تضمنته من اصلاح زراعي وتأميم المنشآت الحيوية وإقامة قطاع صناعي قوى لم يكن موجودا بذات

الشكل من قبل ، وإذابة الفوارق بين الطبقات ... وما الى ذلك من الامور التي تعمل على تغيير أساسى فى بناء المجتمع .

٢ - التخطيط الوظيفى : وهو الذى يوضع ضمن الاطار القائم للمجتمع دون محاولة التعديل أو التبديل فى هيكله ، اكتفاء باحداث التغيير فى وظائفه فقط ، مثل التوسع الزراعى والصناعى وشق الطرق وانشاء المستشفيات ... الخ .

ويبدو التمييز بين هذين النوعين من التخطيط أكثر وضوحا فى مجتمع لم يكن يأخذ بأسلوب التخطيط القومى من قبل ثم قرر الأخذ به . ففى بداية العهد بالتخطيط ، تكون الحاجة ملحة للأخذ بالتخطيط الهيكلى ، وتصدر قرارات من أعلى المستويات لاحداث تغيير أساسى فى شكل المجتمع وتكوينه وفى المؤسسات القائمة فيه . ومتى تم ارساء الدعامات الاساسية الفكرية والقانونية والهيكلية للمجتمع ، صار من اللازم أن توضع الخطط التى تكفل للمجتمع تحقيق وظائفه الاجتماعية والاقتصادية فى وضعه الجديد ، وبذلك ينتقل التخطيط من هيكلى الى وظيفى . وكذلك الحال فى المجتمعات التى تتحول من النظام الرأسمالى الى النظام الاشتراكى ، أو تلك التى تتحرر من الاستعمار وتعمل على تغيير هيكل المجتمع ليتلائم مع الظروف الجديدة التى تصاحب الاستقلال .

وعلى ذلك فإن التخطيط الهيكلى يحدد المعالم الجديدة للمجتمع ، فى حين أن التخطيط الوظيفى يطور من حال ذلك المجتمع الى ما هو أفضل . ويترتب على ذلك أن التخطيط الوظيفى قد يؤدى هو الآخر الى احداث تغييرات هيكلية محدودة وبطيئة على المدى البعيد .

ثانيا - انواع الخطط القومية من حيث شمولها ونطاق تطبيقها :

من الخطط القومية ما يكون شاملا لكافة نواحي الحياة فى المجتمع كله بمختلف قطاعاته النوعية والجغرافية ، ومنها ما يقتصر على منطقة

جغرافية أو تقوم به هيئة محلية معينة في الدولة ، كما أن منها ما يوضع لقطاع معين من قطاعات النشاط .

١ - الخطة القومية الشاملة : وهي الخطة التي ترمى الى تحقيق أغراض التنمية في مختلف القطاعات القومية ، ما كان منها اجتماعيا أو اقتصاديا أو ثقافيا أو حضاريا ، والهدف الرئيسى لهذه الخطة هو الارتفاع بمستوى المعيشة العام بشكل مطرد ، وتكوين نهضة شاملة تعم كافة نواحي الحياة .

٢ - الخطة الاقليمية او المحلية : وهي التي ترسم من أجل تنمية منطقة معينة أو مجتمع محلي محدود له خصائصه المميزة ، فتعنى تلك الخطة بمشكلات المنطقة (كالمحافظة أو المدينة أو المركز أو القرية) وتعمل على تطويرها وتحسين أحوالها على ضوء الامكانيات المحلية ، كالقوى العاملة المتوفرة فيها ، ومصادر الثروة الزراعية والحيوانية والتعدينية والمائية ، ومصادر القوى المدركة ، وما يتوفر للمنطقة من أماكن سياحية أو أثرية أو مصايف أو ملتقى طرق . ثم النظر بعد ذلك في تطوير أحوالها وتعديل ما بها من امكانيات ليتقدم حالها ، أو استغلال ما هو عاطل من تلك الامكانيات بما يعود بالخير على مجتمع الاقليم أو المنطقة . وذن أمثلة هذه الخطط ما يضعه الحكم المحلى في منطقة معينة من مشروعات مثل انشاء المدارس والمستشفيات وشق الطرق واقامة الكبارى ، وانشاء الاندية ودور الحضانة ... وما الى ذلك .

٣ - خطة القطاع : وهي ترسم لتدقيق أهداف قطاع نوعى من قطاعات الانتاج أو الخدمات ، بحيث يحدث فيه تطوير أسرع من باقى القطاعات متى كانت له أهمية خاصة عند المجتمع ، مثل التخطيط للصناعة أو للزراعة أو السياحة أو الأمن أو الدفاع أو الصحة أو التعليم ... الخ . وقد تكون خطة القطاع أكثر تعمقا من ذلك اذا وضعت لقطاع متخصص من بين القطاعات العامة للنشاط ، مثل تطوير التجارة الخارجية أو تدعيم الصناعات الثقيلة ، أو القضاء على بعض

الامراض المتوطنة • وفي العادة يقوم القطاع المختص بوضع الخطط اللازمة له في نطاق الخطة الشاملة أو الخطة الاقليمية •

ثالثا - انواع الخطط وفقا لطريقة وضع الخطة :

هناك ثلاثة أنواع من الخطط تختلف عن بعضها في أسلوب وضعها ، وهي الخطط المفتوحة ، والخطط التي تخصص مبالغها سلفا ، والخطط البديلة •

١ - الخطط المفتوحة : هي التي بمقتضاها يسمح لكل جهاز حكومي أن يقدم بمشروعات التي يحتاج اليها طالبا تخصيص مبالغ تكفي لتنفيذ الخطة دون التقيد بالحد الأقصى للمبلغ المطلوب ، وذلك مثلما يحدث في بعض الدول كلكويت والسمودية وليبيا وغيرها من الدول التي لا تقاسى من النقص في الموارد المالية وبخاصة النقد الاجنبي ، وعلى نطاق ضيق في بعض الدول الاخرى ومشروعات محددة. وتعرض جميع مشروعات الخطط المفتوحة على جهاز مركزي للتخطيط أو سلطة عليا في الدولة ، تقوم بتبويب المشروعات تنازليا وفقا لمعايير محددة يستهدى بها في وضع أولويات للمشروعات ، وبناء على ذلك تقر الدولة تلك المشروعات أو بعضها منها أو تؤجل البعض الآخر أو تصرف النظر عنها نهائيا • ومما يعاب على اتباع هذا الأسلوب التخطيطي ، أنه لا يحقق الانسجام والنكامل بين المشروعات المقترحة ، كما أن بعض المشروعات قد يحظى بنصيب كبير من الاموال على حساب المشروعات الاخرى ، فضلا عن أن هذا الأسلوب لا يصلح للكثير من الدول النامية التي تقل فيها الموارد المالية اللازمة •

٢ - الخطط التي تخصص مبالغها سلفا : وهي الخطط التي توضع في مرحلة تعقب توزيع الموارد الاستثمارية على قطاعات النشاط في الدولة وفقا للاهمية النسبية لكل قطاع • وفي حدود ما يخص للقطاع من موارد يتم وضع خطه ، كما يتم تعيين المشروعات التي يمكن انجزها في حدود المبالغ المقررة • ومما يمتاز به هذا النوع من

التخطيط أن الأجهزة المختصة في الدولة تكون مدكومة بالامكانات المتاحة فتتضمن مشروعاتها الاستثمارية ، كما أن ادارة كل مشروع تتقيد بتكاليفه فلا يتاح لها التوسع في مطالبتها المالية ، وهو الامر الذي يساعد على تحقيق الاهداف بأقل تضحية ممكنة . بيد أنه مما يعاب على هذا الاسلوب أنه لو كان توزيع الاعتمادات الاستثمارية أقل أو أكثر مما ينبغي بسبب خطأ في التقدير من جانب الجهاز الذي يتولى ذلك التوزيع ، فإنه قد يقرتب على ذلك اسراف لاداعى له في بعض القطاعات وتقترع على قطاعات أخرى ، مما يضر بصالح الاقتصاد القومي العام . وفضلا عن ذلك فإن المبالغ التي تخصص لقطاع ما ، ولا تكفى لما يرجى أن يقوم به من مشروعات ، سوف تكون سببا في اعاقته عن تحقيق أهدافه كاملة في الوقت الملائم .

٣ - الخطط البديلة : وهي الخطط التي تعالج عيوب النوعين السابقين من التخطيط . وعلى هدى من الاسلوب يطلب الى كل من أجهزة الانتاج والخدمات بالدولة أن يتقدموا بعبدة خطط بديلة تتفاوت في التكاليف ، وتسعى كل منها نحو تحقيق حجم محدد من الانتاج أو الخدمات أو الدخل أو العمالة مثلا ، ثم يقوم الجهاز المركزي للتخطيط باختيار ما يراه ملائما من تلك البدائل وفقا للاهداف العامة والاهمية النسبية لكل قطاع وفي نطاق الامكانيات المتاحة . ولهذا يمكن وضع الخطة القومية بغير حاجة الى الرجوع للأجهزة المختصة - وفي هذا وفر في الوقت والجهد - كما يتحقق التناسق بين الخطط الفرعية المختارة وتتكامل المشروعات .

رابعا - انواع الخطط القومية من حيث مداها الزمني :

يمكن تقسيم الخطط القومية وفقا للمدى الزمني الذي تستغرقه الى ثلاثة أنواع ، وهي الخطط الطويلة في الاجل ، والمتوسطة في المدى ، والقصيرة في الأمد .

١ - الخطة طويلة الاجل : وهي الخطط التي توضع لفترة زمنية



مستقبل طويلاً نسبياً لاتقل عن خمس سنوات ، وقد تزيد عن عشر سنين . وهذا النوع من الخطط يعتبر أسلوباً متقدماً من أساليب التخطيط ، وهو يستهدف النمو الاقتصادي ، والتطور الاجتماعي في المدى البعيد . وعلى ذلك فإن الخطة الطويلة تستلزم نظرة فاحصة بعيدة وقائمة على أسس فنية وسياسية واقتصادية واجتماعية . فالأسس الفنية تتمثل في مقدار التقدم الحاضر في فنون الانتاج واتجاهات ذلك التقدم وما يقتضيه مستقبلاً من نفقات وما يحققه هذا الانتاج من موارد لو سارت في ذات الاتجاه . أما الأسس السياسية فتتمثل في الصورة التي توضح معالم هيكل المجتمع في المستقبل ، وما يتطلع اليه من رفاهة . ومتى وضعت تلك الصورة أمام الجماهير فإنها تصير بمثابة هدف ترنو اليه أبصار الجميع ، فتجند نحوه كافة الامكانيات المادية ، وتتكلل الجهود البشرية وأصحابها راضون حتى لو أدى الامر الى تضيق الخناق على المواطنين في الامد القصير مادام الهدف المرجو يبرز أهمهم الطريق ويبعث التفاؤل في نفوسهم . وأما الأسس الاقتصادية فتقوم على ما يبتغيه المجتمع من انتاج يؤدي الى رفع مستوى المعيشة ويسهم في تحقيق الرفاهة . وقد يكون ذلك الأساس هو التخصص الدقيق في انتاج أنواع معينة من السلع ، وما يترتب عليه من اتقان ووفر في النفقات . كذلك قد يكون الانتاج شاملاً لكافة ما يحتاج اليه المجتمع لاشباع حاجاته المتعددة لتقترب الدولة من مرحلة الاكتفاء الذاتي ، وتكون في بر الامان فيما لو حدثت ظروف سياسية أو دولية أو حروب وما إليها .

٢ - الخطة المتوسطة المدى : وهي تغطي في فترة تتراوح ما بين سنين الى خمس سنوات . وتقوم على تحديد معدل النمو في السكان والدخل واتجاه التطور فيهما ، ثم تعيين الاستثمارات اللازمة والموارد التي لا بد من توفيرها خلال مدة الخطة . والخطة المتوسطة تكون أيسر في الاعداد من الخطة الطويلة ، حيث التنبؤ بالمستقبل القريب يكون أقرب الى الرؤية ، كما أن الاهداف تكون أكثر وضوحاً . والخطة

المتوسطة في حد ذاتها تعد مرحلة من مراحل الخطة الطويلة ، وعلى  
هدى من النتائج التي تسفر عنها تعدل الاساليب في الخطة البعيدة .

٣ - الخطط القصيرة الامد : هي تلك التي توضع لفترة زمنية  
محدودة هي في الغالب سنة . ومهمة هذا النوع من الخطط هي تحقيق  
الاهداف القريبة التي تعود الى اهداف الخطة المتوسطة ، عن طريق  
تجنييد كافة الموارد والطاقت خلال علم الخطة واستخدامها احسن  
الاستخدام بواسطة أفضل توزيع ممكن للموارد على النواحي التي  
يستحسن أن تستخدم فيها . والخطة القومية القصيرة هي همزة  
الوصل بين خطط المشروعات في الدولة والخطة المتوسطة المقررة .

— ترابط الخطة وتكاملها : سواء كانت الخطة طويلة أو متوسطة  
أو قصيرة الاجل ، فان الامر يستلزم ترابط الخطة وتكاملها في المجالين  
الرأسي والافقي ، فتكون الخطة متكاملة في النشاط الواحد ، كما تكون  
خطط الانشطة المختلفة مترابطة .

فخطة النشاط الواحد يجب أن تكون متكاملة ، فلا معنى لأن توضع  
خطة للتعليم دون مراعاة حاجات المجتمع من المتعلمين على اختلاف  
تخصصاتهم وتدريباتهم . فالمدارس والمعاهد والجامعات هي مؤسسات  
اجتماعية تقوم بتربية أفراد المجتمع ، واعدادهم للدور الوظيفي الذي  
ينتظرهم داخل الانساق المختلفة للبناء الاجتماعي . وهذه المدارس  
والجامعات تعمل متضمنة في تحقيق الاهداف الخاصة بالتعليم وكذا  
الاهداف العامة للمجتمع ، ويجب ربط التعليم بمجلة الانتاج القومي  
ومشروعات المستقبل ، حتى لانرى خريجي الجامعات مكدسين في  
المصالح الحكومية ، وفي المكاتب دون أى انتاج أو أداء يذكر وهذا  
ما يسمى بالبطالة الوظيفية المقتمة . وقد يكون هذا هو السبب الاساسي  
الذي دفع وزير التعليم العالي هذا العام لرفع مجموع الدرجات المطلوبة  
للقبول في أحد الكليات الجامعية بهدف تقليل الاعداد المقبولة بكل  
كلية ، كتمهيد لتحقيق تناسب بين خريجي الجامعات ومجالات العمل

المتاحة لهم ، الا أن هذه الخطوة اذا أريد لها الاستمرار فانها يجب أن تبدأ من بداية مرحلة التعليم الثانوى ، حيث تحدد الاعداد المقبولة بالثانوى العام ، والثانوى الفنى .

وحيث يكون الترابط داخل النشاط الواحد ، فان هذا الامر يلزم تحقيقه بالنسبة لمختلف الأنشطة فى علاقتها بعضها ببعض الآخر ، فلا توضع خطة للتعليم مثلا بعيدة عن خطة الصحة أو الثقافة أو الاسكان أو المواصلات أو الزراعة أو الصناعة وما الى ذلك من نواحى الانتاج والخدمات ، بل يجب أن تجمع الخطة بين كل هذه النواحى حتى تكون الخطة قومية وشاملة للنهوض الاقتصادى والاجتماعى فى الدولة .

### ( ٣ ) مجالات التخطيط الاجتماعى

قبل التعرض لمجالات التخطيط الاجتماعى ، ينبغي التعرف على نقطة هامة وهى طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية ، والتنمية الاقتصادية ، فالتخطيط الاجتماعى لا يتم بمعزل عن التخطيط الإقتصادى ، وهما سويا يطلق عليهما التخطيط الشامل •

#### ١ ( طبيعة العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية :

توجد علاقات قوية بين كل من التنمية ج والتنمية ق وتؤثر كل منهما فى الأخرى ، فلا يمكن نجاح التنمية الاقتصادية بمعزل عن التنمية الاجتماعية ، كما لا يمكن نجاح التنمية الاجتماعية بمعزل عن التنمية الاقتصادية ، وإن اختلفت الآراء بشأن أسبقية أحدهما على الأخرى •

— فمثلا يرى رجال الصحة أن الرعاية الطبية يجب أن يكون لها الأولوية فى التنفيذ ، لأن رفع المستوى الصحى يزيد من قدرة الافراد على الانتاج ، وأن النقل السليم فى الجسم السليم •

— بينما يرى المختصون فى شؤون التربية أن الجهل أصل كل داء فى أى مجتمع • وأن انتشار الجهل بين الافراد يؤدى الى انخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية لهم ، ويؤدى الى السلبية والتفكك والتدهور الخلقى والانحراف وانتشار الخرافات •

— أما علماء الاقتصاد فيؤكدون على أولوية التنمية الاقتصادية حيث أنها تؤدى الى زيادة الدخل القومى الذى يجعل الدولة أقدر على تقديم خدمات التعليم والصحة ورفع مستوى المعيشة وغيرها من الخدمات الاجتماعية •

— والرأى الاخير لعلماء الاجتماع الذى ينادون بضرورة أسبقية

التنمية الاجتماعية على التنمية الاقتصادية • تحسين مستوى التعليم والتدريب ، ومستوى الصحة ، والتغذية ، وتوفير المسكن الصحي لكل ذلك يعتبر الاساس في رفع الكفاءة الانتاجية للافراد ومن ثم الوصول الى تنمية اقتصادية شاملة ناجحة • ويقدم علماء الاجتماع أمثلة لبعض الدول :

البرازيل مثلا مجتمع غنى بموارده الطبيعية ، ولكن تخلفها في التعليم وفي بعض النظم الاجتماعية جعلها في تعداد الدول النامية • وهذا يدل على أن التنمية الاجتماعية هي رأس المال للتنمية الاقتصادية •

المانيا مثلا التي دمرتها الحرب العالمية الثانية تطورت وتقدمت بفضل العقل البشري الجبار ، وبفضل النظام والتنظيم الذي سارت عليه •

واليابان التي حطمتها الحرب العالمية الثانية وبدأت بعد الحرب من الصفر ، علما بأنها لا تملك الا القدر الضئيل من الموارد الطبيعية أصبحت منتجاتها تنزو وتتنافس في كل بلاد العالم وذلك بالتنظيم والطموح والعمل المتواصل واحترام قدسية العمل ، أى بالتركيز على جانبين أساسيين هما : التنظيم ، والافراد • وبالتالي يمكن القول أن مشكلة التنمية تكمن بالدرجة الاولى في الجانب الاجتماعى •

وفي مصر لايرجع السبب في التخلف الى الجانب الاقتصادى غالامكانات الاقتصادية متوفرة بشكل معقول ، كما أن الخدمات الاجتماعية معظمها ميسر ، ولكن السبب الاساسى يكمن في شقين ، الاول وهو الانسان الفرد حيث تنتشر الرشوة والمحسوبية ، وعدم احترام مواعيد العمل ، وعدم احترام قدسية العمل ، والتهرب الوظيفى ، وانخفاض المقدرة والرغبة في العمل • الثانى وهو سوء التنظيم ، فيوجد تكدرس وظيفى وبطالة مقنعة خاصة في الوظائف الحكومية ، وغالبا لا يوضع الفرد في المكان المناسب له والسير في مجال الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى واستهلاك الكثير من الثروة القومية في عمليات

المترف والعمليات غير الانتاجية ، وضعف العلاقات بين العمال والادارة  
في الكثير من المنشآت . فيرى علماء الادارة أن ٩٩٪ من فشل  
المشروعات يرجع الى سوء الادارة .

وجملة القول : أن التنمية الشاملة لا بد وأن تتضمن التنمية  
الاجتماعية والاقتصادية معا ، وفي وقت واحد ، وبطريقة متوازنة  
مبينهما ، ولا يوجد حد فاصل في التخطيط للتنمية الاقتصادية والتخطيط  
للتنمية الاجتماعية .

فالتنمية الاجتماعية يجب ان تعمل على خدمة الانتاج من ناحية  
وخدمات الانسان أيضا . كما يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على  
رفع مستوى الدخل من ناحية وتوفير الرعاية الاجتماعية للشعب أيضا .

والتنمية الاقتصادية التي لاتصاحبها تنمية اجتماعية يترتب عليها  
مشكلات كثيرة يصعب التغلب عليها مثل حدوث تفكك اجتماعي ، كثرة  
الجرائم ، زيادة ادمان الخمر وتعاطي المخدرات ، زيادة الخلافات  
الاسرية ، ارتفاع نسبة المطلق ، ظهور أحياء متخلفة ، عدم كفاية  
الخدمات خاصة ما يتعلق بالاسكان والمواصلات والتعليم والصحة .

والتنمية الاجتماعية من ناحية أخرى ضرورية ولازمة للتنمية  
الاقتصادية ، فهي ضرورية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية . فالنمو  
الاقتصادي في الدول المتقدمة الآن يعتمد على المهارات الانسانية وعلى  
الكفاءة الانتاجية للفرد الذي ينال قسط كاف من التعليم ويستمتع بصحة  
جيدة ويعيش في مسكن مريح ، وتتوفر له الضمانات الكافية التي تكفل  
له الحياة الآمنة في حاضره ومستقبله .

ويضاف على ذلك أن الخطط الاقتصادية تتطلب من خطة التعليم  
أن توفر لها العمال المدربين والمديرين المؤهلين . وتتطلب من خطة  
الاسكان أن تعمل على سد الحاجات السكنية للعاملين في مواقع العمل ،  
وكذلك الحال بالنسبة لخطة المواصلات ورعاية الشباب والشؤون  
الاجتماعية .

وارتفاع مستوى الخدمات العامة أيضا يؤثر في برامج التنمية الاقتصادية • فارتفاع المستوى الثقافي والصحي للعامل وعدم تعرضه للاجهاد يزيد من طاقته وقدرته على العمل ، كما يؤدي التعليم الى اتقان العمل خاصة في الوقت الحاضر الذي يعتمد على العقل أكثر من اعتماده على القوة العضلية •

ومما سبق يتضح أن التنمية الاجتماعية تهتم بالعنصر البشري ، وتسعى الى احداث تغييرات اجتماعية شاملة في بناء المجتمع ، وهذه التغييرات تنصب على التركيب السكاني ، والنظم الاجتماعية، كما تتناول المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعى كالفسواق الكبيرة بين مستويات المعيشة بين الاغنياء والفقراء ، والمشكلات العمالية ، ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر ، والمشكلات الناجمة عن التغير التكنولوجى السريع •

كما أن التنمية الاقتصادية تستهدف رفع المستوى المعيشى للأفراد ، وتحقيق الرغاية الاجتماعية للسكان ، وتكوين الانمان الحر وتعزيز مكانته في المجتمع ، والارتقاء بكيانه الانسانى •

ولذلك فمن الضرورى ايجاد نوع من التوازن والتكامل بين الجانبين الاقتصادى والاجتماعى ، بحيث تفرج الخطط متكاملة في وظيفتها ، متوازنة في أهدافها ، ساعية نحو تحقيق هدف مشترك وهو تحقيق التنمية الشاملة •

#### ب) التخطيط الاجتماعى والتخطيط الاقتصادى :

يلتقى التخطيط الاقتصادى والتخطيط الاجتماعى في الهدف النهائى لكل منهما وهو أن أى خطة اقتصادية أو اجتماعية انما ترسم خصيصا لرفع مستوى المعيشة للمواطنين •

اما التخطيط الاقتصادى : فهو يهدف الى رفع مستوى المعيشة ، وزيادة الانتاج والارتفاع بجودته ، وتوفير الاحتياجات الضرورية لأفراد

للمجتمع ، وتوفير الاستقرار الدائم للعمال ، وضمان دخل ثابت للفرد ،  
وتوزيع الدخل القومي توزيعاً تراعى فيه قواعد المساواة والعدالة .  
وأى خطة اقتصادية لن يكتب لها النجاح ما لم تتعرض للأمور  
التالية : الاول - توزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار .  
الثاني - توزيع الاستثمارات على مختلف قطاعات الاقتصاد القومي .  
الثالث - التنسيق بين أوجه النشاط الاقتصادي بحيث يتحقق توازن بين  
الجانب النقدي والعيني للخطة ولاسيما تحقيق توافق بين الدخل  
الشخصية وبين السلع والخدمات المعروضة . الرابع - استمرارية  
التخطيط ، فالخطة الاقتصادية لا تنتهى بوضعها ، وإنما لابد وأن يتبعها  
التنفيذ ، والمتابعة ، والتقييم .

بينما التخطيط الاجتماعى يتعامل مع كلفة احتياجات الانسان فيما  
عدا الاحتياجات الاقتصادية . وهو يسعى لتغيير الحياة الاجتماعية في  
المجتمع ، والانتقال بها من وضع معين الى وضع آخر أفضل . وهو  
يركز على نوعية الفرد وتنشئته وتنشئة اجتماعية صالحة من خلال تركيزه  
على الاهداف التالية :

١ - العناية بالصحة العامة ونشر الطب الوقائى والعلاجى  
والعمل على خفض وفيات الطفولة المبكرة ، وذلك باقامة البرامج  
والمشروعات الصحية .

٢ - توفير وتحسين المساكن لأفراد المجتمع ، واجراء عمليات  
النظافة العامة لتحسين البيئة .

٣ - نشر التعليم وجعله يمتشى مع أهداف التنمية وتحقيق مبدأ  
تكافؤ الفرص وتنمية التفكير العلمى والابتكارى لدى المتعلمين .

٤ - توفير وسائل جيدة لضمان تحقيق الامن والعدالة ، والقضاء  
على الانحراف ومحاربة الجرائم التى تظل بأمن الافراد .

٥ - توفير فرص الرياضة والترويح ، والاهتمام بمشاكل الشباب  
روضع الطول لها .



### (ج) مجالات التخطيط الاجتماعى :

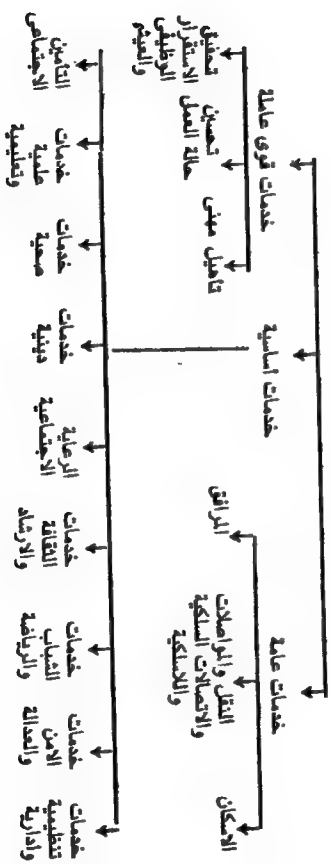
على ضوء المناقشات السابقة نلاحظ أن ثمة ارتباط وثيق بين التنمية والتخطيط فى الجانبين الاجتماعى والاقتصادى . وأن الخطة الاجتماعية يترتب عليها نتائج اقتصادية ، كما أن الخطة الاقتصادية يترتب عليها أيضا نتائج اجتماعية . فالخطط الاقتصادية الناجحة تعتمد على مستوى التعليم والتدريب والصحة العامة والسكن الصحى ، وغير ذلك من المجالات التى يعطيها التخطيط الاجتماعى والذى تظهر فى الشكل التوضيحي بالصفحة التالية .

ويلاحظ أن معظم هذه المجالات قد انشأ له وزارة مستقلة . فهناك وزير للاسكان ، وزير للمواصلات ، وزير للتنمية الادارية ، وزير للادخالية وآخر للعدل ، وزير للشباب ، وزير للثقافة ، وزير للإيقاف ، وزير للصحة ، وزير للتربية والتعليم ، وآخر للتعليم العالى ، وزير للشئون الاجتماعية ، وهذا مبرر قوى لاهمية التخطيط الاجتماعى .

ووفقا للتقسيم التالى فان التخطيط الاجتماعى يتعامل مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية ويختص التخطيط الاجتماعى بقطاع عريض يعرف بقطاع الخدمات . وقد جرى المـعرف على تقسيم هذا القطاع الى قطاعات جزئية . فالامم المتحدة مثلا تقوم بتجزئته الى أربع قطاعات هى : التعليم ، الصحة ، الاسكان ، الضمان الاجتماعى . أما الهند فتقوم بتجزئته الى ثمانية قطاعات وهى : التعليم ، الصحة ، الاسكان ، رعاية العمال ، النهوض بالطبقات الفقيرة ، الرعاية الاجتماعية ، منع المشروبات الكحولية والمخدرات ، تأهيل الاشخاص المعوقين . وقد يختلف هذا التقسيم من دولة لأخرى فى العالم على حسب الوضع الاجتماعى الحالى والوضع الاجتماعى المرغوب .

فمثلا تقوم الحكومات فى بعض الدول بتقديم اعانات خاصة للاسر وللأفراد الذين يعيشون فى مستوى معيشة منخفض . كما تقوم حكومات

# مجالات التخطيط الاجتماعية



أخرى ببعض الخدمات العاملة التي لا يقوى الأفراد عليها مثل التعليم بجميع مراحله في مصر ، وكذلك معظم الخدمات الصحية • بينما في دول أخرى قد يتم تأدية تلك الخدمات الاجتماعية بمقابل تحمل الأفراد لكل التكاليف أو تحصل نسبة معينة منه حسب الحالة الاقتصادية للأسرة •

وتجدر الإشارة الى أن قوانين الضمان الاجتماعي بكل أشكاله من تأمين ضد المرض والمعجز والبطالة قد أصبح من البرامج ذات الأولويات في كافة الدول وخاصة الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا •

## (٤) أهمية التخطيط الاجتماعى

التخطيط فى المجال الاجتماعى له أهمية خاصة • فإذا تركت الامور الصحية والتعليمية والاجتماعية وغيرها تسير كيفما اتفق ، ولم يتم التفكير مسبقا فيما ينبغى عمله ، فقد تهمل بعض الخدمات وقد يحدث تناقض بين التصرفات فتتفرق بها السبل • فبدون الخطط تتم الاعمال اعتباطا وتتخبط الجهود وتتصرف عن مسارها وتعم الفوضى ولا يكون هناك ضابط للامال •

اما عن أهمية التخطيط الاجتماعى فانها تتلخص فيما يلى :

١ - تركيز الضوء على الاهداف : فالهدف هو نقطة البداية لاية خطة وهو أيضا الغاية التى تنتهى اليها • فلابد من تحديد الهدف بحيث يكون ممكن التطبيق وواضح كل الوضوح أمام كافة المخططين الاجتماعيين والمنفذين • ولكى يكون الهدف جيد فانه يجب أن يتوافر فيه ما يلى :

١ ) أن يضاع بطريقة عملية • فحينما نقول أن الهدف هو تحقيق أقصى ما يمكن من الرعاية الاجتماعية لافراد المجتمع • فان ذلك ليس هدف عملى أما الاهداف العملية فانها تأخذ الشكل التالى :

— أن يكون الحد الأدنى للإعانة التى يتقاضاها أى فرد وصل الى سن المعاش هو ٣٠ جنيه مثلا •

— زيادة مقدار المنفق على الخدمات الصحية ٢٥٪ عن العام السابق •

— زيادة عدد المدرسين بحيث يخصص مدرس لكل ٢٠ تلميذا مثلا • وكلما كانت الاهداف موضوعة بطريقة عملية كلما كانت أفضل

لأنها تكون واضحة أمام المخطط الاجتماعى وعلى مرأى من المنفذين  
فيسلكون السبل الصحيحة الى تحقيقها .

ب) أن يكون الهدف ممكن التحقيق . فيجب ان يكون واقعيا وبعيدا  
عن الاحلام ، وأن يكون واضح وممكن شرحه وتوصيله الى المنفذين .

ج) أن يحدد لتحقيق هذا الهدف مدة زمنية معينة ، وأموال ممددة ،  
وأفراد محددين ، بحيث يتم التنفيذ فى ضوء هذا التحديد . وأحيانا  
قد يتم تنفيذ أكثر من هدف فى نفس الوقت ، فإذا حدث تعارض بين تلك  
الاهداف ، فإن الحل هو وضع أولويات لتلك الاهداف المتعارضة .

٢ - تحقيق التناسق بين الاعمال : مادام للتخطيط هدف نهائى  
فانه لابد أن يكون هناك أهداف جزئية تقود الى الهدف النهائى . وفى  
هذا العدد يعمل التخطيط على تحقيق التناسق بين تلك الاهداف بحيث  
تتكامل وتتسجم سويا فى سبيل الغاية النهائية فيتحرك العمل كله فى  
اتجاه واحد بدلا من تشتت الجهود .

وبالاضافة الى ذلك ، فانه ينسقى بين كل الجهود المبذولة لتحقيق  
التنمية الاجتماعية سواء من قبل الافراد أو الجامعات أو الهيئات  
الاهلية أو الحكومية تلافيا للتكرار والازدواج ، وتحقيقا للتوازن  
والتكامل .

٣ - ضبط النفقات والقصد فيها : تعنى الخطة الاجتماعية برسم  
الصورة التى سوف تكون عليها الاعمال مستقبلا . وهذه الاعمال تترجم  
من الوجهة المالية الى نفقات . والتخطيط الشديده هو الذى يرمى الى  
الاستخدام الامثل للمبالغ التى يتم انفاقها ، وبحيث يتم التنفيذ بأقل  
بحد من التكاليف .

والتخطيط يتفادى الاسراف الذى قد ينجم عن الارتجال وتعزّض  
التنفيذ للتجربة والخطأ . فالمخطط الاجتماعى عليه أن يحدد مسبقا مايجب  
القيام به ، ثم يحدد المبالغ المبالغ المطلوبة لذلك ، ومن ثم يخصص فى  
ميزانية الدولة المبلغ اللازم ، أما بدون التخطيط فقد يربط بالموازنة  
مبلغ أقل أو أكثر من المطلوب فيتعطل العمل الاجتماعى اذا كان المبلغ

أقل ، ويحدث اسراف اذا كان المبلغ أكبر ، ويترتب على كلا الحالتين خسائر للدولة ، ومن ثم فإن التخطيط السديد يعمل على ضبط النفقات والقصد فيها .

٤ - تحقيق التوازن الاجتماعى بين اقاليم الدولة : هالقيام بالتخطيط يلفت النظر الى أماكن متخلفة داخل الدولة تحتاج الى تنمية اجتماعية ، ومن أمثلة ذلك بعض الخطط الاجتماعية الأخيرة التى تناولت صعيد مصر ، بعد أن ظل فى حالة تخلف اجتماعى حقبة كبيرة من الزمن فالتخطيط الاجتماعى يعمل على احداث تكامل بين كافة الوحدات الجغرافية التى يتكون منها المجتمع بحيث يكون تقدمها بمعدل واحد بقدر الامكان ، وبحيث يمكن القضاء على الثنائية الاقليمية التى تتميز بها الدول النامية .

كما يسمى التخطيط الى احداث توازن تنموى بين مختلف مجالات خدمات المجتمع من اقتصادية وثقافية وصحية وترويجية وسياسية حتى لا يختل التوازن العام فى نمو المجتمع .

٥ - يعتبر التخطيط الاجتماعى أداة فعالة لتعبئة كل الطاقات والامكانيات للاستفادة بها فى تنمية المجتمع . كما أنه يعتمد على الاسلوب العلمى فى دراسة مشكلات المجتمع ، وجمع وتصنيف البيانات ، واستخراج النتائج ووضع الحلول المناسبة .

٦ - تيسير الرقابة : لا يمكن أن نتصور أن يتم عمل بطريقة محكمة دون قيام رقابة ما على من يقومون بتنفيذه . وعلى المخطط الاجتماعى أن يوضح ما يجب انجازه ، والطرق الواجب اتباعها فى الانجاز ، والوقت الذى لاينبغى أن يتجاوزه ذلك الانجاز . وهنا يأتى دور الرقابة التى تعمل على التأكد من أن التنفيذ يسير وفقا لما كان مخطط له . فالمخطط الاجتماعى هنا مثل ربان السفينة ، لا يستطيع مراقبة مجريها الا اذا عرف خط سيرها ومكان مرساها والوقت الذى تستغرقه مراحل رحلتها مسبقا قبل بداية الرحلة بحيث يتاح له أن يدبر شئونها، ويقوم اعوجاج سيرها فتصل الى مقصدها فى الموعد المقرر لها .

## (٥) التخطيط الاجتماعى واشباع الحاجات

يتم القيام بعملیات التخطيط الاجتماعى فى ضوء الحاجات الاجتماعية التى يحتاجها الافراد • وأن الاحتياجات التى تلزم أى فرد يمكن تقسيمها الى :

١ ( حاجات بيولوجية : مثل الغذاء والكساء والسكن والعلاج وهى مطلوبة لتكوين الجسم والمحافظة عليه ونموه •

ب) حاجات اقتصادية : كالمعمل والانتاج والاستهلاك •

ج ( حاجات نفسية : وهى تلزم الفرد ليعيش فى أمان مع نفسه ومع الآخرين ، وهى تتضمن الشعور بالامن والطمأنينة والراحة النفسية ، واحترام وتقدير الآخرين •

د ( حاجات اجتماعية : كالتعليم والترىيح والامثال للمعايير والقيم الدينية والخلقية •

وعند تحديد الحاجات السابقة يتم الرجوع الى النظم الاجتماعية الموجودة بالمجتمع • فكل نظام يشبع جانب من الحاجات الاجتماعية الاساسية للفرد • وهذه النظم هى (٣) •

١ - النظام الامرى : ويشبع حاجة الانسان الى المحافظة على النوع واستمرار العلاقات التى تقوم على المحبة والتعاون •

٢ - النظام الدينى : ويشبع حاجة الانسان الى الاعتقاد بوجود قوة عليا منظمة للكون ، وهذا الاعتقاد يمنح الانسان الطمأنينة ويساعده على أن يعيش فى أمان مع نفسه ومع الآخرين •

٣ - النظام السياسى : يشبع حاجة الانسان الى الامن والحماية

الاجتماعية وضمان حقوقه الاساسية كحق الملكية والعمل والتعبير عن رأيه في حرية .

٤ - النظام التعليمي : يشبع حاجة الانسان الى التعليم والاندماج في الجماعات التي يحيا فيها متفهما لأساليبها وأنظمتها ، ومكتيفا مع ما تحدده من معايير .

٥ - النظام الترويحى : يشبع حاجة الانسان الى الاستمتاع بوقت فراغه وتجديد حيويته ، والتنفيس عن الضغوط التي يقابلها في حياته .

٦ - النظام الاخلاقى : يشبع حاجة الانسان الى الامتثال للمعايير المرغوب فيها في ظل اطار قيمي يرتضيه المجتمع .

٧ - النظام الجمالى : يشبع حاجة الانسان الى الخلق والابداع والابتكار .

٨ - نظام الرعاية الاجتماعية : ويشبع حاجة الانسان الى العيش مكتيفا مع غيره من الافراد ، ورغبته في أن يكون له دور ايجابى في الجماعات التي ينتمى اليها ، والمجتمعات التي يعيش في وسطها . كما إنه يشبع حاجة الاشخاص الشواذ وغير الاسوياء الى الرعاية الخاصة حتى يعيشوا متوافقين مع الظروف الاجتماعية المحيطة بهم . وتوفير الرعاية الصحية للجميع على السواء .

ومن خلال النظم السابقة تتحدد الحاجات المطلوبة للافراد وهى التى ينطوى عليها رسم أى خطة اجتماعية قومية .



## (٦) القواعد التي يركز عليها التخطيط الاجتماعي

يجمع رجال الفكر والتخطيط الاجتماعي على أن هناك عددا من العوامل تميز التخطيط الاجتماعي الجيد . فلو ترك أمر الحكم على التخطيط الى ما بعد انتهاء تطبيق وتنفيذ الخطة ، فإن الخطأ السيئة تكون قد أنتجت آثارا سيئة بالفعل ، وصار الحكم عليها أمر لا يفيد ، وهذا لا يتفق مع الحكمة في شيء . وعلى ذلك فهناك عدد من العوامل يمكن الاسترشاد بها عند وضع الخطط الاجتماعية وهذه العوامل تجعل الخطأ أقرب الى الرشاد ، وأقدر على تحقيق الاهداف ، وهذه العوامل تعتبر بمثابة قواعد أساسية يركز عليها التخطيط الاجتماعي ، وهي المرونة في التخطيط ، الواقعية المشاركة ، الشمول ، التكامل ، إعلان الخطة وشرحها ، التوقيت ، وأخيرا التنسيق . وتقدم فيما يلي شرحا لهذه العوامل بشيء من التفصيل .

### أولا - المرونة في التخطيط :

التخطيط يعتمد على التنبؤ ، ولا يمكن التنبؤ بكافة أحداث المستقبل ، ولذا يسمى المخطط لجعل خطته مرنة قابلة لاستيعاب كلفة الاحتمالات أو بجعل خط سيرها قابل للتغيير ليؤمن بذلك حاجات المستقبل التي لم تكن في تقديره .

وتعني مرونة الخطة ، القدرة على احداث بعض التغيير فيها لمواجهة الظروف المتجددة بغير تكبد نفقات اضافية أو التعرض للتضارب الذي يحتمل أن يحدث فيما بين الاجزاء التي سوف تعدل وتلك التي ستبقى على حالها دون تعديل . فمرونة تقتضى اتخاذ الاحتياطات الواجبة التي من شأنها أن تجعل الخطة ملائمة لأي ظرف يستجد في المستقبل . ويجب أن يزداد مقدار المرونة في الخطة كلما طال أمدھا ، حيث يكون التنبؤ بأحداث المستقبل أقل دقة عما هو عليه الحال في

الخطط ذات المدى القصير • وعلى ذلك فالخطط القصيرة جدا في مداها قد لا تحتاج الى شيء من المرونة عند وضعها حيث يمكن التنبؤ في معظم الأحوال بالمستقبل القريب ، على عكس التنبؤ المتعلق بالمستقبل البعيد •

ومما يقف أمام المرونة من عقبات أنها تستلزم تكاليف لوضع الخطط البديلة ، كما أن الظروف الاقتصادية والسياسية قد تقف حائلا دون تحقيق المرونة في الخطة الاجتماعية وبخاصة اذا ارتبطت الخطط الاجتماعية بغيرها من الخطط الاقتصادية أو السياسية للدولة ، كما هو الحال في عملية انشاء المساكن والمرافق والمدارس والمستشفيات في المجتمعات الجديدة في مصر مثل مدينة ٦ أكتوبر والعائش من رمضان وغيرها • فالخطط الاقتصادية للدولة في هذه المناطق رهن بالخطط الاجتماعية فيها • وبالإضافة الى ذلك فكثيرا ما تقف عقلية المديرين والمنفذين عقبة أمام المرونة في التخطيط اذا كانت تلك العقلية تنصف بالجمود •

ويشترط لتطبيق المرونة في التخطيط — حتى يؤتى أكبر قدر من الفعالية — شرطان : أولهما أن تدرس تفصيل العمل المطلوب القيام به دراسة وافية قبل الانتهاء من وضع الخطة وليس بعد وضعها • ومعنى هذا أنه ينبغي أن تعدد المعالم العريضة للخطة مسبقا ، ثم ترسم تفصيلاتها بعد ذلك بحيث تتحمل شيئا من الحركة وتسمح بالتعديل داخل الاطار العلم كلما اقتضى الحال • أما الشرط الثاني فهو دراسة التكاليف المترتبة على توفير المرونة في الخطة بالمقارنة مع النتائج التي تنتجم عنها ، سواء كانت تلك النتائج فوائد يمكن تحقيقها أو أضرارا من المحتمل تلافيها • فان وجدت الفوائد أكبر من النفقات كان للمرونة في التخطيط ما يبررها • فمثلا اذا وجد عند انشاء مدرسة في مكان ما أن احتمال أن يتضاعف عدد تلاميذ تلك المدرسة بعد ثلاث سنوات ، فإنه يمكن عند وضع الخطة توفير أرض فضاء بجانب المدرسة لأجراء للتوسع

فيها • وبالمثل عند انشاء مبنى حكومى كبير يجب مراعاة امكانية استخدامه لأغراض متعددة غير الغرض المخصص له أصلا •

وتقتضى مرونة الخطة أيضا امكانية تغيير خط سير الخطة — أثناء التنفيذ — اذا اقتضى الامر ، ولو عن طريق آخر غير الذى سبق للمخطط أن قرره • وعلى ذلك اذا وجد المخطط أى انحراف لم يكن فى الحسبان فان عليه أن يعدل مسار الخطة ويصوب اتجاهها باوفا الى ذلك الهدف ، وذلك مثل رمان السفينة اذا وجد ما يحول دون السير فى طريقه المرسوم بسبب قيام حرب أو عاصفة مثلا فانه يعدل خطة السير فوراً •

#### ثانياً — الواقعية فى التخطيط :

التخطيط الاجتماعى السليم هو الذى يقوم على أساس واقعى يقدر امكانات المجتمع ، وحاجات الافراد ، ثم يعمل على تحقيق أفضل تطابق ممكن بين الامكانات المتوفرة ، والحاجات المطلوبة •

والتخطيط الواقعى يتتافى بالطبع مع التخطيط المثالى ، وذلك لأن التخطيط المثالى قد يتعلق بأمنيات وأفكار تدور فى خلد المهتمين بالاصلاح الاجتماعى دون التعرف على الحاجات الملحة •

وتستلزم الواقعية فى التخطيط التعرف على الوضع القائم فى المجتمع من حيث عدد السكان وتوزيعهم الجغرافى وتركيبهم من حيث السن والجنس والمواليد والوفيات والهجرة الداخلية ، وأماكن النشاط الزراعى والصناعى والخدمى ، ومعدلات الانتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار ، والعمالة والبطالة ، والخدمات الاجتماعية المختلفة المتاحة كالتعليم والصحة والترويح والثقافة والامن والعدالة والسكان وما الى ذلك •

وبدراسة كلفة العوامل السابقة ودراسة التفاعل والترابط بين تلك العوامل يمكن الوقوف على الموارد المتاحة المتوفرة فى المجتمع ، والحاجات الحقيقية المطلوبة للافراد •

وإذا كانت الحاجات الانسانية متعددة ومتنوعة ولا يمكن اشباعها دفعة واحدة ، فإن التخطيط الواقعى يدخل هذه الحقيقة فى الاعتبار عند تعميم الخطة ، وذلك بتمييز أشد الحاجات فى المجتمع ثم التدرج فى اشباع الحاجات الاخرى تباعا حتى الوصول الى نهاية الخط وذلك فى حدود الامكانيات المتاحة •

### ثالثا - المشاركة فى التخطيط :

التخطيط عمل يقوم به كافة المديرين من أعلى المستويات الى أبنائها ، ولا يستطيع فرد واحد - مهما أوتى من قدرة وكفاءة شخصية - أن ينفرد وحده بوضع خطة مكتملة الجوانب • فالفرد معلوماته محدودة ، وآراؤه قد تكون متعصبة لاسند لها ، وأفكاره كثيرا ما تكون ناقصة أو غير ناضجة • لهذا فإنه لا يستطيع أن يضع خطة ما وهو بمعزل عن زملائه أو معاونيه أو من سوف يقومون على تنفيذها ، بل يجدر أن يشركهم فيها ، فيتلقى منهم من الآراء والاافكار والمعلومات ، ويشرح لهم وجهات نظره ويناقشهم فيها الى أن يصل الى رأى جماعى أقرب الى الصواب يرضى عنه الجميع ويقتنعون به • ويجب أن يحدث ذلك فى كل مستوى ادارى تمر به الخطة الاجتماعية • فيجب ان تحدث المشاركة فى المجالس المحلية ، والوزارات المختصة ، وفى مجلس الوزراء وفى مجلس الشعب وفى الهيئة المركزية للتخطيط • ان مثل هذه المشاركة يمكن أن تحفظ الخطة من الانهيار •

ومما ينبجم عن المشاركة فى التخطيط من مزايا ، أن أولئك الذين يشتركون فى وضع الخطة يتحمسون لها لأنها تتبع من ذاتهم ، ويتحرون الدقة فى تنفيذها لفهمهم العميق لها ، ويتحقق التعاون بين الجميع • فكل فرد يعرف واجباته ، بالاضافة الى أن اشتراكه فى وضع الخطة يجعله مسئول جزئيا عنها ، وفى هذا ما يحفزها على الاخلاص فى عمله ويدفعه الى بذل أقصى جهده ليجعل منها عملا ناجحا •

ومما يبرر المشاركة فى التخطيط أن العاملين فى المستويات الدنيا

• (الوحدات المحلية مثلا) يكونون على علم أوسع بظروف العمل الموكل اليهم ، ويحسون بمقاييس ومشاكله ، وهم أقدر على التنبؤ بالظروف التي تؤثر في ذلك العمل مستقبلا ، فضلا عن توفر المعلومات الكاملة والدقيقة عن كل ما يحيط بعملهم •

#### رابعاً - الشمول :

يقصد بالشمول أن تكون الخطة شاملة ، وتتناول مختلف القطاعات في المجتمع (توازن وظيفي) ، دون الاختلال بالتوازن الجغرافي بحيث يضع المخطط في اعتباره أن المجتمع الواحد جزء لا يتجزأ فلا يقتصر التخطيط على بعض الأنشطة دون الأخرى ، أو في بعض المناطق دون الأخرى أيضا •

فالمخطط الاجتماعي ينبغي أن يضع في اعتباره ضرورة شمول الخطة على الجوانب الصحية والتعليمية والثقافية والأسرية والدينية والترويحية ، وما إلى ذلك من جوانب الحياة الاجتماعية نظرا لما يوجد من ترابط بين هذه الجوانب •

وفي الجانب الآخر يجب وضع المشروعات على مستوى جميع المناطق الجغرافية حتى يمكن تجنب اختلال التوازن الجغرافي في النمو • ويقصد باختلال التوازن الجغرافي وجود مناطق جغرافية في المجتمع أقل تقدما من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية عن غيرها من المناطق ، وهذا ما يطلق عليه الثنائية الإقليمية •

ولا يقتصر الخلل الجغرافي في النمو على البلاد النامية فقط بل يوجد له أمثلة في الدول المتقدمة • ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن المناطق الجنوبية أكثر تخلفا ، وفي إيطاليا نلاحظ أن الشمال أكثر تقدما من الجنوب • وهذه الدول وغيرها تبذل محاولات كثيرة في الوقت الحالي لتصحيح هذا الوضع والنهوض بالمناطق المتخلفة ، وقد كان من الأجدر التفكير في هذا الأمر من البداية •

ويترتب على الخلل في التوازن الجغرافي العديد من السلوىء على المجتمع ، فمثلا المناطق الاقل تقدما تعتبر مناطق طاردة للسكان ، على حين نجد أن المناطق المتقدمة جاذبة للسكان ، وهذا يعنى حدوث هجرة داخلية باعداد كبيرة وبطريقة غير مخططة الى المناطق المتقدمة ، ويتضح ذلك عندنا في مصر حيث تزدحم المدن ، ويتركز السكان في مساحات قليلة من الدولة أغلبها مركز في الدلتا والوادي ، فالحاهرة الكبرى تضم ٢٤٪ من سكان الجمهورية أى حوالى ربع عدد سكان مصر (حسب احصائية مايو ١٩٨٤م) . ان هذه الظاهرة يصحبها حدوث مشكلات اجتماعية كثيرة كمشكلة الاسكان والمواصلات وتلوث البيئة ، وسوء التكيف الاجتماعى ، وارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة كالمدارس والمستشفيات والامن والعدالة ، وضياح الكثير من وقت العمل في تلك المناطق المزدهمة .

وقد أدركت حكومتنا ذلك في السنوات الاخيرة ، لبدأت في انشاء المدن الجديدة في المناطق الصحراوية ، وتزويدها بالمرافق والمنشآت الاقتصادية لكي تجذب السكان اليها حتى تخفف الضغط عن المدن المزدهمة السكان ، كما يجرى التفكير حاليا في نقل الكثير من المصالح الحكومية والوزارات الى خارج مدينة القاهرة ، والنظر للمجتمع الكبير نظرة شمولية عند التفكير في اقامة المنشآت الاقتصادية أو الوحدات الخدمية .

#### خامسا - التكامل :

يجب أن يحدث ترابط وانسجام وتكامل بين مشروعات الخطة الاجتماعية . فاذا قرر المخطط انشاء مصنع مثلا في منطقة ما ، فيجب ألا ينظر الى المصنع باعتباره مجرد وحدة انتاجية ، بل من الضروري أن يدخل في الاعتبار أهمية الترابط بين هذا المصنع وباقى المنشآت الموجودة سواء صناعية أو تجارية أو خدمية مثل وحدات الصحة والاسكان والتعليم والترفيه المتلحة في تلك المنطقة حتى يمكن تهيئة جو

ملائم لنجاح العمل وضمان الراحة لعمال المصنع ، فهذا الاستقرار المعيشي يتبعه استقرار وظيفي وتقدم انتاجي •

فمثلا عندما اقيمت محطة كهرباء طلخا ، ومن بعدها مصنع السماد بطلخا الذي يعمل به آلاف العاملين • أن ذلك يتطلب نقل أعداد كبيرة من العاملين وأسرهم الى العمل في هذا المكان • فلو حدث هذا فقط لنتج عن ذلك مشكلات متعددة تتعلق بالاسكان والتعليم والصحة والمواصلات وما الى ذلك • الا أن التكامل في التخطيط يجعل المخطط ينظر نظرة متكاملة بحيث يخطط لما يحتاجه هؤلاء العاملين حتى يضمن لهم الاستقرار ويزيد من كفاءتهم الانتاجية ، فمراعى أن تشمل الخطة التكاملة المساكن والمدارس والمستشفيات ودور العبادة وتوفير المواد الغذائية ، والمواصلات والاندية الى غير ذلك من الخدمات • وهذا التكامل في التخطيط هو الذي يؤدي الى نجاح الخطط وتحقيق الاهداف المرجوة منها •

سادسا - اعلان الخطة وشرحها :

يتوقف النجاح في التخطيط على ما يلتزم به المنفذون نحو الخطط المبلغة اليهم • فلا يكفي أن تكون الخطة محكمة حتى تؤتى أثرها ، فالم يحط بها من سوف يقومون بتنفيذها ويفهمونها فهمها واضحا • لهذا ينبغي على المخطط أن يشرح خطته لهؤلاء المختصين لكي يدركوا ما يتعين عليهم القيام به ، وحتى لا ينحرف التنفيذ بسبب اللبس في فهمها أو عدم الاقتناع بها •

ويحسن عند اعلان الخطة ألا تبليغ الا الى أولئك الذين سوف يمتثلون بأمرها • وهناك اتجاهان في هذا السبيل : أن تعلن الخطة جميعها الى هؤلاء المعنيين ، أو تبليغ مجزأة بحيث يحاط كل منهم علما بالجزء الذي يخصه منها دون باقي أجزائها • ويفيد الاسلوب الاول في تحقيق التماسك بين أجزاء الخطة جميعا عندما توضع موضع التنفيذ ، حيث يكون كل مختص بجزء منها عالما بما هو مخطط به من أجزاء الى

غيره ، فبدرك الخطة في مجملها بالاضافة الى تفصيلاتها ، ويجعل عمله ملائماً مع ما يقتضيه الموقف لبلوغ الهدف المشترك . أما الاسلوب الثانى فهو يتبع في حالة تركيب الخطة العامة في مجموعة من الخطط الفرعية التى تكاد تكون كل منها منفصلة عن الاخرى . مثلما الحال في الخطة العامة للدولة ، فمثلا ليس من المهم أن تعرف وزارة النقل شيئاً كثيراً عن خطة وزارة الصحة . أو تحاط وزارة الشؤون الاجتماعية بتفصيلات الخطة التى تخص وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية . بيد أنه ينبغى أن تحاط كافة الوزارات جميعها بالاطار العام لخطة الدولة دون تفصيلات كثيرة الا فيما يتصل بعمل الواحدة منها ، مع احاطة الوزارات ذات العلاقة ببعضها بتفاصيل الخطة التى يكون لها أثر مباشر أو غير مباشر على نشاط الوزارة وما تقدمه من خدمات .

#### سابعا - التوقيت المحكم :

يعتبر التوقيت أحد العوامل الهامة في التخطيط الفعال . فنظرا لأن الهدف هو قوت بزم من محدد يأمل المخطط أن يصل اليه اثناءه ، وأن الخطة الرئيسية تشتمل في معظم الاحوال على خطط فرعية ينبغى أن تترايط سويا من حيث الزمن الذى تنجز كل منها خلاله ، فان من الضروري أن يراعى عامل التوقيت بدقة متناهية ، حتى تسير الاعمال بشكل آلى اذا توافرت لها عوامل النجاح الاخرى .

فالتخطيط المثمر يقوم على التوقيت الدقيق من الناحيتين الرأسية والافقية . والمقصود بالتوقيت الرأسى أنه الذى يتعلق بعمل واحد يجب أن يبدأ في وقت معين وينتهى في تاريخ مقرر . أما التوقيت الافقى فهو الذى يربط بين الاعمال المختلفة بعضها والبعض بحيث ينجز كل منها في وقته المحدد دون تعطيل يسببه التأخر في انجاز أعمال أخرى . فمثلا عند وضع خطة لمعاشات العاملين عندما يبلغون سن التقاعد ، يجب أن تقوم الخطة على توقيت رأسى يؤدي الى الاحتفاظ بمبالغ احتياطية كافية لمواجهة صرف مرتبالت التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة مباشرة دون تأخير . كذلك يجب أن يراعى في تلك الخطة التوقيت



الأفقى أيضا بحيث تكون خطة المعاشات متمشية تماما مع الخطط المالية وقواعد ترك الخدمة والغياب عن العمل أثناء الخدمة وما الى ذلك ، بحيث تكون الخطة العامة بمثابة وحدة متكاملة .

ان التوقيت المحكم هو عصب التخطيط الجيد ، ولا ينبغي التهاون فيه بحال . ومن شأن الخطة التي يوضع لها توقيت محكم ، أن تتلافى الاسراف الذي لا لزوم له في النفقات . والامثلة على ذلك كثيرة . ومن أبرز هذه الامثلة وضوحا عندنا أنه كثيرا ما يتوقف العمل في بناء مستشفى أو مدرسة مثلا نتيجة الافتقار الى بعض معدات البناء البسيطة التي لا تتوفر في الوقت اللائم . وقد تستورد بعض الاجهزة والمعدات من الخارج ، وتظل معطلة أو مخزنة في المراء ويصيبها الصدأ وتلف ولا تعود صالحة لشيء بسبب عدم الضبط في توقيت انشاء المباني التي سوف تتركب فيها تلك الاجهزة أو تستخدم فيها تلك المعدات . كما أنه كثيرا ما يتم بناء المستشفى وتظل هكذا عدة سنوات بسبب عدم توفر العاملين ، أو يتم تعيينهم بالفعل دون الانتهاء من انشاء المبنى وتجهيزاته ، وفي كل هذه الاحوال يحدث اضطراب وتأخر في العمل واسراف لا لزوم له ، ونفقات لا طائل منها . ولاشك أنه لو روعي التوقيت الدقيق لما حدث ذلك .

ثامنا - التنسيق :

التنسيق هو مهمة توقيت الاعمال وتوحيد تصرفات جماعة من الناس . والتنسيق يدخل في جميع مراحل وضع الخطة ، ولذلك يتم وضع الخطط مقدما ومراجعة تفصيلاتها حتى يمكن مراجعتها مع بعضها للتأكد من أنها جميعا تدخل في وحدة متجانسة متوازنة . ان وظيفة المنسق تشبه تماما وظيفة قائد الفرقة الموسيقية ، حيث أنه ينسق الجهود الفردية فيعطى اشارة لهذا أو ذاك لكي يبدأ أو يتوقف ، ويشير الى هذا لكي يرفع من صوت آلته أو يخفضه ، فهو الذي يضبط ايقاع العمل في الفرقة لكي يخرج اللحن مميزا دون تضارب أو تداخل . ويتم التنسيق رأسيا وأفقيا . فالتنسيق الرأسى يتم من أعلى الى أسفل أو

من أسفل الى أعلى ، ومثل ذلك الربط بين أعمال المدير ومساعد المدير والملاحظ ومساعد والمعال التنفيذين داخل نشاط واحد . أما التنسيق الافقى فانه يتم بين المستويات التنظيمية الاخرى . كما أنه ينطوى على تنسيق ما بين الخطط الاجتماعية في مختلف الوزارات . فهو يعمل على تحقيق الانسجام والتوافق والتكامل بين الخطط الصحية والتعليمية والثقافية والترويحية وخطط الاسكان والامن والعدالة وغيرها من الخطط الاجتماعية .

## ( ٧ ) البيانات اللازمة لوضع الخطة الاجتماعية

تختلف الخطة الاجتماعية من بلد رأسمالى الى بلد اشتراكى . ومن مجتمع متقدم الى آخر نامى . ولكن البيانات المطلوبة لوضع الخطة تمثل شىء ثابت ، لا يختلف من مكان لآخر . ولا بد لأجهزة التخطيط من أن يتوفر لديها قدر كاف من البيانات عن ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ويمكن الحصول على هذه البيانات من خلال الاحصاءات التى تتم داخل الدولة ، أو من خلال الابحاث والمسوح الاجتماعى التى يتم اجرائها . ويمكن تحديد البيانات اللازمة لرسم الخطة الاجتماعية فيما يلى :

١ - بيانات ديموجرافية : وتتضمن بيانات عن عدد السكان مصنفا حسب ما يلى :

- تصنيف السكان حسب النوع (ذكور - اناث) .
- تصنيف السكان حسب الاعمار (عدد السكان فى مرحلة الطفولة ، وفى مرحلة الشباب وهكذا حتى من هم فى مرحلة الشيخوخة) .
- حسب الديانة (مسلم - مسيحي - أخرى) .
- حسب محل الإقامة (ريف - حضر) .
- حسب حالة العمل (عامل - عاطل) .
- حسب التعليم (أبى ، يقرأ ويكتب ، شهادة متوسطة ، شهادة عالية ، دراسات عليا) .
- حسب المهنة (موظف مدنى لدى الحكومة ، موظف عسكرى لدى الحكومة ، من قوى الاملاك ، يزاول أعمال حرة) .

— حسب فئات الدخل ، ومدى كفاية الدخل في كل فئة لمقابلة نفقات مستوى المعيشة •

— معدلات الزواج ، و سن الزوج والزوجة وقت الزواج ، ومعدلات الطلاق •

٢ - بيانات عن الهجرة الداخلية والخارجية ، وتصنيف فئات المهاجرين من حيث السن والجنس •

٣ - بيانات عن المواليد والوفيات ومعدل النمو السكاني أو الزيادة السنوية للسكان :

٤ - بيانات عن القوى العاملة : وهي قسمين ، الاول يعمل وهم يتمتعون بصحة جسمانية وعقلية ويعملون في قطاع الانتاج والخدمات • والثاني خارج قوة العمل هم افراد قادرون على العمل ولكنهم لا يبحثون عنه ، أو أنهم في مرحلة الطفولة أو التعليم أو كبار السن ، أو من ربات البيوت أو الاناث المتفرغات للأعمال المنزلية ، والزاهدين في العمل ونزلاء السجون أو من ينتظرون العمل كخريجي الدبلومات والجامعات الجدد ، أو الافراد المجندون •

٥ - بيانات عن التعليم : عدد المدارس ، والفصول ، والطلبة في كل مرحلة تعليمية ، وعدد المعلمين ومؤهلاتهم ، وعدد الكليات والمعاهد والتخصصات في كل منها •

٦ - بيانات عن الصحة : عدد المستشفيات وعدد الاسرة فيها ، وعدد المرضى حسب السن والنوع ، وعدد الاطباء ، والمرضين والمرضات ، والاجهزة الطبية المتوافرة •

٧ - بيانات عن الاسكان : الوحدات السكنية ، وتوزيعها الجغرافي بين ريف وحضر ، وبين مناطق شعبية ومناطق متقدمة ، وبين أسكان اقتصادي أو متوسط أو فاخر •

٨ - بيانات الخدمات الاجتماعية : مراكز الطفولة وتنظيم الاسرة ،

والملاجيء ومراكز التكوين المعنى والنوادي ، ومعدل شغل أو التردد على هذه الاماكن ، والمؤسسات الاخرى كالوحدات الاجتماعية والجمعيات التعاونية الزراعية وبنوك القرى •

٩ - بيانات عن الاعلام والسياحة : وهي تشمل بيانات عن الاذاعة والتليفزيون والصحافة والمسرح والسينما ، وعدد السياح وجنسياتهم ومدة بقائهم والاماكن التي يزورونها ، وعدد الفنادق ومستوياتها وعدد الاسرة بكل منها •

هذه البيانات وغيرها يجب توفرها تحت يد المخطط الاجتماعي قبل رسم أى خطة • فعلى ضوء عدد الاحداث يتم انشاء الملاجىء • وفى ضوء عدد السكان فى منطقة معينة يتم انشاء المدارس والمستشفيات بحجم معين • ويقام الفندق فى مكان معين بناء على ارتياد السائحين لتلك المنطقة • وهكذا فالبيانات السابقة تمثل حجر الاساس عند وضع الخطة الاجتماعية وتحديد أهدافها •

ولكى تؤتى هذه البيانات ثمارها وتزيد فاعليتها ، فان ثمة عدد من الشروط الواجب توافرها فيها مثل :

١ - الشمول : بمعنى أن تكون تلك البيانات شاملة لكافة قطاعات الحياة الاجتماعية فى الدولة •

٢ - الكفاية : أى تكون كافية وكاملة ولا تتطوى على أى ثغرات •

٣ - البساطة والوضوح : فتكون البيانات واضحة ومرتبطة ومنظمة بطريقة تسمح بايجاد علاقات بينها واستنباط معلومات جديدة منها ، وحساب المعدلات المطلوبة من خلالها •

٤ - الدقة : فالبيانات يجب أن تكون واقعية ، وتعتبر عن أشياء ووقائع لها وجود حقيقى •

وهناك بيانات أخرى يصعب التوصل اليها بطريقة مباشرة مثل

التعرف على اتجاهات الرأي العام تجاه مشاكل مجتمعية معينة ، أو التعرف على دوافع وسيول الافراد ، وتحديد المشاكل الاجتماعية واقتراح أنسب الحلول لها ، ومدى تأثيرها على المجتمع • ومثل هذه البيانات يتم جمعها عن طريق البحوث الاجتماعية التي يتم اجرائها في الميادين الاجتماعية المختلفة ، وتعتبر جزء من عمل نادر قليل من خريجي أقسام الاجتماع ، ومن خريجي معاهد الخدمة الاجتماعية المختلفة ، والباحثين الاجتماعيين في مختلف القطاعات •

## ( ٨ ) مراحل التخطيط الاجتماعى

يتوقف أسلوب التخطيط الاجتماعى الملائم لمجتمع ما على درجة التطور التى يمر بها وعلى الاوضاع السياسية والفكرية والاقتصادية التى تؤثر فى حياته ، وعلى مستوى الخبرة التى يتمتع بها المخططون له . وعلى ذلك يختلف أسلوب التخطيط من زمن لآخر ومن بيئة اجتماعية لأخرى .

ومع ذلك فان الخطوات التى تمر بها الخطة الاجتماعية لاتفرج فى مضمونها عن تلك التى على أساسها توضع أية خطة بصفة علمية . من تحديد للاهداف النهائية والاخرى التفصيلية ، وجمع البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات التخطيطية ، وتحديد الوسائل البديلة التى عن طريقها يمكن تحقيق ما تم تعيينه من أهداف ، وتقييم جميع الوسائل البديلة لاختيار الوسيلة المثلى من بينها ، والتأكد من أن الوسيلة المثلى هى فعلا أحسن الوسائل ، وترجمة هذا الاختيار الى مجموعة من الاقتراحات التى تنبئ على اتخاذ القرارات بالسياسات الواجبة الاتباع والبرامج المناسبة والاجراءات الملائمة وتقدير القوى المدد والمعدية والبشرية التى لابد من توافرها كالدوات للخطة .

بيد أن الخطة الاجتماعية تمر بأربع مراحل مميزة وهى :

١ - مرحلة اعداد ووضع الخطة .

٢ - مرحلة تنفيذ الخطة .

٣ - مرحلة المتابعة .

٤ - مرحلة التقييم .

ونوضح تلك الخطوات فيما يلى :

١ - مرحلة اعداد ووضع الخطة : تمر مرحلة اعداد أو وضع الخطة الاجتماعية بثلاث خطوات متتابعة ، في الاولى منها يوضع الاطار الاجمالى للخطة . ويتم ذلك بتقرير الاهداف العامة للخطة ثم الاهداف الرئيسية الاخرى . ولما كانت التنمية الاجتماعية تشمل التغير والنمو الاجتماعى ، فان أهداف الخطة الاجتماعية ينبغى أن تتناول جانبين : أولهما : أحداث تغيرات اجتماعية في البناء الاجتماعى بمكوناته الديموجرافية والايكولوجية والطبقية والسياسية والاسرية والتعليمية والصحية ، بالاضافة الى تغيير العلاقات والقيم الاجتماعية التى تتصف بالجمود وتدعو للتواكل والسلبية والتبعية .

ثانيهما : العمل على اشباع الحاجات الاجتماعية الاساسية وذلك عن طريق تعليم الافراد ، وتوفير فرص العمل لهم ، والقضاء على البطالة والنهوض بالمستوى الصحى ، والظروف السكنية ، والقضاء على مسببات الجرائم وانحراف الاحداث ، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، ومساعدة الافراد على مواجهة حاجاتهم المختلفة حتى نخلق منهم عناصر صالحة وقادرة على المشاركة الايجابية في الخطط والبرامج الاجتماعية وغيرها .

ومن أمثلة تلك الاهداف ماتم تقريره في الخطة الخمسية الاولى في جمهورية مصر العربية ، فمثلا استهدفت تلك الخطة الاهتمام بالخدمات الاجتماعية التى تعتبر عوامل مساعدة للتنمية الاقتصادية كالتعليم والتدريب والرعاية الصحية والتأهيل المهنى ، والاهتمام بالخدمات التى تقدم لسكان الريف . وكذلك الاهتمام بالجانب الوقائى كالوقاية من الجهل والمرض والبطالة . وبقدر الامكان يجب الابتعاد عن الاهداف البعيدة عن القياس والتقييم مثل أهداف تكوين المواطن الصالح ، والنهوض بالمجتمع ، فهذه ليست بأهداف واقعية أو سديدة .

اما الخطوة الثانية فيهم فيها وضع الاطار المبدئى للخطة وذلك بأن



يقوم المكتب المركزى للتخطيط (أو وزارة التخطيط كما هو الحال عندنا) بتصميم الاطار المبدئى للخطة ، فتحدد المشروعات التى يمكن القيام بها ومقدار الحاجة اليها ، وامكانية تنفيذها ثم توضع أولويات للمشروعات حسب الاهمية ، وذلك فى ضوء الاطار العام للخطة . وبعد أن تنتهى وزارة التخطيط من وضع الاطار الاولى للخطة يتم تجزئتها الى قطاعات وترسل الى وزارات الخدمات المختصة لبدء الرأى فيها ، ثم تبدأ كل وزارة فى ارسال الخطة الى وحدات الخدمات التابعة لها والمنتشرة جغرافيا فى المحافظات لبدء الرأى بشأنها ، واطافة أو حذف أو تعديل ما تراه وبعد أن تنتهى الوحدات من وضع مقترحاتها ترسل الخطة مرة أخرى الى الوزارات المعنية التى ترفعها بدورها الى وزارة التخطيط ، ثم تقوم الاخيرة بعرض الخطط على لجان فنية متخصصة كل فى مجله وبها كفاءات متعددة وذلك لبدء الرأى فيها ، والتنسيق بينها ، تمهيدا لوضع الاطار النهائى للخطة .

ويلاحظ هنا أن الاطار المبدئى للخطة لم يوضع فى المستويات التخطيطية العليا ثم يتم فرضه على وحدات الخدمات بالمحافظات أو العكس ، ولكن هناك درجة من الديمقراطية والمشاركة الشعبية المستترة فى وضع هذا الاطار ، والواقع أن هذه المشاركة تؤدى الى تضافر كل الجهود ، وأن ذلك يعتبر من الدعامات الاساسية لنجاح أى خطة .

واما الخطوة الثالثة : ففيها يتم وضع الاطار التفصيلى النهائى للخطة ، وفى هذه الخطوة يتم الاستقرار على المشروعات المزمع انشائها وذلك باختيار المشروع الذى يحقق عائد اجتماعى أكبر ، كما يتم تقرير حجم المشروع ومكان اقامته ، والاماكن الذى سيقدمها وطبيعة المستفيدين من الخدمات الاجتماعية التى سيقدمها .

فبالنسبة لنوعية المشروعات قد تكون مصادر التمويل المتوفرة غير كافية ، ومن ثم يتم اختيار بعض المشروعات ، ويراعى فى ذلك اختيار المشروع الذى يصدق عائد اجتماعى أكبر . وكذلك المشروع الذى يسهم فى حل مشكلات المجتمع ، أو الذى يؤثر فى حياة الكثير من الافراد .

لغلقشاء المستشفيات والمدارس مثلاً يجب أن يسبق الفنادق والنوادي •

أما بالنسبة للاماكن التى سوف يتم انشاء المشروعات الاجتماعية لها فإنه يجب اعطاء الاولوية للاماكن الصناعية ، ثم الاماكن المزدحمة السكان ، فالأقل ، ثم الأقل — مع اعطاء أهمية متساوية للريف والحضر •

وبالنسبة للاحياء التى ستقام المشروعات بها ، فإنه يجب العمل على تزويد الفوارق الطبقيّة بين السكان ، ومن ثم يجب التركيز على الأحياء المتخلفة لأنها أشد حاجة الى الخدمة من الأحياء المترفة والتي يسكنها فئة مترفة أيضا •

أما طبيعة المستفيدين أو المنتفعين من الخدمات التى سيقدمها المشروع ، فالأصل هو عدم وجود أى نوع من التمييز أو المفاضلة بين السكان •• ولكن ندرة الموارد المالية للدولة قد تفرض نوع ما من الاولوية • فبالنسبة للسن قد يعطى اهتمام لمشروعات الطفولة والشباب على أساس أن الطفولة أمل المستقبل ، والشباب هم العمود الفقرى فى بناء المجتمع ومن ثم تعطى عناية كافية لخدمات الامومة والطفولة والصحة والتربية والتعليم •

وينبغي تفصيل المشروعات التى تعنى بالأصحاء والاسوياء أكثر من المنحرفين وذوى العاهات ، فالاهتمام بالأصحاء يدعم الأسرة والمجتمع ويقلل من فرص الانحراف ، والاصابة بالعاهات • أما المنحرفون وذوى العاهات فإن نسبتهم قليلة فى المجتمع ، وعلاجهم يكلف الكثير ، علما بأن الدولة مهما اهتمت بهم فإنهم لا يصلون فى العادة الى مستوى الأصحاء من ناحية الإنتاج • وليس معنى ذلك أننا ننادى باخراج المنحرفين وذوى العاهات من مجال الانفاق الاجتماعى ولكننا نحدد أولويات ، وعلى أساس أنه فى مرحلة تالية يتم بذل محاولات لتحويل هؤلاء الى طاقات منتجة •

ومن المهم فى هذه المرحلة أن تشترك الاجهزة التى سوف تقوم على تنفيذ الخطة فى عملية اعدادها ، ذلك حتى يثار اهتمام العاملين فيها بالمشروعات التى يتقرر اقامتها فيدخلون قصارى جهدهم فى تنفيذها •

وطبيعى أن الاطار النهائى للخطة يحدث به اختلافاً مما كان مقفراً  
فى المراحل السابقة ، ولكن هذا الاختلاف يجب ألا يؤثر على الاهداف  
الرئيسية للخطة • وحتى هذه الخطوة فان الخطة تعرض على مجلس  
الشعب ، وعلى اللجان المختصة للحصول على القوة التنفيذية للخطة •  
وبهذا يتحقق الاسلوب الديمقراتى فى التخطيط الاجتماعى ، ثم ترسل  
الخطة الى الجهات المختصة لتعمل على تنفيذها •

٢٠ - مرحلة تنفيذ الخطة : متى تم اقرار الخطة ، فان جهاز  
التخطيط يشترك مع الاجهزة المعنية (مثل وزارة المالية عندنا) فى اعداد  
الموازنة الرقمية التفصيلية المعبرة عن الخطة • وتلتزم الجهات المختصة  
بالتنفيذ بما جاء فى الموازنة •

وفى تنفيذ الخطة يجب أن يسود مبدأ علم وهو تحقيق التعاون  
والمشاركة بين مختلف الاجهزة المختصة من ناحية التمويل ، أو تقديم  
الخبرات الفنية ، أو تهيئة ظروف مناسبة للعمل • كذلك من الضرورى  
تدعيم تنفيذ الخطة بجداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ والوقت المحدد  
لتنفيذ كل مرحلة •

وفى هذه المرحلة يتم تصميم الدفاتر المحاسبية والسجلات الاحصائية  
اللازمة لقيود مشروعات الخطة وأهدافها ، والاعتمادات المقررة لها ،  
وتسجيل ما يتم صرفه من تلك الاعتمادات وما يتحقق من أهداف ، ذلك  
إذا لم تكن هذه الدفاتر موجودة من قبل • أما إذا كانت موجودة من  
قبل وجارى استخدامها ، فانه ينظر فى تعديلها بما يتفق مع الخطة  
الجديدة إذا لزم الامر • كذلك تقوم أجهزة الادارة التنفيذية باتخاذ  
القرارات واصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ الخطة على الوجه المرضى ،  
وتعمل على التنسيق بين العمليات وفقاً للاولويات التى تحددت ، وتتخذ  
ما يلزم نحو تنظيم الاجهزة المنفذة ومدتها بالعاملين الفنيين وغير الفنيين  
الملائمين •

٣ - مرحلة المتابعة : أثناء عملية التنفيذ تقوم الاجهزة الادارية

المختصة بمتابعة سير العمليات أولا غاؤل لتتعرف على مدى التقدم في التنفيذ وفقا للبرامج الزمنية المقررة وللتكلفة الموضوعية ، والكشف عن مواطن الضعف في تنفيذ المشروعات • وهناك نوعين من المتابعة هما متابعة مالية ، ومتابعة نوعية •

أما المتابعة المالية فهي تهتم بمتابعة نفقات المشروع الذي يجري تنفيذه من أول نفقات التأسيس ، والخامات ، والمعدات ، والاجور والمرتبات وغيرها من بنود النفقات وذلك لضمان أن يتم التنفيذ وفقا للتقديرات المالية نلتى سبق تحديدها في اطر الخطة للعمل على تجنب الاسراف في الانفاق •

بينما المتابعة النوعية تهتم بحصر وحدات الخدمات التي تم انشاؤها كالمدارس والمستشفيات والاندية وغيرها ، وتقدير عدد المترددين على كل وحدة • وتفيد المتابعة النوعية في التصرف على ماتم انجازه من مشروعات ، وأوجه القصور للعمل على تدارك أى نقص أو خطأ ، ثم القيام بعلاجه أو اعادة تخطيطه بصورة توغر الوقت والجهد والمال •

ولنجاح عملية المتابعة ينبغي أن تكون موضوعية وبعيدة عن التحيز والاهواء الشخصية ، وأن ينظر اليها على أنها مجرد وسيلة للتأكد من أن ما تم مطابق لما يان مخطط من قبل ، مع تصحيح أى انحراف يحدث ، أى أن هدفها ليس تصيد الاخطاء • كذلك ينبغي اشراك المنفذين أنفسهم في خطة المتابعة ومن ثم نضمن تعاونهم في تحقيقها • ان هذا الجو الاجتماعى الديمقراطى الذى يتسم بالمشاركة الفعالة من جميع الاطراف من مخططين ، ومشرفين ، ومنفذين ، وأهالى هو أساس للتعاون ولنجاح الخطط الاجتماعية •

٤ - مرحلة التقييم : التقييم هو وسيلة لتحليل كل مشروع من مشروعات الخطة لمعرفة عوامل النجاح أو الفشل فيه • فالتقييم يكشف عن التميز الذى يحدث في البنيان الاجتماعى ، وعن التغير في العلاقات

الاجتماعية ، وفي الاتجاهات الاجتماعية والنفسية نتيجة تنفيذ برامج اجتماعية معينة .

والتقييم في المجال الاجتماعي ليس بالعمل اليسير ، ولكنه يحتاج الى مجهود كبير . فمن السهل أن نقيس العائد في مصنع وذلك بمعرفة الفرق بين إيرادات المصنع ، وهي اجمالي المبالغ المحصلة بين بيع وحدات السلعة المنتجة ( عدد الوحدات المباعة  $\times$  سعر بيع الوحدة ) وبين التكاليف الاجمالية التي تحملها المصنع في سبيل تحقيق هذه المبيعات مثل المواد الخام والاجور والايجار والاهلاكات والمصروفات الاخرى . وفي المتجر يسهل أيضا قياس العائد ، وذلك بضرب الفرق بين سعر بيع وسعر شراء الوحدة  $\times$  عدد الوحدات . أما في المجال الاجتماعي ، انشاء مدرسة ، أو مستشفى ، أو نادى رياضى أو اجتماعى . فكيف نحول عائد تلك المشروعات الى تقدير قيمى لكى يمكننا الحكم عليه . لقد بذلت محاولات كثيرة في هذا المجال ولكن لم يتم الوصول الى معايير ثابتة تقبل التعميم بعد ، وهذا مجال جيد للبحث نأمل أن يتجه اليه نفر من الباحثين في المجالات الاجتماعية .

أما القائمين بالتقييم فانهم في البداية وقبل مباشرة عملهم يقومون بمراجعة أهداف المشروعات التى سيتم تقييمها ، ثم يبدأون في معرفة ما حققته هذه المشروعات من الاهداف لكى يتسنى المقارنة بين الاهداف المخططة والاخرى المنفذة . ويستخدم القائمون بالتقييم عدة مناهج لذلك ، منها المسح الاجتماعي ، ومنهج دراسة الحالة والمنهج التجريبي . ويفيد المسح الاجتماعي في جمع البيانات عن المجتمع قبل وأثناء وبعد تنفيذ المشروعات . وقد يكون هذا المسح علما يعالج عدة أوجه من الحياة الاجتماعية كالجوانب التعليمية والصحية والدينية ، أو خاصا بناحية واحدة كمشروعات التعليم ، أو الصحة ، أو الاسكان .

أما منهج دراسة الدالة فانه يستخدم حينما يريد الباحث أن

يتمق في دراسة وحدة معينة كقرية مثلاً أو جمعية تعاونية أو مستشفى أو مدرسة دون الاكتفاء بالوصف الخارجى للمشروع فقط .

بينما يستخدم المنهج التجريبي عندما يريد الباحث ان يتعرف على تأثير أحد المشروعات في المجتمع ، فيختار مجتمعين وينفذ المشروع في الاول ويترك الآخر ، وبعد مرور فترة معينة يقوم بجمع البيانات عن المجتمعين قبل تنفيذ المشروع وبعد تنفيذه ثم مقارنة ما حصل عليه من نتائج لتحديد تأثير المشروع في المجتمع .

وهذا أساليب متعددة لجمع البيانات كالملاحظة والاستقصاء ، والمقابلات الشخصية المتعمقة وغيرها ويختار الباحث من بينها الوسيلة المناسبة لاداء عملية التقييم بالوجه الاكمل .

## ( ٩ ) المسؤولية الاجتماعية للمخطط الاجتماعي

فضلا عن الصفات التي ينبغي أن يتحلى بها رجال التخطيط على أى مستوى وفى أى مجال ، هناك واجبات سلوكية يجدر بكل مخطط على المستوى الاجتماعى أن يلتزم بها . ومسئولية اجتماعية يجب أن يتحملها . ويتمثل ذلك فيما يلى :

١ — رعاية المصلحة العامة قبل كل شيء . فلا ينبغي لرجل التخطيط المختص وبقطاع معين أو منطقة جغرافية أو وحدة اقتصادية أن يكون أنانيا فى نظره للخطة مستهدفا صالح النشاط الذى يخصه فحسب ، بل عليه أن ينظر الى المصلحة التى يختص بها من خلال نظره الى المصلحة العامة للمجتمع .

٢ — ضرورة البحث عن الاساليب والطرق والوسائل التى تحقق للمجتمع مستقبلا أفضل ، بحيث يضع من الخطط ما يؤدى الى الهدف بأقل النفقات والتضحيات .

٣ — الالتزام فى الخطة بما هو ممكن ، وليس بما هو مأمول فحسب .

٤ — الحصول على المعلومات الدقيقة والكاملة قبيل البدء فى تصميم الخطة مهما تكبد المخطط فى ذلك من جهد ووقت ومال . فالخطة التى تقوم على معلومات متقدمة أو مشكوك فى صحتها ، تؤدى الى نتائج خاطئة وتتحرف بالمجتمع عن تحقيق أهدافه . لهذا لا بد للمخطط من أن يكون على صلة وثيقة ومستمرة بمراكز المعلومات والبحوث والاحصاءات وما إليها من مصادر المعلومات .

٥ — أن يتقبل المخطط كل رأى يقدم اليه باهتمام وبنفس

راضية . فلعل فكرة تثبت في أدنى المستويات الادارية يكون لها أثر طيب في الخطة الاجتماعية . وعلى ذلك لا ينبغي للمخطط الاجتماعي أن يكون متعصبا لرأيه — مهما كانت خبرته بأعمال التخطيط — أو يقلل من شأن ما يقدم له من آراء ، بل يتقبل كل ما يوجه له من نقد أو مقترحات قبولاً حسناً ، ويزنه بميزان المنطق . فالطريق الى الكمال سبيله الاحساس بالنقص ، كما أن الغرور أو الاعتداد بالنفس الزائد عن الحد يبعد الانسان عن طريق الصواب .



## ( ١٠ ) نموذج للتجربة المصرية فى التخطيط الاجتماعى

ونعرض فى ذلك للنموذج الخطة الخمسية الاولى فى جمهورية مصر العربية . ولقد بدأ اعداد هذه الخطة بتحديد الاهداف الرئيسية والاتفاق على الاطار العام . وتم التقسيم الى قطاعات بحيث يسير التقسيم مع الاهداف الاخرى وأجريت دراسات اقتصادية وفنية قامت بها لجنة التخطيط القومى ووضع المشروع الاول لاطار الخطة معبرا عن الهيكل الرئيسى للانتاج والاستثمارات المطلوبة لتحقيق الهدف وتحقيق التوازنات المطلوبة بين الدخل والانفاق وبين الاستثمارات والموارد المالية وبين الانتاج والخدمات .

وهكذا أمكن رسم أهداف كل قطاع فى صورة عريضة عرضت على الفنيين لتساعدهم على وضع مشروعاتهم المحددة وتقويمها ثم ادماجها فى خطة متكاملة للقطاع الذى أصبح جزءا من الخطة القومية وكانت المشكلة هنا أن دراسة المشروعات تمت على أساس نظرة جزئية تتعلق بالقطاع نفسه دون النظر الى علاقاته بالقطاعات الأخرى .

ولقد قامت لجنة التخطيط القومى فى ضوء هذه الدراسات التفصيلية للمشروعات والافضليات الفنية بتنسيق وترتيب واعتماد القائمة النهائية للمشروعات التى أصبحت بعد كل الدراسات قائمة متوازنة متماسكة تضمنت اطار الخطة ثم بحثت من جهة أخرى للتأكد من أن تنفيذها فى حدود الطاقة المالية والبشرية للدولة سوف يؤدى الى تحقيق الاهداف المطلوبة واقتضى ذلك تقدير الطاقة المالية للدولة ورسم سياسة استخدامها واقتضى ذلك أيضا دراسة احتياجات الخطة من الأيدى العاملة فى مختلف مستويات التدريب ومدى توافر الخبرة الفنية وتنظيم تعبئة القوى الفكرية والخبرة العملية والمواهب

## الابتكارية والتنظيمية في الدولة مع تشجيع البحث العلمى والدراسات الاجتماعية •

وبعد استكمال اعداد الخطة طبقا للهدف الاساسى وهو مضاعفة الدخل فى عشر سنوات قسمت هذه الى فترتين كل منها خمس سنوات واعتمدت مشروعات الخطة الاولى وقسمت الى مراحل سنوية ، ربط تمويل ادتياجاتها بميزانية الدولة المادية مما يساعد على تحقيق قدر من المرونة فى التخطيط ، ويساعد رجال التخطيط على أن يدرسوا أية صعوبات فى تحقيق الاهداف أو اخطاء فى التقديرات • وكذلك انشئ نظام لمتابعة تنفيذ الخطة على أساس ربع سنوى •

لقد روعى فى اهداف الخطة الاولى أن تحقق ما يأتى (٣) :

- ١ — تحقيق أقصى معدل لنمو الدخل •
  - ٢ — رفع مستوى المعيشة للشعب سواء فى المستقبل القريب أو البعيد •
  - ٣ — خلق نمو متوازن ومحاولة ادخال تغييرات اجتماعية واقتصادية تنمى مع أحوال المجتمع وامكانياته •
  - ٤ — زيادة فرص العمل •
  - ٥ — تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاية الانتاجية وزيادة معقولة فى الاستهلاك •
  - ٦ — توفير الخدمات ( التعليم والصحة والرعاية الاسرية والاجتماعية والتوسع فى الامكانيات الثقافية والسياحية ورعاية الشباب ... الخ ) •
  - ٧ — خلق الشعور بالمسئولية القومية والتعاون •
- وتطبيقا للمدير التى اتفق عليها فى الأولويات فى الخطة القومية

الشاملة بالنسبة للخدمات أمكن تحديد الأولويات بين المشروعات على  
الاسس التالية :

اولا : الاهتمام بوسائل الوقاية في جميع المجالات - الوقاية  
من الجهل - الوقاية من البطالة - الوقاية من المرض ... الخ .

ثانيا : الاهتمام بالخدمات التي ينتفع بها مجموعات من السكان  
أكثر من الخدمات الفردية مثل الخدمات التي تقدم لسكان الريف أو  
للعمال أو للأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع .

ثالثا : الاهتمام بالخدمات التي تعتبر من العوامل المساعدة  
للتنمية الاقتصادية مثل التعليم والتدريب والرعاية الصحية والتأهيل  
المعنى ... الخ .

نصيب الخدمات في استثمارات الخطة الخمسية الأولى :

انه في ضوء هذا الاطار وعلى أساس هذه المبادئ قد قامت كل  
وزارة من وزارات الخدمات بدراسة المشروعات واعداد البرامج كما  
أوضحنا وتم التنسيق والدراسة والبحث واعتمد اطار الخطة الشاملة  
على الوجه الآتي :

توزيع الاستثمارات في الخطة الخمسية الاولى

١٩٦٥/٦٤ - ٦١/٦٠

المقطاعات	الاستثمارات بالمليون جنيه	%
زراعة	٢٢٥٥٣	١٣,٣
مصرف	١١٩٤٤	٧,٤
السد العالي	٤٧٣٣	٢,٨
صناعة	٤٣٩٠٢	٢٥,٥
كهرباء	١٣٩٠٥	٨,٢
نقل - مواصلات - تخزين	٢٣٦٠٨	١٤
تنال السويس	٣٥٠٠٠	٢,١
عياني سكنية	١٧٤٠٦	١٠,٣
المرافق العامة	٤٨٠٨	٢,٨
الخدمات	١١١٠٠٠	٦,٥
التغير في المخزون	١٣٠٠٠٠	٧
الاجمالي	١٦٩٦٨	١٠٠

ويلاحظ أن نسبة ما خصص للخدمات من اجمالي الاستثمارات كان يقدر ٦,٥% فقط ارتفعت أثناء التنفيذ الى ٧,٣% وهي نسبة منخفضة ولو أنه قد ظهر أنها عالية بسبب الطموح الذي عم جميع قطاعات الخطة ثم ظهر أن التنفيذ في الخدمات بالنسبة للمبالغ التي

خصصت أصلا كانت مرتفعة حيث وصلت الى حوالي ٩٣٪ تقريبا  
ولقد كان توزيع هذه الاستثمارات على الوجه الآتى :

### توزيع استثمارات الخدمات فى الخطة الخمسية الاولى

٦٥/٦٤ - ٦١/٦٠

النشاط	قيمة استثمارات بالمليون جنيه
خدمات تعليمية	٤٢ر٥
بحوث علمية	٦ر٤
خدمات صحية	١٠ر٤
خدمات أمن وعدالة	٨ر٥
خدمات اجتماعية ودينية	٥ر٢
خدمات ثقافية وترويحية	٨ر٨
خدمات سياحية	١٠ر٦
خدمات أخرى	١٨ر٦
اجماله، عام	١١١ر٥

ان العناية الكبرى التى وجهتها الخطة الخمسية الاولى لم تقتصر  
على دراسة المشروعات والبرامج التى تعمل على تحقيق الرعاية  
الصحية والطبية لكل مواطن علاجاً ودواء والعمل على انتشار سبلها  
فى كل مكان من الوطن وضمان وسائل رعاية خاصة للامومة والطفولة  
ومدارية الامراض المتوطنة والمعدية وتحسين أساليب التغذية ثم اتاحة  
سبل العلم لكل مواطن بقدر ما يتحمل استعداده ومواهبه مع تكافؤ  
الفرص وصياغة القيم الاخلاقية التى يجب أن تتوفر فى مجتمع  
الرفاهية ، بل أيضاً أكدت توسع فى خدمات الشباب والخدمات  
الاجتماعية والثقافية والسياحية والترفيهية والدينية وتوفير خدمات  
الأمن والعدالة وتقوية المنظمات العمالية الثقافية وتوسع فى التأمينات  
الاجتماعية والصحية وتنمية المجتمعات المتخلفة فى الريف والمناطق

المستحراوية وزيادة في غرض العمل كما عملت على رفع مستوى الخدمات  
عموما .

ولابد لوحظ على الخطة الخمسية الاولى للخدمات :

اولا : الاهتمام بالمنشآت والتوسع في عددها بشكل لم يراع فيه  
مستوى الخدمة رغم أن تلك المنشآت قد أدت الى زيادة ملحوظة في  
نفقات الادارة أيضا .

ثانيا : استوعبت الخدمات الكثير من السلع الاستهلاكية استخدمت  
في أداء الخدمة نفسها كما أدت الى زيادة في الأجور والدخل رفعت من  
القوة الشرائية وتطلبت الكثير من السلع الاستهلاكية رغم عدم امكان  
تحقيق ما كان مستهدفا بالنسبة لتنمية الانتاج السلعي مما أدى الى  
ارتفاع أسعار السلع واختفائها خصوصا مواد البناء ووسائل النقل  
وكثير من السلع الاساسية .

ثالثا : نظرا للتوسع العددي في عدد المنشآت الخاصة بالخدمات  
دون الاستعداد بتوفير الفنيين اللازمين لاداء الخدمة وادارة هذه  
المنشآت بالاعداد المناسبة من القوى البشرية على المستوى المطلوب  
فقد أدى ذلك الى عدم الاستفادة الكاملة من هذه المنشآت والى وجود  
طاقات معطلة أو غير مستقلة بالشكل الواجب من بشرية ومادية .

رابعا : ان خطة الخدمات قامت ولم يكن هناك وعي تخطيطي على  
أى مستوى من المستويات ابتداء من القائمين على شؤون التخطيط في  
الوزارات أو المختصين باقتراح المشروعات الى جماهير الشعب الذين  
تقدم اليهم الخدمات مما أدى الى الكثير من الاسراف - اسراف في  
اقامة المباني الضخمة دون الاهتمام بالخدمة نفسها واسراف في مطالب  
الشعب الذى أصبح يحس بكيان الدولة ممثلا في واجباتها دون التقيد  
بواجبات الشعب قبل منشآت الخدمات وحسن استخدامها .

خامساً: الكثير من مشروعات خطة الخدمات اقترحت واعتمدت من غير دراسات دقيقة عن الحاجة الحقيقية لها أو بتقدير الحجم المناسب للمشروع أو حساب التكلفة على أسس علمية من البحث والتجربة ، وكانت النتيجة أن حدثت عدة تقلبات وهزات أثناء التنفيذ مما كان يشعر القائمين على شئون التخطيط أنهم دائماً يخرجون عن اطار الخطة المرسومة لا في حدود المرونة المقبولة في التخطيط وانما الى درجة تغيير معالم الاطار تماماً كما حدث في السياحة مثلاً .

وحتى تحقق الخطة أهدافها ويكون لها الفعالية المطلوبة فانها يجب ان تعتمد على التخطيط والتنفيذ بطريقة علمية ، وأن تكون مترابطة وعادلة في توزيعها على الاقاليم والمناطق المختلفة وأن تحقق التوازن بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية .

وأخيراً يمكن القول ، بأنه لكل خطة مجموعة من الاهداف الاساسية التى تسعى الى تحقيقها ، ويستلزم الامر تحقيق التنسيق من القطاعات المختلفة بما يكفل امكان تحقيق الاهداف القومية ، وأيضاً معرفة السياسات والاجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ الاهداف القومية والقطاعية .

والسبيل الى تحقيق هذه الاهداف هو اعداد مجموعة موحدة من التساؤلات بالنسبة لكل نشاط من الأنشطة الانتاجية أو الخدمة حتى يمكن أن تتحول الاجابات عليها الى سياسة مدددة المعالم للتنمية .

وفيما يلى جانب من التساؤلات التى دارت عند اعداد الخطة الخمسية ٧٦ - ١٩٨٠ فى مجال تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية :

١ - ما هى أسس السياسة السكانية الواجب اتباعها لتقادى مشاكل النمو السريع ؟

٢ - كيف يمكن وضع برنامج متكامل للتنمية الاجتماعية بالتوافق مع التنمية الاقتصادية ؟

٣ - ما مدى التمييز والتكامل بين سياسة التعليم والتدريب والبحث العلمى من جهة وأولويات وأهداف التنمية فى المدى الطويل والمتوسط من جهة أخرى ؟

٤ - الى أى حد يمكن استخدام الانواع المختلفة للتعليم والتدريب كوسيلة لتحقيق توزيع جغرافى للسكن أفضل ، وكأداة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية التى تحددها الخطة ؟

٥ - ما هى السياسات والاجراءات اللازمة لاعداد الجيل الجديد للتدرك نحو المناطق الجديدة وبناء الصناعات التصديرية المتقدمة التى يرجى أن توجه النمو الاقتصادى فى المستقبل القريب .

٦ - ما هى متطلبات اعداد الشباب للتكيف المهنى فى ظروف الهجرة ، والعودة للتوطين فى الهجرة المعاكسة ؟

٧ - يكثر الحديث عن ربط الاجور بالانتاجية ، فما هى الخطوات التى تحقق هذا الهدف ، وما هى الدراسات اللازمة لذلك ؟

٨ - ما هى الاوزان النسبية التى تعطى لكل من الصحة الوقائية والعلاجية ؟ والى أى حد يتوافق كلا من النوعين مع المستوى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى للفئات السكانية المختلفة ؟ وما هو أثر انتشار أو تركيز السكان فى هذا المجال ؟

٩ - الى أى حد يمكن أن تختلف الظروف الصحية فى المواطن الجديدة فى الصدرء عنها فى الوادى ؟ وكيف تؤخذ هذه الظروف فى الاعتبار عند تصميم المواطن الجديدة ؟

١٠ - من المعلوم أن التكديس السكانى فى المراكز الحضرية الكبرى يزيد من أعباء حفظ الامن ، فالى أى حد يمكن اعتبار الانفاق



على حل المشكلات المترتبة على التكديس ( في الاسكان والنقل  
والتصميم ٠٠٠ ) علاجا حاسما لمشكلة الامن ؟ وهل يمكن اعتبار الحد  
من النمو السكاني أو إعادة التوطين دلائل أنسب ؟

١١ - هل يعتبر إنشاء الجامعات الإقليمية أسلوب مناسب لتخفيف  
الضغط على الجامعات الحضرية ؟ أم ينظر إليه على أنه أسلوب للحد  
من الهجرة ؟

١٢ - كيف يمكن جعل الخدمات الدينية أداة لإنشاء جيل قوى  
متماسك ؟ وهل يتم ذلك بإنشاء دور مخصصة لهذا الغرض ( دور  
العبادة ) أم بتطوير أساليب التربية في البيت والمدرسة ؟

١٣ - هل تكفي الخدمات الزراعية والتعاونية التي تركز على  
الجانب الانتاجي للنهوض بالريف ، أم يجب وضع برنامج شامل  
للتنمية ؟ وما هي أبعاده ؟

١٤ - ما هي مساهمة أجهزة الحكم المحلي في التخطيط والتنفيذ ؟  
وكيف تنظم العلاقة بينها وبين الأجهزة المركزية القطاعية والقومية ؟

هذه أمثلة لبعض التساؤلات التي تدور في ذهن المخطط ، ويأخذها  
في الاعتبار قبل وضع الخطط الاجتماعية ، فهي بلا شك تساعد على  
ترشيح تلك الخطط في بلوغ أهدافها .

## ( ١١ ) أمثلة لبعض قطاعات التخطيط الاجتماعى فى مصر (١)

مقدمة :

ان التخطيط الاجتماعى يتعامل مع كافة احتياجات الانسان فيما عدا الاحتياجات الاقتصادية . وقد عرضنا فيما سبق مجالات التخطيط الاجتماعى . ولعل أهم هذه المجالات هو ما يتعلق بالتنمية التعليمية والصحية للانسان ، ولذلك سنتناول فيما يلى التخطيط فى قطاعى التعليم والصحة .

الاهتمام بالتخطيط فى مجال التعليم :

التعليم هو المدخل الاساسى لبناء الانسان المصرى ليظل مسلحا بالعلم والتكنولوجيا فى مجتمع السلام .

ولقد أصبح التعليم حاليا مرتبطا ارتباطا وثيقا بالمجتمع واحتياجاته المباشرة أكثر من أى وقت مضى ولم يبق هنال مجال للمناقشة التقليدية والمفاضلة بين النظرة المجردة عن العلم للعلم أو العلم للمجتمع . فقد أصبح هناك توافق بين الانجاز العلمى والتطبيق العلمى ، كما أصبح النمو الاقتصادى والاجتماعى لاي مجتمع خاضعا للمقاييس العلمية .

ويعتبر التعليم فى مقدمة الحاجات الاساسية التى يجب أن توفرها الدولة لابنائها كالتعليم من تأثير فعال فى اعداد الفرد وتوجيه الجماعة ، وهو الوسيلة الاساسية للتقدم وتحقيق الرخاء للمجتمع .

ونتناول فى هذا المجال العناصر التالية :

اولا : تطور مفهوم التعليم ووظائفه .

ثانيا: الوضع الراهن للتعليم في مصر .

ثالثا : المشكلات العامة المشتركة في قطاعات التعليم في مصر .

رابعا : أهمية تطوير سياسة وخطط التعليم .

خامسا : الاتجاهات الرئيسية لتطوير التعليم .

سادسا : التعليم والعمل المنتج .

ونتناول عرض هذه العناصر فيما يلي :

اولا - تطور مفهوم التعليم ووظائفه :

مر التعليم في مراحل تطوره خلال القرن الدالى بأربعة مفاهيم رئيسية ، سادت الفكر والتخطيط التربوى ويمكن اجمال هذه المفاهيم فيما يلى :

١ - نظام التعليم التقليدى المغلق على نفسه والمنعزل عن المحيط الاجتماعى :

وهذا النمط من التعليم هو أحد موارث الأمس ، عندما كان التعليم مقصورا على التلة أو الصفوة ، وعندما كان امتيازاً للبعض وطريقا لهم الى وظائف الدولة . ووفق هذا المنظر كُنت المدارس - على قلتها - أشبه بجزر صغيرة أو شموع ضعيفة في بحر كبير من ظلمات الجهل والتخلف والفقر ، وكان من يلتحق بمؤسسات التعليم - وهى المحاطة دائما بالأسوار - يجد مجتمعت أخرى تتكلم لغة أخرى غير التى يتكلمها عامة الناس ، وينقل من ينهى تعليمه فيها الى وظائف وأوضاع اجتماعية متديزة - وباختصار كانت المدرسة منعزلة عن المجتمع لا تتفاعل معه ، والقلة التى تدخلها تتحسن أوضاعها ، أما المجتمع نفسه فتبقى غلبته على ماهى عليه من تخلف .

٢ - التعليم من وجهة النظر الاجتماعية :

شهد المالم خلال القرن العشرين تغيرات اجتماعية لم يسبق لها

مثيل ، سواء من حيث فلسفتها أو اتجاهاتها أو أحجامها ، حتى أصبحت هذه التغيرات سمة من سمات العصر • وكان طبيعيا أن تفرض هذه التغيرات نفسها على التعليم ، لما هنالك من علاقة عضوية بين التعليم والمجتمع ، ومن ثم أصبح التعليم جزء لا يتجزأ من المجتمع ، لا ينفصل عنه ولا ينزل ، وانما يتأثر به ويؤثر فيه •

وفي إطار هذا الوضع ظهر مفهوم « ديمقراطية التعليم » ، على أسس أن التعليم حق لكل مواطن بقدر ما تتحملة قدراته واستعداداته ، وأن ديمقراطية التعليم لا تقتصر على مجرد إلحاق الأطفال بالصفوف الأولى من التعليم ، وانما تشمل توفير الفرص المتكافئة خلال العملية التعليمية ذاتها ، لمواجهة الفوارق الاجتماعية بين المتعلمين ، وتحقيق التوازن بين التعليم في الريف والتعليم في الحضر ، بالإضافة الى إشراك الأجهزة التي تطبق النظام التعليمي أو تستفيد منه في رسم سياسة التعليم ، حتى تتسع حركة التعليم لكي تصبح حركة شعبية حقيقية •

### ٣ - المفهوم الاقتصادي للتعليم :

مع ظهور البعد الاجتماعي للتعليم ، ظهر بعد آخر منافس ، ألا وهو المفهوم الاقتصادي للتعليم ، الذي ركر على البنية الاقتصادية للمجتمع وما يتصل بها من هياكل وعمل وكفاية انتاجية ، وظهر من رجال التخطيط من ينظر الى التعليم من خلال المنظور الاقتصادي وحده ، بحيث أصبحت معاهد التعليم — من وجهة نظرهم — مجرد أدوات لتغذية الاقتصاد القومي بالقوى العاملة على مختلف مستوياتها •

### ٤ - التربية المستمرة :

في الوقت الذي اشتد فيه التنافس بين الاتجاه الاجتماعي للتعليم من جانب ، والاتجاه الاقتصادي من جانب آخر ، بدت ظواهر «الازمة العالمية في التعليم » ، تلك الازمة التي عبرت عنها معظم الأجهزة العاملة في مجال التعليم أو التي تتأثر به • وقد شمل ذلك الأجهزة الشعبية التي عبرت عن عدم استجابة التعليم لمطالب الجماهير

ورجال الاقتصاد من حيث اقتصاديات التعليم وعائده والفقد والاصدار الاستثمارى - رجال الاجتماع من حيث عدم تحقيق الاهداف المنهجية لديموقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وازالة الفوارق بين الطبقت - رجال التعليم أنفسهم من حيث مواجهتهم الفجائية لملايين المتعلمين بامكانات قاصرة - وأخيرا الطلاب لشعورهم بعدم الارتباط بين ما يدرسونه من مناهج ومقررات وبين البيئة - من ناحية ، وبينها وبين متطلبات العمل والعصر من ناحية أخرى •

ويمكن القول بصفة عامة أن أزمة التعليم تمثلت فى عدم الملائمة التى وصلت الى حد القصور - بل التضارب والانقسام - بين حركة التعليم وبين البيئة وحركة المجتمعات وتطور العصر •

وفى ظل هذه الاوضاع ظهر مفهوم « التربية المستمرة » فلم تعد وظيفة المدرسة مقصورة على تحصيل المعلومات واكتساب المهارات فحسب ، بل امتدت لتشمل وسائل تعليم التلميذ نفسه بنفسه ، حتى يمكنه أن يواجه تفجر المعرفة الذى لا يرتبط بمكان أو عمر معين ، وذلك عن طريق صوور أخرى من التعليم غير التقليدى ، كالتعليم الموازى ، والتعليم المكمل ، وتعليم الكبار - مع الاستعانة بكافة وسائل الاعلام وامكانيات قطاعات الانتاج والخدمات ، ومراكز الخدمة بالجامعات ، وبصورة عامة تحويل المجتمع كله الى مجتمع يتعلم ويعلم •

وفى ضوء هذا المفهوم يمكن القول أن التعليم لا يمثل خيرا حقيقيا ما لم يقصد أهدافا يتطلع اليها المجتمع ، ذلك لان القيمة الحقيقية للتعليم - بالاضافة الى هدفه التقليدى فى نشر المعرفة وتأصيلها - تكمن فى تحقيقه لوظائفه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية بالنسبة للمجتمع الذى يعايشه •

ثانيا - الوضع الراهن للتعليم فى مصر :

لا شك ان مصر تعتبر من الدول الرائدة فى العالم فى مجال التعليم وتطويره سواء فى القديم حيث كانت جامعة الاسكندرية قبل

الميلاد بأربعة قرون أو حديثا حين بدأت في مصر الحديثة منذ قرن ونصف نهضة تعليمية معروفة ولقد سعت مصر منذ عام ١٩٢٥ الى تحقيق الزامية التعليم ووسعت جامعتها الاهلية التي انشئت عام ١٩٠٨ الى أن أصبحت حكومية عام ١٩٢٥ كمظهر ودعامة من دعائم الاستقلال ثم ظهر في الثلاثينات مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم وتنادى به الناس وسعت البلاد الى تحقيق نظريته وفي الثلاثينات أخذ بعد مجانية التعليم الابتدائي بعد ان كان مقصورا على المرحلة الالزامية - التي ذابت فيه بالتدريج - وصار التعليم الثانوى الحكومى بالمجان في مطلع الخمسينات •

وعندما جاءت الثورة عام ١٩٥٢ بدأ الاصلاح في مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا كمدخل أصيل لكل اصلاح ونهضة وظهر أسلوب تناول التعليم في نواحي الكم والكيف معا نبرز منها المبادئ الآتية:

١ - تطبيق مجانية التعليم على جميع مراحلها بما في ذلك المرحلة الجامعية وما بعدها •

٢ - تأكيد الاخذ بمبدأ تكافؤ الفرص نظريا وتطبيقيا في سائر مراحل التعليم •

٣ - للتوسع الضخم في مراحل التعليم المختلفة حيث ارتفع عدد الطلاب في جميع المدارس والمعاهد والجامعات من حوالى ٢٥ مليون عام ١٩٥٢ الى حوالى ٩ مليون في العلم الدراسى ١٩٧٨/٧٧ •

٤ - التزام الدولة بتوفير فرص العمل لجميع خريجي الجامعات والمعاهد ومراكز التدريب والتعليم الفنى المتوسط •

٥ - وضع التنظيمات والخطط لتكون أساسا صالحا لارساء قواعد البحث العلمى والتكنولوجيا في مصر •

وقد نص دستور مصر عام ١٩٧١ على عدة مبادئ عن التعليم أهمها :

— أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة على مد الالتزام الى مراحل أخرى •

— أن التعليم فى مؤسسات الدولة التعليمية مجانى فى جميع مراحل •

— ان الدولة تشرف على التعليم كله ، وانها تكفل استغلال الجامعات ومراكز البحث العلمى وذلك كله بما يحقق الربط بين حلجات المجتمع والانتاج •

— ان التربية الدينية مادة أساسية فى مناهج التعليم •

— وان محو الامية واجب وطنى تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه •

هذا وقد حققت مصر على ضوء هذه المبادئ والنصوص الكثير من الانجازات والمتطلبات التعليمية التى ساهمت فى تنفيذ خطط البحث الاقتصادية بهدف تحقيق الرفاهية للشعب المصرى •  
بعض سلبيات التعليم فى مصر :

وبالرغم مما سبق فانه تبرز بعض السلبيات فى مجال التعليم تتمثل فى الآتى :

١ — ترايد اعداد الاميين بنحو ١٠٠ ألف كل عام بالرغم من أن نسبتهم الى مجموع السكان تتناقص بمعدل ٢٪ فبعد أن كان ١١ مليوناً من هم فوق ١٥ سنة فى عام ١٩٦٠ فانه أصبح ١٣ مليوناً عام ١٩٧٦ بالرغم من أن نسبة الامية قد انخفضت الى نحو ٦٥٪/ عام ١٩٧٦ •  
أى أن نحو الثلثين من بين الراشدين من أبناء مصر أميون • كما ان حوالى ربع من يقرأون لا يجدون الوسيلة الى أن يمارسوا ما تعلموا

في توسيع قاعدة ثقافتهم او توكيدها في الوقت الذي تقرر فيه ان امور التشريع وسياسة الحياة العامة ينبغي ان يكون نصف الرأى فيها ونصف التوجيه على الاقل للفلاحين والعمال ابناء الشعب وهم الذين تقع اغليبتهم الكبرى مع الاسب في نطق الثلثين .

٢ - ترايد عدد غير المسجلين في التعليم الابتدائي ( اقل من ٦ وأكثر من ١٢ ) حيث بلغت عام ١٩٧٦ أكثر من المليونين ويقدرّون بحوالى ٢٥% ممن هم في سن الالزام ثلثهم من الذكور والثلثين من الاناث وتستوعب المدارس الابتدائية ( من ٦ - ١٢ سنة ) أكثر من أربعة ملايين تلميذ .

كما تبلغ جملة عدد المقيدّين حاليا في المرحلتين الابتدائية والاعدادية حوالى مره مليون تلميذ من جملة عدد الاطفال سن المرحلتين ويقدرّون بنحو ٩٢٥ أى انه يوجد نحو أكثر من ثلاثة ملايين ونصف خارج مدارس هاتين المرحلتين .

٣ - ان من بين كل ١٠٠ تلميذ يدخلون المرحلة الابتدائية لا ينجح منهم في الوصول الى المرحلة الاعدادية سوى ٣٦ تلميذ فقط ولا يصل منهم الى المرحلة الثانوية سوى ٩ طلاب . كما ان نسبة الرسوب في التعليم الثانوى العام والتعليم الجامعى والعالى مرتفعة بدرجة لا نظير لها في البلدان الاخرى .

٤ - ان حوالى ٢٥% من سكان مصر هم الذين يتلقون العلم والمعرفة في المدارس والمعاهد بجميع مراحلها وانواعها وتلك نسبة تقع في الحد الأدنى من القائمة بالنسبة لبعض الشعوب التى يقع بعضها في مثل مرحلتنا من التقدم والتنمية .

٥ - ان مستوى التعليم عامة - وخاصة في المرحلة الابتدائية - ليس على الصورة التى يتشدها المناهج الموضوعة ولا يحقق الاهداف التى رسمتها الهيئات المسئولة عن صياغة المناهج وتاليف الكتب فكثير



من تلاميذ المدارس الابتدائية ممن يصلون الى السنة الخامسة أو السادسة لا يجيدون القراءة أو الكتابة أو الحساب بالصورة المتوقعة وكثير ممن يتخرجون من المدارس الابتدائية قبل اتمام المرحلة أو بعدها يرتدون الى الأمية •

٦ — عدم قدرة النظام التعليمي الحاضر على مواجهة النقص في العمل المهرة والفنيين الذين يمثلون عصب الحياة الاقتصادية المتطورة •

٧ — ضعف مستويات التربية من صحية ودينية وسلوكية ورياضية، وغيرها •

٨ — العجز الواضح في اعداد المعلمين وخاصة في بعض التخصصات ( اللغات الاجنبية والمواد الفنية واللغة العربية ) فضلا عن عجز المدرسين التربويين في المرحلة الابتدائية والذين يبلغ عددهم ١٤٠٠٠٠ — ويبلغ جملة المؤهلات المتوسطة التربوية منهم ٧٨٪ والمؤهلات المتوسطة غير التربوية حوالي ٢٠٪ وذلك حتى عام ١٩٧٨ •

### ثالثا — المشكلات العامة المشتركة في قطاعات التعليم في مصر :

١ — أدى التوسع الكلى في التعليم — تطبيقا للحق الانسانى — مع الزيادة المضطردة في عدد السكان الى توسيع المسافة بين الطلبات والرغبات التعليمية وبين طاقات التعليم وامكانياته وكان من بين اثاره تكدس الطلاب في جميع مراحل التعليم وارتفاع التكاليف وازدحام المرافق التعليمية الى درجة أصبحت تعوق تأدية الخدمة التعليمية على الوجه الاكمل •

( ومن أمثلة الالتجاء الى الفترات المسائية واختصار اليوم الدراسى مع عدم توافر فرص ممارسة الانشطة الحرة الرياضية والاجتماعية والفنية ) •

٢ — القصور في المباني التعليمية على مختلف المستويات وكذا

التجهيزات والمعدات والمراجع ووسائل التعليم مما يقلل بشكل ملحوظ من تحصيل الطلاب وقد بلغ نسبة النقص في المباني التعليمية في مرحلة التعليم الابتدائي الى ٥٠% .

٣ - ارتفاع نسبة الفاقد في التعليم بسبب زيادة نسبة التسرب والتخلف وعدم النجاح في التعليم .المعام وما يمثل من ضياع في الانفاق والجهد المبذول في العملية التعليمية .

٤ - ضعف مستوى الخريجين سواء في مجالات التخصص أو مجالات الثقافة العامة وضعف القدرة في غالبيتهم على الابتكار .

٥ - عدم التوازن في توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر مما أدى الى تخلف القطاع الريفي عن مواجهة التقدم .

٦ - انزال المؤسسة التعليمية بصفة عامة عن البيئة وعدم امتداد اثرها للتفاعل مع البيئة اخذا وعطاء من أجل محاولة الارتقاء بهذه البيئة .

٧ - افتقار بعض البرامج والاساليب الى النظرة العلمية والتطبيقية وطينان النواحي النظرية واللفظية مما أدى الى ضعف التكوين المتكامل للطلاب والى اغفال أهمية العمل اليدوى .

٨ - تسمية الشهادات التى تنقل من شأن العمل اليدوى والمعامل الماهر والفنى المتوسط بالقياس الى ما يوفره التعليم العالى للمتخرجين مما يؤدي الى الانصراف عن العمالة اليدوية الماهرة والفنية المتوسطة مع شدة الحاجة اليها وبالتالي التراكم على التعليم العلى .

٩ - ان الامتحانات أصبحت غاية في ذاتها وليست وسيلة حولت كل عمليات التربية والتعليم الى عملية امتحانية فضلا عن انتشار ظاهرة الحفظ والتلقن واثرا على أنظمة الامتحانات والتدريس .

١٠ - عدم الترابط بين عدد ما تقبله الجامعات وبين الاحتياجات

الفعلية أى عدم الربط بين سياسة التعليم وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

١١ — غياب النظرة الشاملة المتكاملة للعملية التعليمية مع عدم التنسيق بين نوعيات التعليم المختلفة بل وفي النوع الواحد كلن من بين اثاره ظهور الفجوات بين المراحل التعليمية وانفصالها •

وهناك بعض الحلول المقترحة في هذا الشأن ، منها :

١ — ضرورة ربط سياسة القبول بالجامعات والمعاهد العليا ومدارس التعليم الفني والمهنى باحتياجات البلاد من القوى العاملة بما يكفل تحقيق التوازن بين العرض والطلب في التخصصات المختلفة لتوفير القوى البشرية اللازمة لمختلف القطاعات وهذا يستتبع ما يلي :

أ ( جعل المرحلة الثانوية العامة مرحلة نهائية تؤهل الحاصلين عليها للانخراط في الحياة اذا لم تتح له فرص الالتحاق بالجامعات أو التعليم العالى مما يستلزم تطوير البرامج لمواجهة هذا الوضع •

ب) العمل على استمرار زيادة نسبة القبول في التعليم الفني مع الاهتمام بنوعية الخريجين •

ج ( الاهتمام بمراكز التدريب وزيادة عددها ودعم القائم منها لتستوعب الذين لم تسمح ظروفهم بالالتحاق بالمدارس الاعدادية •

٢ — التوسع في دور المعلمين والمعلمات وفي المعاهد الفنية المتخصصة وفي برامج التأهيل التربوى ( للمؤهلات العليا ) لسد العجز في معلمى المرحلة الابتدائية والاعدادية والثانوية •

٣ — التوسع في المعاهد العليا الفنية والنوعية وفي معاهد ومدارس اعداد الفنيين لتخفيف الضغط على الكليات الجامعية •

رابعا : أهمية تطوير سياسة وخطط التعليم :

ولما كانت عملية تخطيط التعليم لا يمكن ان تستمر على نمط واحد

على مر العصور والاجيال بل يجب ان نتخذ اشكالا مختلفة وان تتعدل اتجاهاتها طبقا لتطور ظروف الحياة في المجتمع •

ولما كنْ تخطيط التنمية في الموارد البشرية هو نقطة البدء في كل تخطيط للتنمية الشاملة ونظرا لان التعليم يؤثر تأثيرا مباشرا في بناء الانسان في اعداده لاحداث التنمية والتغير — وفي التغلب على مشاكلها •• كما ان تقدم المجتمعات وتطورها — لم يعد يعتمد على حجم ما تملكه الدول من ثروات طبيعية أو مادية بل على ما يتوافر لها من ثروات بشرية تتمثل في العقول القادرة المبدعة والمهارات الفنية اللازمة •

اذلك أصبحت مصر في أشد الحاجة في وقتنا الحاضر الى تطوير انظمتها التعليمية مع الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال الخدمات التعليمية بهدف :

— ملاحقة التطور العلمى والتكنولوجى السريع وتغبر المعرفة في العلم •

— إيقاف معدلات النمو السكانى •

— مواجهة انخفاض الانتاج والىل الشديد للاستهلاك وانخفاض مستوى المعيشة لتحقيق العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات •

— التغلب على مشكلات التعليم التى برزت خلال السنوات السابقة — والسابق ذكرها — وأهمها قضية الارتفاع بالكيف دون اغفال الكم •

— مواجهة سياسة الانفتاح التى عمت البلاد في كل الميادين وتحقيق الاهداف الكبرى لاستراتيجية التنمية الشاملة مع عدم اغفال احتياجات الدول العربية والصديقة من تعليم لابنائها ومن طلبها لخريجى جامعاتنا ومهاجرتنا ومدارسنا •

هذا ، ولقد اجمع المسؤولون والمهتمون بالتعليم على أهمية اعادة النظر في الاهداف التعليمية وبالتالي السياسة التعليمية لتحديق اعتبارات وأهداف معينة .

وعلى وجه العموم فان أى تطور للسياسة التعليمية يتعين ان يتجه الى تحقيق الوظيفتين الاساسيتين للتعليم – بالإضافة الى الوظائف الأخرى المعروفة وهما :

١ – وظيفة الثقافة العامة اللازمة والضرورية لكل مواطن والتي تعتبر حق له والتي تختلف في مستواها وفي مضمونها حسب المرحلة التعليمية وتتوقف على استعداد المتعلم نفسه وهذا الهدف ضروري بصفة عامة للمواطنين لتحقيق التطور الاقتصادى والاجتماعى فضلا عن انه مستمر لمدى الحياة .

٢ – وظيفة اجتماعية استثمارية منتجة لها عائد .

وفي الواقع فان هاتين الوظيفتين اللتين يتطلع اليهما المجتمع لم يتحققا – كما ينبغي – عند تطبيق خططنا التعليمية السابقة كما لم نحصل على العائد المرجو من الانفاق على التعليم في جميع مراحله .

خامسا – الاتجاهات الرئيسية لتطوير التعليم وهى كما يلى :

١ – تجويد انظمة التعليم لاصلاحه وتصحيح أوضاعه والارتقاء بمستوى ادائه والتغلب على الاختناقات والمشكلات التى تواجه المؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها من ناحية البرامج والكتب والوسائل العلمية ونظم الامتحانات والمباني واجهزتها وميانتها . . . الخ . ومن ناحية أعداد المعلمين وهيئات التدريس .

٢ – تحديث التعليم لمواكبة الاتجاهات المعاصرة فى سياسة التعليم وفى خطة البحث العلمى على ضوء من الدراسات المقارنة لما يجرى فى بلاد العالم المتقدمة والنامية .

٣ - تحقيق الشمول والتكامل في الخطط التعليمية النظامية وغير النظامية وفي كل مراحل التعليم والتنسيق بينها جميعا في اطار السياسة التعليمية وفي ارتباطها بخطط التنمية للدولة وبالمستوى العلمى والثقافى للإنسان المعاصر .

مع التركيز على أهمية ربط الخطط التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنسيق بينها .

٤ - الموازنة بين التوسع في اعداد المتعلمين وبين مستوى ونوعية هؤلاء المتعلمين .

٥ - تدقيق الشخصية على أساس تربوى سليم وبناء الديمقراطية وممارستها في المستويات المختلفة بالتركيز على الاهتمام بالقيم الروحية والدينية .

٦ - توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية والترفيهية والرياضية للطلاب .

٧ - عدم اقتصار العملية التعليمية على مجرد تخريج شخص انهى تعليمه عند مرحلة معينة في اطار أنظمة التعليم القائمة وانما ينبغي ان يرمى الى تخريج شخص لديه القابلية للتعليم والتحصيل المستمر وأن يكيف نفسه وحياته طبقا للظروف المتغيرة من حوله .

٨ - وضع أولويات بين الفئات مفتقرة في التعليم أو البعيدة عنه كمعسر أمية الكبار وهؤلاء الذين يعيشون في المجتمعات الفقيرة والصحراوية على أنه من المتعين الا يخضع تطوير أنظمة التعليم الى هزات مفاجئة تحصل على نتائجها في وقت قصير بل ان تطوير التعليم يجب ان يأتى هادئا متأنيا فهو فضلا عن تأثيره على كل المجتمع وما يكتفه من عقبات سواء من ناحية القائمين على شؤون التعليم أو من ناحية حساسية التجريب العلمى واحتياجاته الى فترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائجها فان الخطط التعليمية تتطلب اعتمادات مالية كبيرة

قد تتؤ عن تحمله الكثير من الدول في الفترة القصيرة ، وهناك بعض العقبات في مواجهة تطوير التعليم منها :

١ — عدم توفر الاعداءات الدقيقة لاحتياجات مختلف القطاعات من القوى البشرية في مدة زمنية معينة .

٢ — ترايد تكلفة التعليم سواء بالنسبة للفصل أو التلميذ كنتيجة للزيادة المضطردة الكبرى في اعداد الملتحقين بالتعليم في مختلف المراحل بالفصل الواحد مما يجعل التلميذ في حاجة الى عوامل مساعدة تزيد من تكلفة التعليم .

٣ — صعوبة توفير وسائل التعليم والتدريب الحديثة بالمقارنة باحتياجات القطاعات الانتاجية في مرحلة التصنيع السريع .

٤ — قلة الاعتمادات المالية في المرحلة السابقة .

سادسا — التعليم والعمل المنتج :

ان الظروف التي تمر بها المجتمعات النامية <sup>(٥)</sup> — وخاصة تلك المجتمعات التي عانت من الاستعمار والظلم والقمع الاجتماعي — تؤدي بها — في المراحل الأولى لاستقلالها — الى مواجهة عجز كبير في الاطر الفنية اللازمة لتحقيق نهـدلات التنمية اللازمة . وفي هذه المرحلة يتضافر عاملان أساسيان لزيادة التنمية في التعليم :

الاول : ان الشعوب تتدفع بعد الاستقلال لكي تتم بحقها في التعليم على أوسع نطاق ، ومن ثم يزداد حجم التعليم زيادة فجائية في الغالب ، وتترتب عليها بالضرورة بانعكسات على مستوى الاداء وعلى كم العائد ونوعه .

الثاني : ان أجهزة التخطيط القومي تنظر الى التعليم من منظور اقتصادي ، باعتباره العامل الاساسي في اعداد الاطر اللازمة لخطط التنمية ، ومن ثم تستحثه على الاسراع في معدلات نموه .

وبدئى أن تستجيب أجهزة التعليم لهذين العاملين ، وقد يأتى وقت تفوق فيه معدلات النمو فى التعليم معدلات النمو الاقتصادى ، ومن ثم يزداد عدد الخريجين على العدد المتاح من فرص العمل ، فتنشأ ظاهرة « المتعلمين المتعطلين » • ولا يجوز أن نتصور أن مواجهة هذا الموقف تقتضى الحد من نمو التعليم ، فهذا أمر مرفوض — وإنما يتمثل الحل الصحيح فى أمرين أساسيين :

الاول : زيادة معدلات التنمية الاقتصادية ، ومن ثم توفير مزيد من فرص العمل •

الثانى : ترشيد التعليم نفسه ورفع كفاءته ، حتى يتحقق التوازن بين التخصصات والعمل المنتج اللازم لخطط التنمية الشاملة •

وحول العلاقة بين التعليم والعمل ، تصور البعض أنه يمكن التوصل الى معادلة حسابية يتساوى فيها مجموع الخريجين كطرف ، مع مجموع فرص العمل المتاحة كطرف آخر — ولكن المعادلة ليست بهذه البساطة ، ولا يمكن تحقيقها بحلول سهلة ، مثلما نتعامل مع المنتجات الصناعية وموادها الأولية وخطوط الانتاج •

وكما سبق بيانه ، جاء وقت غلب فيه المنظور الاجتماعى على التعليم ، وقيم البعض التعليم على ضوء ما حققه بالنسبة لهذا المنظور ، وهذا المدخل يعتبر مدخلا قاصرا لانه يعالج التعليم من زاوية واحدة هى الزاوية الاجتماعية •

ثم جاء وقت لاحق قيم فيه التعليم من المنظور الاقتصادى البحت ، وهذا المدخل هو الآخر مدخل قاصر ، لو أخذنا به وحده ، دون النظر الى الجوانب الاجتماعية والانسانية والثقافية والسياسية •

وقد حاول البعض الربط بين التعليم والعمل على مستوى التعليم الجامعى والعالى ، ولم يلق هذا المدخل النجاح المنشود ، لان



التدفقات على التعليم الجامعي والعالي من المراحل السابقة عليه كانت أكبر من أن تصدها الجامعات ، مما اضطرها الى قبول اعداد تفوق طاقتها ، بل تزيد على احتياجات خطط التنمية في كثير من التخصصات .

ورجع البعض الى مرحلة أسبق من التعليم الجامعي والعالي ، فعادوا الى بدء المرحلة لثانوية ( سن الخامسة عشرة تقريبا ) للربط بين التعليم والعمل ، ومن هنا نشأ التنريع الى التعليم الثانوى العام الذى يؤدى الى الجامعات من جانب ، والتعليم الثانوى الفنى الذى يؤدى الى العمل الفنى المتوسط من جانب آخر .

وفى كل هذه المحاولات يبدو وكأننا نتعامل مع شيئين منفصلين ، التعليم من جانب ، والعمل من جانب آخر ، محاولين أن نصل الى صيغ أو معادلات التوفيق بينهما .

والرأى فى الأمر — بعد هذه المحاولات المتتالية — يقتضى مدخلا جديدا حول العلاقة بين التعليم والعمل ، على أساس معالجتهما كعاملين متكاملين ، يؤثر كل منهما فى الآخر ويتأثر به . وعلى أساس هذا المفهوم لابد من معالجة الأمر منذ المراحل الاولى للتعليم ، وليس عند مرحلة التعليم الثانوى أو التعليم الجامعى .

وفى ضوء ذلك يمكن الاخذ بالاساليب التالية :

#### ١ - التعليم الاساسى :

ويمثل التعليم الاساسى فكرا تربويا جديدا فى مجال اعداد الاطفال للمواطنة الواعية المنتجة خلال المراحل الاولى للتعليم ، وعلى مدى عدد من السنوات يتراوح بين ٦ ، ١٠ سنوات ، وتسليحهم بالقدر الضرورى من القيم والسلوكيات والمعارف والمهارات والخبرات المهنية التى تتفق وظروف مختلف البيئات ، الزراعية منها أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية ، بحيث يمكن لمن ينهى مرحلة التعليم الاساسى أن يواجه الحياة ، أو يواصل تعليمه فى المراحل الاعلى .

وقد بدأت وزارة التربية والتعليم في تجريب هذا النظام في ١٢٠ مدرسة بالمرحلتي الابتدائية والاعدادية ( تسمح سنوات ) بإدخال بعض الدراسات المهنية ، بدءا من الصف الخامس الابتدائي ، بقصد ربط التعليم بالبيئة وبالعامل المنتج ، وذلك بما يتفق وظروف مختلف البيئات التي تقع فيها هذه المدارس .

وامتدادا لمرحلة التعليم الأساسي — بالنسبة لمن يواصلون التعليم — يتجه تفكيرنا الى المدرسة الثانوية الشاملة .

والتعليم في هذه المدرسة يجمع بين الدراسات الانسانية والعلمية من ناحية ، والفنية والمهنية من ناحية أخرى ، ومن ثم فهو يقرب المسافة بين العلم والعمل ، ويربط التعليم باحتياجات البيئة المحلية ، كما أنه يتيح مجالات للاختيار أمام التلاميذ .

هذا وقد بدأنا بإنشاء بعض المدارس الشاملة على سبيل التجريب .

#### ٢ - التنمية الريفية :

تعتبر التنمية الريفية بمفهومها الواسع أحد الميادين الرئيسية التي يجب أن تكون موضع العناية ، خصوصا بعد الإهمال الذي تعرضت له المناطق الريفية لفترات طويلة في معظم الدول النامية ، نظرا لما أولت من عناية وما خصصت من استثمارات للقطاع الحديث في مجال الصناعة ، فجاء ذلك على حساب القطاع الأكبر وهو القطاع الريفي ، وما وصل اليه من تخلف نسبي .

وللتعليم دور حاكم في التنمية الريفية ، والتعليم الاساسي بالذات يمكنه ان يسهم اسهاما ايجابيا في هذا الشأن . ويزداد الاهتمام بدور التعليم في التنمية مع ظهور اصطلاح «تدريب التعليم» الى جانب اصطلاح «تمهين التعليم» أي ادخل الدراسة المهنية عليه .

#### ٣ - التعليم الفني :

يستهدف التعليم الفني اعداد فئتين من فئات العمال :

الاولى : فئة العمال المهرة : في المدارس الثانوية الفنية نظام السنوات الثلاث .

الثانية : فئة الفنيين : في المدارس الفنية نظام السنوات الخمس ، أو المعاهد الفنية نظام السنتين بعد الثانوية العامة .

وتقوم سياسة الوزارة على التوسع في التعليم الفني بمختلف نوعياته والتي تضم حاليا ( ٧٣ ) تخصصا بقصد الوصول بنسبته في مرحلة التعليم الثانوى الى ٦٠٪ في عام ١٩٨٠ مقابل ٤٠٪ للثانوى العام ( تبلغ هذه النسبة في علم ١٩٧٧ حوالى ٥٧٪ بما فيها دور المعلمين والمعلمات مقابل ٤٣٪ للثانوى العام ) . ولا تقوم هذه السياسة على مجرد التوسع الكمي وانما تعنى الربط بين تخصصاته وحاجة سوق العمل الفعلى ورفع كفاءته وتحديثه . وتتعاون مصر في ذلك مع البنك الدولى الذى قدم لمصر قرضا في حدود ٢٥ مليون دولار .

٤ - التعليم والعمل المنتج :

هناك من ينادى بقيام المدرسة وأعمال انتاجية الى جانب نواحي التعليم التقليدية ، وهناك من يمارض هذا الاتجاه خشية تغليب النواحي الانتاجية على النواحي التعليمية ، وهناك من أقدم على هذه التجربة فعلا مثل « المدارس الانتاجية في بنما » و « المدارس الريفيه في كوبا » و « التجريبية الصينية » .

وتقوم مدارسنا الزراعية كلها ( ٥٥ مدرسة ) وبعض مدارسنا الصناعية بأعمال انتاجية تحت « مشروع رأس المال » وقد بلغت ارباح هذه المشروعات في العام الماضى نحو ٥٢٠.٠٠٠ جنيه خصص منها ٢٠٪ لاصلاح وتجهيز المدارس القائمة بالمشروع ، و ٣٠٪ كضمانة لتنمية رأس المال ، ٥٠٪ وزعت كأرباح على الطلاب وهيئات التدريس والعمال (بالاضافة الى أجور التشغيل) .

كذلك توجد على مستوى الجامعات وحدات ذات طابع خاص مثل مركز الحسلب العلمى ، والمزارع ، والورش ، ووحدات العلاج

بالأجر في المستشفيات الجامعية - وكلها وحدات تقوم بدورها في خدمة المجتمع والعمل المنتج .

#### ٥ - التعاون مع قطاعات الانتاج والخدمات :

ايماننا بأهمية الربط المباشر بين مؤسسات التعليم من جانب ، ومؤسسات الانتاج والخدمات من جانب آخر ، تم عقد عدد من الاتفاقات مع بعض الوزارات والهيئات على انشاء مدارس مشتركة ، مثل مدارس التمريض ، والبريد ، والمعاملات التجارية ، والفندقة ، والتأمين ، والمخازن ، والنقل ، والعمارة ، وغيرها من أنماط التعليم التي تتسم بطابع الانفتاح على البيئة والمجتمع .

كذلك يوجد عدد من المعاهد الفنية الصناعية المرتبطة بالهيئات والمصانع وملحقة بها ، مثل معاهد التليفونات ، والرى والصرف والمساحة ، وغزل ونسج الصوف ، والالكترونيات والتليفزيون ، والسيارات .

وفي هذا الصدد نذكر كذلك ان المجلس الاعلى للجامعات - وهو جهاز التخطيط للتعليم الجامعى قد شكل من أجل تحقيق أغراضه ١٦ لجنة قطاع متخصصة ( تعليم طبي - تعليم هندسى - تعليم زراعى - تعليم تجارى - تعليم قننوى ... الخ ) ، وهى تضم عمداء الكليات المناظرة وممثلين عن قطاعات الانتاج والخدمات ونقباء المهن المعنية . ولا شك أن ممارسة هذه اللجان لاعمالها ، واجتماعها مع الوزراء المسئولين ، يساعد على رسم سياسات القبول ، وتوفير التخصصات المطلوبة ، وابداء الرأى فى مستوى الخريجين ، واشراك الجامعات فى وضع الحلول العلمية للمشكلات التى تواجه قطاعات الانتاج والخدمات .

#### ٦ - التدريب والعمالة :

بالاضافة الى أهمية التدريب كوسيلة لرفع الكفاية الانتاجية للعامل وتجويد ادائه ، فإن التدريب - اذا قلم على اساس تخطيط علمى

سليم للقوى العاملة — يمكن ان يكون وسيلة ناجحة لمعالجة المواقف المرتبطة على وجود تناقضات أو عدم موافقة بين تخصصات الخريجين وحاجة العمل الفعلية وذلك بقصد تحقيق قدر من التوازن بين حدى المعادلة التى أشرنا اليها آنفا •• أى بين القوى البشرية التى يعدها التعليم ، والوظائف والاعمال المتاحة فى خطط التنمية •

وعملية التدريب — طبقا لهذا المفهوم — تصبح بالضرورة عملية مستمرة ، بما أنها تتم فى اطار التطور العلمى والتكنولوجى المستمر فهى — اذن — ضرب من التعليم ورفع الكفاءة المستمرة •

وفوق هذا فان للتدريب على العمالة المنتجة فى مجتمعنا ضرورة أخرى تقتضيها ظروفنا الراهنة ، ذلك ان عددا غير قليل ممن ينهون مرحلة تعليمية معينة ، لا تتاح لهم فرصة مواصلة التعليم فى مراحل أعلى وهؤلاء لا يستطيعون ان يخرجوا الى سوق العمالة دون تدريب يختلف فى مدته وفى مدهاء الزمنى من عمل الى آخر •

وفى هذا الشأن يبرز دور المدارس الفنية فى التدريب واعادة التدريب ، سواء داخل المدارس نفسها ، أو عن طريق المساهمة مع قطاعات الانتاج فى تنفيذ برامج للتدريب فى المراكز التابعة لهذه القطاعات • وقد تمثل هذا الدور فيما يلى :

١ ) تدريب العمال الحرفيين تدريبا سريعا فى المدارس الفنية لوزارة التربية والتعليم ولصالح العديد من الوزارات والهيئات مثلما حدث من تعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاسكان والتمير حيث تم خلال العامين الاخيرين تدريب أكثر من عشرة آلاف عامل حرفى على المجالات المعمارية فى المدارس الفنية •

ب) التعاون مع وزارة القوى العاملة والتدريب المهنى فى وضع البرامج التدريبية ، لاعداد عمال حرفيين فى مختلف التخصصات •

٧ - التخطيط للقوى العاملة :

ان معالجة أمور التنمية والتعليم والتدريب والعمل لم تعد تقبل

ان تتم على أسس انها جزئيات منفصلة ، وانما على أساس انها كل متكامل يؤثر ويتفاعل كل منها مع الآخر . ومن أجل ذلك تم تشكيل « المجلس الاعلى للقوى العاملة » الذى يرأسه رئيس مجلس الوزراء ويضم وزراء التخطيط والقوى العاملة والتعليم ، ومختلف قطاعات الانتاج والخدمات ، بغرض رسم السياسة العامة للقوى العاملة اللازمة لخطة التنمية القومية .

#### خاتمة :

اذا كان العالم قد تنبه الى أن الاساليب التى أتبعها لاجداث التنمية ، والتى ركزت فى المرحلة السابقة على التنمية الاقتصادية لم تعد تتناسب ومواجهة المواقف التى ترتبت على اتباع تلك الاستراتيجية من حيث زيادة عدد الفقراء ، واتساع الهوة بين الاغنياء والفقراء واختلال التوازن الاجتماعى فى عديد من المجتمعات — فان « النظام الاقتصادى الجديد » يدعو الى ضرورة توجيه التنمية أصلا الى توفير للحاجات الاساسية للجماهير ، وفى مقدمتها الغذاء الضرورى ، والسكن اللائم ، وخدمات التعليم ، والرعاية الصحية ، والتأمين الاجتماعى ، والمواصلات واتاحة فرص العمل المنتج للجميع ، وأن يكون عائد التنمية لصالح السواد الاعظم من الشعب ، كل ذلك بقصد توفير الحد الأدنى الضرورى من الديانة الانسانية الكريمة لكل فرد .

ان التعليم يشكل عنصرا أساسيا فى استراتيجيات التنمية بمفهومها الجديد ، وآثار ذلك تنعكس بالضرورة على كل جوانب التعليم ، من حيث استراتيجيته ، وبنيتها ، وخطته ، ومناهجه ، وعلاقته ، والتعليم هنا لا يعمل وحده ، فهو واحد من الاسلحة التى تعمل بالتعاون مع الاجهزة الشعبية والاقتصادية ، والسياسية ، من أجل مكافحة الفقر وتوفير اسباب الديانة الحرة الكريمة للانسان .

ومع كل هذه الاجتهادات فى مجالات العلاقة بين التعليم والتدريب والعمل فاننا لاننسى وظيفة التعليم الاساسية فى مجال اعداد الانسان ،

من النواحي السلوكية والروحية والتربوية والقومية وتسلحه  
بالمقومات الأساسية للمعرفة والمنهج العلمى فى التفكير .

ان مستقبل الانسان المصرى الذى يعتبر هدفا ووسيلة للتنمية ،  
وتوفير أسباب الحرية والامن والرخاء له ، ولصلاقة بين التنمية  
والتعليم والعمل المنتج ، تعتبر من الموضوعات الحاكمة التى تتطلب  
مواجهة على المستوى القومى ، وذلك فى اطار المفهوم الذى يقضى بأن  
التعليم لا يمثل خيرا حقيقيا ما لم يحقق أهداف المجتمع من النواحي  
الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحضارية .

## ( ١٢ ) الاهتمام بالتخطيط في مجال الصحة

الرعاية الصحية للإنسان المصرى هدف ، ووسيلة التنمية ، هو الاحتفاظ بصحته أقرب ما يكون الى الكمال والصحة الجيدة ، وهى فى أحسن أشكالها ، وأن يتحقق لغالبية الناس فى جميع أنحاء البلاد فى جميع مراحل حياتهم وعلى مدى العمر اكتمال الصحة والتوازن الجسمى والذهنى والنفسى ، وان تتوفر لهم على الدوام الظروف الملائمة والوسائل الفعالة لتحقيق هذا الاكتمال •

والرعاية الصحية هى أحد سبل انتشار الموارد البشرية ، ويقوم القطاع الصحى بوضع خطط - وتوفير - خدمات هذه الرعاية لتتناسق مع خطط قطاعات الانتاج والخدمات الاخرى فى اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقصد الاستفادة المثلى والرشيده من الموارد الصحية الموجودة لتوفير البيئة المعيشية المتكاملة للإنسان •

ونتناول فى هذا المجال العناصر التالية :

- أولا : أهمية قطاع الخدمات الصحية •
- ثانيا : أنظمة الخدمات الصحية فى مصر •
- ثالثا : مستقبل الخدمة الصحية فى مصر حتى نهاية القرن الحالى •
- رابعا : مبادئ التخطيط فى قطاع الصحة •
- خامسا : معوقات الرعاية الصحية فى مصر •
- سادسا : الاهداف الاستراتيجية للرعاية الصحية فى مصر •



وفيما يلي شرح لهذه العناصر •

## اولا - أهمية قطاع الخدمات الصحية :

تتبع أهمية قطاع الخدمات الصحية<sup>(١)</sup> في مصر مما يلي :

### ١ - ظروف الدولة الاقتصادية :

فالظروف التي يمر بها مجتمعنا في مصر - في محاولة لمواجهة  
ركب التقدم - فرضت عليه أن يأخذ بأسلوب التنمية الشاملة المخططة •  
وكان من الطبيعي أن يعطى أولوية أولى لتوجيه الاستثمارات الى  
الانتاج مما جعل الموارد المتاحة للخدمات - ومنها الخدمات الصحية -  
وكذلك الموارد المتاحة للإنفاق الجارى قاصرة عن تلبية مطالب الجماهير  
المتزايدة ، وتوفير المستويات المعقولة من الخدمة التي اضطر الى  
خوضها •

### ٢ - الارتباط الوثيق بين العلاج والتنمية :

ان العلاج وان كان في ظاهره حق من حقوق الجماهير ومطلب من  
مطالبها كنوع من الاستهلاك لرغائيتها ، الا انه في الحقيقة عامل من  
العوامل الاساسية في الاستثمار وزيادة الانتاج لما يقتضيه من الابعاد  
التالية :

١ ) ان هدف العلاج في الاساس هدف للتنمية ، لان العلاج  
يحول الشخص المريض والغير منتج ( بسبب مرضه ) الى شخص  
سليم معافى منتج ، فيضيف بجهد مؤثرات تزيد من الانتاج ، وبالتالي  
تزيد من الدخل القومي •

ب) ان بعض قطاعات الانتاج مثل الزراعة والصناعة والنقل تؤدي  
الى مشاكل مرضية ، كالاامراض المهنية واصابة العمل ، مما يضيف  
أعباء الى قطاع الخدمات الصحية وتزيد من أهمية الارتفاع بمخصصاته  
من الامكانيات المختلفة والا أثر على الانتاج •

ج ) ان العنصر البشرى ليس فقط ادد عناصر الانتاج بل يعتبر أهم عناصره ، فنتائج التنمية تعود بالدرجة الاولى الى الجهود البشرية التى تدفع الدخل القومى للزيادة •

### ٣ - تفاوت مستويات الخدمة الصحية :

على الرغم من اشاء العديد من المستشفيات والارتفاع بميزانية وزارة الصحة ، فان القصور وعدم الكفاءة لا يزالا موجودين فى استخدام الامكانيات المتاحة ، حتى أصبح ذلك يمثل صفة من صفات بعض تلك الاجهزة ، هذا فضلا عن تفتت الجهود نتيجة تعدد الجهات التى تشرف على تأدية هذه الخدمات وضعف الارتباط والتنسيق بينها •

### ٤ - الخصائص الخاصة للخدمة الصحية للجمهور فى فترة المرض :

فالشخص المريض وما يحيط به من الاهل والاصدقاء تزيد حساسيتهم وانفعالاتهم فى فترة المرض عنه فى الظروف العادية الغير مرضية ، وهذه الخصائص والانفعالات تفسر الاسباب التى جعلت قطاع الخدمات الصحية من أكثر قطاعات الدولة مددلا لشكاوى الجمهور •

### ٥ - التصاق المستشفيات بالجمهور :

تعتبر المستشفيات أكثر الوحدات الخدمية التصاقا حقيقيا بالجمهور ، فالفرد العادى قلما يزور مركز البوليس أو وحدة أحداث اجتماعية ، ولكنه يزور حتما إحدى المستشفيات فى فترة ما من عمره ويطلع على ما يحدث فيها ويحس بنوعية تنظيمها ومدى تحقيقها لاهدافها ، وهذا الاتصال الدائم والمباشر بين المواطنين والمستشفيات يعكس جانبا هاما لاحساس المواطنين بمنجزات نظامهم السياسى والاجتماعى •

هذا بجانب أن اعدادا هائلة من المواطنين يتصل بالمستشفيات سنويا اتصالا مباشرا وغير مباشر ، وتؤثر فيهم ادارة المستشفى تأثيرا بدنيا أو عاطفيا أو ماليا فبجانب ما تستقبله المستشفيات من المرضى

بمعدل مريض كل ١٥ ثانية ، وبجانب أن مواطنا من كل ١٥ مواطن في مصر يقضى بعضا من وقته سنويا داخل احدى المستشفيات نجد أن كثير من المواطنين يتصلون بالمستشفيات كروار لهؤلاء المرضى أو مرافقين لهم أو من خلال توريد اغذية ومهمات أو لقيامهم ببعض الإصلاحات داخل المستشفيات هذا بالإضافة الى الآلاف من العاملين في المستشفيات من مهن مختلفة يقضون الجزء الأكبر من حياتهم ووقتهم بها .

كما أن اتجاه الدولة حاليا الى القاء العديد من الخدمات الصحية ، والتوجيه على المستشفيات قد أدى الى زيادة عدد زوارها ، فمثلا الخدمات المرتبطة بتنظيم الأسرة ، وتلك المرتبطة بتطعيم الأطفال على فترات دورية قد أدت الى ارتباط المواطنين بالمستشفيات التي تقع في دائرتهم ، وزيارتهم المتكررة لها ، طمعا في الحصول على المشورة أو الخدمة المجانية التي تضطلع الدولة بتقديمها لهم في هذه المجالات .

#### ٦ - التشابه بين ادارة الوحدات الصحية ووحدات الانتاج :

بحيث تستخدم بعض الاساليب المتماثلة للتخطيط والتنظيم والتقييم لكل من وحدات الانتاج والمعالج مع بعض الاختلاف في الاهداف ، فنجد أن أهداف المستشفى ( وحدة العلاج ) الاساسية هو رفع مستوى الخدمة الصحية ، بينما أهداف الوحدة الانتاجية الربح المادي أولا .

#### ثانيا - أنظمة تقديم الخدمات الصحية في مصر :

ان أهم سمات تنظيم تقديم الخدمة من قدرتها على تفسير قدر ومستوى مقبول من الخدمة الصحية مع تخطيطها للقطاع الاعظم من الجماهير .

وفي مصر تتعايش أنظمة متكاملة لتقديم الخدمات الصحية للجماهير .

١ - خدمات صحية مجانية : تقدمها وزارة الصحة في مختلف وحداتها ومستوياتها وهي الخلفية الأساسية لنظام الخدمة الصحية في مصر علاجية ووقائية كما تقدمها كذلك المستشفيات الجامعية التابعة لوزارة التعليم العالي .

٢ - خدمات مدعومة في :

- العلاج الاقتصادي في بعض مستشفيات وزارة الصحة ( لايزيد عن ٢٠٪ من عدد الاسرة بأى مستشفى ) .

- العلاج التماثلى في مستشفيات المؤسسة العلاجية بالقاهرة والاسكندرية .

- الخدمات الصحية التى تقدمها وحدات القطاع العام أو في المستشفيات التابعة لبعض الهيئات والوزارات والنقليات .

٣ - التأمين الصحى :

وتدرج التدعيم الحالى في هذه المنشآت وفقا لمستويات متباينة من الخدمات الصحية فمساهمة الفرد في الخدمة المدعومة لا يزيد عن ١٪ من المرتب في قطاع التأمين الصحى والقطاع العام وقد يصل الى ٣ الى ٥ تكلفة الخدمة الصحية في المؤسسة العلاجية وهى ذات حجم صغير غير مؤثر ومساهمة الفرد في مجموعة خدمات المنشآت التى تسلك هذا النمط قليلة .

بقى أن مستوى الخدمات الفردى يؤدى في التأمين الصحى والقطاع العام أكثر ارتفاعا مهنيا واجتماعيا منه في المنشآت الاخرى المجانية والتى تمارس العلاج الاقتصادى والتدعيم الحكومى في التأمين الصحى والقطاع العام ايضا أكثر ارتفاعا .

وان تطور الانفاق على الخدمات الصحية التى تقدمها الاجهزة التابعة لوزارة الصحة دون هيئاتها تشير الى الحاجة الى تدعيم هذه الخدمات .

وتحليل اجمالي المنصرف الحقيقي على أبواب الميزانية يبدو ان كل من الباب الاول ، والثاني قد زاد بمتوسط قدره ٧٪ كما زاد الباب الثالث بمقدار سنوى قدره ١٨٪ وتعتبر هذه الزيادات أعلى من معدلات الزيادة السكانية •

٤ - خدمات القطاع الخاص وتمثل :

— العيادات الخاصة ( غير محصورة ) •

— المستشفيات الخاصة ( لا يدصر منها سوى من زادت أسرتهما عن خمسة ) •

ولا شك ان القطاع الخاص من أهم القطاعات التى تقدم الخدمات الصحية فى مصر ومن الأسف ان الاحصاءات العامة تسبق منه العيادات الخاصة وهى مركز الثقل فى عمل هذا القطاع •

والجدير بالذكر ان العاملين فى هذا القطاع هم فى غالبيتهم العاملون فى الاجهزة الحكومية المجانية أو غيرها بحيث أن شبكة انتشار القطاع الخاص الصحى تكاد توازى شبكة الخدمات الحكومية المدعمة •

ان نظام الترخيص بمزاولة المهنة قاصر عن دصر نشاط هذا القطاع اذ أنه أكثر ارتباطا بالتخرج من كليات الطب عنه بفتح العيادات الخاصة •

ثالثا - مستقبل الخدمة الصحية فى مصر حتى نهاية القرن الحالى :

١ - عند مناقشة القوى البشرية اللازمة للقطاع الصحى يتضح أن عدد الاطباء العاملين فى جمهورية مصر العربية يبلغ ١٧٠٠٠ طبيب ، أى حوالى خمسة أطباء لكل عشرة آلاف مواطن ، والمفروض الا يقل المعدل عن ضيف هذا الرقم كما أن هناك أقل من أربعة أشخاص فى هيئة التمريض لكل ١٠٠٠٠ مواطن ، والمفروض أن يتضاعف هذا العدد ثلاث مرات . ولذلك يلزم أن يكون لدينا سنة ٢٠٠٠ مالا يقل عن

٦٠٠٠٠ طبيب وما يقرب من ١٠٠٠٠٠ ممرضة مؤهلة ، بالإضافة الى الأعضاء الآخرين من المهن الطبية الاصلية والمساعدة ، بحيث لا يقل عن المعدلات العالمية المعقولة ، مثلا لكل ١٠٠٠٠ مواطن ٣ أطباء أسنان اثنين من الصيادلة ، وخمسة مساعدين فنيين .

لذلك يلزم وضع خطة طويلة الاجل لاعداد هذه التخصصات كما يجب الا ننسى واجب مصر نحو الدول العربية والافريقية الشقيقة ، فخلال الربع قرن القادم سوف تستمر بعض الدول العربية وخاصة السعودية وليبيا والسودان تعتمد على الكفاءات المصرية في المجال الصحي ، كما سيتزايد اعتماد الكثير من الدول الافريقية على بلادنا ، لذلك يجب أن يوضع في الاعتبار زيادة عدد الافراد بنسبة ٢٠٪ لمواجهة طلبات تلك الدول .

٢ - أن هناك ٢٢ سريرا حاليا لكل ١٠٠٠٠ مواطن وذلك في الوحدات العلاجية المنتشرة في أنحاء الجمهورية سواء في المستشفيات أو غيرها ، فإذا علمنا أن المتوسط بالنسبة للبلدان الاوروبية يصل الى ٥٠ سريرا تبين الفجوة الكبيرة التي يجب مواجهتها . ولتثبيت نسبة عدد الاسرة لمقابلة الزيادة السنوية في السكان يلزم اضافة ٢٠٠٠ سريرا سنويا أى ما يوازي أربعة ملايين جنيه استثمارات في بناء المستشفيات على الاقل .

وعند وضع خطط لبناء المستشفيات وتوفير الاسرة التي يجب ألا تقل عام ٢٠٠٠ عن ٢٠٠٠٠٠٠ سرير فانه يلزم تحديد أماكن إقامة المستشفيات حسب خريطة تربط بين تكامل الخدمات الصحية في المناطق المجاورة سواء بالنسبة للوحدات الصغيرة التابعة أو المستشفيات الكبيرة المتخصصة . والمستشفيات التي تبني اليوم أو في الاعوام القليلة القادمة يجب أن تعد لامكان التوسع فيها وزيادة طاقتها على استيعاب عدد مضاعف من الاسرة والخدمات التشخيصية والعلاجية على أن يتم ذلك حسب معدلات وانماط بما يقلل من التكاليف .

ويجب على الأجهزة الحكومية المتخصصة أن تعد خريطة وخطة كاملة تفصيلية تنفذ على فترات كل فترة خمس سنوات ، وتنتهى بسنة ٢٠٠٠ ، وتحدد هذه الخطة على أساس الخريطة السكانية وامكانيات الزيادة في المدن والمراكز والقرى ، على أن يتم ربط ذلك كله بمواضع المحافظات ثم بالمستشفيات عالية التخصص كالمستشفيات الجامعية وغيرها .

٣ - الاهتمام بوحدات العلاج الريفي وعيادات الأطباء حيث تعد وحدات العلاج الريفي وعيادات الأطباء بمثابة العمود الفقري لاي نظام للرعاية الصحية ، لذلك يلزم التوسع في بناء هذه الوحدات بحيث تغطي كل المناطق في البلاد ليسر العلاج لكافة المواطنين على أن تخدم الوحدة الريفية ما يقرب من ٥٠٠٠ مواطن أما عيادات الأطباء فتخدم من ٥٠٠٠٠ مواطن الى ١٠٠٠٠٠ مواطن في المدن الكبرى ، ونصف هذا العدد في المدن المتوسطة وربع هذا العدد في المدن الصغيرة وبذلك فانه يلزم بناء ما يقرب من ٨٠٠٠ وحدة علاج ريفي حتى سنة ٢٠٠٠ وعدد مناسب من عيادات الأطباء .

ويقتضى مستقبل الخدمة الصحية حتى عام ٢٠٠٠ ، ضرورة العناية بتوافر عدد من الامكانيات البشرية والمادية تتمثل في الاتي :

— الفريق الطبي : وذلك بتوفير العدد اللازم من الأطباء والممرضات وباقي أفراد الفريق الطبي فالطبيب في عصرنا الحاضر غير قادر بمفرده على تقديم الخدمات الطبية اللازمة ، بل لابد له من فريق شامل متكامل من هيئة تمريض ومساعدى ممرض وأفراد إداريين يعملون معه جنباً الى جنب ، كما يجب أن يكون مقدموا الخدمات الصحية من أطباء وغيرهم على مستوى عال من الكفاءة وحسن التدريب .

— وحدات الرعاية الصحية : بتوفير المنشآت العلاجية المناسبة للرعاية الصحية سواء أمكن للاسماف وعيادات أو صيدليات أو مستشفيات مع كفاية تجهيزها بالمهمات والمعدات والادوية .

أما الحالة الصحية في مصر في متوسطها لا بأس بها • من حيث مدى الحياة فمتوسط الوفيات العامة ومدى الحياة يقل عن معدلات البلاد المقدمة بأقل من فارق قدرات هذه البلاد الاقتصادية والاجتماعية عن قدرات بلادنا ، الا ان المؤشرات تشير الى ان هناك تفلوتا كبيرا في هذه المعدلات من قطاعات عريضة من الشعب المصري •

اما من ناحية انتشار الامراض فالحالة بالتأكيد سيئة لارتفاع معدلات انتشار الامراض البيئية ذات الارتباط الوثيق بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي للافراد وقلة فعالية الاداء الصحي امام تكرار العدوى المستمر • الا ان الاداء الصحي العلاجي كان فعالا في خفض الوفيات في الاعمار من ٥ الى ٤٠ سنة •

اما من ناحية توفير وتنظيم الخدمات الصحية فالخلل الاقتصادي فيها ملموس وانعكاساته على سلوكيات العاملين واضح الاثر في الفاقد الكبير الذي يؤثر على مستوى الخدمة وكثرة الشكوى منها •

#### رابعا - مبادئ التخطيط في قطاع الصحة :

التخطيط في قطاع الصحة هو عملية جمع البيانات لوضع الاهداف والسياسات ، وكذلك وضع مستويات الاداء والانجاز لتوفير الخدمات العلاجية للمواطنين في شكل برامج ومشروعات تستهدف بلوغ مستوى صحي معين له خصائص معينة للفرد والمجتمع •

#### مفاهيم التخطيط بقطاع الصحة :

١ - تجميع الحقائق والمعلومات الخاصة بالعلاج ، والمعالج الاساسية للنظم العلاجية التي تساعد على تحقيق نتائج وأهداف منشودة •

٢ - يمثل الوظيفة الادارية التي تضمن اختيار الاهداف والسياسات والاجراءات في قطاع الخدمات الصحية من بين بدائل متعددة لها تؤثر على المشروعات الصحية •



٣ - يمثل العملية المرنة القابلة للتعديل كلما توافرت معلومات جديدة ، لان التخطيط عملية تتعلق بالمستقبل وتقوم على اساس الحقائق والمعلومات ، فكلما تغيرت هذه المعلومات تغير أسلوب الخطط وأهدافها •

٤ - التخطيط يعتمد على توافر البيانات الدقيقة •

٥ - يؤثر الامكانيات الضرورية المطلوبة لكل الجهود التي تبذلها القوى العاملة في قطاع الخدمات الصحية •

٦ - التخطيط في قطاع الخدمات الصحية يختلف باختلاف المستوى الادارى •

٧ - التخطيط والرقابة على أداء العاملين مرتبطان معا ارتباطا وثيقا ، اذ لا يكون للإدارة أن تباشر الرقابة على أى عمل غير مخطط من قبل •

٨ - توحيد المسميات والمفاهيم المستعملة في الخدمات الصحية •

ومن المبادئ الاساسية للتخطيط في قطاع الصحة ما يلى :

١ - يجب أن يكون التخطيط لعلاج الافراد حسب خطة علاجية •

٢ - يجب أن تشترك مجموعة من الافراد في وضع الخطة العلاجية •

٣ - يجب أن يكون وضع الخطة العلاجية على أسس معلومات صحيحة •

٤ - يجب أن تشمل خطط العلاج على عدد من الاساليب المتعددة بدلا من أسلوب واحد •

• - يتوقف نجاح التخطيط كذلك على القدرة على التصرف على ضوء الحقائق لا على أساس التخمين •

٦ - يجب أن يشمل التخطيط على مستويات الاداء للخدمة العلاجية وعلى المستويات اللازمة لانجاز المشروعات العلاجية •

٧ - يجب أن يبدأ معه متابعة تنفيذ الخطط العلاجية وتقييمها •

٨ - يجب أن تنقسم مراحل التخطيط الى ثلاث مراحل أساسية :

— مرحلة الاعداد •

— مرحلة التنظيم •

— مرحلة المتابعة •

ومن مزايا التخطيط في قطاع الصحة ما يلي :

١ - يفيد في تنسيق الجهود بما يمكن من تحقيق الاهداف المطلوبة •

٢ - يمكن من توفير جزء كبير من الوقت الضائع بدون انتاج •

٣ - يؤدي الى اختصار الوقت اللازم لتحقيق الاهداف العلاجية •

٤ - يساعد في استغلال الامكانيات المادية والبشرية لخدمة العلاج •

٥ - يقلل من تكاليف العمل وجهود الاداء •

٦ - يحدد الاعمال اللازمة للعلاج على أي صورة والاسباب التي تدعو اليه •

٧ - يحدد الاقسام والادارات التي يجب أن تقوم بالاعمال •

٨ - يحدد وقت الابتداء والانتهاء حسب خطة انجاز المشروعات العلاجية •

٩ - يحدد الأشخاص المسؤولين عن الاداء في الخدمات العلاجية حسب تخصصهم .

١٠ - يحدد مدى الحاجة الى المشروعات العلاجية ودرجة الاسبقية في هذه الحاجة .

خامسا - معوقات الرعاية الصحية في مصر :

١ - قصور الوعي الصحي بين جزء كبير من افراد الشعب ويساعد على ذلك انتشار الامية وقصور وسائل الثقافة الصحية .

٢ - هبوط مستوى خريجي كليات الطب بسبب سياسة الاعداد الكبيرة وانحجامهم عن العمل بالريف لقصور الحوافز وهجرة كبار الاطباء الاختصاصيين للخارج .

٣ - الحاجة الى رفع مستوى اداء الطاقات البشرية العاملة في القطاع الصحي وخاصة الخدمات المساعدة من معاوني الصحة والمرضى ومساعدىي المعامل والاشعة والطب الطبيعي والاسعاف والحاجة الى برامج لتدريبهم مع عمل نظم للحوافز .

٤ - الحاجة الى تطوير مفهوم الادارة الصحية وخاصة في الاقاليم واجراء الابحاث الخاصة بما يتناسب مع ظروفنا ومجتمعنا في مجال الادارة الصحية وخاصة على مستوى اداء الوحدات المختلفة وما يلزم لها من سلطات ادارية ومالية وعلمية .

٥ - الحاجة الى الاهتمام بالهندسة الصحية بالمستشفيات الصحية لضمان هبوط التكلفة مع رفع مستوى الخدمة .

٦ - وجود فاقد مادي لضعف الاشراف الجدى بالمستشفيات الصحية مع ضعف صيانة التجهيزات والاجهزة والمعدات الموجودة .

٧ - قلة الاهتمام باقتصاديات الصحة والتخطيط الصحى والحاجة الى ترغيب المتخصصين في هذه الحالات وتوفير الحوافز المناسبة لهم .

٨ - احتياج قطاع الرعاية الصحية الى الاستفادة من الجهود الذاتية الشعبية الجادة والمؤثرة لتدعيم الخدمات الصحية .

٩ - الاحتياج الى توفير مبدل الاطلاع للاطباء لاستمرار التحصيل ومتابعة كل تطور والتعرف على كل جديد عن طريق المجلات العلمية والدوريات ونتائج المؤتمرات .

١٠ - عدم العناية الكافية بتيسير لوازم البحث العلمى والتكنولوجيا في ميادين الرعاية الصحية واللازمة لزيادة العائد منها .

١١ - الاحتياج الى مزيد من برامج تقييم الخدمات الصحية الحالية لمعرفة مدى الاستفادة منها ومدى ملاءمتها للمواطنين .

١٢ - الانفجار السكاني وأثره على نواحي ومعدلات الخدمة الصحية .

١٣ - استمرار المعادلة الصعبة التى تؤدى الى زيادة التكلفة الاستثمارية بزيادة سنوات التنفيذ فى ظل الاعتمادات الاستثمارية المتاحة .

١٤ - ضعف التنسيق والتكامل فى الخدمات الصحية العلاجية بانواعها المختلفة والتى تقدمها مختلف الهيئات والجهات لتكون محصلة ذات مضمون اقتصادى .

١٥ - الحاجة الى تطوير النظرة الى الخدمات الصحية باعتبارها قطاعا مؤثرا على الانتاج ورعاية الانسان المصرى بدلا من النظر اليها كقطاع له جوانبه الاستهلاكية الخدمية .

اسس الاستراتيجية الصحية :

على انه عند وضع أية استراتيجية أو سياسة صحية للدولة فانه يتمين أخذ العناصر التالية فى الاعتبار :

١ - الخدمة الصحية خدمة أساسية يجب توفير حد ادنى منها

لجميع المواطنين بأسلوب يضمن التكامل الاجتماعى وسلامة اقتصاديات  
الصحة .

٢ - الحالة الصحية للمواطنين والمشاكل الصحية السائدة  
والاولويات التى تفرض نفسها عند دراسة الحلول لهذه المشاكل .

٣ - حجم ونوعية الامكانيات البشرية والمادية المتاحة وامكانية  
تطويرها لزيادة الانتفاع بها .

٤ - نظم تقديم الخدمات الصحية فى البلاد وفعاليتها واقتصادياتها  
لتيسير توفير الخدمات للمواطنين ولتفادى الخلل الاقتصادى فى العمل  
المهنى .

٥ - توقعات النمو الاجتماعى والاقتصادى فى البلاد بما فى ذلك  
النمو السكانى .

سادسا - الاهداف الاستراتيجية للرعاية الصحية فى مصر :

وفى اطار ما تقدم يمكن تحديد استراتيجية السياسة الصحية فى  
مصر كما يلى :

١ - تأكيد الاهتمام بأولوية الخدمات الوقائية التى تمثل معادلة  
استثمارية ناجحة اذا نظر اليها من واقع التكلفة والعائد أو التكلفة  
والفعالية حيث انها أبعد اثرا فى رفع المستوى الصحى العام لتنظيمها  
القطاع الاكبر من الشعب باقل تكلفة نسبيا مع ما فى ذلك من منع حدوث  
الامراض المعدية واكتشافها المبكر مع حماية البلاد من الامراض  
الواغدة واكتشافها مع الاهتمام بتنمية الوعى الصحى بين المواطنين .

٢ - تدعيم وضع وامكانيات خدمات الطوارئ الصحية والرعاية  
الطبية العاجلة لحساسيتها البالغة وبما طرأ على مفهومها من تغييرات  
جذرية نتيجة للاستخدامات الحديثة للتكنولوجيا الطبية تستوجب الاخذ  
بها انقاذاً لأرواح المواطنين فى الاوقات الصحية الحرجة وبما يتبع

تواجد الاسعاف والرعاية الطبية العاجلة في الوقت المناسب -  
والمكان المناسب والشخص المناسب •

٣ - زيادة تأكيد أهمية شبكة الرعاية الصحية الاولى باعتبارها  
نعمود القى للخدمة الصحية الاساسية للمواطنين مع توفير  
امكانياتها في الريف والحضر وهو الدور الذي اعترفت به المؤتمرات  
الصحية العالمية والذي يتعلق بكل النشاطات الصحية الاساسية التي  
تمس صحة المواطنين من رعاية الامومة والطفولة وتنظيم ورعاية الاسرة  
والصحة المدرسية واصلاح البيئة والتثقيف والتوعية الصحية والرعاية  
الملاجية الاولى مع الرعاية الصحية للانسان •

٤ - حتمية المعالجة الجادة للمشكلة السكانية من خلال المدخل  
الصحي لها باعتبارها مشكلة صحية في المقام الاول علاوة على تأثيراتها  
الاقتصادية والاجتماعية السلبية والتي يمكن أن تشمل كل من الام  
والاطفال والاسرة والبيئة ونتائجها على معدلات الوفيات وتوقعات  
العمر وانتشار الامراض للوصول الى توازن بين النمو السكاني  
والظروف الاجتماعية والاقتصادية المتاحة في المستوى الاسرى القومى •

٥ - استمرار التوسع في نشر مظلة التأمين الصحي تدريجيا لنقل  
قطاعات جديدة من العاملين والمواطنين مع دراسة تغطية أسر المنتفعين  
بالملاج التأمينى استهدافا الى ان يكون العلاج التأمينى هو النظام  
السائد في مصر بما يدققه من ارتفاع في الخدمة العلاجية المقدمة  
وامكانيات حساباتها اقتصاديا •

٦ - التوسع في مكافحة الامراض المتوطنة استهدافا لخفض  
معدلات انتشارها والاصابة بها مع التركيز على مكافحة البلهارسيا  
واعتقاد هذه المكافحة جغرافيا في مصر الوسطى والعليا والدلتا وتدعيم  
مكافحة الملاريا والفيلايريا وتوفير امكانياتها وودداتها والقضاء على  
بؤر انتشارها اتقاء لاي اندلاع وبائى للملاريا في وجود وسائل نقلها •

٧ - تدعيم مركز مصر العالمى بمنطقة الشرق الاوسط فى مكافحة الامراض المعدية والابوئة بانتاج المصل والطعون ضد الامراض المختلفة ولتوفير مخزون استراتيجى منها لمواجهة أى احتمالات وذلك بتدعيم الدور البحثى والانتاجى لهيئة المستحضرات الحيوية والمقاحات ورفع مستوى انتاجها من حيث الكم والكيف منافسا المستويات العالمية المقررة مع انتاج اللقاحات الفيروسية الجديدة محلها والتي كانت تستورد من الخارج .

٨ - رفع كفاءة الخدمات العلاجية بصفتها واجهة الجهاز الصحى أمام المواطنين والتوصل الى معادلة متوازنة بالنسبة لاقتصادياتها وكفاءتها وكما يشمل ذلك الخدمات العلاجية المجانية يشمل ايضا الخدمات التعاقدية او مدفوعة الاجر فى مستشفيات المؤسسات العلاجية وكذلك نشاط القطاع الخاص بما يحقق التكامل الاجتماعى فى ميدان الخدمات الطبية تبعا لامكانيات المواطنين .

٩ - التكامل بين المستويات المختلفة للخدمة الصحية بدءا بالمستوى الاول وهو وحدات الرعاية الصحية الاساسية مع خدمات المستوى الثانى المتمثل فى خدمة الاختصاصى فى العيادات الخارجية والاقسام الداخلية ثم المستويات الاعلى المتمثلة فى المعاهد التخصصية والبحثية والجامعية مع ما يستلزمه ذلك من استكمال الشبكة وخدمات الخدمة بالنسبة لكل مستوى وربطها بالمستويات التالية لها .

١٠ - تدعيم امكانيات قطاع الدواء ليظل الركيزة الاساسية لتوفير الدواء محليا مع تقليل حجم الفجوة الدوائية بين مصر والدول المتقدمة وزيادة القدرة التنافسية الخارجية والداخلية ويستلزم ذلك زيادة الاكتفاء الذاتى من الخامات الدوائية ومستلزمات الانتاج مع تدعيم أنشطة الابحث والتسويق وترشيد انمطة الاستهلاك الدوائى ليقترب من النمط العالمى وتوقعات زيادة متوسط تكلفة نصيب الفرد من الدواء الى النصف فى نهاية الخطة الخمسية .

١١ - توفير الامكانيات الضرورية لتيسير الوسائل التعليمية والتدريبية بتطوير مستشفيات هيئة المستشفيات التعليمية ووضعها في خدمة التعليم الطبى المختلفة مع تدعيم الامكانيات البحثية والتدريبية والعلمية لمعهد الهيئة .

١٢ - استكمال تطوير جهاز الرقابة على الادوية المستورد منها والمطلى حماية لصحة المواطنين خصوصا تحت ظروف الانفتاح الدوائى مع تدعيم الامكانيات البحثية والتطبيقية فى هذا المجال .

١٣ - الاستفادة من المشروعات والمستويات أو القروض الاجنبية التى تقدم لمختلف ميادين الخدمات الصحية أو الرعاية الصحية الحضرية ، السكان والخدمات الصحية الاولى - البحوث والخريطة الصحية - مكافحة الامراض المتوطنة - تدعيم الخدمات الصحية فى الريف - انتاج الامصال والطمون والمستحضرات الحيوية ... الخ .

١٤ - مركزية التخطيط والمتابعة والتقييم - كعامل ضرورى لتنسيق وتكامل خطة صحية شاملة مع لامركزية فى التنفيذ - مع محاولات لتنشيط معدلات الاداء .

١٥ - تنمية القوى العاملة فى الحقل الصحى :

- توفير احتياجات الخدمات الصحية الحكومية وغير الحكومية من مختلف فئات القوى العاملة الصحية والطبيعية والمساعدة الجيدة التعليم والتدريب وكذلك توفير احتياجات الدول الصديقة من هذه الفئات .

- حماية افراد المهن الطبية من أى خلل اقتصادى واجتماعى فى ممارسة المهنة .

- تنمية المهارات الادارية وفاعلية استخدام الامكانيات المتاحة ،



ولوضع الاستراتيجية السابق ذكرها موضع التنفيذ يراعى :

١ - تركيز الجهد على ما يمكن اتخاذه من المشروعات التى بدء  
فى تنفيذها من سنوات سابقة لا يمكن تشغيلها والاستفادة منها •

٢ - وضع أولويات التنفيذ لمشروعات ذات العائد الاقتصادى  
والخدمى السريع •

٣ - مواجهة نتائج المشكلة السكانية على نواحى الخدمة الصحية •

٤ - محاولة مواكبة التطور التكنولوجى فى مجالات الخدمة  
الطبية والاسعافية •

٥ - محاولة وقف التدهور فى الخدمة الصحية سواء من ناحية  
امكانياتها المادية بتطويرها أو احلالها أو ترميمها - أو من ناحية  
معدلات ادائها أو مستويات الخدمة القائمة •

٦ - محاولة ايجاد التوازن فى المعادلة الصعبة التى تؤدى الى  
زيادة التكلفة الاستثمارية بزيادة سنوات التنفيذ للمشروعات فى ظل  
اعتمادات استثمارية محدودة وذلك بالتشغيل الجزئى والمرحلى  
للمشروعات المختلفة •

٧ - تنفيذ الارتباطات الدولية فى مجال المشروعات والبرامج  
الصحية طبقا للجدول الزمنية المتفق عليها •

٨ - الاهتمام بوسائل الاتصال الارضية والسلكية واللاسلكية  
بمصفقتها عصب ربط وتوصيل الخدمة الطبية والاشراف عليها •

٩ - ان يوضع فى الاعتبار تكامل الخدمات العلاجية بانواعها  
المختلفة والتى تقدمها مختلف الهيئات والجهات وذلك حتى تتكون  
محصلة ذات مضمون اقتصادى من جملة الخدمات التى يقدمها القطاع  
الحكومى ، القطاع العام ، والقطاع التأمينى ، القطاع الخاص مع  
تجنب وجود ازدواج فى الخدمات المتماثلة •

## الهوامش والمراجع

- (١) د. عبد الباسط محمد حسن ، التنمية الاجتماعية ، مطبعة  
وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩٦ - ١٠٠ .
- (٢) د. عبد الباسط محمد حسن ، مزيج سابق ، ص ١٠٦ - ١٠٧ .
- (٣) د. محمد شلبى ، التخطيط الاجتماعى فى الجمهورية العربية  
المتحدة ، مذكرة رقم ٧٦٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٧ ،  
ص ١٩ .
- ... (٤) وزارة التخطيط ، الانسان المصرى ، المجلد الثانى ، الجزء  
الثانى ، القاهرة ، ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤ .
- (٥) د. مصطفى كمال حلمى ، دور التعليم والتدريب فى اطار  
الاستراتيجية الجديدة للتنمية من أجل مكافحة الفقر ، وزارة التعليم العالى  
والبحث العلمى ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٩ - ١٦ .
- (٦) د. عبد المحسن جودة ، ادارة المنشآت المتخصصة ، كلية  
التجارة ، المنصورة ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٠ - ١٥٤ .

## المراجع العربية

- التخطيط الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكى - القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ .
- ابراهيم العيسوى : أوجه الضعف فى نمط التنمية الراهنة وعناصر استراتيجية بديلة ( المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٢ ) المبادئ والسياسات ، رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ .
- احمد الخشاب : الطريق الصعب طريق التنمية ، مكتبة الوعى العربى ١٩٦٦ .
- الاهرام الاقتصادى : مؤشرات المعيشة فى مصر ص ٢٦ - ٢٧ عدد ٦٨٠ ( ١٩٨٢ ) .
- ابراهيم حلمى عبد الرحمن : متابعة دراسة الاستراتيجية العامة للتنمية : التدريب ورفع مستوى الاداء ( المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٢ ) .  
الاصلاح الاقتصادى : المبادئ والسياسات ، القاهرة ، رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ .
- ابراهيم حلمى عبد الرحمن : مبادئ عامة فى التخطيط ، القاهرة ، لجنة التخطيط القومى ١٩٥٧ .
- احمد دويدار : التخطيط ، الاقتصادى ، القاهرة مكتبة الانجلو ١٩٥٨ .
- اسماعيل زكى محمد : الموازنات التخطيطية للخطط الاجتماعية فى ج ٤٠٠٠ - القاهرة ، جامعة عين شمس ١٩٧٨ ( رسالة ماجستير ) .
- احمد كمال احمد : تنظيم المجتمع - مبادئ وأسس ونظريات ، القاهرة مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ .
- جان قنبرجن : ترجمة جلال أمين « التخطيط المركزى » القاهرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ١٩٦٧ .
- هسين طه الفقير : استراتيجية اشباع الحاجات الاساسية كمحور للتنمية مع التطبيق الميدانى على مشكلة الغذاء ، وتوزيعه فى الاقتصاد المصرى ١٩٨٢ ( ماجستير ) جامعة القاهرة ١٩٨٢ .
- حسين عمر : « التخطيط الاقتصادى » القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٧ .
- روبرت الكسندر : ترجمة عمر القبانى ، « التخطيط والتنمية الاقتصادية » ، القاهرة ، دار الكرنك ١٩٦٤ .

رمزى زكى : البعد المفقود فى استراتيجية التنمية ص ٢٤ - ٢٥ ،  
الاهرام الاقتصادى عدد ٦٨٠ ، ١٩٨٢ .

سناء الخولى : « التغير الاجتماعى والتحديث » دار المعرفة الجامعية  
١٩٨٥ .

سعد الدين ابراهيم : الاطار السياسى والتنمية فى مصر . المبادئ  
والسياسات . القاهرة رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ .

مهاجر حسن عبد العال : دور الشركات عابرة الجنسية فى دول العالم الثالث  
مع الاشارة للاقتصاد المصرى ( ماجستير ) جامعة الازهر  
للبنات ، ١٩٨٢ .

شارل بتليم : ترجمة اسماعيل صبرى عبدالله « التخطيط والتنمية » ١٩٦٦ .  
صلاح الدين الشريف : الاتجاهات العامة فى سياستى الانعاش والتخطيط  
الاجتماعى فى العالم ( ترجمة ) القاهرة وزارة الشؤون  
الاجتماعية .

صباح كامل رزق : تخطيط الرعاية الاجتماعية للفتيات المنحرفات ،  
دراسة تطبيقية ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٨٢ .

عبد القنى سعيد : « حول نظرية التفسير الاجتماعى » تأليف افيرت ا.  
هاجين ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة .

عبد الرحمن زكى ابراهيم : « مقدمة فى التنمية والتخطيط » . القاهرة ،  
١٩٨٤ .

عبد الفتاح قنديل : « اقتصاديات التخطيط » القاهرة ، دار النهضة العربية  
١٩٨١ .

على لطفى : « التخطيط الاقتصادى » دراسة نظرية وتطبيقية القاهرة ،  
المطبعة الكمالية ١٩٧٢ .

على لطفى : « تقرير عن الخطوط العريضة لمواجهة مشاكلنا الاقتصادية » .  
الاصلاح الاقتصادى . المبادئ والسياسات . القاهرة ، رئاسة  
الجمهورية ، ١٩٨٢ .

عبد الحميد محمد القاضى : « دراسات فى التنمية والتخطيط الاقتصادى »  
الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية ١٩٧٢ .

عبد الحميد محمد القاضى : « مقدمة فى التنمية والتخطيط » مطبعة  
الوادى ، ١٩٨٢ .

عبد العزيز مختار ، والفاروق بسيونى : « التخطيط الاجتماعى » القاهرة  
جامعة حلوان ، ١٩٨٢ .

عمرو محي الدين : « التخلف والتنمية » القاهرة ، دار النهضة العربية ،  
١٩٨٣ .

فؤاد مرسى : « التخلف والتنمية دراسة في التطور الاقتصادى » القاهرة ،  
دار المستقبل العربى ١٩٨٢ .

فؤاد مرسى : « البعد الاجتماعى للمسألة الاقتصادية ص ٢٨ - ٣٠ . في  
الاهرام الاقتصادى ع ٦٨٤ ، ١٩٨٢ .

محمد خميس الزوكة : « مقدمة في التخطيط الاقليمى » دار الجامعات  
المصرية ، ١٩٨٠ .

محمد سلطان أبو على : « التخطيط الاجتماعى وأساليبه » دار الجامعات  
المصرية ، ١٩٧٠ .

محمد عاطف غيث « التغير الاجتماعى والتخطيط » ، القاهرة ، دار  
المعارف ، ١٩٦٦ .

محمد عبد اللطيف خفاجى : « دراسة لبعض معوقات التنمية الاقتصادية في  
الريف المصرى » ، ١٩٨٢ ( رسالة ماجستير ) جامعة عين  
شمس ، ١٩٨٢ .

محمد طلعت عيسى : فلسفة التغير المخطط ، القاهرة ، مكتبة القاهرة  
الحديثة ، ١٩٧١ .

يحيى حسن درويش : السياسة الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة القاهرة  
الحديثة ، ١٩٦٢ .

## المراجع الاجنبية

- "Social Planning and Community Development", Holland, Ministry of Cultural Affairs, 1967.
- "Social Policy in Developing Countries". London, Arthur Livngstone, 1969.
- Power, Poveri and Corporatism : The Political Sociology of Planning. London : The MacMillan Press Ltd., 1981.
- Le Grand, Julian. The Economic of Social Problems. London Mac-Millan Press, 1984.
- La Piere, Richard T. "Social Change" N. Y. MacGraw Hill, 1965.
- Fedorowicz Z., "Financial Planning", Teaching Materials Advanced Course in National Economic Planning, Vol. 25, Warsaw 1977.
- Fiszniowski E., "Consumption Planning", Teaching Paper Advanced Course in National Economic Planning, Vol. 18, Warsaw 1974.
- Erwin Plichcinski, Michax Wolski, "Organizing The Process and Changes in Methods of Planning and Administration in Poland's Economy", Vol. 10 Warsaw 1970.
- Lipinski E., "The Shaping of Needs", Culture and Society, Vol. XIV, Warsaw 1970.
- Szwemberg K., "The Social Fund of Consumption", Pwe, Warsaw 1965.
- Marek Kulczycki, Jan Plotrowski", Methods of Central Planning", Sgpis, Warsaw, 1980.
- Balczerek, J. "Social Planning", Sgpis, Warsaw, 1980.
- Krzysztof Porwit, "Methods and Techniques of Central Planning", Central School of Planning and Statistics in Warsaw. Warsaw 1977.
- Bamblowski J. "Introduction to Economic Planning", Sgpis, Warsaw 1980.

## محتويات الكتاب

0 ... .. مقدمات

## المساب الأول

### مدخل لعملية التخطيط القومي

13 ... ..

## الفصل الأول

## المبادئ العامة لعملية التخطيط

أولاً : ماهي التخطيط والمتطلبات اللازمة لوجوده ... ١٧  
ثانياً : متطلبات التخطيط للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ... ٣٩  
ثالثاً : لزومية التخطيط ومنطلقاته للتقدم الاجتماعي والاقتصادي ... ٤٨  
رابعاً : السياسات التخطيطية - سياسات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ... ٦٣  
خامساً : الأجهزة التخطيطية : للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ... ٨٠

## الفصل الثاني

## التخطيط كعملية لاتخاذ القرارات

اولا : التخطيط كعملية لاتخاذ القرار ..... ٩٣  
القرارات الاقتصادية ..... ٩٣  
دور المعلومات الاحصائية والتخطيطية في نظام .....  
التخطيط ..... ٩٤





١٨٧	... ..	ثالثا : التنمية الاجتماعية
١٨٨	... ..	رابعا : السياسة الاجتماعية
١٨٩	...	خامسا : مشكلات ومعيوقات التنمية الاجتماعية في مصر
١٩٥	...	سادسا : الاولويات في برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية

## الفصل الثاني

### تجربة التخطيط في مصر

٢٠٣	... ..	مقدمة
٢٠٣	... ..	اولا : فترة الخمسينات
	...	ثانيا : فترة الستينات ( الخطة الخمسية الاولى وخطة الانجاز )
٢٠٦	... ..	ثالثا : فترة السبعينات والانفتاح الاقتصادى
٢١٣	... ..	رابعا : فترة الثمانينات ( الخطة الحالية والخطة المستقبلية )

## الباب الثالث

### التخطيط للتقدم الاجتماعى

٢٥٣	... ..	مقدمة
	...	١ - التخطيط الاجتماعى وعلاقته ببعض المفاهيم الاجتماعية الاخرى
٢٥٧	... ..	٢ - التخطيط القومى الشامل
٢٦٣	... ..	٣ - مجالات التخطيط الاجتماعى
٢٧٤	... ..	٤ - اهمية التخطيط الاجتماعى
٢٨٢	... ..	٥ - التخطيط الاجتماعى واشباع الحاجات
٢٨٥	... ..	٦ - القواعد التى يركز عليها التخطيط الاجتماعى
٢٨٧	... ..	٧ - البيانات اللازمة لوضع الخطة الاجتماعية
٢٩٧	... ..	٨ - مراحل التخطيط الاجتماعى
٣٠١	... ..	

٣٠٩	...	...	المسئولية الاجتماعية للمخطط الاجتماعي
٣١١	...	...	نموذج للتجربة المصرية في التخطيط الاجتماعي
٣٢٠	...	...	أمثلة لبعض قطاعات التخطيط الاجتماعي في مصر
٣٤٢	...	...	الاهتمام بالتخطيط في مجال الصحة
٣٦١	...	...	المراجع العربية
٣٦٤	...	...	المراجع الاجنبية
٣٦٥	...	...	محتويات الكتاب

الفنية للطباعة والنشر  
٤٨ شارع محمد - رأس النبه - الإسكندرية  
تأسست ٨٠٣٢٥٠







 Bibliotheca Alexandrina  
National Library of Alexandria



0234816